حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

محمد بن مصطفى الخضري الشافعي

الملف الثاني

شرح ابن عقيل من اهم الشروحات على الفية ابن مالك في النحو حيث شرحها شرحا" وافيا" وبين المسائل التي تضمنتها، وجاء بالشواهد العربية الثيرة على ذلك، وهذه حاشية على شرح ابن عقيل حيث وضع فيها المحشي تعليقات هامة وزاد في ايضاح المسائل النحوية وايراد اقوال علماء النحو وزاد في ايراد الشواهد القرآنية والشعرية وغيرها من اقوال العرب،

أي فعل الأمر مبتدأ أول، وعليك مبتدأ ثان لقصد لفظه خبره الظرف قبله، والجملة خبر الأول يعنى أن اسم فعل الأمر قسمان: مرتجل كما مر، ومنقول إما عن أحد الظرفين كدونك وعليك، أو عن مصدر كرُوَيْدَ وبَلَه، وهذه الظروف يقتصر فيها على السماع لخروجها عن الأصل وقاس الكسائي منها ما زاد على حرف لا نحو بك ولك ومن المسموع: أمامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر وإليك أي تنحَّ ومكانك أي أثبت، فيكون لازماً وحكى الكوفيون: مكانك زيداً أي انتظره فهو متعدٍّ، ولا تستعمل إلا مع الكاف لأن أمر غير المخاطب قليل، وشذ قياساً واستعمالاً: عليه رجلا غيري أي ليلزمه وعليَّ الشيء أي لألزمه وإليَّ أي لأتخ. وأما قوله عليه الصلاة والسلام «ومن لم يستطع فعليه بالصوم» فقد حسنه الخطاب قبله في: يا معشر الشباب الخ فالهاء فاعل، والصوم مفعول على ما سيأتي، وقال ابن عصفور: عليه خبر مقدم لا اسم فعل، والصوم مبتدأ زيدت فيه الباء، وقيل: عليه أمر للمخاطبين أي ألزموه الصوم أو دلوه عليه. وكذا قيل في: على الشيء أي الزمونيه فالهاء مفعول أول، والصوم ثان، والفاعل مستتر.

قوله:

(عليك زيداً)

عليك اسم فعل بمعنى الزم وزيداً مفعوله، وقد يتعدى إليه بالباء «كعليك بذات الدين» فيكون بمعنى استمسك مثلاً، وصرَّح الرضي بأنها زائدة لأنها تزاد كثيراً في مفعول اسم الفعل لضعف عمره، وأما الكاف فهي ضمير عند الجمهور لا حرف خطاب لأن الجار لا يستعمل بدونها، ولأن الياء والهاء في قولهم: عليّ وعليه ضميران اتفاقاً، وهل هي فاعل باسم الفعل أو مفعوله، والفاعل مستتر أي الزم أنت نفسك زيداً وإليك بمعنى نحِّ نفسك، وكذا الباقي أو مجرورة بالحرف في نحو: عليك وبالإضافة في نحو: دونك نظراً للأصل قبل النقل، والفاعل مستتر أقوال أصحها ثالثها فإذا قلت: عليكم كلكم

زيداً جاز رفع كل توكيد للمستكن، وجره توكيداً للمجرور وبهذا يعلم أن اسم الفعل هو الجار فقط، وفاعله مستتر فيه، والكاف كلمة مستقلة، وقولهم: منقول من جار ومجرور فيه تسامح، ولم تجعل الكاف مجرورة بإضافته بعد النقل لأن اسم افعل لا يعمل الجر، ولا يضاف فتدبر.

قوله:

(رويد زيد)

أصله أَرْوَدَ زيداً إرْوَاداً أي أمهله إمهالا فصغروا الأرواد بحذف زيادتيه وهما الهمزة والألف تصغيرالترخيم، واستعملوه مصدراً نائباً عن فعله وهو أَرْوَدَ وأما بَلَهْ فمصدر لا فعل له من لفظه بل من معناه وهو: اترك فهو نائب عنه كما أشار إليه الشارح، كما أن دعْ فعل لا مصدر له من لفظه بل من معناه، وهو التَّرْك، ثم تارة ينونان فينصبان المفعول، وهو الأصل كرويداً زيداً وبَلْهاً عمراً، وتارة يضافان إليه كِمِثَالَى الشارح فهما فيه مصدران نائبان عن فعلهما، ومضافان لمفعولهما. وقيل بل إضافتهما للفاعل والمفعول محذوف. ولا يرد أن فاعل المصدر نائب عن فعله يجب استتاره لأن محله في المنون بدليل تمثيلهم، ثم نقلوهما عن المصدرية إلى اسم فعل الأمر فقالوا: رويد زيداً وبله عمراً بالبناء على الفتح مع نصب زيد وعمرو، ولا موجب للبناء سوى ما ذكر فقول المتن ناصبين أي مع بنائهما لا مع تنوينهما لأنهما حينئذٍ مصدران، وقد يخرجان عن الطلب فيكون رُويدَ حالاً أو نعتاً على التأويل بالمشتق كساروا رويداً أي مُرْوِدينَ أو سيراً رويداً أي مروداً فيه، ويكون بله بمعنى كيف خبراً عما بعده كبله زيد بالرفع، وقد تقع بمعنى غير مجرورة بمن كالحديث القدسي: «أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر من بله ما أطلعتم عليه» أي من غيره، ويحتمل كما في الشمني أنها على أصلها مصدر بمعنى الترك، ومن تعليلية أي من أجل تركهم ما عملتموه من المعاصي.

قوله:

(وما لما الخ)

ما مبتدأ خبره لها ولما صلتها وتنوب صلة ما الثانية جرت على غير صاحبها، ولم يبرز لا من اللبس، وعنه متعلق بتنوب أي وما استقر للفعل الذي تنوب هي عنه كائن لها ومن عمل بيان لما الأولى حال منها أو من ضميرها في الصلة في الخبر لئلا تتقدم الحال على عاملها الظرف أو من بمعنى في متعلقة بتنوب والأول أوقع.

قوله:

(وأخر ما الذي الخ)

ما مفعول أخر، ولذي أي أسماء الأفعال خبر مقدم عن العمل، وفيه متعلق بالعمل والجملة صلة ما أي وأخر المعمول الذي العمل فيه كائن لهذه.

قوله:

(ما يثبت لما تنوب عنه)

أي غالباً وإلا فآمين لم يحفظ له مفعول مع نيابته عن متعدَ وهو استجب.

قوله:

(بمعنى اكفف)

فيه ما مر فلا تغفل.

قوله:

(ولا يجوز تقديمه)

أجازه الكوفيون تمسُّكاً بقوله: كتاب الله عليكم، وقول الشاعر:

364 ـ يا أيُّها المائحُ دلوي دُونَكا

إني رأيتُ النَّاسَ يَقصِدُونَكا

وأجيب بأن كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف مؤكد لمضمون حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ المَيْتَةُ}

(المائدة3)

أي كتب ذلك الله عليكم كتاباً فحذف الفعل، وأضيف المصدر إلى فاعله كـ: صِبْغَةَ الله}

(البقرة:138)

ودل على ذلك المحذوف أن التحريم يستلزم الكتابة، وعليكم متعلق بالمصدر أو الفعل المحذوف لا اسم فعل، وأما دلوي فمبتدأ لا مفعول خبره جملة اسم الفعل، وفاعله حذف رابطها أي دونكه، والجملة خبرية مقصود بها الطلب، والمائح هو الذي ينزل البئر عند قلة مائها ليملأ منها الإناء.

قوله:

(بخلاف الفعل)

يخالفه أيضاً في أنه لا يعمل محذوفاً على الأصح، وأجازه المصنف بشرط تأخر دال على المحذوف، وخرّج عليه الآية والبيت المتقدمين. وفي أنه لا يبرز معه ضمير الرفع كالتاء.

قوله:

(لحاق التنوين)

بفتح اللام كما في المختار لها أي لبعضها وتنوينها، وعدمه سماعي كما أشعر به كلام المصنف، والحاصل أن ما سمع غير منون فقط كنزال وآمين وهيهات وأوّه فهو لازم التعريف، ولا يجوز تنوينه، وما سمع منوناً فقط كواهاً وويهاً فهو لازم التنكير، ولا يجوز ترك تنوينه وما سمع بهما كما مثله الشارح فيعرّف وينكر.

قوله:

(وفي حيهل)

أي بالبناء على الفتح حيهلاً أي بالتنوين، ويبدل في الوقف ألفاً، وقد تثبت في الوصل وهي مركبة من حي بمعنى أقبل، وهل التي للحث، والعجلة لا الاستفهامية فجُعِلَتا كلمة واحدة مبنية على الفتح في الكثير اهـ. فارضي. ويكون بمعنى احضر فيتعدَّى بنفسه كحيهل الثَّرِيد، وبمعنى أقبل فيتعدى بعلى كحيهل على الخير، وبمعنى عجِّل فيتعدى بالباء نحو: إذا ذكر الصالحون فحيهلاً بعمر، وقد تفرد حي عن هل فتكون بمعنى أقبل أو ائتِ كما في الدماميني.

قوله:

(فما نون منها الخ)

قال الرضي: ليس المراد بتنكير اسم الفعل، وتعريفه تنكير الفعل الذي هو بمعناه، وتعريفه لأن الفعل لا يعرف ولا ينكر بل ذلك راجع إلى المصدر الذي هو أصل ذلك الفعل. فصهٍ منوناً بمعنى اسكت سكوتا ما أي افعل مطلق السكوت عن كل كلام إذ لا تعيين فيه، وصه بلا تنوين بمعنى اسكت السكوت المعهود عن هذا الحديث الخاص مع جواز غيره هكذا حُقِّق المقام، ودع الأوهام اهـ.

سندوبي وقد يؤخذ منه أنها من قبيل المعرف بأل العهدية وهو الظاهر، ثم هذا الكلام يتمشى على أن مدلولها المصدر وهو ظاهر. وكذا على أن مدلولها الفعل خلافاً للمصرح لأن التعريف يرجع للأصل المشتق منه لا إلى نفس المدلول كما هوصريح ما ذكر.

قوله:

(من مشبه الخ)

بيان لما الأولى وقوله: صوتاً، أي اسم صوت.

قوله:

(في الاكْتِفَاء بها)

أي عدم احتياجها في إفادة المراد إلى شيء آخر كما أن اسم فعل الأمر والمضارع كذلك بحسب الظاهر وإن كان في الحقيقة مركباً مع فاعله المستتر، واسم الصوت مفرد لا ضمير فيه واحترز بذلك من نحو يا ظبيات القاع يا دار مية مما خوطب به غير العاقل، ولم يكتف به في إفادة المراد لأن حرف النداء لا يفيد وحده بل لا بد أن يذكر بعده ما قصد بالنداء.

قوله:

(لزجر الخيل)

أي عن البطء، وقوله: للبغل أي لزجره كذلك وهلا بوزن ألا كما في الهمع، وقيل ينون وعَدَسْ بمهملات مفتوح الأولين مبني على السكون.

قوله:

(كقب)

بفتح القاف، وسكون الموحدة حكاية صوت السيف على الدرقة.

قوله:

(إلى أن أسماء الأفعال الخ)

يحتمل أنه أراد نوعي الأصوات لتقدم الكلام على أسماء الأفعال أول الكتاب.

قوله:

(في النيابة عن الفعل الخ)

أي في كونها عاملة غير معمولة.

قوله:

(لشبهها بأسماء الأفعال)

أي فهي مشبهة للحرف بالواسطة، ولا حاجة إلى ذلك لإمكان الشبه مباشرة فالأرجح أن بناءها لشبهها بالحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة كلام الابتداء وحرف التنفيس فلا محل لها من الإعراب والله أعلم.

نونا التوكيد

قوله:

(للفعل الخ)

قدم المعمول لإفادة الحصر.

قوله:

(بنونين)

أي بكل منهما على انفراده، وهما أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما كاختصاص الخفيفة بقلبها ألفاً، وحذفها للساكنين، والشديدة بوقوعها بعد الألف كما سيأتي. ورد بأن ذلك لا يدل على الأصالة فهذه أن المفتوحة فرع المكسورة ولها أحكام تخصها، وعند الكوفيين الخفيفة فرع الثقيلة لاختصارها منها، وقيل بالعكس لبساطة الخفيفة فهي أليق بالأصالة، ثم التوكيد بالثقيلة أشد على قاعدة زيادة المبني لزيادة المعنى غالباً، ولذلك قالت زليخا لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا}

الخ لأنها كانت أحرص على سجنه في بيتها لتراه كل وقت من كونه صاغراً.

قوله:

(يؤكدان)

أي جوازاً أو وجوباً على ما سيبين.

قوله:

(أفعل)

أي فعل الأمر ولو دعاء بأي صيغة لا خصوص هذه فهو من إطلاق الخاص على العام وكذا قوله: ويفعل وخرج بهما الماضي ولو لفظاً فقط فلا يؤكد أنه أصلاً لأنهما يخلصان الفعل للاستقبال المنافي للمضي، وكذا الاسم وأما قوله:

365 ـ دامنّ سُعدِك إن رَحِمْتِ مُتَيَّماً

لولاكِ لم يكُ للصبابةِ جانِحا

وقوله:

366 ـ أقائلنَّ أَحضِروا الشهودا

فضرورة شاذة لا يجوز ارتكابها لكن سهل الأول استقباله معنًى لكونه دعاء.

قوله:

(آتياً)

حال من يفعل، وذا طلب حال من الضمير في آتيا، والمراد الطلب الحقيقي كالأمر والعرض الخ أما الخبر المراد به الطلب مجازاً كقولك للعاطس: يرحمك الله فلا يؤكد.

قوله:

(أو شرطاً)

عطف على ذا طلب وتالياً صفته وأما بالكسر مفعول تالياً أي أو آتياً فعل شرط تالياً أما أو أن شرطاً بمعنى أداء شرط مفعول تالياً، وأما بدل منه.

قوله:

(أو مثبتاً)

عطف على شرطاً فهو حال أيضاً من ضمير آتياً، ومستقبلاً إما حال من ضمير مثبت أو من ضمير آتياً، ويكون معطوفاً على مثبت بواو محذوفة، وفي قسم متعلق باتياً.

قوله:

(وبعد لا)

أي النافية، ولم يقيدها بذلك لما علم من اطِّراده بعد الطلب الذي من جملته لا الناهية.

قوله:

(وغير)

بالجر عطفاً على لا.

قوله:

(فعل الأمر)

أي بالصيغة كقومن أما الأمر باللام فداخل فيما بعده.

قوله:

(والفعل المضارع)

أعلم أن له خمس حالات: الأول وجوب توكيده وذكرها بقوله: أو مثبتاً الخ، الثانية قربه من الواجب، وذكرها بقوله: أو شرطاً. أما تالياً الثالثة كثرته وهي قوله آتياً ذا طلب. الرابعة: قلته وهي قوله: وقلّ بعدما الخ، وفي هذه مرتبتان: قليل وهو توكيده بعد ما الزائدة أو لا النافية، وأقل وذلك بعد لم وبعد شرط غير أما كذا في التوضيح وبقي سادسة: وهي امتناع توكيده وذلك في جواب قسم بواو منفي، أو حال أو مفصول من لامه كما سيأتي.

قوله:

(وهل تضربن زيداً)

أي الاستفهام بجميع أدواته اسمية كانت أو حرفية ومثله التحضيض والعرض، والتمني كهلا تضربن زيداً وألا تنزلن عندنا وليتك تقيمن معنا فكل ذلك داخل في الطلب، وبقي من أقسامه التي لم يمثل لها الشارح الدعاء والترجي والأول داخل في الأمر والنهي والثاني لم أرَ مَن ذكَره.

قوله:

(شرطاً بعد أن الخ)

مذهب سيبويه أن التوكيد حينئذٍ قريب من الواجب، ولم يقع في التنزيل غيره لأن أن المؤكدة بما تشبه القسم المؤكدة باللام، وأوجبه المبرد والزجاج، وحملوا عدمه على الضرورة.

قوله:

(مثبتاً مستقبلاً)

أي غير مفصول من لامه، وحينئذ يجب التوكيد باللام والنون معا عند البصريين، وخلُّوه من أحدهما شاذٌّ أو ضرورة فإن خلا منهما معاً نحو: والله أقوم، قُدِّرَ قبله حرف النفي وكان المعنى على نفي القيام. ولذا حكم الحنفية على من قال: والله أصوم بحنثه بالصوم وعند غيرهم يحنث بعدمه لابتناء

الإيمان على العرف، وأجاز الكوفيون الاكتفاء حينئذٍ بأحدهما. وقد ورد في الشعر، وحكى سيبويه: والله لأضربه.

قوله:

(لم يؤكد بالنون)

أي ولا باللام أيضاً لامتناعها في المنفي وأما قوله:

367 ـ ت الله لا يُحمَدنَّ المرءُ مُجْتنِباً

فِعْلَ الكرام ولو فاقَ الورى حَسَبا

فشاذ أو ضرورة، ومن الجواب المنفي غير المؤكد تَ الله تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ}

(يوسف:85)

أي لا تفتؤ.

قوله:

(وكذا إن كان حالاً)

أي لا يؤكد بالنون فقط لاقتضائها الاستقبال فيتنافيان، ومنه قراءة ابن كثير لأقسم بيوم القيامة}

(القيامة:1)

وقوله:

368 ـ يميناً لأَبغض كلَّ امرىء

يُزَخرِفُ قَولاً ولا يَفْعَل(2)

فلم يؤكد بالنون لأن البغض والإقسام أي الحلف موجودان حال التكلم لا مستقبلان، وكذا تمتنع النون في الفعل المفصول من لام القسم نحو: لإِلَى الله تُحْشَرُونَ}

(آل عمران: 158)

وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى}

(الضحى:5)

q.

قوله:

(وقل دخول النون الخ)

تبع المصنف في التسوية بين المذكورات في القلة، وليس كذلك لتصريح المصنف في غير هذا الكتاب بكثرته بعد ما بل ظاهر كلامه إطراده نعم هو قليل بالنسبة لما مر. ومر عن التوضيح أن مثلها لا وأما بعد لم وبعد شرط غير أما فنادر سواء أكد الشرط أو الجزاء.

قوله:

(بعد ما الزائدة)

شمل الواقعة بعد رب حكى سيبويه ربما يقولن ذلك ومنه قوله.

369 ـ ربَّما أوْفَيتُ في عَلَمٍ

تَرْفَعَنْ ثوبي شِمالاتُ(3)

وظاهر التسهيل أنه لا يختص بالضرورة لكن صرح في شرح الكافية بشذوذه.

قوله:

(بعين ما أرينك)

تقوله لمن يخفي عنك أمراً أنت بصير به.

قوله:

(ما لم يعلما)

الشاهد فيه توكيده بالخفيفة المنقلبة ألفاً والشاعر يصف جبلاً عمه الخصب والنبات وقيل: لبَناً في القعب أي الكوز علت عليه رغوته بدليل ما قبله من الأبيات.

قوله:

(لا تصيبن الخ)

الجملة صفة لفتنة فتكون الإصابة عامة للظالمين، وغيرهم قال في شرح الكافية وإنما أكده لأن النافية كالناهية في الصورة، ومثله قول الشاعر:

370 ـ فلا الجارة الدُّنيا بها تَلْحَيْنَها

ولا الضيفُ فيها إن أناخ مُحَوَّلُ(4)

إلا أن توكيد تصيبن أحسن لاتصاله بلا فهو أشبه بالنهي من تلحينها، وظاهر ذلك إطراده مطلقاً لكن نص غيره على أنه بعد المفصولة ضرورة بل عند الجمهور ضرورة مطلقاً، وحملوا الآية على النية فمنهم من جعل الجملة مستأنفة لنهي الظالمين، والأصل لا تتعرضوا للظلم فتصيبكم الفتنة خاصة فحول النهي عن تعرضهم إلى إصابة الفتنة لأنه سببها وأوقع الذين ظلموا موقع ضمير المخاطبين تنبيهاً على أنهم إن تعرضوا كانوا ظالمين فالإصابة خاصة بالمتعَرضين، ومنهم من جعل الجملة صفة فتنة بتقدير القول: مع تحويل النهي المذكور أي فتنة مقولاً في شأنها: لا تصيبن الخ أي لا تجعلوها تصيبكم خاصة، ولا يصح على هذا تنزيل الفتنة منزلة العاقل فيتوجه النهي إليها بلا تحويل لأنه كان يجب كسر الباء من تصيبن لكونه خطاباً بالمؤنث، وهو الفتنة إلا أن تؤول بالافتتان أو بالعذاب مثلاً فالإصابة حينئذ عامة.

قوله:

(من يثقفن)

بالتحتية مبنياً للمفعول، أو بالفوقية للفاعل، يقال: ثقفته من باب فهم، أي وجدته والآيب الراجع.

قوله:

(يبنى على الفتح)

أي أمراً كان، أو مضارعاً صحيحاً أو معتلاً كاغزون وارمين واخشين وهل تغزون الخ وبني لتركبه معها كخمسة عشر وحرك تخلصاً من السكونين في الأمر والمضارع المجزوم، وحمل الباقي عليهما. وكانت فتحة للخفة ومر مزيد لذلك أول الكتاب.

قوله:

(وأشكله الخ)

.

أعلم أن المصنف ذكر أصلين واستثنى من كل مسألة الأول فتح آخر المؤكد، واستثنى منه المتصل بالضمير الليِّن فإنه يحرك بما يجانسه وهو المراد بقوله: وأشكله الخ. الثاني: أن ذلك الضمير يحذف إن كان ياء أو واواً وهو المراد بقوله: والمضمر احذفنه الخ، واستثنى منه أن يكون آخر الفعل ألفاً كيخشى فتحذف هي، ويبقى واو الضمير أو ياؤه مشكولين بما يجانسهما وهو المراد بقوله: واحذفه من رافع هاتين الخ أفاده الموضح.

قوله:

(لين)

بفتح اللام مخفف لين صفة لمضمر أو بكسر مصدر نعت به.

قوله:

(ألف)

ليس فيه مع الألف الأولى إيطاء لاختلافهما تعريفاً وتنكيراً.

قوله:

(فاجعله الخ)

مفعوله الأول الهاء، والثاني: قوله ياء أي اجعل الألف الذي في آخر الفعل ياء حال كون تلك الألف من الفعل حال كونه رافعاً غير الياء وغير الواو بأن رفع ألف اثنين أو ضميراً مستتراً أو نون نسوة أو اسماً ظاهراً كما سيأتي.

قوله:

(واحذفه)

أي الألف الذي آخر الفعل من رافع هاتين أي الواو والياء.

قوله:

(فحذفت النون)

أي نون الرفع لتوالي الأمثال أي الزوائد فلا يرد: النسوة جنن، وهذا التوالي في الثقيلة، وحملت عليها الخفيفة طرداً للباب أو الحذف معها للتخفيف.

قوله:

(لالتقاء الساكنين)

ولم يغتفر كما في دابة لأنه هنا ليس على حدِّه، إذ شرطه كون الأول حرف لين، والثاني مدغماً وهما من كلمة واحدة كالمثال، والنون هنا ككلمة منفصلة لكن الصحيح عدم اشتراط الأخير بدليل اتحاجُّوني}

(الأنعام:80)

وعلة الحذف حينئذ استثقال الكلمة واستطالتها لو بقي الضمير وإنما لم تحذف الألف مع تأتي العلتين فيها لخفتها، ولئلا يلتبس بفعل المفرد، ولا يزول اللبس بكسر النون في فعل الاثنين دون المفرد لأن علة الكسر وقوعها بعد الألف كما سيأتي. فلو حذفت لم تكسر النون، ولم تحذف الألف مع نون النسوة في أضربنانِّ لتفصل بين الأمثال أفاده الصبان. وقوله: بدليل أتحاجوني مقتضاه أن الساكنين فيه وهما الواو ونون الرفع المدغمة في نون الوقاية من كلمتين مع أن كلاً منهما جزء من الفعل المسند للواو إذ لا قوام له بدونهما فهما من كلمة واحدة بخلاف نون التوكيد فإنها منفصلة طارئة على ذلك الفعل كما لا يخفى ثم إن بنينا على اشتراط كونهما من كلمة وإن الحذف في نحو: تضربن لكون الالتقاء في الجميع على حده فالحذف في تضربن للثقل والطول كما ذكر فيقال عليه لمَ لم يحذف في تحاجوني؟ لذلك وليس فيه داع لعدم الحذف كما في تضربان اللهم إلا أن يقال الثقل مع نون التوكيد أشد منه مع نون الوقاية فليتأمل.

قوله:

(هل تغزون)

أي بتخفيف النون لأنه غير مؤكد وكذا ما بعده. وأصله تغزوون وترميون وتغزوين بضم الزاي وكسر الميم حذفت ضمة الواو والياء من الأولين وكسرتهما من الأخيرين لثقلهما، ثم حذفت واو الفعل وياؤه للساكنين فصار تَغْزُون الخ.

قوله:

(فتحذف نون الرفع)

أي لتوالي الأمثال وواو الضمير وياؤه لالتقائه ساكناً مع نون التوكيد أو للتخفيف أي وتبقى لام الفعل على حذفها، وتجعل الحركة المجانسة للضمير المحذوف على ما قبلها فإن قلت: كيف قول الشارح فعلت به ما فعلت بالصحيح مع أن الصحيح لا تحذف لامُه؟ قلت: المراد أنه مثله في التغيير لأجل التوكيد من حذف نون الرفع، ثم الضمير وشكر ما قبله بما يجانسه أما حذف لامه فسابق على التوكيد عند إتيان الضمير لا لأجله.

قوله:

(هل تغزُن وهل ترمُن)

بضم الزاي والميم في هذين وكسرهما فيما بعد.

قوله:

(فإن أسند إلى الألف لم تحذف آخره)

وكذا لا يحذف مع المفرد، ولا نون النسوة كهل تغزون وترمين يا زيد بالفتح وتغزونان وترمينان يا نسوة بالسكون كالصحيح سواء من كل وجه.

قوله:

(كالألف والضمير المستتر)

وكذا نون النسوة، والاسم الظاهر كاسعينان يا نسوة وهل يسعين زيد فتقلب الألف ياء في الجميع لكونها لا تقبل الحركة.

قوله:

(إخشون واخشين)

فعلا أمر مؤكَّدان بالنون الخفيفة مبنيان على حذف النون والواو، والياء فاعل وأصلهما قبل التأكيد: اخشيوا واخشي قلبت لام الفعل ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت للساكنين فصار اخشوا واخشي بفتح الشين فلما دخلت النون التقت ساكنة مع الضمير فلا جائز أن يحذف هو لعدم ما يدل عليه ولا النون لفوات المقصود منها فحرك الضمير بما يناسبه.

قوله:

(هل تخشون)

بفتح الشين فيه وفيما بعده، وأصله تخشيون فعل به ما مر.

قوله:

(ولم تقع إلخ)

شروع فيما تنفر به كل من النونين فهذا للثقيلة وذكر الخفيفة بقوله واحذف إلخ، وخفيفة أما حال من

فاعل تقع العائد للنون المعلومة من السياق، أو هي الفاعل وشديدة عطف عليه بلكن أياً كان.

قوله:

(بعد الألف)

أي اسماً كانت بأن أسند إليها الفعل، أو حرفاً بأن أسند للظاهر على لغة أكلوني البراغيث كيضربان الزيدان أو كانت هي التالية لنون النسوة كاضربنان.

قوله:

(فلا تقول اضربان)

أي ولو كان بعدها ما تدغم فيه فلا يجوز اضربان نعمان كما نص عليه سيبويه.

قوله:

(مكسورة)

أي لشبهها بنون المثنى في زيادتها آخراً بعد ألف ومثله: اضربنان الآتي، ويجري فيه خلاف يونس.

قوله:

(في الوقف)

تنازعه أردد وحذفتها، وما مفعول أردد وكان عد ما صلتها ومن أجلها متعلق بعدم.

قوله:

(وأبدلنها إلخ)

مقابل قوله: وبعد غير فتحة إلخ.

قوله:

(لا تهين)

أصله قبل التوكيد لا تهن بحذف الياء وهي عين الفعل لالتقائها ساكنة مع لامه عند دخول الجازم فلما أكد فتحت اللام، فردت العين لزوال الالتقاء فالجازم سابق النون ليكون دخولها قياسياً لكون الفعل حينئذ طلبياً، وحينئذ فيظهر أنه معرب تقديراً لاستيفاء الجازم مقتضاه قبل النون وليس هو كالفعل المجزوم مع نون الإناث لسبقها على الجازم فهو مبني معها في محل جزم لا معرب قاله السيد البليدي لكن مر في باب الإعراب وسيأتي في إعراب الفعل أنه إذا دخل عليه ناصب أو جازم يكون في محل نصب أو جزم مع كل من النونين فتدبر. وقوله علك لغة في لعلك والمراد بالركوع انحطاط الرتبة، والبيت من المنسرح لكن دخل في مستفعلن أول جزء منه الخبن فصار متفعلن مركب من، وتدين فدخله الخرم بالراء وهو حذف أول الوتد فصار: فاعلن وذلك شاذ وبعده:

371 ـ وصِلْ حبالَ البَعيد إن وَصَلَ الحبـ
ـلَ وأقْصُّ القريبَ إن قَطَعَهْ
وارْضَ مِنَ الدهرِ ما أَتَاك بهِ
مَن قَرَّ عَيناً بعيشِهِ نَفَعَهْ
قَدْ يَجمعُ المالَ غيرُ آكِلِه
ويأكلُ المالَ غيرُ مَن جَمَعَهْ(2)

قوله:

(وكذا تحذف إلخ)

أي فلها سببان فقط الساكن والوقف، وندر حذفها بدونهما كقوله:

372 ـ اضرِبْ عَنْكَ الهُمومَ طارقَها
ضربَك بالسَّيفِ قونَس الفَرَس(3)

373 ـ وما قيل قبل اليوم خالف تذكرا(4)

بفتح اضرب وخالف وحمل على ذلك قراءة ألم نشرح بالفتح.

قوله:

(في الوقف)

قال أبو حيان الظاهر أن دخول النون في الوقف خطأ لأنها تدخل للتأكيد، ثم تحذف بلا دليل عليها اهـ، ويرد أنه ليس المراد أنها تدخل وقفاً، ثم تحذف بل إنه إذا ورد فعل مؤكد بها وصل وأريد الوقف عليه حذفت ورد المحذوف لأجلها صبان.

قوله:

(وترد إلخ)

أي وجوباً لزوال علة الحذف وهي التقاء الساكنين، وإنما كان الأكثر في الوقف على نحو قاض عدم رد الياء مع زوال العلة فيه أيضاً لأن المحذوف منه جزء كلمة بخلاف ما هنا فإنه كلمة تامة والاعتناء بها أشد والله أعلم.

ما لا ينصرف

ذكره عقب النون لأن له تعلقاً بالفعل بشبهه له كما أنها متعلقة به.

قوله:

(الصرف تنوين)

أي فقط كما هو مذهب المحققين، وأما الجر بالكسر فليس من مسمى الصرف بل تابع له وجوداً وعدماً لتآخيهما في الاختصاص بالاسم المنصرف، والصرف من الصريف وهو الصوت لأن التنوين صوت، وقيل من الانصراف بمعنى الرجوع فكان الاسم رجع عن شبه الفعل.

قوله:

(معنى)

مفعول مبيناً وجملة به يكون إلخ صفة معنى.

قوله:

(أمكنا)

أي زائدة التمكن في باب الاسمية فهو أفعل تفضيل من مَكُنَ بالضم مكانة إذا بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن لأن بناءه من غير الثلاثي المجرد شذ.

قوله:

(ومتمكناً غير أمكن)

وعكسه متعذر وبه تتم القسمة العقلية رباعية.

قوله:

(وبدونهما)

هذا محل الافتراق وبينه وبين غير المصروف، وما قبله مشترك.

قوله:

(لغير مقابلة إلخ)

لو اقتصر كالأشموني على قوله: الدال على معنى إلخ، لخرج به المقابلة والتعويض كما يخرج به التنكير ولم يذكره الشارح لاختصاصه بالمبنيات والكلام في المعربات إذ كل من الثلاثة لم يدل على ذلك المعنى بل القصد بها مجرد المقابلة والتعويض، والدلالة على تنكير الاسم.

قوله:

(عدم شبهه الفعل)

أي والحرف أيضا فهو باق على أصله من التمكن في باب الاسمية ولا يخفى أنه ليس في عبارة الشارح دور كما توهم وإنما هو في عبارة من قال بأن لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف، وبيانه أنه يصير حاصل التعريف الصرف هو التنوين الدال على كون الاسم متمكناً أي غير مبني، ولا ممنوع من الصرف فأخذ المعرف وهو الصرف جزأً من تعريفه وهو دور لتوقف

المعرف على معرفة جميع أجزاء التعريف فيتوقف على نفسه، وجوابه أن المعتبر في التعريف عدم مشابهة الفعل وذلك ممكن بدون ملاحظة الانصراف وعدمه، وأما قوله فيمنع من الصرف فليس جزءاً من التعريف بل بيان لأمر مرتب على الشبه ولو حذف منه كما فعل الشارح ما ضرّ أفاده سم.

قوله:

(وهو يصحب غير المنصرف)

أي من جمع المؤنث وهو ما سمي به أنثى كما يصحب المنصرف منه، وهو ما كان باقياً على جمعيته كمسلمات وهندات، وما قيل إن كلام الشارح صريح في أن مسلمات غير منصرف سهو ظاهر لأنه قيد غير المنصرف بقوله علم امرأة فأفاد أن الباقي على جمعيته منصرف وهو ما صرح به ابن هشام وغيره، وحينئذ فهو مستثنى من المتن لأن مفهومه أن ما خلا عن التنوين لدال على الأمكنية غير منصرف فيشمل هذا فإن قلت كيف يكون منصرفاً مع أنه لم يقم به الصرف، وهو التنوين المذكور أجيب باحتمال أن الصرف حالة قائمة بالاسم هي أمكنيته، وبقاؤه على أصله والتنوين المذكور علامته، والعلامة لا يجب انعكاسها فمسلمات باق على أصله من الأمكنية لكن لم يدل بتنوينه على ذلك عند الجمهور بدليل ثبوته مع العلتين عند التسمية به بل قصد به مجرد مقابلة النون في جمع المذكر السالم في الدلالة على تمام الاسم وعدم إضافته لا المقابلة مع الصرف كما قيل فتدبر.

قوله:

(كهذين المثالين)

وقد يصحب المنصرف ككل وبعض فيكون للعوض مع الصرف.

قوله:

(ويجر بالفتحة)

إلا ما سمي به من جمع المؤنث فإنه يجوز إعرابه كأصله ولا يرد على كلامه لتقدم ذكره ذلك.

قوله:

(بأحمدكم)

الأولى بأفضلكم وبالأفضل لأن العلم لا يضاف، ولا تدخله أل حتى ينكر فيكون منصرفاً قبلهما لزوال إحدى العلتين ومر في باب الإعراب مزيد لهذا المحل.

قوله:

(علتان)

أي فرعيتان: لفظية ومعنوية مختلفتان جهة وذلك لأن الفعل متفرع عن الاسم في اللفظ لاشتقاقه منه، وفي المعنى لاحتياجه في إيجاد معناه إلى الفاعل وهو لا يكون إلا اسماً فتوقف على وجود الاسم لفظاً ومعنىً من جهتين مختلفتين فإذا تفرع بعض الأسماء عن غيره كذلك فقد أشبه الفعل، فيعطى حكمه وهو المنع من الصرف تخفيفاً لثقله بشبه الفعل الثقيل فخرج ما ليس فيه فرعية أصلاً كرجل وفرس لأنه مفرد جامد نكرة مذكر، وما فيه فرعية واحدة كزيد فيه العلمية علة معنوية فرع التنكير، وامرأة فيها التأنيث فرع التذكير ومرجعه اللفظ، وكذا ما فيه فرعيتان في اللفظ فقط كإجمال فيه الجمع فرع الإفراد والتصغير فرع التكبير أو في المعنى فقط كحائض وطامث فيهما الوصفية فرع الجمود ولزوم التأنيث فرع عدمه، ويلحق بذلك ما فيه فرعية اللفظ والمعنى من جهة واحدة كدريهم فإن فيه الجمود ولزوم التأنيث اللفظ ومعنى التحقير، وهما فرعان عن عدمهما، وكل منهما نشأ عن التصغير فكل ذلك مصروف لعدم شبه الفعل فيما مر بخلاف نحو أحمد كما سيبين.

قوله:

(علل تسع)

ليس فيها معنوي سوى العلمية والوصفية وباقيها لفظي حتى التأنيث المعنوي لظهوره في اللفظ بتأنيث الضمير والفعل مثلاً.

قوله:

(عدل)

أي تحقيقي أو تقديري، وتأنيث أي لفظي أو معنوي، ومعرفة أي علمية ثم تركيب أي مزجي.

قوله:

(والنون)

عطف على عدل، وزائدة حال منها وجملة من قبلها ألف حال ثانية، ولم يقل: زائدة لعلمه من الأول.

قوله:

(تقريب)

أي لم يبين فيه ما يمنع وحده أو مع العلمية والوصفية، وقد جمعها بعضهم على هذا الوجه بقوله:

لمُنتهى الجموع منْعٌ والألفْ

عُرْف مع العُجْمَة تركيبٌ أُلِف

تأنيثُ إلحاقٍ وعرفٌ أو صِفِ

مَعْ وزنِ عَدْلٍ وزيادةٌ تفي

قوله:

(أحدهما ألف التأنيث)

إنما استقلت بالمنع لأن في المؤنث بها فرعية اللفظ بزيادتها، وفرعية المعنى بلزومها بخلاف التاء لا تلزم بل في تقدير الانفصال غالباً.

قوله:

(الجمع المتناهي)

إنما استقل بالمنع لأن فيه فرعية المعنى بدلالته على الجمعية، وفرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية لفظاً إذ ليس فيها ما يوازنه وحكماً لأنه لا يصغر على لفظه كالمفرد، ولا يجمع مرة أخرى تكسير ولذا سمي منتهى الجمع لانتهاء الجموع إليه بخلاف غيره من الجموع فإنه يجمع ويصغر كأَنْعَام وأَكْلُبْ يجمعان على أنَاعم وأكَالِب، ويصغران على لفظهما كأُنَيْعَام وَأُكَيْلِب، ويوازنان المفرد كصلصال، وتنضب فعلم أن أفعالا وأفعلاً لم يخرجا عن صيغ الآحاد كهذا الجمع خلافاً لابن الحاجب.

قوله:

(كيفما وقع)

كيفما اسم شرط على مذهب الكوفيين، ووقع فعل الشرط، وجوابه محذوف لعلمه من منع أي كيفما وقع الذي حوى الألف منع الألف صرفه أي علماً كان أولا كما مثله الشارح مفرداً كما ذكر أو جمعاً كجرحى، وأصدقاء اسماً كهذه أو صفة كحبلى وحمراء هذا ما يقتضيه صنيع الشارح كالأشموني، وأما جعل فاعل وقع ضمير الألف كما في المعرب فيرد عليه أن التعميم فيها علم من قوله مطلقاً.

قوله:

(أي سواء كانت إلخ)

تفسير للإطلاق وقوله علماً تفسير لكيفما وقع.

قوله:

(أو ممدودة)

إطلاق المد عليها لمجاورتها له، وإلا فهي الهمزة الأخيرة فقط وأصلها ألف لينة، فأصل حمراء حمرى بالقصر فلما قصدوا المد زادوا قبلها ألفاً فقلبت الأخيرة همزة.

قوله:

(وزائداً فعلان)

إما مبتدأ حذف خبره أي كذلك أو عطف على الضمير في منع للفصل بالمفعول أي الألف منع الصرف هو وزائدا إلخ، وفعلان مجرور بالفتحة للعلمية على الوزن والزيادة، وهو بفتح الفاء لا غير لما في العصام على الجامي أنه لا يوجد في الصفة فعلان بالكسر مطلقاً، ولا بالضم إلا ومؤنثه فعلانة بالهاء كخمصان وخمصانة، وليس الكلام فيه لأنه مصروف، أما الاسم فعلى الأوزان الثلاثة.

قوله:

(في وصف)

حال من زائداً أو صفة له.

قوله:

(سلم إلخ)

هذا شرط، وفي العمدة وشرحها شرط آخر وهو أصالة الوصفية ليخرج: مررت برجل صفوان قلبه أي قاس فلا يمنع لعروض وصفيته لأن أصله اسم للحجر الصلد أي اليابس، ويمكن أن قوله الآتي: وألغين، عارض الوصفية أي من فعلان وأفعل وتمثيله بأربع لا يخصص الثاني لأن المثال لا يخصص.

قوله:

(للصفة)

هي العلة المعنوية فرع عن الجمود لاحتياجها إلى موصوف تنسب إليه بخلاف الجامد، واللفظية هي زيادة الألف والنون المضارعتين لألفي حمراء في أنهما في بناء يخص المذكر، ولا تلحقهما التاء كما أن ألفي حمراء في بناء يخص المؤنث، ولا تلحقهما التاء فلا يقال: سكرانة كما لا يقال حمراء، وإنما لم يكتفِ بالصفة وحدها مع أن فيها فرعية اللفظ أيضاً باشتقاقها من المصدر لضعف هذه الفرعية فيها لأنها كالمصدر في البقاء على الاسمية والتنكير، ولم يخرجها الاشتقاق إلى أكثر من نسبة الحدث إلى الموصوف، والمصدر صالح لذلك إجمالاً كرجل عدل فكانت كالمفقود، ولذا صرف نحو عالم وشريف.

قوله:

(بشرط أن لا يكون إلخ)

أي بأن يكون مؤنثه فعلى بالفتح والقصر كما مثل، أولا مؤنث له أصلاً كلحيان لكبير اللحية ورحمن، والأول غير مصروف اتفاقاً، والثاني على الصحيح لأنا لو فرضنا له مؤنثاً لكان فعلى لكثرته أولى به من فعلانة.

قوله:

(والمؤنث على فعلانة)

لم يجيء من ذلك إلا ألفاظ معدودة جمعها المصنف في قوله:

اجزِ فَعلى لفعلانا

إذا استَثْنَيْتِ حَبْلانا

ودَخْناناً وسَخْنَانا

وسيفاناً وصَحْيَانا

وصَوْجاناً وَعَلاَّنا

وقَشْواناً ومُصَّانا

ومَوْتاناً ونَدْمَانا

وأَتْبِعْهُنَّ نَصَرانا

وذيَّله المرادي بقوله:

وزِدْ فِيهِنَّ خُمصانا

على لغةٍ، وأليانا

فهذه أربعة عشر لفظاً كلها بفتح الفاء، ومؤنثها فعلانة وما عداها من أوزان فعلان بالفتح يجب في مؤنثه فعلى فقول المصنف: أجز في مقابلة الامتناع فيصدق بالوجوب، وقد نظمها الشارح الأندلسي مع تفسيرها فقال:

كلُّ فعلانَ فهو أنثاهُ فَعْلَى

غيرُ وصفِ النديمِ بالنَدْمَان

ولذي البطن جاء حبلانُ أيضاً

ثم دَخْنَانُ للكثيرِ الدُّخانِ

ثم سفيانُ للطويل وصَوْجانُ

ولذي قوة على الحملان

ثم صحيان إن حوى اليوم صَحْواً

ثم سخنانُ وهو سخنُ الزَّمانِ

ثمَّ موتانُ للضعيف فُؤَادا

ثم علاَّنَ وهو ذو النسيانِ

ثم قشوانُ للذي قَلَّ لَحْماً

ثمَّ نصرانُ جاء في النصراني

ولذي أليةٍ كبيرةٍ الْيان

وخمصانُ جاء في الخمصانِ
ثم مُصان للئيم وفي لحيانَ
رحمن يفقد النَّوعانِ

والبيت الذي قبل الأخير نظمه الصبان لما زاده المرادي، والخمصان ضامر البطن، وفيه لغتان الضم والفتح وكل منهما يؤنث بالتاء، والمصان بميم فصاد مهملة، والقشوان بقاف وشين معجمة، والعلان بعين مهملة والصوجان بالمهملة والجيم الجمل القوي، وكل صلب من الدواب والناس، وخرج بندمان بمعنى النديم أي المنادم ندمان من الندم فلا يصرف لأن مؤنثه فعلى.

قوله:

(صرف)

أي لضعف زيادته بشبهها الأصول في لزومها للمذكر والمؤنث وقبولها علامة التأنيث فكأنها لم توجد ويشهد لذلك أن بني أسد يصرفون كل صفة على فعلان لأنهم يؤنثونه بالتاء مطلقاً.

قوله:

(ووصف)

عطف على الضمير في منع لا على زائد الآن الصحيح أن العطف بحرف غير مرتب على الأول أو مبتدأ حذف خبره كما مر، وأصلي بنقل حركة همزته إلى التنوين قبلها والواو في قوله ووزن بمعنى مع.

قوله:

(ممنوع إلخ)

حال من وزن أفعل، أو من أفعل نفسه لأنه علم على الوزن، وشرط مجيء الحال من المضاف إليه موجود لصحة الاستغناء عن المضاف.

قوله:

(كأشهلا)

الشهلة اختلاط سواد العين بزُرْقة.

قوله:

(ولم تقبل التاء)

أي إما لأن مؤنثها فعلاء بالفتح والمد كأشهل وأحمر أو فعلى بالضم والقصر كأفعل التفضيل، أو لا مؤنث له أصلاً كأكمر لكبير كمرة الذكر، وآدر لكبير الإدرة فهذه الثلاثة لا تصرف للوصف

الأصلي، وهو فرعية المعنى ووزن الفعل، وهو فرعية اللفظ لأن هذا الوزن أصل في الفعل، وهو به أولى لدلالة الهمزة على معنى التكلم فيه دون الاسم وما كانت زيادته لمعنى أصل لغيره فالوزن المانع مع الوصف هو ما كان الفعل أحق به لما ذكر فالأولى تعليق المنع عليه لا على وزن أفعل فقط لئلا يخرج نحو: أحيمر وأفيصل من المصغر مع أنه لا ينصرف لأنه على وزنٍ متأصِّل في الفعل كأبيطر مضارع بيطر إذا عالج الداب، ولا على وزن الفعل مطلقاً لئلا يشمل نحو بطل مع أنه مصروف لأنه وزن مشترك ليس الفعل أولى به فظهر أن الوزن المعتبر هنا هو وزن المضارع المبدوء بالهمزة في بعض صيغه دون غيره من باقي الأفعال لعدم وجودها في الأوصاف أو لأنها مشتركة بخلافه مع العلمية كما سيأتي.

قوله:

(صرفت)

أي عند غير الأخفش لضعف شبهها بلفظ المضارع لأن التاء لا تلحقه.

قوله:

(برجل أرمل)

خرج قولهم: عام أرمل أي قليل المطر فإنه لا يصرف لأن يعقوب حكى فيه: سنة رملى فلا يقبل التاء.

قوله:

(وألغين إلخ)

تصريح بمفهوم قوله: أصلي وعارض الوصفية من إضافة الصفة للموصوف أو بمعنى من وكذا: عارض الإسمية.

قوله:

(كأربع)

بفتح الباء كمررت بنسوة أربع فإنه في الأصل اسم للعدد المخصوص لكن العرب وصفت به فهو منصرف نظراً لأصله، والتمثيل لذلك لا ينافي أن فيه ملغياً آخر وهو قبوله التاء لكن الأولى التمثيل بأرنب أي جبان فإنه منصرف مع عدم قبوله التاء لعروض وصفيته.

قوله:

(القيد)

بيان بالأجلى مفسر للأدهم كما تقول: البر القمح والعقار الخمر اهـ سندوبي وفيه أن المراد من

الأدهم لفظه لأنه هو الذي يوصف به، ويمنع من الصرف لا معناه وهو قيد الحديد حتى يصح بيانه بالقيد، ولا يصح جعله بدلاً لأنه لا يستقل بالحكم إذ لا يصح التمثيل به، وقد يقال كونه عطف بيان منظور فيه للمعنى وإن كان التمثيل بلفظ فالمراد لفظ الأدهم الذي معناه القيد.

قوله:

(وأجدل)

هو الصقر، وفي المثل: بيض القطا يحضنه الأجدل يضرب للوضيع يُؤويه الشريف.

قوله:

(وأخيل)

طائر أخضر على جناحه نقط كالخيلان جمع خال، وهو نقطة تخالف لون البدن والعرب تتشاءم به تقول: أشأم من أخيل.

قوله:

(ومع هذا فيمنع)

مثله أسود اسماً للحية العظيمة، وأرقم اسما لحية فيها نقط كالرقم.

قوله:

(لتخيل الوصف إلخ)

لكن المنع في أفعى أبعد منه في الأولين لأن أجْدَلِ من الجَدْلِ بالسكون، وهو الشدة، وأخيل من الخيول وهي كثرة الخيلان، وأما أفعى فلا مادة لها في الاشتقاق لكن عند ذكرها يتصور ضررها وخبثها فأشبهت بذلك المشتق، وقيل: مشتقة من فَوَعَان السم أي حرارته فأصلها: أفوع قلبت العين موضع اللام، وقيل: من فعوة السم أي شدته فلا قلب.

قوله:

(ومنع عدل)

مصدر مضاف لفاعله، ومفعوله محذوف أي منعه الصرف مع وصف صفة عدل، ومعتبر خبر منع.

قوله:

(في لفظ مثنى)

مع قوله، ووزن مثنى يفيد اشتراط عدم تغير هذه الألفاظ لا بتصغير ولا غيره وإلا صرفت للإخلال بالعدل أفاده سم.

قوله:

(ووزن مثنى)

أي موازنه والكاف من كهما بمعنى مثل مضافة للضمير لا حرفية لأن جرها الضمير شاذ كما مر وقوله: من واحد حال من ضمير الخبر أي حال كون موازن مثنى مأخوذاً من واحد لأربع لكن فيه

تكرار بالنسبة لمثنى وثلاث فلو قال: من واحد وأربع لسلم منه.

قوله:

(العدل)

هو تحويل الاسم من حالة إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلي لغير قلب، أو تخفيف، أو إلحاق، أو معنى زائد فخرج من المعدول نحو: أيس مقلوب يئس وفخذ بالسكون مخفف المكسور، وكوثر بزيادة الواو في كثر لإلحاقه بجعفر، ورجيل مصغر رجل لزيادة معنى التحقير فليست معدولة عنها، والعدل ضربان أحدهما في المعارف وله في المذكر فعل معدولاً عن فاعل غالباً كعمر وفي المؤنث فعال عن فاعلة كخذام بشرطه الآتي. والثاني في الصفات وهو إما في العدد وله صيغتان: فعال ومفعل كأحاد وموحد، أو في غيره وهو أخر وفائدته، أما تخفيف اللفظ باختصاره كما في مثنى وأخر وتخفيفه مع تمحضه للعلمية كما في عمر وزفر عن عامر وزافر لاحتمالهما لهما قبله للوصفية، ثم هو تحقيقي إن دل عليه غير منع الصرف بحيث لو سمع مصروفاً لعلم كونه معدولاً كما سيأتي في مثنى وأخر وتقديري إن لم يدل عليه غيره وهذا خاص بالأعلام كما سيبين عمرو نحوه.

قوله:

(على فعال)

بضم الفاء ومفعل بفتح الميم والعين.

قوله:

(فثلاث معدول إلخ)

أي فقولك: جاؤوا ثلاثة ثلاثة بالتكرار فعدل عن هذا المكرر إلى ثلاث اختصاراً وتخفيفاً والدليل على العدل كونه بمعنى المكرر وكذا يقال في أخواته، ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا ملحوظاً فيها معنى الوصف وإن كان أصلها أسماء للعدل، ولا يقال إن وصفيتها عارضة كأصلها فلا تؤثر المنع لأن وضع المعدول غير وضع المعدول عنه أفاده الرضي فتكون نعوتاً كـ أولي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ}

(فاطر:1)

كقوله تعالى فَانْكِحُوا ما طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى}

(النساء:3)

وأخباراً كصلاة الليل مثنى مثنى وكرر هنا للتأكيد إذ لو اقتصر على واحد لَوَفَى بالمقصود.

قوله:

(وزعم بعضهم إلخ)

هو الصحيح كما قاله أبو حيان، ونقله عن جمع من أهل اللغة.

قوله:

(أُخَر التي في قولك إلخ)

أي فهو جمع أخرى بمعنى مغايرة في مقابلة آخرين بالفتح جمع آخر كذلك بمعنى مغاير، ومعنى المقابلة أن أخر وصف لجمع المؤنث كما أن آخرين لجمع المذكر، وكلها في الأصل أفعال تفضيل بمعنى أشد تأخراً في صفة من الصفات، ثم صارت لمعنى المغايرة وصوب الموضح في الحواشي أنها ليست منه لعدم الزيادة فيها، وإنما تعطى حكمه لشبهها به في الوصفية وزيادة الهمزة وقيام معناها باسمين مغاير ومغاير كما أن أفعل لا بد له من مفضل عليه، وخرج بذلك أخر جمع أخرى بمعنى متأخرة مقابل آخرين جمع آخر بكسر الخاء فيهما فإنه مصروف لعدم عدله إذ ليس أفعل تفضيل ولا في حكمه، وأخرجه في الكافية بقوله:

وَمنْعُ العَدْلَ وَوَصْفُ آخَرا
مُقَابِلاً الآخَرِينَ فاحْضُرَا

قوله:

(وهو معدول عن الآخر)

أي بضم ففتح معرفاً بأل بدليل أنه أفعل تفضيل أو في حكمه فحقه أن لا يجمع ولا يؤنث إلا مقروناً بأل أو مضافاً لمعرفة فحيث وجد بدون ذلك حكمنا بعدله عما يستحقه من التعريف بأل هذا قول أكثر النحويين، وفيه أنه في نحو: نسوة أخر وأيام أخر نكرة فكيف يعدل عن المعرفة مع أنه ليس بمعناه فالتحقيق أن عدله عن آخر بالفتح، والمد مراداً به جمع المؤنث لأن حق أفعل التفضيل أن يكون في حال تجرده من أل والإضافة مفرداً مذكراً في جميع أحواله نحو: لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إلى أَبِينا}

(يوسف:8)

قُلْ إنْ كانَ آباؤُكُمْ . إلى قوله . أَحَبَّ إلَيْكُمْ}

(التوبة:24)

ونحو هند أو الهندات أحب إليك فكأن قياس أخر كذلك لتجرُّده لكنه ورد بغير ذلك قال الله تعالى فَتُذَكِّرَ إحْدَاهُمَا الأُخْرَى}

(البقرة:282)

فَعِدَّةٌ من أَيَّامٍ أُخَرَ}
(البقرة:184)
وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا}
(التوبة:102) فَآخَرَانِ يِقُومَانُ}

فعلمنا أن من هذه معدول عما يستحقه وهو آخر بالفتح والمد، وإنما خصوا العدل بآخر لأن أثره لا يظهر في غير إذ الأخرى فيها ألف التأنيث أوضح من العدل، وآخرون وآخران لا مدخل لهما هنا لإعرابهما بالحروف، وآخر المفرد لا عدل فيه بل في فروعه، وإنما منع للوصف والوزن كذا في التوضيح، والأولى حذف الآية الأولى لأن الأخرى فيها ليست معدولة بل إنما أنثت لقرنها بأل فتدبر.

قوله:

(وكن لجمع إلخ)

لغلبته وليس بقيد بدليل قوله الآتي: ولسراويل إلخ فكل لفظ أشبه هذين الوزنين بالشروط الآتية منع وإن كان مفرداً.

قوله:

(وضابطه إلخ)

فيه قصور وحقه أن يقال: كل جمع فتح أوله، وكان ثالثة ألفاً ليس عوضاً، وبعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن لم ينو بذلك الساكن وبما بعده الانفصال وبعدها أيضاً كسر أصلي ولو مقدراً كدواب وعذارى إذ أصلهما دوايب وعذاري بكسر ما بعد الألف فأدغم الأول، وقلبت كسرة الراء في الثاني فتحة، والياء ألفاً فمتى استوفى الجمع هذه الشروط السبعة استقل بالمنع لخروجه عن صيغ الآحاد العربية إذ لا نجد مفرداً عربياً بهذه الأوصاف وأما سراويل فأعجمي، ومتى انتفى أحدها صرف لأنه إما مفرد أو بزنته فخرج مضموم الأول كعذافر بمهملة معجمة الجمل الشديد واسم للأسد، وكذا إن كانت ألفه غير ثالثة كصلصال أو كانت عوضاً عن إحدى ياءي النسب كيمان وشآم أصلهما يمنى وشأمي بشد الياء حذفوا إحدى الياءين تخفيفاً وعوضوا عنها الألف ففتحت همزة شآمي بعد سكونها فصار: يماني وشآمي ثم أُعِلَّ كقاض فصار يمان وشآم، ومثل ذلك ثمان فإنه منسوب حقيقة إلى الثمن بالضم وهو الجزاء الذي صير السبعة ثمانية كما قاله الجوهري فأصله ثمني فتحوا أوله لكثرة التغيير في النسب ثم حذفت إحدى الياءين إلى آخر ما مر فهذه الثلاثة مصروفة، ولا يتوهم أنها

جوارٍ حتى يكون تنوينها للعوض بل هو تنوين صرف بفوات صيغة الجمع وما جاء في الشعر غير مصروف فعلى التوهم فتقول في النصب: رأيت ثمانياً وشآمياً بالتنوين بخلاف جوار، وفي الجر تقدر الكسرة على الياء المحذوفة للتنوين كما يقدر الرفع، وتعود الياء للإضافة كياء قاض فتقول ثمانيمائة وحذفها لحن، وخرج أيضاً ما ليس بعد ألفه كسر كتدارك أو كان غير أصلي كتدان إذ أصله الضم كسر لمناسبة الياء، أو تحرك وسط الثلاثة بعد الألف كطواعية وكراهية ومن ثم صرف ملائكة وصيارفة أو كان ساكناً منوياً انفصاله بأن يكون مشددة عرضت للنسب حقيقة بأن تأخر وجودها عن الألف كرباحي وظفاري نسبة إلى رباح وظفار بلد باليمن، أو تقديراً بأن بنيت الكلمة عليهما معاً كحوالي للمحتال

وحواري للناصر فكل ذلك مصروف لفوات الصيغة، وإنما قدر والنسب في الآخرين لسماعهما مصروفين بخلاف ما إذا وجدت الياء المشددة بنية المفرد قبل وجود الألف كقمري وبختي وكرسي فإن جمعها وهو قماري وبختي وكراسي يمنع لعدم عروض الياء المشددة فلا تخل بالصيغة فتأمل ذلك وقد ظهر أن صيغة مفاعل ومفاعيل لا تكون في العربية إلا لجمع أو منقول عنه لا لمفرد بالأصالة والله أعلم.

قوله:

(وذا اعتلال)

مفعول لمحذوف يفسره أجره، ومنه أي من الجمع المتقدم صفة لذا أو حال منه وكذا قوله: كالجواري، وخرج به المعتل الذي ليس مثله كالعذارى فلا يجري كسار بل يقلب كسره الأصلي فتحاً اتباعاً قبل الألف فتقلب ياؤه ألفاً، وقوله أجره كساري أي، في حذف الياء وثبوت التنوين فقط لا من كل وجه فإن جواري يجر بفتحة مقدرة وتنوينه للعوض بخلاف سار فيهما.

قوله:

(وجره)

أي فتقدر فيه الفتحة نيابة عن الكسرة وإنما لم تظهر كفتحة النصب لأنها بدل ثقيل.

قوله:

(فحذفت الياء إلخ)

ظاهر الشرح أن أصله جواري بلا تنوين بناء على تقديم منع الصرف على الإعلال فتحذف الضمة، وفتحة الجر لثقلهما على الياء، ثم الياء تخفيفاً، ويعوض عنها التنوين والأرجح تقديم الإعلال لتعلقه بجوهر الكلمة مع ظهور سببه وهو الثقل على منع الصرف لأنه حال من أحوالها مع خفاء سببه وهو شبه الفعل فأصله جوارميٌ بتنوين الصرف حذفت الحركة لثقلها على الياء، ثم الياء للساكنين، ثم التنوين لوجود صيغة منتهى الجمع تقديراً إذ المحذوف لعلة كالثابت فخيف رجوع الياء لزوال سبب حذفها فعوض عنها التنوين قطعاً لطمع رجوعها هذا مذهب سيبويه، وذهب المبرد والزجاجي إلى أنه عوض عن حركة الياء بناء على تقدم منع الصرف فأصله جواري بلا تنوين حذفت الحركة لثقلها، وعوض عنها التنوين فحذفت الياء للساكنين، ويرده أن التعويض عن حركة المقصور كموسى وعيسى أولى من هذا لعدم ظهور أثر العامل فيه بالكلية فاحتياجه إلى التعويض أشد من المنقوص الذي يظهر فيه النصب.

قوله:

(ولسراويل إلخ)

هو اسم جنس مفرد أعجمي نكرة مؤنث جاء على وزن مفاعيل فمنع الصرف لما عرفت أن هذا الوزن لا يكون إلا لجمع أو منقول منه فحق ما وازنه بالشروط المارة المنع وإن كان مفرداً فيقال فيه: غير مصروف لموازنته منتهى الجمع وليس جمع سروالة سمي به المفرد كما زعم لأن سرواله لم يسمع. وأما قوله:

374 ـ عَلَيْهِ مِنْ اللُّؤْم سِروالَةٌ

فَلَيْسَ يَرِقُّ لَمُسْتَعْطِفِ

فمولد ولو سلم فهي لغة في سراويل لأنها بمعناه فليس جمعا لها كما في شرح الكافية.

قوله:

(وزعم بعضهم)

هو ابن الحاجب، وأشار المتن إلى رده بقوله: عموم المنع أي في جميع الاستعمالات.

قوله:

(وإن به سمي)

نائب فاعله لفظ به، وإن تقدم عليه لما مر أن النائب الظرفي يصح تقدمه لعدم إيقاعه في لبس بخلاف غير الظرف.

قوله:

(كشراحيل)

بالشين المعجمة والحاء المهملة علم لعدة أشخاص من الصحابة والمحدثين وغيرهم قاموس،

قوله:

(للعَلَمية وشبه العجمة)

وعلى هذا لو نكر بعد التسمية به صرف لزوال العلمية كما هو مذهب المبرد ومذهب سيبويه منعه مطلقاً لشبهه بأصله كما منعوا سراويل، وهو نكرة لزنة مفاعيل والله أعلم.

قوله:

(والعلم إلخ)

إعلم أن ما لا ينصرف نوعان: أحدهما لا ينصرف في تعريف ولا تنكير وهوالخمسة الماضية، والثاني لا ينصرف في التعريف، وينصرف في التنكير وهو ما كانت إحدى علتيه العلمية وهو السبعة الباقية وقد شرع يذكرها الآن.

قوله

(تركيب مزج)

أي خلط خرج تركيب الإضافة فإنه مصروف والإسناد فإنه محكي كما مرّ في باب العلم مع تعريف الثلاثة.

قوله:

(نحو معدي كربا)

يحتمل أنه للاحتراز عن نحو سيبويه فإنه مبنيٌّ تغليباً لجزئه الثاني كما مر أو هو لمجرد التمثيل ليدخل ما ذكر عند من يعربه غير مصروف، ولا ترد لغة بنائه لأن الكلام في المعربات، وكذا تركيب العدد فإنه محتم البناء كما سيأتي في بابه، وإذا سمي به ففيه ثلاثة مذاهب: إقراره على حاله، وإضافة صدره لعجزه، وإعرابه غير مصروف.

قوله:

(فتجعل إعرابه على الجزء الثاني)

وأما الأول فملازم للفتح إن لم يكن معتلاً وللسكون إن كان هذه هي اللغة المشهورة، ومنهم من يضيف صدره المركب إلى عجزه فيعرب صدره بحسب العوامل، ويستصحب سكون يائه في نحو معدي كرب فتقدر عليها الحركات حتى الفتحة تخفيفاً لثقل التركيب، ويخفض عجزه أبداً وهي إضافة لفظية لأن كلاً من الكلمتين كالزاي من زيد فلا فائدة لها إلا التنبيه على شدة الامتزاج حتى صارا كالشيء الواحد ويعطي العجز من الصرف وعدمه ما يستحقه لو كان مفرداً فإن كان فيه مع العلمية سبب مؤثر كالعُجْمة في هرمز من: رام هرمز اسم موضع منع الصرف فيجر بالفتحة دائماً إعطاءً لجزء العلم حكم العلم والإصراف كموت من حضرموت فإنه ليس فيه إلا العلمية، وكذا كرب من

معدي كرب فإنه مصروف في اللغة المشهورة، وبعضهم يمنعه حينئذ أي حال الإضافة بناء على أنه مؤنث تأنيثاً معنوياً قال الخبيصي من قدر كرباً اسماً للكربة منعه، ومن قدره اسماً للحزن صرفه، ومن قدر بكا وقلا في بعلبك وقالي قلا اسماً للبقعة منعه، أو لموضع أو مكان صرفه اهـ دماميني وهكذا حكم عجز العلم المضاف أصالة فيمنع في نحو: أبي هريرة، وأبي زينب، وأبي عمر وأبي عثمان وأبي يعقوب أعلاما لا في نحو: عبد الله علماً لما صدره فلا يمنع أبداً وإن وجد فيه السببان لأنه مضاف.

فائدة:

وقع السؤال عن أم كلثوم وهل يمنع عجزه للعلمية والتأنيث المعنوي كما منع في: أبي هريرة وأبي بكرة للتأنيث اللفظي؟ فأجبت قبل أن أرى هذا المحلَّ بالفرق بينهما بأن العلة الثانية وهي التأنيث في هريرة تامة مستقلة به قبل التركيب وبعده، فانضمت لجزء العلمية الحاصلة بعد التركيب ومنعته بخلاف كلثوم فإن فيه جزء كل من العلمية والتأنيث المعنوي لأنه مدلول لمجموع الجزأين لا للعجز وحده فالظاهر أنه لا يمنع وهو الجاري على ألسنة المحدثين كما في الدماميني على المغني لتجزُّىء كل من العلتين فيه وهذا فرق وجيه لكن يؤخذ من قول الخبيصي هنا ومن قدر بكا إلخ أنه يمنع وذلك لأن اسم البقعة مجموع بعلبك لا بك وحده ففيه جزء كل من العلتين فكذا كلثوم وهو في الأصل كثير لحم الخدين والوجه من الكلمة وهي اجتماع لحم الوجه، ويؤخذ من قوله: ومن قدر كرباً اسما للكربة منعه أن عجز العلم المضاف يمنع إن كان معناه قبل التركيب مؤنثاً نظراً لأصله مع أن ذلك يزول بالعلمية فتأمل.

قوله:

(كذاك حاوي إلخ)

أي علم حاوي إلخ أي وإن لم يكن على وزن فعلان كما أشار إليه بالتمثيل فشمل نحو: نجران وعمران وعثمان بخلاف الوصف فإنه يعتبر كونه على فعلان بالفتح كما مر، ونقل عن اسم أن قوله: كذاك جاري إلخ، مفيداً للعموم بجوهره بلا نظر للمثال إذ يصدق على نحو عمران أنه حاوي زائدي فعلان بخلاف قوله فيما مر: وزائداً فعلان في وصف فإنه يفيد أن زائدي غير المفتوح لا يؤثران اهـ وهو تحكم محض إذ زائداً نحو عمران ليسا زائدي فعلان بالفتح كما لفظ به بل زائداً المكسور، وبتسليم ذلك يلزم أن زائدي نحو خمصان بالضم من الأوصاف هما زائداً المفتوح فيكون ما مر عاماً كهذا بلا فرق، وهو باطل فالأولى ما ذكرناه من النظر للمثال فتأمل.

قوله:

(وكأصبهان)

بفتح الهمزة وكسرها، وبفتح الموحدة عند المغاربة وتبدلها المشارقة فاء اسم مدينة بفارس سميت باسم أول من نزلها وهو اصبهان بن نوح عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام.

قوله:

(زائدتان)

علامة زيادتهما هنا، وفيما مر سقوطهما في بعض التصاريف كنسيان وكفران من نسي وكفر بخلاف طَحَّان وتَبَّان بفتح التاء فإن النون أصلية فيهما لأنه نسبة للطحن وبيع التبن. أما تبان بالكسر فنعت لتبَّع الحميري وبالضم سروال صغير يستر العورة فإن كانا في غير متصرف فعلامتهما أن يكون قبلهما أكثر من أصلين كعثمان هذا في غير المضاعف، أما هو فإن قدرت أصالة تضعيفه فالزيادة وإلاّ فالنون أصلية كحسان وعفان وحيان فتمنعها إن قدرتها من العفة والحياة والحس بالكسرة أي الاحساس، أو بالفتح وهو القتل كإذ تحِسُّونهم بإذنه}

(آل عمران:152)

لزيادتهما وأن قدرتها من الحسن والعفة والحين بالفتح وهو الموت صرفتها لأصالة النون فوزنها حينئذٍ فعلال لا فعلان، ومثل ذلك شيطان لأنه من شاط إذا احترق أو من شطن إذا بعد ومحل ما ذكر في حسان غير الصحابي أما هو فممنوع قولاً واحداً لأنه المسموع في شعره وعلى ألسنة الرواة قاله أبو حيان فيستفاد منه أن محل الوجهين في غير ما سمع فيه أحدهما فقط وإلا فلا يتعدى.

قوله:

(بهاء)

الأولى كما عبر في باب التأنيث فإن مذهب سيبويه أن الهاء بدل من التاء في الوقف وكأنه إنما عبر بذلك للاحتراز عن تاء بنت وأخت لأنها لا تمنع مع العلمية بل إن سمي بهما مذكر صرف قطعاً أو مؤنث كان ذا وجهين كهند لأن تاءهما ليست للتأنيث عند سيبويه بل بنيت الكلمة عليها وأسكن ما قبلها كتاء جبت وسحت إما على أنها للتأنيث مع بناء الكلمة عليها فتمنع مع العلمية مطلقاً فلا يصح الاحتراز عنها حينئذ إن قلت: هو لا يصح على الأوان أيضاً لأنه لا يصدق على بنت أنه مؤنث بالتاء لما مر فيه قلت: الاحتراز بالنظر لما يتوهم أن قوله مؤنث بتاء أي معها فيصدق على بنت قطعاً فتدبر.

قوله:

(العار)

أي الخالي من التاء مع كونه مؤنثاً.

قوله:

(فوق الثلاث)

أي ذي الثلاث لأن الاسم لا يرتقي فوق الأحرف نفسها، بل فوق اسم آخر ذي أحرف شاطبي.

قوله:

(أو كجور)

عطف على محل ارتقى، وقوله أو اسم امرأة حال من زيد.

قوله:

(وجهان)

مبتدأ سوغه التقسيم لأنهما في مقابلة تحتم المنع، وفي العادم خبر، وتذكيراً مفعول العادم وسبق صفته، وعجمه عطف عليه وكان ينبغي أن يزيد أو تحرك وسط لكن اكتفى عنه بتمثيله بهند.

قوله:

(للعلمية)

هي فرعية المعنى، والتأنيث فرعية اللفظ لأن تاءه ملفوظة في نحو: فاطمة، ومقدرة في: زينب وسعاد فأقاموا تقديرها مقام ظهورها ولك أن تقول: إنما رجع تأنيث زينب للفظ لظهوره في الوصف والضمير وإنما اختص منع التأنيث بالعلمية لأن العلم المؤنث تلزمه التاء لفظاً وتقديراً كما ذكر فأشبهت تاؤه ألف حبلى في اللزوم فمنعته بخلاف تاء الصفة كقائمة وقاعدة ففي حكم الانفصال لذهابها في: قائم وقاعد فلم تؤثر.

قوله:

(بالتعليق)

أي بالوضع على مؤنث مع خلوه من التاء لفظاً.

قوله:

(كزينب إلخ)

أي لتنزيل الرابع منزلة التاء.

قوله:

(كسقر)

أي لقيام الحركة مقام الرابع القائم مقام التاء وليس ذا وجهين خلافاً لابن الأنباري.

قوله:

(كجور)

بضم الجيم أي لأن ثقل العجمة يقاوم تحرُّك الوسط وإن كان المعجمة وحدها لا تمنع الثلاثي لأنها هنا مقوية للتأنيث لا مستقلة بالمنع ومثل جور حمص وماه اسما بلدين.

قوله:

(أو منقولاً إلخ)

أي لأن ثقل نقلة للمؤنث يعادل خفة اللفظ ويصيرها كالعدم فيرجع إلى تحتم المنع، وإنما جاز الوجهان في هند مع أنه مثله هيئة وحروفاً يزيد بأصالة تأنيثه لأن خفة لفظه بالسكون لم يعارضها ثقل أصلاً إذ الشيء الباقي على أصله لا ثقل فيه بخلاف ذاك هذا مذهب سيبويه والجمهور وجعله الجرمي والمبرد ذا وجهين كهند.

قوله:

(وجهان)

فالمنع لوجود السببين والصرف لمقاومة السكون أحدهما.

فائدة:

يجوز في أسماء القبائل والأرضين والكلم الصرف على تأويلها باللفظ والمكان والحي أو الأب وعدمه على إرادة الكلمة، والبقعة والقبيلة إلا إذا سمع فيه أحدهما فقط فلا يتجاوز كما سمع الصرف في كلب وثقيف ومعد باعتبار الحيِّ، وبدر وحنين على المكان، وكمنعه في يهود ومجوس عَلَمَيْن باعتبار القبيلة، ودمشق على البقعة وإلا إذا تحقق مانع غير التأنيث المعنوي فيمنع بكل حال كتغلب وباهلة وخولان وبغداد أفاده في التسهيل، وشرحه مع زيادة، وقوله: وأسماء الكلم أي كأسماء حروف الهجاء، وكذا أدوات المعاني كان حرف نصب وضرب فعل فإنها إذا أعربت جاز فيها الصرف وعدمه باعتبار ما ذكر وإن كان الأكثر حكاية حالها الأصلي، وأما نحو قولك: قرأت هود فإن جعلته اسماً للسورة منعته لأنه كجور أو للنبي عليه الصلاة والسلام على حذف مضاف أي سورة هود صرفته لما سيأتي، وكذا يقاس ما أشبهه، ويشكل على ما مر قولهم: جاءتني قريش بالتنوين، وقوله تعالى: كَذَّبَتْ ثَمُودُ المُرْسَلِينَ}

(الشعراء:141)

عند من نونه مع أن تأنيث الفعل يقتضي اعتبار القبيلة فكان حقه المنع، وأجيب بأن التأنيث على حذف مضاف أي أولاد قريش وثمود مثلاً كما اعتبر المضاف في قوله تعالى أَوْ هُمْ قائِلُونِ}

(الأعراف:4)

بعد وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاها}

(الأعراف:4)

وإلا لقال أو هي قائلة أو أنه أُنِّث باعتبار القبيلة، وصرف باعتبار الحي فهو مذكر ومؤنث باعتبارين، ولا منع فيه أفاده المرضي.

تنبيه:

مصر عند تأويله بالبقعة يتعين منعه، وليس كهند لأنه منقول من مذكر وهو مصر بن نوح عليه الصلاة والسلام كما نقل عن عيسى بن عمرو، وإنما صرف في اهْبِطُوا مِصْراً}

(البقرة:61)

لتأويله بالمكان أو لأنه غير معين أي مصراً من الأمصار.

قوله:

(والعجمي الوضع والتعريف)

من إضافة الوصف لمرفوعه أي العجمي وضعه وتعريفه وقوله: مع زيد، إما حال من الهاء في صرفه وإن لزم عليه عمل المصدر مؤخراً للتسامح في الظرف، أو من الضمير في العجمي لتأوله بمشتق أي المنسوب للعجم فيحتمل الضمير لا من العجمي نفسه لأنه مبتدأ وزيد مصدر زاد بمعنى الزيادة.

قوله:

(العجمة)

طريق معرفتها نقل الأئمة أو خروج الاسم عن وزن الأسماء العربية كإبراهيم وأبريسم أو خُلُوّ الخماسي من حروف: مر بنقل، وهي المذلقة وكذا الرباعي إلا ما فيه السين فقد يكون عربياً كعسجد أو أن يجتمع فيه ما لا يجتمع في العربية كالجيم مع القاف ولو بفاصل كما أطلقه بعضهم كصنجق وجرموق، أو مع الصاد كصولجان وجص، أو مع الكاف كأسكرجة، وكتبعية الراء للنون أول الكلمة كنرجس، والزاي للدال آخرها كمهندز.

قوله:

(في لسان الأعجمي)

المراد به ما عدا العربي لا خصوص الفارسي.

قوله:

(بل في لسان العرب)

أي سواء استعملته أولا في معناه الأصلي، ثم نقلته للعلمية كلجام وفيروز مسمى بهما، وهذا

مصروف اتفاقاً أو جعلته علماً من أول الأمر كبندار بضم الموحدة عند العجم اسم جنس للتاجر الذي يخزن البضائع، أو يبيع المعادن وقالون بالرومي اسم جنس للجيد، ولم تستعملهما العرب كذلك بل علمين ابتداء، وهذا مصروف عند غير الشلوبين وابن عصفور.

قوله:

(محرك الوسط)

أي لأن العجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون الزيادة بخلاف التأنيث فإن علامته مقدرة وتظهر في بعض التصاريف فله نوع قوة في الثقل، وتحرك الوسط يزيده فمنع.

قوله:

(كسقر)

في نسخ كشتر بفتح الشين المعجمة، والتاء الفوقية اسم قلعة بالعجم، ومحل صرف ذلك ما لم يرد به البقعة، وإلا تحتم للتأنيث المقوى بحركة الوسط أو بالعجمة لا للعجمة وحدها.

فائدة:

أسماء الأنبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام كلها غير مصروفة للعلمية والعجمة حتى موسى عليه السلام لأنه معرف موشي وهو بالعبراني معناه الماء والشجر لأن فرعون التقطه من بينهما فركبا اسماً عليه، وأما اختلافهم في اشتقاقه فإنما هو في موسى الحديد فقيل من أوسيت رأسه إذا حلقته فهو موسى كأعطيته فهو معطى فيكون مصروفاً، وقيل هو فعلى من ماس يميس إذا تبختر في مشيه لتحركه كذلك عند الحلق به فقلبت الياء واواً لضمٍ ما قبلها كموقن من اليقين فيمنع للألف المقصورة كما في السمين، ويستثنى من الملائكة أربعة رضوان ومالك ومنكر ونكير فهذه عربية لكن رضوان ممنوع للزيادة، ومن الأنبياء سبعة محمد صلى الله عليه وسلّم وشعيب وصالح وهود ولوط ونوح وشيث عليهم الصلاة والسلام فكلها مصروفة لفقد العجمة في الأربعة الأول، وفقد شرطها في الباقي، وقيل هود ليس عربياً بل هو كنوح لأنه قبل إسماعيل وهو أبو العرب لكن ما ورد أن إسماعيل تعلم أصل العربية من جرهم حين سكنوا مكة مع أمه يدل على وجود العربية قبله، وفي عزير وجهان قرىء بهما فالصرف على أنه عربي من التعزير وهو التعظيم وعدمه على أنه أعجمي، أو إنه حذف تنوينه للساكنين تشبيهاً له بحرف المد، وأما إبليس فقيل منعه للعجمة وقيل عربي مشتق من الإبلاس وهو الإبعاد، وعلى هذا فمنعه لشبه العجمة لأن العرب لم تسمِّ به أصلاً بل هو خاص بمن أطلقه الله عليه فكأنه دخيل في لسانها لا لأنه نظر له في الآحاد العربية كما قيل لأنه كإحليل وإكليل وغيرهما والله أعلم.

قوله:

(كذاك ذو وزن)

أي علم ذو وزن وقوله: أو غالب، بالجر، عطف على يخص من عطف الاسم على الفعل لكونه بمعناه، والأحسن هنا تأويل الفعل بالاسم لأنه وصف لوزن، والأصل فيه الإفراد أي ذو وزن خاص أو غالب وإن جرى الشارح في الحل على عكسه.

قوله:

(كأحمد)

منقول من المضارع أو الماضي المعدّى بالهمز، أو اسم التفضيل سم.

قوله:

(كفعل)

أي الماضي المجهول، وفعل أي الماضي المعلوم المضعف العين ككلَّم بشد اللام، وكذا المفتتح بتاء مطاوعة كتعلم أو بهمزة وصل كانطلق، وتقطع همزته عند التسمية به لبعده عن أصله، ومضارع وأمر غير الثلاث كَيُدَحْرِجُ ويَنْطَلِق ويستخرج ودحرج إلخ إلا أمر المفاعلة، فكل هذه الأوزان مختصة بالفعل لأنها لا توجد في غيره إلا نادراً كدُئِل بضم فكسر لدويبة كابن عرس وينجلب كينطلق لخرزة أو في اسم أعجمي كبقم بوزن كلم الصبغ المعروف، واستبرق كاستخرج للديباج الغليظ، فإذا سمي بشيء منها مجرداً عن فاعله منع الصرف للوزن المختص أو مع فاعله ولو مستتراً، حكي: لأنه جملة أما مضارع الثلاثي وأمره فمن الغالب كما سيأتي، وأما أمر المفاعلة كضارب بكسر الراء فالاسم أولى به لكثرته فيه فلا يؤثر تصريح.

قوله:

(هذا ضرب وكلم)

أي يرفعهما لأنه خبر وليس مَحْكِيّاً، والثاني منصوب بالفتحة، والثالث مجرور بها.

قوله:

(والمراد بما يغلب إلخ)

أشار بذلك إلى أن التعبير بغالب فيه قصور، وأولى منه قول التسهيل وهو أولى بالفعل لأنه يشمل ما كان كثيراً فيه، وما فيه الزيادة المذكورة وإن لم يغلب كما سيأتي إلا أن يراد الغالب حقيقة أو حكماً بأن يقتضي القياس كثرته في الفعل لافتتاحه بالزيادة بقرينة تمثيله بأحمد ويعلى فإنه من الغالب حكماً.

قوله:

(يوجد في الفعل كثيراً)

أورد عليه أن فاعل بالفتح كضارب يكثر في الأفعال مع أن موازنه من الأسماء كخاتم مصروف اتفاقاً إلا أن يقال: كلامه مبني على الغالب أي إن أكثرية الوزن في الفعل تقتضي المنع غالباً، وقد لا تقتضيه.

قوله:

(أو يكون فيه زيادة)

أي مع كثرته في الفعل دون الاسم وهو مضارع الثلاثي المبدوء بغير الهمزة كَيَرْمِغُ بمعجمة بوزن يضرب اسم لحجارة بيض، وتنضب كتتصر لشجر، أو يستوي فيهما وهو مضارع الثلاثي المبدوء بالهمزة كأبيض وأسود بوزن أذهب وأعلم وأوجه وأعين كأنصر وأقتل فهذا الوزن أولى بالفعل لافتتاحه بالهمزة فقط، وما قبله للكثرة والزيادة معاً، واعلم أن المراد بالاسم الذي يكثر فيه الوزن أو لا يكثر اسم الجنس، أما العلم فلا عبرة به لأنه يكون منقولاً من الفعل.

تنبيه:

شرط الوزن المانع لزومه للكلمة فيصرف امرؤ وابنم علمين لأنهما خرجا عن الأفعال بكون عينهما لا تلزم حركة واحدة بل هما في الجر كاضرب وفي النصب كاعلم، وفي الرفع كاخرج وأن لا يخرج بالتغيير إلى مثال هو للاسم مع خلوّه من زيادة المضارع فيصرف نحو رد، وقيل: علمين لخروجهما بالإعلال إلى وزن قفل، وريم بخلاف نحو: يزيد وإن خرج إلى وزن بريد لأن زيادته تنبِّه على أصله.

قوله:

(كإِثْمِد)

بكسر الهمزة والميم كإضرب أمر أو إصبع بكسر ثم فتح كاسمع كذلك وفيه عشر لغات مجموعة في قوله:

وهمز أنملة ثلثٌ وثالِثُهُ

التسعُ في اصبع واخْتم بأصبُوع

وقوله ونحوهما أي كابلم بوزن انصر، وهو خوص الدوم.

قوله:

(لإلحاق)

قال الشاطبي هو جعل الثلاثي بزنة الرباعي أو الخماسي الأصول ليلحق به في تصاريفه، فيزاد به حرف كالألف من أرطى وعلقي لجعلهما كجعفر، وفي عزهى وذفرى كدرهم، وكإحدى الباءين في:

جَلْبَبَ جَلْبَبَةً وجلْباباً لجعلهما كدحرج دحرجة ودحراجاً، أو حرفان كالياء والتاء في: حليَت وحلاتيت وعفريت وعفاريت لإلحاقهما بقنديل وقناديل.

قوله:

(كعلقى)

بعين مهملة ثم قاف بوزن سكرى اسم لنبت قضبانه دقاق تُتَّخذ منه المكانس، ويشرب طبيخه للاستسقاء قاموس.

قوله:

(وأرطى)

اسم لشجر، وقيل ليست ألفه للإلحاق أصلية فوزنه أفعل فيمنع لوزن الفعل مع العلمية.

قوله:

(وشبه ألف إلخ)

من إضافة الصفة للموصوف أي وألف والإلحاق الشبيهة بألف التأنيث المقصورة.

قوله:

(من جهة إلخ)

أي ومن جهة أن كلاً منهما زيادة غير مبدلة من شيء، وأنها لا تقع إلا في وزن صالح لألف التأنيث كأرطى بوزن سكرى، وعزهى بوزن ذكرى فأوجه الشبه ثلاثة، وتفارقها في أن أَلِفَ الإلحاق في غير العلم تلحقها التاء والتنوين، ولا يلحقان ألف التأنيث مطلقاً ولذلك قال الفارضي: إنما لم تجعل ألف أرطى وعلقى للتأنيث لقولهم: أرطاة وعلقاة، ولا يمكن اجتماع تأنيثين اهـ وقد استعمل بعض الأسماء منوناً بجعل ألفه للإلحاق، وغير منون بجعلها للتأنيث، وبهما قُرِىء تترا} (المؤمنون:24)

في السبع.

قوله:

(حالة كونه علماً)

ظاهره لمذكر أو مؤنث، ولكن في الثاني مانع آخر وهو التأنيث المعنوي.

قوله:

(لا تشبه ألف التأنيث)

أي شبهاً كاملاً للحاقها التاء والتنوين كما مر وإن أشبهتها فيما تقدم فلما كمل شبهها مع العلمية

أثرت بخلاف هذه وهل هي مستقلة بالمنع كألف التأنيث والعلمية مهيئة لها لا مانعة أو كل منهما مؤثر لأن المشبه لغيره أحط رتبة منه احتمالان.

قوله:

(كعلباء)

بكسر المهملة ثم موحدة اسم لقصبه العنق، وإنما كانت ألفه الممدودة للإلحاق بقرطاس لا للتأنيث لأنها تنوين، ولا تكون إلا في وزن لا يصلح لألف التأنيث لكونه ليس من أوزانها ولأن همزة التأنيث منقلبة عن ألف فهي مانعة كأصلها، وهذه عن ياء فلم تمنع فأوجه الفرق بينهما ثلاثة والله أعلم.

قوله:

(والعلم)

أي حقيقة أو حكماً بقرينة تمثيله بفعل التوكيد فإنه ليس بعلم حقيقة عنده قال في شرح الكافية: لأن العلم شخصي أو جنسي فيختص ببعض الأشخاص أو الأجناس، ولا يصلح لغيره، وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلَميَّته باطل اهـ، أي بل هو مشبه للعلم كما في الشرح لكن قيل إنه علم جنس معنوي للإحاطة والشمول كسبحان للتسبيح وفي ذلك توفية بقاعدة أنه لا يعتبر في منع الصرف إلا العلمية الحقيقية تصريح.

قوله:

(كفعل التوكيد)

الإضافة على معنى اللام أو في: وثعل أبو قبيلة، وأصله علم جنس للثعلب.

قوله:

(لأن مفرده جمعاء)

كحمراء والقياس في موازن فعلاء إذا كان اسماً لا صفة أن يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات، وأيضاً فإن مذكره جمع الواو والنون فحق مؤنثه الجمع بالإلف والتاء فعدل عنه إلى جمع، هذا اختيار الناظم، وقيل: معدول عن فعل بضم فسكون لأنه قياس جمع أفعل فعلاء مذكره ومؤنثه كحمر جمع أحمر وحمراء، وقيل معدول عن فعالى كصحراء وصحاري، والأول أصح لأن فعلاء لا يجمع على فعل إلا إذا كان صفة مذكرها أفعل ولا على فَعَالَى إلا إذا كان اسماً محضاً لا مذكراً له وجمعاء ليس كذلك لأنه ليس صفة وله مذكر.

قوله:

(أي جمعهن)

فحذف الضمير للعلم به، ونوي. ولا يرد أن الإضافة تبطل منع الصرف فكيف يعتبر تعريفها مانعاً؟ لأن محل إبطالها له مع وجود المضاف إليه لأن حكم المنع لا يتبيَّن معه أما مع حذفه لا مانع من اعتباره، وكذا يقال في أل الآتية.

قوله:

(العلم المعدول)

أي عدلاً تقديرياً، فإن طريق العلم بعدل هذا النوع سماعه غير مصروف مع علة العلَمية فقط فيقدر فيه العدل لئلا يترتب المنع على علة واحدة، فلو سمع مصروفاً لم يحكم بعد له كأَدد، وكذا غير العلم من اسم الجنس كنغر وصرد، والصفة كحطم ولبد، والمصدر كهدى وتقى، والجمع كغرف وتخم، فكل ذلك غير معدول. وكذا لو وجد له مع العلمية علة غير العدل كطوى فإن منعه للتأنيث باعتبار البقعة لا العدل إذ لا حاجة لتكلف تقديره مع وجود غيره بخلاف العدل في نحو: جمع وسحر وأخر ومثنى فإنه تحقيقي يدل عليه ورود اللفظ على خلاف ما يستحقه مع اتحاد المعنى فلو وجد فعل علماً ولم يعلم أصرفوه أم لا فمذهب سيبويه صرفه. ومذهب غيره المنع وهذا من تعارض الأصل، والغالب في العربية أفاده الشنواني على القطر.

قوله:

(وزفر)

اسم عالم حنفي.

قوله:

(والأصل عامر)

أي فعمر منقول عن عامر العلم المنقول عن الصفة، وكذا الباقي معدول عن فاعل علماً لا عن الصفة لأنها ليست بمعناه لتنكيرها، وقيل إن ثعل معدول عن أثعل لا ثاعل لأنه غير مستعمل يقال: رجل أثعل إذا اختلف منابت أسنانه. وكان فيها زوائد وامرأة ثعلى صحاح وفائدة العدل في هذا النوع تخفيفه مع تمحضه للعلمية إذ لو قيل: عامر لتوهم أنه صفة.

قوله:

(سحر إذا أريد الخ)

مثله أمس عند بعض تميم كما مر أول الكتاب.

قوله:

(يوم الجمعة سحر)

المراد باليوم ما يشمل الليل كما هو أحد إطلاقيه، وسحر بدل بعض منه على تقدير الضمير وليس المراد به خصوص النهار لئلا يرِد أنَّ السحر آخر الليل فلا يصح إبداله منه على أنه يمكن جعل السحر من النهار مجازاً لمجاورته له.

قوله:

(ممنوع من الصرف)

أي عند الجمهور، وقيل منصرف لكن ترك تنوينه لنية الإضافة أو أل وقيل مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف، ومر في أمس الفرق بين العدل والتضمين، وقيل لا معرف ولا مبني فالأقوال أربعة وهي في سحر المعين إذا كان ظرفاً فلو نكر أو عرف بأل مثلاً صرف لفوات العدل نحو نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ}

(القمر:34)

و: جئتك يوم الجمعة السحر أو سحره ولو لم يكن ظرفاً مع تعينه قرن بأل أو أضيف وجوباً كطاب السحر أو سحرنا.

قوله:

(والأصل في التعريف أن يكون بأل)

أي أو بالإضافة فحيث أريد به معين مع خلوِّه عنهما حكمنا بعدله عن أحدهما لاشتماله على معناه فهو عدل تحقيقي لذلك، وخص ذو أل دون المضاف اقتصاراً على ما يدفع الحاجة مع اختصاره.

قوله:

(وصار مشبهاً لتعريف العلمية)

أي وليس بعلم حقيقة كما يشير إليه قول المصنف والتعريف، لكن صرح في التسهيل بأنه علم شخصي أو جنسي فاستشكله أبو حيان بأن تعريفه حينئذ بالعلمية، وهو لا يجامع تعريف اللام فكيف يكون معدولاً عنه مع عدم اشتماله على معناه؟ اهـ. وصريح ذلك أن العلم الحقيقي لا يصح عدله عن ذي أل لما ذكر فاحفظه ينفعك في مواطن كثيرة فما نقل عن السعد وغيره من أن رجب وصفر من الشهور إذا أريد بهما معين يمنع صرفهما للعلمية، والعدل عن الرجب والصفر بأل ينبغى حمله على العلمية الحكمية وهي المعبر عنها هنا بشبه العلمية لما سمعت، ولأن العلم الحقيقي لا يحتاج لاشتراط التعيين، والملجىء لاشتراطه سماعهما بالصرف وعدمه هذا، ويحتمل أن منعهما للعلمية الجنسية على الأيام المخصوصة والتأنيث المعنوي باعتبار تأويلهما بالمدة، وصرفهما على اعتبار الوقت سواء أريد بهما معين أم لا فتأمل. وفي المصباح أن رجب الشهر مصروف وإن أريد به معين، وأما باقي الشهور فجمادى ممنوع لألف التأنيث، وشعبان ورمضان للعلمية والزيادة والباقي

مصروف والله أعلم.

قوله:

(بناؤه على الكسر)

أي مطلقاً سواء كان آخره راء كوبار أم لا. وإنما بني لشبهه المبني وهو: نزال، وزناً وعدلاً وتعريفاً لأنه معدول عن إنزل. وهو معرفة لعدم تنوينه. ومن زاد في وجه الشبه وتأنيثاً فلعله أول نزال بالكلمة أو بناه على مذهب المبرد من أنه معدول عن مصدر معرفة مؤنث فنزل بمعنى المنزلة، ودراك بمعنى الدركة، وقيل: بني حذام لتضمنه معنى هاء التأنيث التي في المعدول عنه، وخص بالكسر على أصل التخلص من الساكنين. فلو سمي به مذكر زال موجب البناء لأنه الآن ليس مؤنثاً ولا معدولاً فيعرب غير منصرف للعَلمية والتأنيث الأصلي كغيره. قال سيبويه: ومن العرب من يصرفه حينئذ.

قوله:

(كإعراب ما لا ينصرف)

أي عند كلهم إذا لم يكن آخره راء أما نحو وبار فأكثرهم يبنيه على الكسر كأهل الحجاز توصُّلاً إلى إمالته التي هي لغتهم وبعضهم يمنعه الصرف كالأول وقد لفق الأعشى بين اللغتين لأن الأصح قدرة العربي على النطق بغير لغته إذا أراده فقال:

b

375 ـ ومرَّ دَهرٌ على وَبَار

فهَلَكَتْ جهرةً وبار

فكسر الأول على لغة أكثرهم ورفع الثاني غير منوّن كأقلهم وقيل: لا تلفيق بل الثاني فعل ماض فاعله واو الجماعة بمعنى هلكوا فيكتب بالواو والألف كساروا.

قوله:

(للعلمية والعدل)

هذا رأي سيبويه، وقال المبرد للعلمية والتأنيث وهو أقوى لتحقق التأنيث والعدل إنما يقدر إذا لم يتحقق غيره وعلى هذا فهو مرتجل، وعلى الأول منقول ممن فاعله علماً المنقولة عن الصفة كما مر في عمر.

قوله:

(وجُشَم)

بضم الجيم وفتح الشين المعجمة اسم رجل معدول عن جاشم أي عظيم سم.

قوله:

(لزوال أحد سببيها وهوالعلمية)

أما ما كان أحد سببيه الوصفية، وهوالعدل والوزن والزيادة، وكان فيه سبب مستقل وهو الألف، والجمع فغير مصروف سواء بقي على تنكيره أو سمي به، وسواء نكر بعد التسمية به أم لا، انظر الأشموني وحواشيه.

قوله:

(ولتخص من كلامه)

الحاصل أن المانع مع العلمية سبعة، ومع الوصفية ثلاثة، والمستقل بالمنع اثنان، وقد علمت أحكامها.

قوله:

(وما يكون منه الخ)

أي والذي يكون مما لا ينصرف منقوصاً فهو يقتضي نهج جوار أي طريقة في إعرابه سواء كان إحدى علتيه العلمية، أو الوصفية فمثاله في العلمية: قاض علم امرأة كما في الشرح، ويعيل تصغير يعلى علم رجل فإنه يمنع الصرف للعلمية ووزن يدحرج، وينوّن رفعاً وجراً عوضاً عن الياء، وينصب بالفتحة بلا تنوين، وكذا لو سميت بيرمي ويقضي، أما لو سميت بيغزو ويدعو فتكسر ما قبل الواو، وتقلبها ياء لأنه ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضم. ثم تجريه كما ذكر ومثاله في الوصفية أعيم تصغير أعمى فإنه لا ينصرف للوصفية ووزن ادَّحرج فيجري فيه ما ذكر، ويقال أصلها قاضي ويعيلي ويرمي ويغزي وأعيمي بتنوين الصرف في الجميع بناء على تقديم الإعلال على منع الصرف فتحذف حركة الياء للثقل، ثم الياء للساكنين، ويعوض عنها التنوين. وقس على ذلك والله أعلم.

قوله:

(يجوز في الضرورة)

هذا جواز في مقابلة الامتناع فيصدق بالوجوب فإن الصرف للضرورة واجب، وللتناسب جائز، ويصدق بهما قول المصنف صرف.

قوله:

(من ظعائن)

بالصرف للضرورة جمع ظعينة، وهي المرأة في الهودج مشتقة من الظعن وهو السفر، وقد تطلق

على المرأة وإن لم تكن في هودج ولا مسافرة وتمام البيت:

376 ـ سوالُك نُقْباً بين حَزْني شَعَبْعَب

والسوالك جمع سالكة مفعول ثان لترى، ومفعوله الأول ظعائن زيدت فيه من ونقباً مفعول سوالك أي طريقاً في الجبل وحزني مثنى حزن بفتح فسكون وهو ما غلظ من الأرض وشعبعب اسم ماء.

قوله:

(واجمع عليه الخ)

أي في الجملة، وإلا فقد قيل: في ذي الألف المقصورة يمتنع صرفه للضرورة لعدم فائدته إذ يريد بقدر ما ينقص ورد بأنه قد يلتقي بساكن فيحتاج الساكن إلى كسر الأول فينون، ثم يكسر، وأيضاً سمع بدون ذلك كقوله:

377 ـ إني مُقَسِّمُ ما مَلَكْتُ فجاعلٌ

جُزْءاً لآخِرَتي ودُنيِاً تَنْفَعُ

بتنوين دنيا وكذا منع الكوفيون في الضرورة صرف أفعل من: قالوا لأن تنوينه إنما حذف لأجل من فلا يجمع بينهما. وردَّه البصريون بأن حذفه إنما هو لأجل منع الصرف لا لأجل من بدليل صرف خير منه وشر منه لزوال الوزن مع وجود من، وقد نون: أمثل في قوله:

378 ـ وما الإصْبَاحُ مِنْكَ بِأمْثَلَ

مع وجود من المتقدمة عليه.

تنبيه:

أجاز قوم صرف الجمع المتناهي اختياراً، وزعم آخرون أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة. قال الأخفش: وكأنها لغة الشعراء لاضطرارهم إليه في الشعر فجرى على ألسنتهم.

قوله:

(للتناسب)

هو نوعان: تناسب لكلمات منصرفة انضم لها غير منصرف كتنوين سلاسلاً لمناسبة أغلالاً وسعيراً، يَغُوثَ وَيَعُوقَ}

(نوح:23)

في قراءة الأعمش لمناسبة نسراً، والثاني لرؤوس الآي كتنوين: قواريراً، الأول لأنه رأس آية ليناسب بقية رؤوس الآي في التنوين وصلاً. وفي الألف بدله وقفاً، وأما قوارير الثاني فنون ليشاكل الأول لا لرؤوس الآي هذا ما في التصريح فاحذر ما يخالفه.

قوله:

(فأجازه قوم الخ)

أجازه الكوفيون مطلقاً وبعض المتأخرين في العلم لوجود إحدى العلتين فيه دون غيره، ويؤيده أنه لم يسمع في غير علم. وأجاز قوم منع صرف المنصرف اختياراً.

قوله:

(واستشهدوا لمنعه)

أي لجواز منعه الصرف.

قوله:

(وممن ولدوا الخ)

هو رثاء في قومه من الهزج المكفوف جميع أجزائه ما عدا الضرب والكف حذف نون مفاعيلن، وآخر الشطر الأول ميم عامر، وهو مبتدأ مؤخر خبره ممن والله أعلم.

إعراب الفعل

قوله:

(كتسعد)

أما بفتح التاء والعين مضارع سعد يسعد بالفتح فيهما أي أعانه، أو مضارع سعد بالكسر اللازم من السعد، وهو اليمن ضد الشقاء، وأما بضم التاء مع فتح العين مضارع مجهول من الأول، أو من أسعد المتعدِّي بالهمز بمعناه، أو مع كسرها مبنياً للفاعل من أسعد.

قوله:

(إذا جرد الفعل)

أي في اللفظ والتقدير معاً فلا يرد قوله:

---

379 ـ مُحمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ(2)

بجزم تفد مع تجرده لفظاً لأن جازمه مقدر أي لتفد، وقوله: رفع أي لفظاً كما مثله أو تقديراً كالمسكن للتخفيف نحو: يأمركم ويشعركم أو للوقف أو غيره فإن رفعه مقدر قيل، أو محلاً لأن المضارع مع النونين يرفع محلاً كما قاله يس. تبعاً لابن قاسم. ولذا لم يقيده المصنف بالخلوِّ منهما لكن صرح القليوبي وغيره بأنه معهما ليس له محل رفع، وله محل النصب والجزم قيل: وإنما لم يقيده حينئذ اكتفاءً بقوله في باب الإعراب:

وأَعْرِبوا مُضارِعا إنْ عُرِّيا

الخ فإن مفهومه أنه مع النونين غير معرب، وقد يقال: المنفي عنه مع النونين الإعراب اللفظي

والتقديري لا المحلي أيضاً، وإلا لم يثبت له محل النصب والجزم أيضاً وهو خلاف المنصوص. ألا ترى أن الإعراب المحلي ثابت لجميع المبنيات. ومع ذلك يصدق عليها أنها غير معربة قطعاً فتدبر.

قوله:

(موقع الاسم)

أي إذا كان خبرا أو صفة أو حالاً لأن الأصل في هذه الثلاثة الاسم فحيث وقع المضارع فيها استحق الرفع الذي هو أول أحوال الاسم وأشرفها، والماضي وإن كان يقع في ذلك لكنه مبني الأصل فلم يؤثر فيه العامل. كذا قال البصريون، واعترض بوقوعه مرفوعاً حيث لا يقع الاسم كهلاً تفعل وستفعل وجعلت أفعل، ورأيت الذي تفعل لاختصاص حرفي التحضيض، والتنفيس بالفعل والصلة، وخبر أفعال الشروع بالجمل وأجيب بأن المراد وقوعه موقعه في الجملة وأيضاً فالرفع استقر له قبل أن يعرض له ذلك فلم يغير إذ أثر العامل لا يغير إلا بعمل آخر تصريح.

قوله:

(لتجرده)

أي لدوران الرفع معه وجوداً وعدماً، والدوران من مسالك العلة، ولا يرد أنَّ التجرد عدمي فلا يكون علة للرفع الوجودي لأن معنى التجرد الإتيان بالمضارع على أول أحواله وهذا ليس بعدمي. ولو سلم فهو عدم مقيد، والممتنع علة للوجودي هو المطلق، وأما الجواب بأن التجرد ليس علة مؤثرة بل علامة وهي يجوز كونها عدمية فلا يصح لتصريح الرضي بأن عوامل النحو بمنزلة المؤثرات الحقيقية على أنه إن أريد به أن علامة الوجودي تكون عدماً مطلقاً فهو باطل. أو مقيداً رجع للأول فتدبر وقال الكسائي رفع بأحرف المضارعة ورد بأن جزء الشيء لا يعمل فيه، وقيل بالمضارعة نفسها، قيل: ولا ثمرة لهذا الخلاف.

قوله:

(لا بعد علم)

معطوف على محذوف حال من أن أي حال كونها بعد غير العلم لا بعد علم أي مفيده.

قوله:

(والتي)

إما مبتدأ خبره فانصب بها، ودخلته الفاء لعموم المبتدأ أو مفعول لمحذوف يفسره انصب، والفاء عاطفة عليه أي ولا بس التي الخ فانصب بها.

قوله:

(واعتقد تخفيفها)

أي حين رفع الفعل بعدها وقوله: فهو أي الرفع مع التخفيف مطرد أي لا ضعيف ولا شاذ.

قوله:

(وهو لن)

هو حرف ينفي المضارع وينصبه، ويخلصه للاستقبال فهو ينفي المستقبل وحرف التنفيس يثبته، ولا يفيد تأبيد النفي خلافاً للزمخشري في أنموذجه، وأما قوله تعالى: لَنْ يَخْلُقوا ذُباباً}

(الحج:73)

فالتأبيد فيه من خارج عن لن لا منها، ولا تأكيده خلافاً له في كشافه لكن وافقه على التأكيد كثيرون ويجوز تقديم معمول الفعل عليها عند الجمهور كزيداً لن أضرب خلافاً للأخفش، ولا يرد أن النفي له صدر الكلام لأن ذلك خاص بما، ومنه قوله:

380 ـ مُهْ عاذلي فَهَائِماً لَنْ أبْرَحا

بمثلِ أو أحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى

ولا يفصل الفعل منها إلا ضرورة كقوله:

381 ـ لَنْ ما رأيتُ أبا يزيدِ مُقَاتِلا

أدَع القِتَالَ وأشْهَدُ الهَيْجَاء

أي لن أدع القتال مدة رؤيتي أبا يزيد مقاتلاً، وعند إرادة الإلغاز تكتب لمًّا كلمة واحدة فيقال: أين جواب لما وبم نصب أدع، وأشهد ليس معطوفاً على أدع لئلا يتناقض بل على القتال فهو منصوب بأن مضمرة لعطفه على اسم خالص أي لن أدع القتال، وشهود الهيجاء قيل والجزم بها لغة كقوله:

382 ـ فلن يَحْلُ للعَينينِ بَعْدَك مَنْظَر

وقوله:

383 ـ لن يخب الآنَ مِنْ رَجائِك مَن

حَرَّكَ من دُونِ بابِكَ الحلَقَه

لكن الأول يحتمل أنه مما اجتزى فيه بالفتحة عن الألف للضرورة.

قوله:

(وكي)

أي المصدرية التي تنصب بنفسها لأنها المرادة عند الإطلاق لا التعليلية فإن النصب بعدها بأن مضمرة. واعلم أن كي إما مصدرية قطعاً، أو تعليلية قطعاً أو محتملة لهما فالأولى هي الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن نحو: لِكَيْلا تَأْسَوْا}

(الحديد:23)

ولا يصح كونها تعليلية لأن حرف الجر لا يدخل على مثله في الفصيح بلا ضرورة إليه، والثانية أربعة أقسام: الداخلة على ما الاستفهامية نحو: كيمه بمعنى له أو المصدرية كقوله:

384 ـ إذا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فإنَّما
يُرَجَّى الفتى كَيْما يَضُرُّ ويَنْفَعُ

أي للضر والنفع فالفعل مسبوك بما وكي حرف جر، وقيل: بكي، وما كفتها عن العمل فتقدر قبلها اللام، والمذكورة قبل اللام كقوله:

385 ـ كي لِتَقْضِيَني رُقَيَّةُ ما
وَعَدَتْنِي غيرَ مُخْتَلَسِ

أو قبل أن كقوله:

386 ـ فَقَالتْ: أكلَّ النَّاس أصْبَحْتَ مانِحاً
لِسانَك كَيما أَن تَغُرَّ وتَخْدَعا

فكي في كل ذلك كاللام معنًى وعملاً، واللام بعدها مؤكدة، والنصب بعدها بأن مضمرة، وإظهارها في الأخير ضرورة عند البصريين، وأجازه الكوفيون اختياراً كجئت كي أن تكرمني، ويؤيده أن إضمار أن بعد اللام جائز لا واجب، ويمتنع كونها في ذلك مصدرية. أما الأول فظاهراً، وأما مع اللام فلئلاَّ يفصل بين الحرف المصدري وصلته، وأما مع أن أو ما المصدرية فلأن الحرف المصدري لا يدخل على مثله في الفصيح، والمحتملة لهما قسمان: المنفردة عن اللام وأن نحو: كَيْلا يَكُونَ دُولَةَ}

(الحشر:7)

فإن قدرت قبلها اللام فمصدرية أو بعدها أن فجارَّة، والواقعة بينهما كقوله:

387 ـ أردت لِكَيْما أَن تَطِيرَ بقربتي

فلك جعلها جارة مؤكدة للام ومصدرية مؤكدة بأن والأول أرجح لأن لصوق أن بالفعل يرجح نصبها، وأيضاً هي أم بابها فلا تؤكد غيرها، واغتفر هنا دخول حرف الجر أو المصدر على مثله للضرورة إذ لا يمكن غيره بخلاف ما مر، وأجمعوا على جواز فصلها من الفعل بلا النافية، وأما الزائدة كما مر من الأمثلة وبهما معاً نحو: كي ما لا يكون كذا، أو في غير ذلك خلاف، وقد تكون اسماً مختصراً من كيف فيرفع الفعل بعدها كقوله:

388 ـ كي تجنحُونَ إلى سِلْمٍ وما ثُئِرَت

قَتْلاَكُمُ ولَظَى الهَيْجَاءِ تَضْطَرِم

أي كيف تجنحون.

قوله:

(وأن)

أي المصدرية، وهي أم الباب. ولذا لا يضمر غيرها، وإنما أخرها لطول الكلام عليها، وهي تنصب المضارع لفظاً أو محلاً مع النونين، ولا تنصب محل الماضي اتفاقاً لأنها توصل به، ولا تؤثر في معناه شيئاً بخلاف أن الشرطية قبلته مستقبلاً ناسب عملها في محله، ويمتنع معمول الفعل عليها خلافاً للفراء لأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول، وخرج بالمصدرية ثلاثة أشياء: المخففة، وستعلم الفرق بينهما والزائدة وهي الواقعة بعد لما الحينية نحو: فَلَمَّا أَنْ جَاءَ البَشِيرُ}

(يوسف:96)

وبين الكاف ومجرورها كقوله.

---

389 ـ كأن ظَبْيَة تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ

أو غير ذلك، والمفسرة وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه، وتأخر عنها جملة، ولم تقترن بجار، وهي تفسر مفعول الفعل الذي قبلها ظاهراً كان نحو: إذ أَوْحَيْنا إلى أُمِّكَ ما يُوحَى أَنِ اقْذِفِيهِ}

(طه:38)

فما يوحى هو عين اقذفيه أو مقدراً نحو: فأَوْحَيْنَا إلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الفُلْكَ}

(المؤمنون:27)

أي أوحينا إليه شيئاً هو اصنع، وتحتمل الزيادة على معنى: أوحينا إليه لفظ اصنع فإن قدر قبلها الجار كانت مصدرية لاختصاصه بالأسماء ولو تأويلاً أي أوحينا إليه بصنع الفلك. وإن لم يتقدمها جملة كانت مخففة نحو: وآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الحَمْدُ للهِ}

(يونس:10)

لأن الكلام لا يتم إلا بمدخولها، والمفسرة لمحض التفسير لا التتميم وإن لم يتأخر عنها جملة امتنعت إن فلا يقال: أرسلت إليه ما يليق أن مدحاً بل تحذف، أو يؤتى بدلها بأي فتدبر.

قوله:

(مما يدل على اليقين)

أي كرأي، وتحقق وتبين وظن مستعملاً في العلم، وإنما وجب كونها في ذلك مخففة لأن المصدرية

للرجاء والطمع فلا تدخل إلا على ما ليس مستقراً ولا ثابتاً، والعلم إنما يتعلق بالمحقق فلا يناسبه إلا التوكيد المفاد بالمخففة، والأكثر حينئذ الفصل بين إن والفعل بما سبق في إن وأخواتها، وأجرى سيبويه والأخفش الخوف مجرى العلم عند تيقن المخوف كخشيت أن تفعل بالرفع. ومنه قوله:

390 ـ إذا متُّ فادفِنّي إلى جنبِ كَرْمة

تُرَوِّي عِظَامي بَعْدَ مَوتي عُرُوقُها

ولا تَدْفِنَنِّي في الفلاة فإنَّني

أخاف إذا ما متُّ أنْ لا أَذُوقُها

برفع أذوق كالقافية قبله.

قوله:

(وجب رفع الفعل)

وأما قراءة: أَفَلا يَرَوْنَ أَنْ لاَ يَرْجِع}

(طه:89)

بالنصب فمما شذ، نعم إن أول العلم بغيره كالظن أو الرأي والإشارة مثلاً جاز النصب كما علمت إلا أن تفعل كذا أي ما أرى، ولا أشير إلا بذلك قاله سيبويه، وجوَّزه الفراء بلا تأويل.

قوله:

(أحدهما النصب)

أي لعدم تحقق المظنون فيناسبه الترجي بأن المصدرية وهو الأرجح عند عدم الفصل بلا، ولذا أجمع عليه في: أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا}

(العنكبوت:2)

أما مع الفصل بلا فالأرجح الرفع كظننت ألا تقوم لأن فصل المخففة بها أكثر من المصدرية، ويجب مع الفصل بغير لا كقد والسين ولن كظننت أن ستقوم لأن المصدرية لا تفصل بذلك.

قوله:

(والثاني الرفع)

أي لقرب الظن من العلم لكونه الطرف الراجح فكأنه معلوم.

قوله:

(وبعضهم أهمل أن الخ)

وبعضهم جزم بها كقوله:

391 ـ إذا ما غَدَوْنا قالَ ولِدَانُ أَهْلِنَا
تعالوا إلى أَن يأْتِنَا الصَّيدُ نَحْطِب

قوله:

(أختها)

بالجر بدل من أو عطف بيان وحيث ظرف زمان أو مكان اعتباري لأهمل وضمير استحقت يرجع لأن، أي وبعضهم أهمل أن وقت استحقاقها العمل أو في مكان استحقاقها له بأن لم يتقدمها علم ولا ظن حملاً على ما بجامع أن كلا حرف مصدري ثنائي، وكذلك بعضهم أعمل ما المصدرية حملاً على أن كذلك وخرج عليه قوله صلى الله عليه وسلّم: «كما تكونوا يولَّى عليكم» وقول الشاعر:

392 ـ وَطَرْفَكَ إمَّا جِئتَنَا فَاحْبِسَنَّهُ
لِكَيْمَا يَحْسَبُوا أنَّ الهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

والأصح أن حذف النون فيهما للتخفيف لثبوته نظماً ونثراً فلا حاجة إلى النصب بما، والكاف في البيت تعليلية، وما مصدرية على الوجهين، وقيل: الكاف مختصرة من كي فهي الناصبة، وما زائدة ففيه ثلاثة أوجه والمعنى: احبس طرفك عن النظر إلينا إذا جئتنا لأجل ظنهم أن هواك حيث تنظر ستراً علينا.

قوله:

(فيرفع الفعل بعدها)

جعل منه البصريون قراءة ابن محيصن أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ}

(البقرة:233)

بالرفع وقوله:

393 ـ أن تقرآن على أسماءَ ويحَكُما
مني السلام وأنْ لا تُشعرا أحدا

ولم يجعلوها مخففة كالكوفيين لعدم وقوعها بعد علم أو ظن أفاده الصبان.

قوله:

(ونصبوا)

أي أكثر العرب لزوماً عند استيفاء الشروط المذكورة لا جوازاً كما قيل فإن عدم بعضها لزم إهمالها، وبعضهم يلتزم إهمالها مطلقاً وهي لغة نادرة لكن تلقاها البصريون بالقبول لأنها حرف غير مختص فقياسه الإهمال فلا التفات لمن أنكرها دماميني، والصحيح أنها حرف بسيط وناصب بنفسه لا بأن مضمرة بعده، ومعناها عند سيبويه الجواب والجزاء غالباً لا دائماً كما قيل، لأنه قد تتمحض للجواب

نحو: إذن أظنك صادقاً جواباً لمن قال: إني أحبك، لأن ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة، وأيضاً هو حالي والجزاء لا يكون إلا مستقبلاً، والصحيح إبدال نونها ألفاً في الوقف كتنوين المنصوب لأن الجمهور على كتابتها بالألف، وكذا رسمت في المصاحف وعن المبرد والزجاج بوقف بالنون كأن ولن وتكتب بها وعن الفراء إن أهملت كتبت بالنون لتفرق من إذا الظرفية، وإن أعملت فبالألف لتمييزها بالعمل. والخلاف في غير القرآن أما فيه فالوقف والرسم بالألف إجماعاً كما في الإتقان اتباعاً للمصاحف.

قوله:

(والفعل بعد)

جملة حالية من إذن أي، والحال أن الفعل كائن بعدها، وموصلاً بفتح الصاد حال من المستكن في الظرف، وجملة قبله اليمين عطف على بعد أو على موصلاً فهي خبر أو حال.

قوله:

(وانصب وارفعاً)

أي الفعل والثاني مؤكد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفاً، وهذا كالاستثناء من مفهوم قوله: إن صدرت، وقوله: إذا شرطية، وإذن فاعل بمحذوف يفسره وقع.

قوله:

(مستقبلاً)

أي لأن سائر النواصب لا تعمل في غيره لتحققه في الوجود كالأسماء فلا تعمل فيه عوامل الأفعال دماميني.

قوله:

(إذا لم تتصدر)

أي في جملتها بأن تأخرت كأكرمك إذن أو وقعت حشواً، ولا تقع كذلك مع المضارع إلا في ثلاثة مواضع: بالاستقراء بين الخبر والمخبر عنه كما مثله الشارح. أو بين الشرط وجوابه، أو القسم وجوابه كإن تأتني إذن أكرمك أو والله إذن أكرمك، ويجب إهمالها في الجميع وأما قوله:

---

394 ـ لا تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرا

إنِّي إذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أطِيرا

بالنصب فضرورة أو خبر إن محذوف أي لا أستطيع ذلك وإذن الخ مستأنف.

قوله:

(حرف عطف)

وهو الواو والفاء.

قوله:

(جاز في الفعل الخ)

التحقيق أنها إن عطفت على ما له مَحَلٌّ أُلْغِيَت، وإلاَّ جاز الأمران. فإذا قيل: إن تزرني أزرك، وإذن أحسن إليك إن قدر العطف على الجواب ألغيت وجوباً لوقوعها حشواً، وجزم الفعل أو على الجملة الشرطية بتمامها جاز النصب باعتبار تصدُّرها في جملتها، والرفع على أن ما بعد الواو من تمام ما قبلها لربطها بينهما وهو الأرجح كما أشار إليه المتن بتأكيده لعدم تصدرها ظاهراً، وقيل يتعين النصب لأن العطف على الأول أولى أو لأنه مستأنف، ومثل ذلك: زيد يقوم وإذن أحسن إليك إن عطفت على الفعلية يتعين الرفع أو على الاسمية فالوجهان.

قوله:

(نصبت)

أي لأن القسم مؤكد للربط المستفاد منها، ومثله النافية لأنها لا تضر مع أن، فكذا مع إذن واغتفر ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء وابن عصفور بالظرفين. والصحيح منع كل ذلك إذ لم يسمع شيء منه،

قوله:

(وبين لا)

متعلق بإظهار وناصبة حال من أن دفع به توهُّم إهمالها لفصلها بلا.

قوله:

(لا)

نائب فاعل عدم وإن مفعول مقدم لأعمل أما بفتح الميم أمراً من عمل يعمل كفرح يفرح فهمزته وصل، وكسرت أن للساكنين أو بكسرها أمر أمن أعمل المتعدي بالهمزة فهمزته للقطع فتتقل فتحتها للنون للوزن.r وهذا هو المناسب للمعنى المراد أي اجعلها عاملة.

قوله:

(وبعد نفي كان)

أي بعد كان المنفية، وهو متعلق بأضمر والجملة عطف على جواب الشرط وهو: فأن أعمل الخ والشرط مفروض مع وجود اللام لأن قوله: وإن عدم لا معناه مع وجود اللام فكذا قوله: وأضمر بعد نفي كان، أي مع لام الجر.

قوله:

(كذاك الخ)

أن مبتدأ خبره خفي، وبعد أو متعلق به، وكذاك مفعول مطلق لخفي أو حال من فاعله أي إن خفي بعد أو خفاء مثل ذلك الذي بعد نفي كان أو حال كونه مماثلاً له في الوجوب.

قوله:

(ولا النافية)

أي أو الزائدة للتوكيد نحو: لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ}

(الحديد:29)

ولا يفصل بين الفعل وإن إلا بلا لأنها كلا فصل إذ تدخل بين الجار والمجرور كجئت بلا زاد.

قوله:

(بعد لام الجر)

أي للتعليل كانت كما مثل أو للعاقبة نحو ليَكُون لَهُمْ عَدُوّاً}

(القصص:8)

أو زائدة مؤكدة وهي الواقعة بعد فعل مُتَعَدَ نحو وَأُمِرْنا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ العَالَمِينَ}

(الأنعام:71)

ففي كل ذلك أن مضمرة جوازاً وقد تظهر نحو وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ المُسْلِمِينَ}

(الزمر:12)

.

قوله:

(كان المنفية)

المراد مادتها لا خصوص الماضي ليدخل نحو لَمْ يَكُنِ الله لِيَغْفِرَ لَهُمْ}

(النساء:168)

تسمى هذه اللام اصطلاحاً لام الجحود، والمراد به مطلق الإنكار من إطلاق الخاص على العام لأن الجحد لغة إنكار ما تعرفه فهو إنكار الحق خاصة، ولم يقيد كان بالناقصة لأنها المراد عند الإطلاق فاللام بعد التامة لام كي لا الجحود، وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان أي مادتها خلافاً لمن أجازه في أخواتها، ومن أجازه في ظننت، وأطلق النفي، ومراده ما ينفي الماضي فقط. وهو خصوص ما مع الماضي، ولم مع المضارع دون لن لاختصاصها بالمستقبل ولا لغلبتها فيه، ولما لاتصال منفيِّها بالحال وأما إن فهي بمعنى ما، وإطلاقه يشملها. وقد زعم كثير في قوله تعالى: وإِنْ كَانَ مَكْرُهُم لِتَزولَ مِنْهُ الجِبَالُ}

(إبراهيم:46)

بالنصب لغير الكسائي أنها لام الجحود مع أن النافية، ولكن يبعده أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع

إلا ضمير الاسم المسند إليه الكون بل الظاهر أنها لام كي، وإن شرطية أي وَعِنْدَ الله مَكْرُهُمْ} (إبراهيم:46)

أي جزاؤهم بما هو أعظم منه وإن كان مكرهم لشدته معدّ لزوال الجبال أي الأمور العظام الشبيهة بالجبال فعند الله أعظم منه كما يقال: أنا أشجع من فلان وإن كان مُعَدّاً للنوازل اهـ أشموني.

قوله:

(ما كان زيد ليفعل)

زيد اسم كان وخبرها محذوف عند البصريين تعلقت به اللام الجارة للمصدر المنسبك مع أن والفعل أي ما كان زيد مُرِيداً لفعلِ كذا وجعل الكوفيون الخبر جملة الفعل والفاعل، واللام زائدة لتوكيد النفي، وهي الناصبة نفسها أي: ما كان زيد يفعل كذا، وتبعهم المصنف إلا أنه جعل النصب بأن مضمرة بعد اللام فهو قول مركب لكن يؤيد الأول التصريح بالخبر في قوله:

395 ـ سَمَوْتَ ولَمْ تكُنْ أهلاً لِتَسمُو

قوله:

(بحتى أو إلا)

أجود من قول التسهيل الواقعة موقع إلى أن أو إلا أن لأن أن مقدرة بعد أو لا لأنها واقعة موقعها حتى يستغنى عن تقديرها، ولأن لحتى معنيين كلاهما يصلح لأو الغائية كما مثله والتعليل إذا كان ما بعدها علة لما قبلها نحو لأرضين الله أو يغفر لي فهذا خارج عن عبارة التسهيل، ولا تصح فيه الغاية لإيهامه انقطاع الإرضاء عند حصول الغفران، وليس مراداً، وتتعين الغاية فيما يحصل شيئاً فشيئاً نحو: لأنتظرنه أو يجيء، والاستثناء فيما يحصل دفعة نحو: لأقتلنَّه أو يسلم. ويحتمل الثلاثة: لألزمنك أو تقضيني حقي والمعنى على الاستثناء لألزمنك في جميع الأزمان إلا زمن القضاء أي وقت انتهائه، وخرجت والتي لا تقدر بما ذكر بأن تكون لمجرد العطف فلا ينصب الفعل بعدها إلا إذا عطفت على اسم خالص كما سيأتي.

قوله:

(لأَسْتَسْهِلَنَّ الخ)

احتمال التعليل فيه أظهر من الغاية يحتمل الاستثناء أيضاً كما قاله أبو حيان.

قوله:

(فأدرك منصوب بأن)

أي وهو مؤول بمصدر معطوف بأو على مصدر متصيَّد من الكلام السابق أي: ليكوننَّ مني

استسهال أو إدراك، وكذا يقاس الباقي.

قوله:

(وَكُنْتُ إذا غَمَزْتُ)

بالغين المعجمة والزاي أي عصرت وهززت الرمح والقناة بالقاف والنون والكعوب هو النواشز في أطراف الأنابيب، وهذا استعارة تمثيلية حيث شبه حاله إذا أخذه في إصلاح قوم اتصفو بالفساد، فلا يكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها الفساد إلا أن يحصل صلاحهم بحاله إذا غمز قناة معوجَّة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها مما يمنع اعتدالها، ولا يفارق ذلك إلا إذا استقامت، ويظهر صحة التعليل فيه.

قوله:

(وبعد حتى)

متعلق بإضمار الذي هو مبتدأ وحتم خبره، وهكذا حال من الضمير في حتم أو متعلق به أي إضمار أن بعد حتى حتم كهذا الإضمار السابق في التحتُّم، وعلى هذا فقوله: هكذا حشو. فإن جعل متعلقاً بإضمار أو خبراً عنه وحتم خبر ثان جيء به لبيان وجه الشبه لاحتمال أن التشبيه في مطلق النصب بها فليس حشواً.

قوله:

(حتى)

أي الجارة للمصدر المنسبك من أن والفعل، وتكون غائية إن كان ما بعدها غاية لما قبها كمثاله، وتعليلية إن كان ما قبلها علة لما بعدها كأسلم حتى تدخل الجنة، وكمثال المتن ولا تصح فيه الغاية لإيهامه ترك الجود عند حصول السرور وليس مراداً، ويحتملها. حَتَّى تَفِيءَ إلى أمْرِ الله}

(الحجرات:9)

زاد في التسهيل كونها بمعنى إلا وهو ظاهر في قوله:

396 ـ وليس العطاءُ مِنْ الفُضُول سَمَاحةً

حتى تجودَ ومَا لَدَيْكَ قلِيلُ

إذ لا يصح التعليل وهو ظاهر، ولا الغاية لإيهامها انقطاع نفي ما قبلها عند ثبوت ما بعدها، وليس كذلك لأن العطاء من الفضول ليس سماحة مطلقاً أي شأنه ذلك سواء جاد مع الفقر أم لا فهي للاستثناء المنقطع أي ليس السماحة في الجود مع الغنى لكن مع الفقر، وكذا قوله تعالى: لَنْ تَنَالُوا

البِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ}
(آل عمران:92)

لكنها للاستثناء المتصل من عموم الأحوال. أما حتى الجارة للمفرد الصريح فيلزم كونها غائية لأن مجرورها آخر، أو متصل به كأكلت السمكة حتى رأسها وحتى مطلع الفجر وخرج بالجارة العاطفة والابتدائية. وقد مرَّا في العطف..

قوله:

(نحو سرت الخ)

أي إذ أقلته قبل الدخول ليكون مستقبلاً.

قوله:

(بأن المقدرة حتى)

أي بدليل ظهورها في المعطوف كقوله:

397 ـ حتى يكون عزيزاً مِن نُفُوسِهم

أَو أَنْ تبينَ جَميعاً وهُو مُخْتَارُ

وجعل الكوفيون النصب بحتى نفسها، ورد بعملها الجر في الاسم الصريح، ولا يعمل عامل واحد في الاسم والفعل.

قوله:

(مستقبلاً)

أي لأن النصب بأن المقدرة وهي تخلص الفعل للاستقبال فلا تدخل على الحال، ولا الماضي.

قوله:

(وقصدت به حكاية الحال الماضية)

أي قدرت نفسك موجوداً في وقت الدخول الماضي كما أشار له الشارح بقوله: كنت أو قدرت الدخول الماضي واقعاً حال التكلم. وعلى كلٍّ تعبر بالمضارع لاستحضار صورته العجيبة فإن قدرت اتصافك وقت التكلم بالعزم على الدخول وجب النصب لأنه مستقبل حينئذٍ تأويلاً ولذلك قرىء قوله تعالى:

وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ}
(البقرة:214)

بالنصب لغير نافع مع أن قول الرسول وهو أليسع أو شعياء ماض بالنسبة لزمن حكاية ذلك لنا واستقباله بالنسبة للزلزال غير معتبر لكنه على تقدير اتصاف الرسول وقت الحكاية لنا بالعزم على القول فصار مستقبلاً تأويلاً ورفعه نافع على فرض القول واقعاً حال الحكاية استحضاراً لصورته،

وحاصل مسألة حتى أن تفعل بعدها إن كان مستقبلاً بالنسبة للتكلم وجب نصبه كـ حتى يَرْجِعَ إلينا مُوسَى}

(طه:91)

أو حاضراً وقته وجب رفعه كسرت حتى أدخلها إذا أقلته وقت الدخول، أو ماضياً جاز الأمران باعتبار جواز التأويل فإن قدرته حاضراً وقت التكلم على حكاية الحال وجب رفعه، أو مستقبلاً بتقدير العزم عليه وقت التكلم وجب النصب، وانظر هل يقاس على ذلك فرض المستقبل حاضراً فيجب رفعه وفرض الحاضر مستقبلاً فيجب نصبه؟

واعلم أن شروط الرفع بعد حتى ثلاثة: حالية الفعل كما ذكر وتسببه عما قبلها فلا رفع في: سِرتُ حتى تطلع الشمس لعدم تسببه عن السير، وكونه فضلة أي ليس ركناً في الإسناد فلا رفع في: كان سيري حتى أدخلها لأنه خبر كان ثم إن الرفع بشرطه يفيد الإخبار بحصول السير والدخول، ويتسبب الثاني عن الأول، والنصب يفيد الإخبار بحصول شيء واحد وهو السير بأن شيئاً آخر مترقب الحصول وهوالدخول، ولا يفيد وقوعه وإن كان معلوماً من شيء آخر وكذا يقال في الزلزال والقول.

قوله:

(وبعد فا الخ)

أن مبتدأ خبره نصب وبعد متعلق به، وجملة وسترها حتم حال من فاعل نصب كما أشار له الشارح في الحل أو معترضة بين المبتدأ والخبر، وذكر ضمير أن الذي في نصب لتأوله الحرف وأنَّثه في سترها لتأويلها بالكلمة، ومحضين صفة لنفي وطلب.

قوله:

(المجاب بها الخ)

سمي ما بعد الفاء جواباً لأن ما قبلها من النفي، والطلب يشبه الشرط في أن كلا غير ثابت المضمون، ويتسبب عنه ما بعدها كتسبب الجواب عن الشرط إذ العدول عن عطف الفعل بالفاء إلى النصب يفيد التسبب. ومع ذلك هي لعطف المصدر المنسبك على مصدر متصيَّد مما قبلها، والتقدير في المثال والآية: ما يكون منك إتيان فتحديث، ولا يكون قضاء عليهم فموتهم. وفي نحو: استقم فتدخل الجنة ليكن منك استقامة فدخول وفي: ليت لي مالاً فأحج ليت حصول مال لي فحجّا وهكذا. وهذا من العطف على المعنى والتوهم كما في المغني فإن لم يكن قبلها ما يتصيد منه مصدر

بأن كان جملة اسمية خبرها جامد كما أنت زيد فنكرمك فنقل الصبان عن السيوطي منع نصبه لعدم ما يعطف عليه المصدر المنسبك بل يرفع على الاستئناف، أو عطف جملة على جملة بلا قصد للتسبب. ا هـ وقد يقال: يمكن تصيد مصدر من لازم الجملة كما يثبت كونك زيداً فإكرامك. ولذلك نظائر تقدمت ثم رأيت الإسقاطي نقل ذلك عن أبي حيان وستأتي عبارته في الاستفهام.

قوله:

(نفي محض)

أي سواء كان بالحرف كمثاله أو بالفعل كليس زيد حاضراً فيكلمك، أو بالاسم كأنت غير آتٍ فتحدثنا ويلحق بذلك التشبيه والتقليل بقلما أوقد مراداً بها كلها النفي نحو: كأنك وال علينا فتشتمنا، وقلما تأتينا فتحدثنا، وقد كنت في خير فتعرفه بالنصب أي ما كنت ولا تأتينا ولا أنت وال.

قوله:

(أو طلب محض)

قال سم التقييد بالمحض لا يأتي في جميع أنواع الطلب بل في الأمر والنهي والدعاء خاصة. ومعنى كون هذه محضة أن تكون بفعل صريح.

قوله:

(نحو ما تأتينا فتحدثنا)

نصبه إما على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا من الدلالة على نفي الثاني بنفي الأول لتسببه عنه أو على معنى: ما تأتينا محدثاً بجعل الثاني قيداً في الأول فينصب عليه النفي قصداً إلى نفي اجتماعهما أي ما يكون منك إتيان يعقبه تحديث، ثم قد ينتفي الإتيان أيضاً فيكون في الفاء معنى التسبب، وقد يثبت وحده. وحينئذٍ فالفاء للمعية بلا تسبب أصلاً، وإنما نصب الفعل بعدها تشبيهاً بتلك كما قاله الرضي قال في المغني: وعلى المعنى الأول يحمل قوله تعالى: لا يُقْضَى عَليهم فيَمُوتُو}

(فاطر:36)

دون الثاني. إذ يمتنع أن يقضي عليهم بالموت ولا يموتون فليس كل مثال يصح فيه المعنيان، ويتعين الثاني في نحو: ما يحكم الله حكما فيجوز لانتفاء الجور وحده فإن قصد بالفاء الاستئناف أو مجرد العطف بلا تسبب ولا معية تعين الرفع إما على معنى ما تأتينا فأنت تحدثنا بإضمار مبتدأ قصداً إلى نفي الأول، وإثبات الثاني فهو مستأنف، أو من عطف الجمل. وصورة التحديث بلا إتيان أن يكون بحائل بينهما أو باختلاف زمنهما أي ما تأتينا في المستقبل فأنت تحدثنا الآن، وإما على

معنى ما تأتينا فما تحدثنا قصداً إلى نفي الفعلين من مجرد العطف بلا تسبب ولا معية ومنه قراءة عيسى بن عمرو: لا يقضى عليهم فيموتون والسبعة لا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ}
(المرسلات: 36)
لو نصب هذا على السببية كالذي قبله جاز لكنه لم يرد لتناسب الفواصل.
قوله:
(فإن لم يكن خالصاً الخ)
أي بأن انتقض بإلا قبل الفعل كما مثله، أو كان نفياً بعد نفي كما تزال تأتينا فتحدثنا بالرفع بخلاف نقضه بإلا بعد الفعل كما تأتينا فتحدثنا إلا بخير ففيه الوجهان كما نص عليه سيبويه وروي بهما
قوله:
398 ـ وما قامَ منَّا قائِم في نَدِيِّنَا
فَيَنْطِقُ إلاَّ بالتي هي أَعْرَفُ(3)
خلافاً للمصنف وابنه حيث مثلا به لوجوب الرفع والنهي كالنفي في النقض وعدمه.
قوله:
(وهو يشمل الأمر الخ)

أي والترجي أيضاً عند الكوفيين كما سيأتي في المتن فالجملة مع النفي المتقدم تسمى بالأجوبة التسعة وهي مجموعة في قوله:

مُرْ وانْه وَادْعُ وسَلْ واعْرِضْ لِحَضِّهِمُ
تمن وارْجُ كذَاك النَّفي قَد كَمُلا
قوله:
(يا ناق)
مرخم ناقة والعنَقَ بفتحتين نوع من السير، ونصبه على أنه صفة لمصدر محذوف أي سيراً عَنَقاً.
قوله:
(سنن الساعين)
بفتح السين أي طريقهم، وفي خير متعلق بالساعين.
قوله:
(والاستفهام)
شرط له في التسهيل أن لا يتضمن وقوع الفعل، ولا يكون بجملة اسمية خبرها جامد. فلا يجوز لمَ

ضربت زيداً فيجازيك، بالنصب لمضي الضرب. فلا يمكن تصيد مصدر مستقبل منه ليعطف عليه، ولا: هل زيد أخوك فنكرمه لعدم ما يتصيد منه المصدر. قال أبو حيان: وهذا لم يشرطه أحد من أصحابنا، وقد حكى ابن كيسان أين ذهب زيد فنتبعه بالنصب مع مضي الفعل بل إذا تعذر تصيد مصدر مستقبل مما قبل الفاء يقدر مصدر من لازم المعنى فالتقدير: ليكن منك إعلام بسبب ضرب زيد فمجازاة منه. وهل يثبت كون زيد أخاك فإكرام منا اهـ إسقاطي وهو نص فيما مر.

قوله:

(من شفعاء)

إما فاعل الظرف لاعتماده على الاستفهام، أو مبتدأ خبره الظرف، ومن زائدة، والتقدير: هل يكون لنا حصول شفعاء فشفاعة منهم ولا فرق في الاستفهام بين الحقيقي كما مثل والإنكاري من مثل: زيد فيقاومه، والتوبيخي فيما يظهر نحو: أتخاصم زيداً فيغضب عليك، وأما التقريري الذي بعد النفي فيجوز أن يراعى فيه صورة النفي أو الاستفهام فينصب الفعل بعده نحو: أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ}

(الحج:46)

وقوله:

399 ـ أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي

وَبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ والإِخاءُ(2)

وأن يراعى معناه من الإثبات فلا ينصب لعدم تمحض النفي كقوله تعالى: أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً}

(الحج:63)

ولرفع هذه وجه آخر وهو عدم السببية إذ رؤية إنزال الماء ليست سبباً في الاخضرار بل سببه نفس الإنزال. فلا يجوز نصبه مراعاة للفظه كما في المغني، وقد يقال: محط التقرير هو الإنزال لا الرؤية فالسببية موجودة مآلاً فتأمل.

قوله:

(لبُاناتي)

جمع لبُانة بضم اللام فيهما وهي الحاجة، وإنما قال: بعض الروح لأنه رتب الارتداد على الرجاء والراجي شيئاً قد لا يجزم بحصوله. فلا يحصل له شفاء تام بل بعضه بسبب الرجاء، وهذا البيت ساقط في نسخ.

قوله:

(باسم فعل)

أي سواء كان من لفظ الفعل كنزال فنحدثك بالرفع أولا كما مثله هذا مذهب الجمهور، وأجاز ابن عصفور النصب بعد الأول. قال في شرح الشذور: وما أجدره بأن يكون صواباً، وأما المصدر النائب عن فعله فالحق نصب ما بعده كما قاله ابن هشام كضرباً زيداً فيتأدب.

قوله:

(وحسبك الحديث)

مثال للطلب بالجملة الخبرية لأن حسب إما اسم فعل مضارع بمعنى يكفي فضمه بناء تشبيهاً بقبل وبعد، والحديث فاعله أو اسم فاعل بمعنى كاف مبتدأ، والحديث خبره أو بالعكس فضمه إعراب.

قوله:

(والواو كألفاً)

مثلهما ثم عند الكوفيين فينصب الفعل بعدها كحديث «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه»(2)، وجوز المصنف فيه الرفع والنصب، ويجوز الجزم أيضاً أفاده الشنواني.

قوله:

(أن تفد مفهوم مع)

حذف جواب الشرط مع أن فعله ليس ماضياً للضرورة أي فهي كالفاء في نصب المضارع بعدها في المواضع المذكورة بأن مضمرة، وفي أنها عاطفة للمصدر المنسبك على مصدر متصيَّد مما قبلها كما صرحوا به، واستظهر الدماميني قول الرضي بأنها ليست للعطف بل هي بمعنى مع، أو للحال فالمصدر بعدها مبتدأ حذف خبره لكثرة الاستعمال فمعنى قم وأقوم قم وقيامي ثابت أو مع قيامي لأن العطف يفوّت النص على المعية أي: ليكن قيام منك وقيام مني.

قوله:

(ينصب فيها كلها)

لم يسمع النصب مع الواو إلا في خمسة: النفي والأمر والنهي والاستفهام والتمني. وقاسه النحويون في الباقي، وقد مثل الشارح للأربعة الأولى، ومثال التمني يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ} (الأنعام:27)

بنصبهما لحمزة وحفص.

قوله:

(ولما يعلم الله الخ)

أي لم يكن لله علم بجهادكم مصاحب للعمل بصبركم لعدم الصبر فلا يعلمه الله تعالى ومعنى تعلق علمه بالمعدوم أنه يعلم عدمه ولا وقوعه لأن علم المعدوم واقع جهل.

قوله:

(فقلت ادعي)

أصله ادعوي بضم الهمزة والعين حذفت كسرة الواو للثقل، ثم الواو للساكنين فكسرت العين لمناسبة الياء وأما الهمزة فيجوز ضمها نظراً للأصل وكسرها نظراً للآن اهـ إسقاطي وقوله: أندى، اسم أن من الندى بفتح النون مقصوراً وهو بعد ذهاب الصوت وأن ينادي خبرها أو عكسه.

قوله:

(عار عليك)

خبر لمحذوف أي ذلك عار، وعظيم صفته، وجملة إذا فعلت معترضة بينهما.

قوله:

(على التشريك بين الفعلين)

أي في النهي فكل منهما منهي عنه استقلالاً وقال الدماميني الجزم ليس نصاً في النهي عن كل إلا بإعادة لا، فإن لم تعد احتمل النهي عن المصاحبة، ورده الشمني بأنه احتمال بعيد.

قوله:

(وأنت تشرب باللبن)

يحتمل على هذا أنه نهي عن الأول، وإباحة الثاني، وهو المشهور فالواو استئنافية أي ولك شرب اللبن، ولا يتعين حينئذٍ تقدير أنت بل هو لتحقيق معنى الاستئناف كما جرت به عادة النحويين، ويحتمل: أنهي عن المصاحبة على أن الواو للحال فيتعين تقدير المبتدأ لأن المضارع المثبت لا يقع حالاً مع الواو، مغنى.

قوله:

(أن تسقط ألفا)

أي لم توجد الآن سواء وجدت قبل، ثم سقطت أم لم توجد أصلاً، وخرج بها الواو فلا يجزم عند سقوطها.

قوله:

(وقصد الجزاء)

أي بأن قصدت تسبب الفعل عن الطلب فإن لم يقصد وجب الرفع إما على الوصف إن كان قبله نكرة نحو فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً يَرِثُنِي}

(مريم:6)

بالرفع، أو على الحال نحو وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ}

(المدثر:6)

أو على الاستئناف كقوله:

400 ـ وقال رائدهم ارسوا نزاولها

ويحتمل الحال والاستئناف قوله تعالى: وَأَلْقِ ما فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ}

(طه:69)

بالرفع فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً في البَحْرِ يَبَساً لا تَخَافُ}

(طه:77)

ويحتمل هذا الوصفية أيضاً أي لا تخاف فيه ومما يحتمل الثلاثة قوله تعالى: خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ}

(التوبة:103)

لكن الحال من فاعل خذ لا من صدقة لأنها نكرة.

قوله:

(بشرط مقدر)

أي مع فعله بعد الطلب، وهذا مذهب الجمهور وهو المختار. ويتعين تقدير أن لأنها أم الباب ولتصريحهم بأنه لا يحذف غيرها ولا يرد أن قوله تعالى: قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُو يُقِيمُوا الصَّلاَةَ}

(إبراهيم:31)

لو كان تقديره أن تقل لهم ذلك يقيموها لم يتخلف عنها أحد لوجود لشرط وهو القول مع أن التخلف واقع لأن القول ليس شرطاً تاماً للامتثال بل لا بد معه من التوفيق فتدبر.r

قوله:

(أو الجملة قبله)

أي فالجازم نفس الجملة إما لنيابتها عن حرف الشرط كما ناب ضرباً عن أضرب في العمل، أو لتضمنها معنى حرف الشرط كما قيل لكل وبقي قول رابع تركه الشارح لأنه أضعفها وهو أن الجزم بلام الأمر مقدرة.

قوله:

(قبل لا)

جعل الشاطبي والمكودي لا هذه النافية باعتبار ما بعد دخول أن، وجعلها غيرهما ناهية باعتبار ما قبل دخولها.

قوله:

(إلا بشرط الخ)

لهذا الشرط أجمع السبعة على رفع تستكثر حالاً من فاعل تمنن لعدم صحة أن لا تمنن تستكثر، وأما جزمه في قراءة الحسن فعلى أنه بدل كل من تمنن لأنه بمعناه أي لا تستكثر ما أنعمت به، وتعدده على الغير، وكذا قوله صلى الله عليه وسلّم «من أكل من هذه الشجرة يعني الثوم فلا يقربن مسجدنا يُؤْذِنا» بجزم يؤذ بدل اشتمال من يقرب لا في جواب النهي إذ لا يصح أن لا يقربه يؤذنا فإن جعل معنى الآية تستكثر من الثواب تزدد منه صح كونه جواب النهي لصحة أن لا تمنن أي تعدد النعم على الغير تزدد ثواباً.

قوله:

(وأجاز ذلك الكسائي)

أي تمسكاً بالآية والحديث المذكور، وبالقياس على جواز النصب بعد الفاء في لا تدْنُ من الأسد فيأكلك، ورد بتخريج الآية والحديث على ما مر وبأن النصب لا يقاس عليه لوجوده بعد النفي ولا جزم بعده. ا هـ وفي هذا نظر لتجويز الكوفيين الجزم بعد النفي أيضاً. تنبيه: شرط الجزم بعد الأمر وغيره من أنواع الطلب غير النهي صحة وضع أن الشرطية وحدها موضعه كأحسن إلي أحسن إليك بخلاف لا أحسن إليك فلا يجزم إذ لا يناسب: إن تحسن إلي لا أحسن إليك، ونحو: أين بيتك أزرك أي إن تعرفنيه أزرك بخلاف: أين بيتك أضرب زيداً في السوق. وقس الباقي.

قوله:

(أجاز الكوفيون)

أي دون البصريين، وجعلوا نصب أطلع في جواب ابن، أو لعطفه على الأسباب على حد:

401 ـ لولا تَوَقُّعُ مُعْتَرَ فَأُرْضِيَهُ

أو بتضمين لعل معنى التمني ليندفع الاعتراض بأن الترجي إنما يكون في الممكن القريب، واطلاع فرعون وبلوغه الأسباب محال، وقد يدفع بأنه أدعى قربه لقصد التلبيس على قومه فأتى بلعل قال في الارتشاف: وسماع الجزم بعد الترجي يؤيد الكوفيين.

قوله:

(المقرون بالفاء)

مثلها واو والمعية كما مر.

قوله:

(فعل عطف)

فيه مسامحة لأن المعطوف في الحقيقة المصدر المنسبك.

قوله:

(بعد عاطف)

مراده به خصوص الواو والفاء، وثم وأو ولذا لم يمثل لغيرها لعدم سماعه.

قوله:

(اسم خالص)

أي من شائبة الفعلية وهو الجامد المحض مصدراً كان كما مثله أو غيره كلولا زيد، ويحسن إليّ لهلكت وكقوله:

402 ـ وَلَوْلا رجالٌ مِنْ رَزَامٍ أَعِزَّةٌ
وآلُ سبيعٍ أو أسوءَك عَلقْمَا(2)

بنصب أسوء عطفاً على رجال وعلقم منادى مرخم علقمة.

قوله:

(للبس عباءة)

الصواب كما في نسخ، ولبس بالواو عطفاً على قولها قبله:

403 ـ لَبَيْتٌ تَخْفُقُ الأرْياحُ فيه
أحبُّ إلي مِنْ قَصْرٍ مُنِيفِ(3)

والشَّفوف هو اللباس الرقيق الذي لا يحجب ما وراءه.

قوله:

(اني وقتلي سليكاً)

بالتصغير رجل كان قد مر بامرأة من خثعم فوجدها وحدها فوقع عليها، فأخبر به هذا الشاعر فقتله، ثم عقله أي دفع ديته فقال البيت تمثيلاً لحاله حيث ضرَّ نفسه لنفْع غيره بحال الثور الذي يُضرب لتشرب البقر لأن إناثها إذا عافت الماء أي امتنعت منه لا تضرب لأنها ذات لبن، وإنما يضرب الثور لتفزع هي وتشرب فضرب الثور لنفع غيره.

قوله:

(لأن قبله اسماً صريحاً الخ)

اعترض بأن قتلي مؤول بالفعل بدليل نصبه سليكاً على المفعولية، وأجيب بأن المصدر العامل لا يؤول بالفعل وحده بل مع سابكه فهو اسم تأويلاً.

قوله:

(لولا توقع معتر)

بالعين المهملة أي فقير متعرض للسؤال والأتراب جمع ترب بكسر الفوقية، وهو المساوي في العمر أي لولا أني متوقع لإرضاء كل من سألني ما كنت أوثر على أترابي بالعطاء أحداً بل اقتصر عليهم.

قوله:

(فيرسل منصوب)

أي لغير نافع عطفاً على: وحياً، والاستثناء مفرغ من الأحوال على تقدير ما يوجد تكليم الله بشراً في حال من الأحوال إلا في حال كونه موحى إليه أي ملهماً له كأم موسى، أو مسمعاً له من وراء حجاب كموسى، أو مرسلاً إليه رسولاً كعادة باقي الأنبياء فكلها نصب على الحال، وتحتمل المفعولية المطلقة على معنى إلا تكليم وحي أو تكليماً من وراء حجاب، أو تكليم إرسال، وعلى هذين فكان تامة، وأن يكلمه فاعلها، أو ناقصة، وعلى الثاني خبرها وحياً أي ما كان تكليم الله بشراً إلا تكليم إيحاء الخ، ولبشر متعلق بكان أو بتبيين فهو خبر لمحذوف أي إرادتى لبشر مفعول لمحذوف أي لبشر.

قوله:

(لم يجز النصب)

أي مع الاسم المقصود به معنى الفعل كما مثله أما مع غير الصريح بأن كان مصدراً متوهّماً كالمتصيد مما قبل فاء السببية فيجب إضمار إن كما مر. ولم يجعل هذا كالاسم الصريح لأنه غير موجود.

قوله:

(الطائر)

مبتدأ خبره الذباب.

قوله:

(في سوى ما مر)

هو عشرة يجوز الإضمار في خمسة: لام كي، والعطف على اسم خالص بالواو أو الفاء أو ثم أو أو، ويجب في خمسة: لام الجحود، وحتى وأو بمعناها وفاء الجواب وواو المعية، ويزاد كي التعليلية فإن المصنف لم يذكرها، والإضمار بعدها واجب عند البصريين دون الكوفيين، ويزاد أيضاً ما سيأتي من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء أو الواو بعد الشرط أو الجزاء فإنه بأن مضمرة وجوباً وما عدا

ذلك لا يجوز فيه حذف إن.

قوله:

(شاذ لا يقاس عليه)

أي عند البصريين وقاسه الكوفيون ومن وافقهم تصريح.

قوله:

(ألا أيهذا)

ألا استفتاحية، وأيها منادى، وذا صفته في محل رفع، والزاجري بدل من ذا أو صفة له، وأحضر في تأويل مصدر حذف جاره أي عن حضور الوغى، وحسن حذف أن في ذلك وجودها فيما بعدها على حد: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه بنصب تسمع بخلاف: مره يحفرها فإنه حذف بلا دليل، وخرج بحذفها مع النصب حذفها مع رفع الفعل، فأجازه الأخفش وجعل منه أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونّى أَعْبُدُ}

(الزمر: 64)

وتسمع بِالمَعِيدِيِّ خير برفع: أعبد وتسمع، وظاهر شرح التسهيل موافقته حيث قال في: {وَمِن آياتِهِ يُرِيكُمُ البَرْقَ}

(الروم:24)

أن يريكم صلة أن حذفت، وبقي الفعل مرفوعا، وهذا هو القياس لأن الحرف عامل ضعيف فحذفه يبطل عمله اهـ. وذهب قوم إلى أن الحذف في غير ما مر سماعي مطلقاً رفع أو نصب قيل: وهو الصحيح. ويحتمله شرح التسهيل بأن يرجع قوله وهذا هو القياس إلى الرفع بعد حذف أن فقط لا إلى الحذف أيضاً والله سبحانه وتعالى أعلم.

عوامل الجزم

قوله:

(طالباً)

أي آمراً أو ناهياً أو داعياً أو ملتمساً.

قوله:

(وحرف)

خبر مقدم عن إذ ما.

قوله:

(ما يجزم فعلاً واحداً)

أي أصالة؛ وإلا فقد يجزم أكثر بعطف أو بدل.

قوله:

(الدالة على الأمر)

أي وضعاً وإن استعملت في غيره كالإخبار في: فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمنُ مَدّاً}

(مريم:75)

والتهديد في: وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ}

(الكهف:29)

وكذا يقال في لا الناهية واعلم أن الغالب في لام الأمر جزمها فعل الغائب كمثاله. وكذا الفعل المجهول للمتكلم والمخاطب نحو: لأكرم ولتكرم يا زيد لأن الأمر فيهما للغائب وتقل في فعلهما المعلوم، والثاني أقل لأن له صيغة تخصه. وهي فعل الأمر فيستغنى بها عن اللام، ومنه قراءة أبيّ وأنس فبذلك فلتفرحوا} وحديث: «لتأخذوا مصافكم»، ومن الأول ولنحمل خطاياكم قوماً فَلأُصَلِّ لكم، والفاء فيه لعطف جملة طلبية على مثلها لا زائدة على الأظهر، ويروى: فلأصليَ بالنصب على أنها لام كي، والفاء زائدة، ويروى بسكون الياء تخفيفاً وهذه اللام مكسورة حملاً على لام الجر لأنها تقابلها في الاختصاص بالأفعال كتلك بالأسماء، والشيء يحمل على مقابله، وسليم تفتحها كلام الابتداء وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر، وتحريكها بعد ثم أجود، والأصح أن حذفها خاص بالشعر بعد القول وغيره كما قاله السيوطي.

قوله:

(الدالة على النهي)

خرج الزائدة والنافية، وجوز الكوفيون جزم النافية إذا صلح قبلها كي لحكاية الفراء: ربطت الفرس لا ينفلت بالرفع والجزم وأجيب بأن الجزم على توهم الشرط قبله أي إن لم أربطه ينفلت، وجزم الناهية فعل الغائب والمخاطب كثير، وفعل المتكلم قليل جداً لأن أمر الشخص ونهيه لنفسه خلاف الظاهر إلا إن كان مجهولاً فيكثر لأن المنهي غير المتكلم كما في التوضيح كلا أخرج أي لا يخرجني أحد.

قوله:

(وهما للنفي الخ)

أي يشتركان في النفي والاختصاص بالمضارع وقلب معناه وجزمه وكذا في الحرفية، ودخول الهمزة عليهما مع بقائهما على عملهما نحو: أَلَمْ نَشْرَحْ}

(الشرح:1)

.

404 ـ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

وخرج بلما هذه لما الحينية فتختص بالماضي لفظاً ومعنًى كما مر في الإضافة ولما الإيجابية وهي التي بمعنى إلا فتختص بالجمل الاسمية نحو: إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ(4)

قوله:

(ولا يكون الخ)

إشارة لبعض ما يفترقان فيه فتختص لما بوجوب اتصال نفيها بحال النطق. وأما في لم فقد يتصل نحو: لم يلد ولم يولد}، وقد ينقطع نحو: لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً}

(الإنسان:1)

أي ثم كان وبقرب نفيها من الحال فلا يجوز: لما يقم زيد في العام الماضي بخلاف لم ويكون منفيها متوقع الحصول غالباً نحو: لما يَذُوقُوا عَذَابِ}

(ص:8)

أي إلى الآن ما ذاقوه وسيذوقونه. قال الزمخشري ولذا كان قوله تعالى: وَلَمَّا يَدْخُلِ الإيمَانُ في قُلُوبِكُمْ}

(الحجرات:14)

مشعراً بإيمانهم بعد لأن توقعه تعالى محقق الحصول، ومن غير الغالب ندم إبليس ولما ينفعه الندم، وبجواز حذف مجزومها اختيار الدليل كقاربت المدينة ولما أي ولما أدخلها ولا يحذف في لم إلا ضرورة وهو أحسن ما خرج عليه قراءة وإِنْ كُلاًّ لَمَّا لَيُوفِّيَنَّهمْ}

(هود:111)

بشد إن ولما أي لما يهملوا كما قدره ابن الحاجب بدليل ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم. واختار ابن هشام لَمَّا يُوَفُّوا أَعْمَالَهُمْ}

(الأحقاف:19)

بدليل ليوفيهم لأن التوفية متوقعة بخلاف الإهمال، وأجاب الدماميني بأن توقع ما بعدها أغلبي كما مر على أن التوقع قد يكون من غير المتكلم ولا شك في توقع الكفار الإهمال بدليل استرسالهم في القبائح، وتختص لم بضد ما مر، وبمصاحبة الشرط كلو لم وإن لم، وتفصل من مجزومها اضطراراً كقوله:

405 ـ فأَضْحَتْ مغانِيها قِفَاراً رُسُومُها

كأَنْ لَم سِوى أهل مِنَ الوَحْش تُؤْهَل

وقد لا تجزم نحو: لم يوفون بالجار، قيل والنصب بها لغة كقراءة ألم نشرح، وقوله:

406 ـ في أي يوميّ مِنْ الموتِ أفر

أيومَ لم يُقدَر أمْ يومَ قُدِر

بفتح نشرح ويقدر ورد بحمله على التوكيد بالنون الخفيفة، ثم حذفها وإبقاء الفتحة دليلاً عليها قاله في شرح الكافية، وفيه شذوذان توكيد المنفي بلم وحذف النون لغير وقف ولا ساكن.

قوله:

(والثاني ما يجزم فعلين)

أي غالبا، وقد يجزم فعلاً، وجملة كما سيمثله الشارح، وقد يجزم فعلاً واحداً كما سيأتي في قوله:

407 ـ وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الجَزَا حَسَنْ

وإنما عملت هذه الأدوات في شيئين دون حرف الجر لإفادتها، ربط الثاني بالأول فكأنهما شيء واحد وقيل الأدوات لم تعمل إلا في الشرط وحده عمل في الجواب أو هو مع الأداة لضعفها وحدها وقيل الشرط والجواب تجازماً، ثم إن الجواب إن كان مضارعاً أو ماضياً خالياً من الفاء فالفعل نفسه مجزوم لفظاً أو محلاً، ولا محل لجملته كجملة الشرط لأخذ الجازم مقتضاه فلا يتسلط على محل الجملة وإن كان غير ذلك مما يقترن بالفاء، أو إذا الفجائية فمجموع الجملة مع الفاء، أو إذا في محل جزم لأنه لو وقع موقعه فعل يقبل الجزم لجزم فلا يتسلط الجازم على أجزاء الجملة هذا ما في المغني والكشاف وقال الدماميني وأقره الشمني: الحق أن جملة الجواب لا محل لها مطلقاً إذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها اهـ. ولا يقال إنها واقعة موقع المفرد وهو الفعل القابل للجزم لأنها لم تقع موقعه وحده بل مع فاعله الذي يتم الكلام به كما يتم بهذه الجملة فتأمل فعلى الأول لو كان اسم الشرط مبتدأ كانت جملة الجواب في نحو: من يُقِمْ فإني أُكْرِمْه في محل جزم ورفع باعتباري الشرط والخبرية بناء على أن الجواب هو الخبر، وعلى الثاني محل الخبرية فقط كهي في نحو: من يقم أكرمه اتفاقاً لظهور أثر الشرط في الفعل.

قوله:

(وهي أن)

هي أم الباب، وقد تكون نافية كليس ومخففة من المشددة كما مر في بابهما، وزائدة كقوله:

408 ـ وَرَجِّ الفَتَى لِلْخَيْرِ ما إنْ لَقِيتَهُ

عَلَى السِّنِّ خَيْراً لا يَزَالُ يَزِيدُ

ونحو: زيد وإن كان كثر ماله بخيل فهي فيه زائدة على التحقيق لمجرد الوصل أي وصل الكلام ببعضه والواو للحال أي زيد بخيل، والحال أنه كثر ماله، وقيل شرطية حذف جوابها للدلالة عليه ببخيل، والواو للعطف على مقدر أي إن لم يكثر ماله وإن كثر فهو بخيل لكن ليس المراد بالشرط فيه حقيقة التعلق إذ لا يعلق على الشيء ونقيضه معاً بل التعميم أي إنه بخيل على كل حال.

قوله:

(وما تفعلوا الخ)

ما اسم شرط جازم مفعول مقدم لفعل الشرط وهو تفعلوا أي: أيَّ شيء تفعلوا ومن خير بيان لما حال منها على قاعدة البيان وفيه اكتفاء أي ومن شر، وبعلمه جواب الشرط أي يجازكم به من إطلاق السبب وهو العلم على المسبب، وهو الجزاء وحاصل إعراب أسماء الشروط، وكذا الاستفهام أن الأداة إن وقعت على زمان أو مكان فهي في محل نصب على الظرفية لفعل الشرط إن كان تاماً نحو: متى تَأْتِهِ وأيَّانَ نَؤمِنْك وحيثما تستَقِمْ الخ، وظرفاً لخبره إن كان ناقصاً كـ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ المَوْتُ}

(النساء:78)

فأينما ظرف متعلق بمحذوف خبر تكونوا الذي هو فعل الشرط ويدرككم جوابه، وإن وقعت على حدث فمفعول مطلق لفعل الشرط كأي ضرب تضرب اضرب، أو على ذات فإن كان فعل الشرط لازماً نحو: من يقم أضربه فهي مبتدأ وكذا إن كان متعدياً واقعاً على أجنبي منها نحو: من يعمل سوءاً يجز به، وخبره إما جملة الشرط أو الجواب، أو هما معاً أقوال فإن كان متعدياً وسلط على الأداة فهي مفعوله نحو: وما تفعلوا من خير، ومن يضرب زيداً أضربه وإن سلط على ضميرها، أو على ملابسه فاشتغال نحو من يضربه، أو من يضرب أخاه زيداً ضربه فيجوز في من كونها مفعولاً لمحذوف يفسره فعل الشرط أو مبتدأ أو في خبره ما مرَّ. وإنما كان العامل في الأداة هو فعل الشرط لا الجواب عكس إذا لأن رتبة الجواب مع متعلقاته التأخير عن الشرط فلا يعمل في متقدم عليه، ولأنه قد يقترن بالفاء أو إذا الفجائية. وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما واغتُفر ذلك في إذا لأنها مضافة لشرطها فلا يصلح للعمل فيها كما مر في الإضافة.

قوله:

(مهما تأتنا الخ)

مهما اسم شرط إما مبتدأ في خبر ما مر، أو مفعول بمحذوف يفسره فعل الشرط وهو تأت على حد: زيداً مررت به، والأول أرجح لما مر في الاشتغال، ومن آية بيان لمهما فهو حال منها، أو من هاء

به العائدة إليها، والضمير في بها عائد على آية كما اختاره في المغني لا على مهما، وقوله فما نحن الخ جواب الشرط، والأرجح كون ما حجازية لا مهملة لأن الخبر بعدها لم يأت في القرآن مجرداً من الباء إلا منصوباً فالأولى الحمل عليه فمؤمنين إما في محل نصب خبر ما، أو رفع خبر نحن.

قوله:

(أيا ما تدعوا)

أي اسم شرط مفعول ثان لفعل الشرط، وهو تدعو لأنه بمعنى تسموا كما في البيضاوي وحذف مفعوله الأول: وتنوين أي عوض عن المضاف إليه أي أيّ اسم تسموه وما صلة لتأكيد الإبهام في أي وكان أصل الكلام أياماً تدعوا فهو حسن فأوقع فله الأسماء موقع الجواب للمبالغة.

قوله:

(تعشو)

حال من فاعل تأت فهو مرفوع لا مجزوم من عشا يعشو إذا أتى ناراً يرجو عندها القرى.

قوله:

(أينما الريح الخ)

صدره:

409 ـ صعدةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ (5)

أي تلك المرأة كالصعدة أي الرمح في اللَّين، والاعتدال والحائر بالحاء والراء المهملتين مجتمع الماء، وخصَّه بالذكر لأن الثَّابت فيه أنضر من غيره.

قوله:

(وإنك إذ ما تاتِ)

من الإتيان أي تفعل وكذا آتياً ويروى تأَبَّ وآبَيَا من أبَى يَأْتَبِي إذا امتنع.

قوله:

(نجاحاً)

أي ظفراً بالمراد، وغابر الأزمان يطلق على المستقبل كما هنا، وعلى الماضي أيضاً.

قوله:

(إلا أنْ وإذْ وما)

فإن حرف اتفاقاً وإذ ما على الأصح فهما مجرد التعليق لا محل لهما، والبواقي أسماء اتفاقاً إلا مهما فعلى الأصح، وقد علمت إعرابها. وكلها ظروف إلا من وما ومهما فمن للتعميم في ذوي العلم، وما ومهما لغيرهم فهما بمعنى واحد وقيل مهما أعم من ما وإلا أي فبحسب ما تضاف إليه من ظرف

وغيره، والظرف إما زماني وهو متى وأيان فهما لتعميم الأزمنة، وقيل أيان خاصة بالمستقبل ولو غير شرطية فلا يقال: أيان خرجت أو مكاني وهو أين وأنى وحيثما فهي لتعميم الأزمنة، وقيل أيان خاصة بالمستقبل ولو غير شرطية فلا يقال: أيان خرجت أو مكاني وهو أين وأنى وحيثما فهي لتعميم الأمكنة فجملة الأدوات الجازمة فعلين أحد عشر وهي بالنظر لاتصالها بما وعدمه ثلاثة أقسام نظمها بعضهم بقوله:

تلزم ما في حيثما وإذْما
وامْتَنَعَتْ في ما ومن ومهما
كذَاك في أنَّى وباقيها أتى
وجهان إثباتٌ وحذفٌ ثَبَتا

ولم يذكر المصنف منها إذا وكيف ولو لأن المشهور في إذا لا تجزم إلا في الشعر كما في شرح الكافية لكن ظاهر التسهيل أن جزمها في الشعر كثير، وفي النثر نادر. وأما كيف فقد تكون شرطاً غير جازم نحو ينفق كيف يشاء يُصَوِّركم في الأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ}
(آل عمران:6)
وجوابها في ذلك محذوف لدلالة قبله، وأجاز الكوفيون جزمها فقيل مطلقاً وقيل بشرط اقترانها بما، وأما لو فستأتي.

قوله:

(فعلين الخ)

مفعول مقدم ليقتضين، والجملة مستأنفة لا نعت لقوله اسماً، لإيهامه أن إن وإذ لا يقتضيان فعلين. وعلى هذا فمفعول قوله سابقاً واجزم بأن محذوف للعلم به من هنا أو إن فعلين مفعوله، وجملة يقتضين صفته حُذف رابطها أي يقتضينهما. وعلى هذا فجملة وحرف إذ ما معترضة بين الفعل ومفعوله.

قوله:

(شرط قدما)

مبتدأ وخبر والمسوغ التفصيل، أو خبر لمحذوف أي أحدهما شرط، وقدم صفته، وجملة يتلو الجزاء من الفعل والفاعل إما مستأنفة أو خبر ثان لشرط أو صفة ثانية له، والرابط محذوف أي يتلوه، وفي نسخ شرطاً بالنصب فهو مفعول ليقتضين على أن جملته مستأنفة لا نعت لفعلين الذي هو مفعول اجزم.

قوله:

(وسماً)

أي سمى، ونائب فاعله يعود على الجزاء وجواباً مفعوله الثاني أي أن الفعل الثاني كما يسمى جزاء لترتُّبه على الأول كالثواب المترتب على الفعل يسمى جواباً لشبهه جواب السؤال في لزومه لكلام سبقه فالتسمية بهما مجاز في الأصل ثم صارا حقيقة عرفية.

قوله:

(جملتين)

الأولى فعلين كما عبر به المصنف لأن الشرط لا يكون جملة أصلاً، وليكون فيه تنبيهٌ على أن حق الجزاء كونه فعلاً كالشرط وإن لم يكن لازماً فيه.

قوله:

(وهي المتأخرة)

أخذه من قوله: يتلو الجزاء فلا يجوز تقديمه على الشرط ولا أداته كما هو مذهب البصريين، وما يتقدم على الأداة من شبه الجواب فهو دليله، والجواب محذوف لا هو الجواب نفسه خلافاً للكوفيين. وكذا لا يتقدم معموله على الشرط ولا أداته، ولا معمول الشرط على الأداة لصدارتها فلا يتقدم عليها شيء من أجزاء جملتها خلافاً للكسائي فيهما.

قوله:

(وماضيين)

مفعول ثان لتلفيهما بمعنى تجدهما، والمراد ماضيين لفظاً فقط لأن هذه الأدوات تقلب الماضي للاستقبال شرطاً، وجواباً سواء في ذلك كان وغيرها على الأصح وسواء قرن الجواب بالفاء وقد، أم لا.s وأما ما يكون فيه معنى الشرط أو الجواب، أو هما واقعان في الماضي: كـ إن كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتُهُ}

(المائدة:116)

وإِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ}

(يوسف: 77)

{وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ}

(يوسف:26)

فمؤول بأن المراد أن يتبين في المستقبل أني كنت قلته في الماضي فأنا أعلم أنك قد علمته {وإن

يَسْرِقُ}

(يوسف:77)

في المستقبل فأخبركم أنه قد سرق أخوه وإن يتبين قُدَّ قميصه من دبر فاعلموا أنها كذبت، وقيل الجواب في الأخيرين محذوف، والمذكور تعليل له أي أن يسرق فنتأسَّ، لأنه قد سرق إلخ وإن تبين قدّ قميصه من دبر فهو بريء لأنها كذبت، ونظيره وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ}

(آل عمران:184)

أي فتسل بمن قبلك.

قوله:

(على أربعة أنحاء)

أي أقسام والأحسن كونهما معاً مضارعين لظهور أثر العامل فيهما، ثم ماضيين للمشاكلة في عدم التأثير سواء كانا ماضيين لفظاً أو معنًى وهو المضارع المنفي بلم أو مختلفين كإن لم تقم قمت ثم كون الشرط ماضياً والجواب مضارعاً لأن فيه خروجاً من الأضعف وهو عدم التأثير إلى الأقوى وهو التأثير وأما عكسه فخصه الجمهور بالضرورة، وأجازه الفراء والمصنف اختياراً بدليل الحديث الذي في الشرح فقوله: وهو قليل أي عند المصنف والفراء والأولى في المعطوف على الشرط أو الجواب موافقته له مضياً وعدمه، ويجوز اختلافهما.

قوله:

(من يكدني إلخ)

كنت بفتح التاء خطاباً لممدوحه والشجا بفتح الشين المعجمة، والجيم ما ينشب في الحلق أي يتعلق به من عظم وغيره والوريد عرق غليظ في العنق.

قوله:

(وبعد ماض)

أما متعلق برفع وإن كان مؤخراً لأن الأصح توسعهم في الظرف كما مر أو حال من الجزاء أي رفعك الجزاء حال كونها بعد ماض حسن، والمراد الماضي ولو معنى كإن لم تقم أقوم بالرفع، ومنه ما في حديث جبريل في تفسير الإحسان «فإن لم تكن تراه»(2) على قول الصوفية إن تراه جواب الشرط أي إن فنيت عن نفسك وشهواتها رأيته رؤية حضور ومشاهدة قلبية.

قوله:

(حسن)

فيه إشارة إلى أن الجزم أحسن كما في شرح الكافية، والرفع عند سيبويه على تقدير تقديمه عن الأداة إلا على الجواب المحذوف لا أنه هو الجواب فيجوز أن يفسر عاملاً فيما قبل الأداة كزيد إن أتاني أكرمْه، ويمتنع جزم المعطوف عليه لأنه مستأنف، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه هوالجواب بتقدير الفاء وسيأتي أن المضارع مع الفاء يرفع وجوباً لكونه خبر مبتدأ محذوف على التحقيق فالجملة الاسمية مع الفاء في محل جزم فيجزم المعطوف على مجموعهما لا على الفعل وحده، ويمتنع التفسير لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها، وقيل المرفوع نفسه جواب بلا فاء الأداة لما لم يظهر أثرها في الشرط الماضي ضعفت عن العمل في الجزاء فيمتنع العطف والتفسير معاً، ولا يرد على المبرد أن حذف الفاء مع غير القول بالضرورة لأن ذلك فيما لا يصلح لمباشرة الأداة لكون الفاء فيه واجبة والكلام الآن فيما يصلح كذا قيل، وفيه مجال للمناقشة.

قوله:

(وإن أتاه خليل)

أي فقير من الخلَّة بفتح المعجمة وهي الحاجة، والمسغبة المجاعة. ويروى يوم مسألة وحرم بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين أي ممنوع.

قوله:

(وإن كان الشرط مضارعاً)

أي غير منفي بلم وإلا فكالماضي كما مر.

قوله:

(وجب الجزم)

أي ترجَّح بدليل ما بعده.

قوله:

(ضعيف)

ظاهره كالمصنف أنه لا يختص بالضرورة شرح الكافية بدليل قراءة طلحة بن سليمان: إينما تكونوا يدرككم الموت}(2) بالرفع قال المبرد: والرفع بعد المضارع على حذف الفاء مطلقاً كما بعد الماضي، وقال سيبويه: الأرجح ذلك إذا لم يكن قبله ما يطلبه كأنك في بيت الشارح وإلا فالأولى كونه خبراً عنه دالاً على الجواب على التقديم والتأخير، ويجوز فيهما العكس وانظر لمَ فصل هنا وأطلق حذف الجواب فيما مر، ولا يأتي هنا القول الثالث فيما مر لفقد علته إذ الأداة مؤثرة في الشرط فلم تضعف عن الجزاء، وظاهر المصنف أن المرفوع يسمى جزاء فيكون موافقاً للمبرد أو سماه جزاء لدلالته عليه

فيوافق سيبويه.

قوله:

(يا أقرع إلخ)

بالضم والفتح كما مر في نحو: أزيد بن سعيد.

قوله:

(وجب اقترانه بالفاء)

أي ليحصل بها الربط بين الشرط والجزاء إذ بدونها لا ربط لعدم صلوح الجواب لمباشرة الأداة وخصت الفاء بذلك لما فيها من السببية والتعقيب فتناسب الجزاء المسبب عن الشرط والعاقب له، ولا تحذف إلا في ضرورة كقوله:

410 ـ ومَنْ لا يَزَلْ يَنْقَادُ للغَيِّ والصِّبَا

سَيُلْفَى على طولِ السلامة نَادِما(3)

وقوله:

411 ـ من يفعل الحسناتِ الله يشكُرُها

والشَّرُّ بالشرِّ عندَ النَّاس مِثْلاَنِ(4)

أو ندور كحديث: «فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها»(5).

قوله:

(كالجملة الاسمية)

أورد عليه: وإن أطعتموهم إنكم لمشركون، وأجيب بأن الجملة جواب قسم مقدر قبل الشرط، وجواب الشرط محذوف لدلالتها عليه أي أشركتم ولم تذكر اللام الموطئة للقسم لتدل عليه لأن ذكرها عند حذف القسم أكيد لا واجب كما صرح به الشمني وغيره، ويكفي دالاً على القسم عدم الفاء في الجواب، وجملة ما يجب اقترانه بالفاء سبعة منظومة في قوله:

طلبيَّةٌ واسْميَّةٌ وبجامدٍ

وبما وقدْ وَبِلَنْ وبالتَّنْفِيسِ

مثال الجامد إن تَرَنِي أنا أقَلَّ مالاً وَوَلَداً فَعَسَى رَبِّي{

(الكهف:39)

والمقرون بقد إنْ يسرقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ{

(يوسف:77)

وبالتنفيس وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللهُ{

(التوبة:28)

وزاد في المغنى الجواب المقرون بحرف له الصدر كرب ومثلها كان نحو: أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أو فَسَادٍ في الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً}

(المائدة:32)

، وكذا المصدر بالقسم أو بأداة شرط نحو: وإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ}

(الأنعام:35)

الآية.

قوله:

(وكفعل الأمر)

مثله بقية أنواع الطلب من النهي والدعاء ولو بصيغة الخبر والاستفهام وغيره تصريح لكن إن كان الاستفهام بالهمزة وجب تقديمها على الفاء لقوة تصدرها بعراقتها في الاستفهام نحو: أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ العَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ}

(الزمر:19)

أو بغيرها أخِّر عنها كإن قام زيد فهل تكرمه أو فمن يكرمه أو فأيكم يكرمه.

قوله:

(لم يجب اقترانه بالفاء)

بل إن كان مضارعاً مجرداً أو منفياً بلا أو لم جاز اقترانه بها كما صرح به ابن الناظم قال الإسقاطي وفي الكافية والجامي ما يخالفه في الأخير، ويجب رفع المضارع مع الفاء على أنه خبر مبتدأ محذوف، والجملة الاسمية جواب الشرط على التحقيق لا أن الفعل نفسه هو الجواب وإلا كان يجب جزمه، ويحكم بزيادة الفاء مع أن العرب التزمت رفعه معها فدل عل أصالتها داخلة على مبتدأ مقدر كذا في شرح الكافية نحو: فمن يؤمن بربه فلا يخاف أي فهو لا يخاف فإن لم يكن هناك ما يعود عليه المبتدأ المقدر قدر ضمير الشأن والقصة كقراءة: إِنْ تَضِلُّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ}

(الروم:36)

بكسر إن ورفع تذكر مشدداً فهي أي القصة تذكر إلخ ونحو: إن قام زيد فيقوم عمرو. وإن كان ماضياً متصرفاً مجرداً من قد وما فعلى ثلاثة أضرب: فإن كان مستقبل المعنى ولم يقصد به وعد أو وعيد امتنع قرنه بالفاء كإن قام زيد قام عمرو، أو ماضياً لفظاً ومعنًى وجبت فيه الفاء على تقدير: قد كان قميصه إلخ فإن قصد بالمستقبل وعد أو وعيد جاز قرنه بالفاء على تقدير قد إجراءً له مجرى الماضي معنى مبالغة في تحقيق وقوعه نحو: وَمَنْ جَاءَ بالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ}

(البقرة:284)

وجاز عدمه باعتبار استقباله.

قوله:

(وتخلف الفاء)

بالمد مفعول تخلف وإذا فاعله وهي مضافة إلى المفاجأة من إضافة الدال للمدلول، وهل إذا هذه حرف أو ظرف زمان أو مكان خلاف.

قوله:

(جملة اسمية)

أي غير طلبية ولا منفية ولا منسوخة فتتعين الفاء في نحو: إن قام زيد فويل، أو فما عمرو قائم أو فإن عمراً قائم وأشعر تمثيله أنه لا يربط بإذ إلا بعد إن دون غيرها من الأدوات وهو ما في نسخ من التسهيل قال أبو حيان: وقد تظافرت النصوص على الإطلاق لكن مورد السماع فيحتاج في غيرها إلى سماع، وقد سمع بعد إذا الشرطية نحو: فَإذا أَصَابَ به مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إذا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ}

(الروم:48)

اهـ. وأفهم قوله نخلف منع جمعها مع الفاء لأنها خلف عنها، وأما قوله تعالى: حَتَّى إذا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ}

(الأنبياء:96)

إلى قوله فإذا هي شاخصة فإذا فيه لمجرد التوكيد ومحل المنع إذا كانت للربط عوضاً عن الفاء إسقاطي.

قوله:

(والفعل من بعد إلخ)

تقدم إعراب مثله غير مرة.

قوله:

(الجزم)

أي عطفاً على الجزاء ولو جملة اسمية كما في التصريح أي لما مر عن المغني أنها مع الفاء في محل الجزم كقراءة: مَنْ يُضْلِلِ الله فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ}

(الأعراف:186)

وإن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوها الفُقَرَاءَ فهو خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ}

(البقرة:271)

بجزم يذرهم ونكفر وقرىء بالرفع والنصب والظاهر جواز الجزم بعد كل ما قرن بالفاء لما ذكر أما على قول الدماميني لا محل لجملة الجواب مع الفاء فلا يجزم بالعطف عليها، ويجعل الجزم في الآيتين على توهم شرط مقدر أي وإن يقع ذلك نذرهم ونكفر.

قوله:

(والرفع)

أي استئنافاً بناء على أن الفاء يستأنف بها كالواو أو عطفاً على مجموع الشرط وجوابه.

قوله:

(والنصب)

أي بإضمار أن وجوباً كما ينصب بعد الاستفهام لأن الجزاء يشبهه في عدم التحقق وهذا أضعفها فإن اقترن الفعل بثم جاء الرفع كآية: وإن يقاتلوكم يُوَلُّوكُمُ الأَدْبَارَ ثُمَّ لا يُنْصَرُونَ}

(آل عمران:111)

والجزم كآية: وإن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبدِلْ قوْماً غَيْرَكُمْ ثُمَّ لا يَكُونُوا}

(محمد:38)

وامتنع النصب إذ لا مدخل فيه لثم.

قوله:

(بجزم يغفر)

أي لغير عاصم من السبعة والرفع له والنصب شاذ لابن عباس.

قوله:

(أبو قابوس)

كنية النعمان بن المنذر وملك العرب غير مصروف للعلمية والعجمة وشبهه بالربيع في الخصب وبالبلد الحرام في أمن المتلجىء إليه وذياب العيش بكسر المعجمة عقبه وأجبُّ الظهر أى مقطوعة، والسنام بالفتح ما ارتفع من ظهر البعير، والمعنى نتمسك بعده بطرف عيشٍ قليل الخير كالبعير المهزول الذي ذهب سنامه أي نبقى بعده في شدة وسوء حال.

قوله:

(وجزم أو نصب)

مبتدأ سوغه التقسيم ولفعل إما خير أو متعلق بهما على التنازع والخبر محذوف أي جائز أو هوالجملة الشرطية وأثر ظرف صفة لفعل واكتنفا بضم التاء ماض مجهول أي حوط بالجملتين ونائب فاعله إما عائد لفعل فألفه للإطلاق أو للفاء والواو للتثنية وجواب الشرط محذوف أي جاز ذلك.

قوله:

(جاز جزمه)

أي بالعطف ونصبه أي لشبه الشرط بالاستفهام في عدم التحقيق، ويمتنع الرفع لامتناع الاستئناف قبل الجزاء أشموني قال الإسقاطي: وهلا جاز على الاعتراض لجواز اعتراض الجملة بين الشرط والجزاء وإن صدُرت بالفاء أو الواو كما صرح به في المغنى اهـ. وقد قرأ الجمهور قوله تعالى: ثُمَّ يُدْرِكهُ المَوْتُ}

(النساء:100)

بالجزم عطفاً على يخرج وجواب الشرط فقد وقع أجره على الله، وقرأ الحسن بالنصب، وقرأ النخعي ويحيى بن مطرف بالرفع وخرجها ابن جني على إضمار مبتدأ أي ثم هو يدركه الموت فيعطف جملة اسمية على فعلية وهي جملة الشرط المجزوم كذا في إعراب السمين.

قوله:

(إن المعنى فهم)

أني بذلك مع علمه مما قبله تفنناً للإيضاح وحاصله اشتراط الدليل على أيهما حذف.

قوله:

(حذف جواب الشرط إلخ)

أي بشرط الدليل عليه كما ذكره وأن يكون فعل الشرط ماضياً لفظاً كما مثله أو معنى وهو المضارع المنفي بلم كأنت ظالم إن لم تفعل، ومنه وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولَنَّ اللهُ}

(الزخرف:87)

لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لأرجُمنَّك}

(مريم:46)

فجملة ليقولن ولأرجمنك جواب القسم المدلول عليه باللام الأولى، وجواب الشرط محذوف لوجود دليله ومضيٍّ شرطه، ولا يجوز حذف الجواب والشرط غير ماض إلا في الضرورة خلافاً للكوفيين، ولا يرد نحو قوله تعالى: وَإِنْ تَجْهَرْ بِالقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى}

(طه:7)

وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ}

(آل عمران:184)

حيث صرحوا بأن جوابه محذوف والمذكور تعليل له أي وإن تجهر فلا فائدة في الجهر لأنه يعلم

السر وإن يكذبوك فتأسَّ لأنه قد كذبت مع أن شرطه غير ماض لأن محل المنع إذا لم يسد شيء في محل الجواب مسده لكن يرد نحو يُصَوِّرُكُمْ في الأرْحَامِ كيف يَشَاءُ}
(آل عمران:6)

حيث جعلوا كيف اسم شرط حذف جوابه لدلالة يصوركم مع أن فعله غير ماض إلا أن يخص ذلك بالشرط الجازم فتدبر.

قوله:

(وهذا كثير)

عبارة المغنى حذف جواب الشرط واجب إن تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل على الجواب فالأول نحو: هو ظالم إن فعل. والثاني: هو إن فعل ظالم وَإِنَّا إِنْ شَاءَ الله لَمُهْتَدُونَ}
(البقرة:70)

اهـ، وكذا يجب إن كان الشرط بين القسم وجوابه كما سيأتي وخرج بقوله إن تقدَّم عليه إلخ ما إذا أشعر الشرط نفسه بالجواب نحو: فإنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقاً}
(الأنعام:35)

إلخ أي فافعل أو وقع جواباً نحو إن جاء في جواب: أتكرم زيداً فإن الحذف فيهما جائز لا واجب.

قوله:

(فقليل)

أي إذا حذفت جملة الشرط كلها كقوله:

412 ـ متى تُؤْخَذُوا قسراً بِظِنَّةِ عَامِرٍ

أي متى تثقفوا تؤخذوا أما إذا بقي منها بقية كلا النافية في بيت الشارح ونحو: إنْ خير فخير فكثير فجعل الشرح البيت من القليل ليس على ما ينبغي، ومن الكثير أيضاً بل الواجب حذف فعل الشرط وإبقاء مفسره في نحو: وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ}
(التوبة:6)

لكن بشرط مضيِّ الفعل مع إن خاصة فالحذف والتفسير مع غيرهما خاص بالضرورة كقوله:

413 ـ أَيْنَمَا الرِّيح تُمَيِّلْها تَمِلْ

وقوله: 414 ـ ولديكَ إنْ هو يَسْتَزِدْكَ مَزيدُ

قوله:

(مفرقك)

كمقعد ومجلس وسط الرأس الذي يفرق فيه الشعر.

قوله:

(وجواب الشرط إلخ)

أي يستدل على كون المذكور جواباً للشرط أو للقسم بهذه العلامات.

قوله:

(باللام والنون)

أي بهما معاً وجوباً عند البصريين فإن خلا منهما قدر فيه النفي كما مر في نون التوكيد.

قوله:

(باللام وقد)

أي غالباً وقد يجرد لفظاً منهما معاً أو أحدهما فيقدران فيه كـ قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ}

(البروج:4)

فإنه جواب القسم في أول السورة حذفت منه اللام، وقد للطول كما في المغنى وهذا في الماضي المثبت المتصرف أما للنفي فسيأتي، وأما الجامد فيقترن باللام فقط نحو: والله لعسى زيد أن يقوم أو لنعم رجلاً زيداً لا لبس فلا تقترن بشيء كوالله ليس زيد قائم، فتأمل.

قوله:

(فبأن واللام إلخ)

الأكثر اجتماعهما وندر تجردها منهما كقول أبي بكر في تشاجر بينه وبين عمر: والله أنا كنت أظلم منه. إلا أن استطال القسم فيحسن التجرد كما نقله الدماميني عن المصنف كقول ابن مسعود: والذي لا إله غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة.

قوله:

(نفي بما إلخ)

أي وجرد من اللام وجوباً سواء كان الفعل مضارعا كما مثله، أو ماضياً كآية: وَلَئِنْ زَالتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ}

(فاطر:41)

أي ما أمسكهما ونحو: والله ما قام زيد أولا قام، وشذ النفي بلم أو لن كما شذَّ اقتران المنفي باللام.

قوله:

(والاسمية كذلك)

أي تنفى بما أو لا أو أن، وتجرد من اللام وما مر كله في القسم غير الاستعطافي أما هو فجوابه جملة إنشائية كقوله:

415 ـ بِرَبِّكَ هَلْ ضَمَمْتَ إليكَ لَيْلَى
قُبَيْلَ الصُّبْحِ أو قَبَّلْتَ فَاهَا

وقوله:

416 ـ بعَيْنَيْكِ يا سَلمى ارْحَمِي ذا صَبَابةٍ
ولا يجاب بالإنشاء قَسَمٌ غَيْرُهُ.

قوله:

(فإذا اجتمع شرط وقسم)

أي ولو كان القسم مقدراً كما مر في: وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُم إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ}
(الأنعام:121)

.

قوله:

(حذف جواب المتأخر منهما)

يستثنى الشرط الامتناعي كلو ولولا فيتعين الاستغناء بجوابه عن جواب القسم وإن تأخر خلافاً لابن عصفور كقوله:

417 ـ وَاللهِ لَوْلا الله ما اهْتَدَيْنَا

قال الدماميني: والحق أن لولا وجوابها جواب القسم، ولم يغنِ شيء عن شيء وهو مقتضى كلام التسهيل في باب القسم.

تنبيه:

إذا تأخر القسم مقروناً بالفاء وجب جعل الجواب له، وجملة القسم جواب الشرط كإن قام زيد فوالله لأضربنه وأجاز ابن السراج جعل القسم المتأخر جواب الشرط ولو بلا فاء على تقديرها وهو ضعيف لأن حذفها خاص بالضرورة أشموني.

قوله:

(وقبل)

بالضم خبر مقدم عن ذو خبر أي ما يطلب خبراً من مبتدأ أو ناسخ.

قوله:

(وقد جاء قليلاً إلخ)

هذا مذهب الفراء كما في حواشي البيضاوي، ومنعه الجمهور وحملوا البيت على الضرورة أو أن

اللام زائدة لا موطئة وانظر لِمَ لَمْ يجعل الشرط وجوابه جواب القسم كما مر في: لولا الله إلخ.

قوله:

(لئن منيت)

أي ابتليت وغِبُّ الشيء بكسر الغين المعجمة عاقبته، وخص غب المعركة لأنه مظنة الضعف والفتور بسبب ما كانوا فيه من القتال تنبيهاً على شدة شجاعتهم وعدم إهمالهم العدوّ في أي حالة، وننتقل بالفاء لا بالقاف أن نتبرأ وننفصل.

قوله:

(فلام لئن موطئة إلخ)

هو من قولهم: موضع وطيءٌ أي يسهل المشيء فيه فكأنها وطأت طريق القسم أي سهلت على السامع تفهم الجواب، وعرفوها بأنها اللام الداخلة عل أداة الشرط مطلقاً بعد قسم لفظي، أو مقدر لتؤذن بأن الجواب له لا للشرط، والغالب دخولها على أن وهي غير لام الجواب، ومن أطلق على هذه موطئة فقد تسمَّح وقال الزمخشري وغيره: لا يجب دخول الموطئة على الشرط وعلى هذا فهل يشترط دخولها على ما يشبهه كما الموصولة في آية: لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ}

(آل عمران:81)

أولا كما الزائدة في آية: وإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ}

(هود:111)

ظاهر المغنى الأول كذا في حواشي البيضاوي.

قوله:

(بإثبات الياء)

واحتمال أنه جواب القسم حذفت ياؤه للضرورة بعيد؛ والله أعلم.

فصل لو

قوله:

(استعمالين)

زاد غيره أربعة: العرض نحو: لو تنزل عندنا فتصيب خيراً، والتحضيض: لو تأمر فتطاع، والتقليل «تصدقوا ولو بظلف محرق» ذكره ابن هشام اللخمي فهي حينئذٍ حرف تقليل لا جواب له كالأولين لكن نظر فيه الدماميني بأن كل ما أورد شاهد على التقليل تصلح فيه شرطية بمعنى إن حذف جوابها، والتقليل مستفاد من المقام أي وإن كان التصدق بظلف فلا تتركوه. الرابع: التمني نحو: لو

تَأتينا فتحدثنا بالنصب قيل ومنه لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً}

(البقرة:167)

أي رجعة إلى الدنيا ولذا نصب فنكون في جوابها لكن يحتمل أنه نصب لعطفه على الاسم الخالص وهو كرة ومذهب المصنف أن لو هذه هي المصدر به أغنت عن فعل التمني والأصل: وددت لو تأتيني إلخ فحذف وددت لإشعار لو به لكثرة مصاحبتها له فأشهدت ليت في الإشعار بالتمني فنصب جوابها كليت وإنما دخلت على أن المصدرية مع أن الحرف المصدري لا يدخل على مثله لأن التقدير لو ثبت أن لنا كرة فصلة لو محذوفة، وإن صلتها فاعل به فإن قلت: لو كانت هي المصدرية لوجب أن يطلبها عامل مثلها ولا عامل هنا قلت الظاهر أنها مفعول لفعل التمني الذي نابت عنه، والتقدير وددت إتيانك فتحديثك ووددنا ثبوت كرة لنا فنكون وقال غير المصنف هي لو الشرطية أشربت معنى التمني أي فلا بد لها من جزاء كالشرط ولو مقدراً وقيل هي قسم برأسها فلا جزاء لها كما هي على قول المصنف ولا تسبك بمصدر بخلافها على قوله وعلى كل الأقوال قد يجيء لها جواب بمنصوب كليت، وقد لا يجيء.u

قوله:

(مصدرية)

أي فترادف أن معنًى وسبكاً في إبقاء الماضي بعدها على مضيه، وتخليص المضارع للاستقبال إلا أنها لا تنصب ولا بد أن يطلبها عامل كأن تكون فاعلاً كقولها ما كان ضرك لو مننت أي منّك أو مفعولاً نحو: يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَو يُعَمّرُ}

(البقرة:96)

أو خبراً كقول الأعشى:

418 ـ وربَّما فاتَ قَوْماً جُلّ أمْرِهِم

مِنَ التأنِّي وكان الحزم لو عجلوا

والظاهر أنها لا تقع مبتدأ بخلاف أن وأكثر وقوعها بعد نحو ود وأحب وأكثرهم لم يثبت ورودها مصدرية بل هي في ذلك شرطية حذف جوابها مع مفعول يود أي يود أحدهم التعمير لو يعمر لسره وفيه تكلف لا يخفى ويشهد لثبتها وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فيُدْهِنُوا}

(القلم:9)

بنصب يدهنوا عطفاً على تدهن لأن معناه أن تدهن فهو من العطف على معنى، وقيل نصب في جواب ودُّوا لإشعاره بالتمني وفيه أن الجواب لا يكون إلا للإنشاء بالاستقراء وردوا خبر عن تمنّ حصل منهم فتأمل.

قوله:

(في مضي)

متعلق بشرط باعتبار تضمنه معنى الحصول إذ المراد به التعليق أي حرف لتعليق حصول مضمون الجزاء على حصول مضمون الشرط في الماضي فهو ظرف للحصولين، وكذا للتعليق النفساني لوجوب سبقه عليهما وأما التعليق بمعنى الإخبار بأن الجواب كان مربوطاً بالشرط ومعلقاً عليه في النفوس فهو حالي أي حال النطق بلولا في الماضي أفاده سم.

قوله:

(حرف لما كان سيقع)

وهو الجواب لوقوع أي عند وقوع غيره وهو الشرط أي لما كان في الماضي متوقع الوقوع عند وقوع غيره لكنه لم يقع لعدم وقوع الغير فالإتيان بكان للاحتراز عن إن فإنها لما يقع في المستقبل ومثلها إذا لكنها ليست حرفاً، والإتيان بالفعل المستقبل للاحتراز عن لما الوجودية فإنها لما وقع في الماضي لوقوع غيره وبالسين الدالة على التوقع للدلالة على أنه لم يقع الآن لضرورة توقعه كما لم يقع في الماضي فهي مصرحة بأن الجواب لم يكن وقع، ولا هو واقع الآن فمعنى عبارته أن لو تدل مطابقة على الثاني كان يحصل في الماضي عند حصول الأول، وتدل التزاماً على امتناع وقوع الثاني لأجل امتناع وقوع الأول لأن عدم اللازم يوجب عدم الملزوم في الدماميني ومنه يعلم أن عبارة سيبويه مساوية لعبارة من قال: حرف امتناع لامتناع كما نقله الشمني عن البدر بن مالك وإن أوهم صنيع الشرح خلافه وفي الهمع عن أبي حيان أن سيبويه نظر إلى منطوق لو وغيره إلى المفهوم اهـ صبان وقول الدماميني: لأن عدم اللازم إلخ فيه نظر لأن الأول ليس لازما للثاني بل ملزوم له، وسبب كما هو مقتضى أول عبارته حيث جعل الثاني كان يحصل حصول الأول فالأول ملزوم لا لازم، وامتناع الملزوم لا يوجب امتناع اللازم كما سيأتي وعبارة سيبويه إنما تفيد أنَّ لو تدل التزاماً على امتناع الثاني من حيث ربطه بالأول الممتنع بمقتضاها من حيث أن الأول لازم لأن اللازم هوالثاني لا الأول فتأمل.

قوله:

(حرف امتناع لامتناع)

أي يفيد امتناع الجزاء لامتناع الشرط، وهذه عبارة الجمهور وظاهرها فاسد لاقتضائها كون الجواب ممتنعاً في كل موضع، وليس كذلك لأن الشرط سبب وملزوم والجواب مسبب ولازم، وانتفاء السبب والملزوم لا يوجب انتفاء المسبب، واللازم لجواز تعدد الأسباب فيوجد لسبب آخر وكذا يرد على مفهوم عبارة سيبويه المارة ولهذا قال في شرح الكافية العبارة الجيدة في لو أن يقال: حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه أي في الماضي فمجيء زيد محكوم بانتفائه بمقتضى لو، وبكونه يستلزم ثبوته ثبوت إكرامه في الماضي وهل هناك حينئذ إكرام آخر غير اللازم عن المجيء أولاً، لا يتعرض لذلك بل الأكثر امتناع الأول، والثاني معا اهـ إلا أن تؤول عبارة القوم وسيبويه بأن المراد فيهما أنها تدل على امتناع الجواب الناشيء عن فقد السبب، وهو الشرط لا على امتناعه مطلقاً أي أن جوابها ممتنع من حيث امتناع المعلق عليه، وقد يكون ثابتاً لسبب غيره لا أنه يستدل بامتناع الأول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ما ذكروا الحاصل لو تدل مطابقة على أنه كان يلزم من حصول شرطها حصول الجواب، ويلزمه انتفاء شرطها أبداً إذ لو كان حاصلاً لكان الجواب كذلك، ولم تكن للتعليق في الماضي بل للإيجاب فيه مثل لما لأن الثابت الحاصل لا يعلق وأما جوابها فلا يلزم امتناعه مطلقاً بل إذا لم يكن له سبب غير الشرط وهو الأكثر نحو: وَلَو شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا}

(الأعراف:176)

وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمعِينَ}

(النحل:9)

فانتفاء الرفع، وهداية الجميع لا من ذات لو بل لأنه لا سبب لهما غير المشيئة المنفية بمقتضى لو وكذا لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً أما إذا كان له سبب غير الشرط فلا يلزم نفيه بل قد لا تدل على نفيه ولا ثبوته كلو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً لاحتمال وجوده من غير الشمس كالسراج ونفيه أصلاً وقد تدل على ثبوته قطعاً في جميع الأزمنة وذلك كما في المطول إذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه ذلك الجزاء، ونقيضه أليق فيلزم استمرار الجزاء مع وجود الشرط وعدمه لربطه بأبعد النقيضين سواء اختلفا نفياً وإثباتاً كآية: وَلَوْ أَنَّ ما فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ}

(لقمان:17)

إلخ، ونحو لو لم تكرمني لأثنيت عليك، أو كانا مثبتين كلو أهنتني لأثنيت عليك أو منفيين كقول عمر: «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه»، فقد دللت فيه على أنه كان يلزم من حصول عدم الخوف في الماضي عدم المعصية لأن المتكلم فرض عدم الخوف، وجعله سبباً لذلك لتحققه مع ما يقتضي عدم العصيان كالمحبة أو الإجلال وإذا امتنع الشرط وهو عدم الخوف بمقتضى لو ثبت

نقيضه وهو الخوف وهو أنسب وأليق باقتضاء عدم المعصية من الشرط نفسه فإذا يثبت عدم العصيان مطلقاً لأنه مع الخوف أولى، وأحق منه مع عدمه فتلخص أن لو قد ترد للاستمرار وهو ما ذكر، وقد ترد للترتيب الخارجي أي الدلالة على امتناع الثاني لامتناع الأول: كـ لَوْ شاءَ لَهَدَاكُمْ}
(الأنعام:149)
وقد ترد للاستدلال العقلي أي الدلالة على امتناع الأول لامتناع الثاني عكس ما قبله كـ لو كَانَ فِيهِما آلِهَةٌ}
(الأنبياء:22)
إلخ فتفهم ذلك والله أعلم.
قوله:
(والأولى أصح)
قد علمت ما فيه.
قوله:
(ما هو مستقبل المعنى)
أي فترادف أن الشرطية في التعليق إلا أنها لا تجزم على المختار فما بعدها إن كان ماضي اللفظ صرفته للمستقبل كما مثله، أو مضارعا خلصته للاستقبال كقوله:
419 ـ ولو تَلْتَقي أصداؤُنا بعد موتِنا

ومِنْ دونِ رَمْسَينا مِنَ الأَرْضِ سَبْسَبُ
لظلَّ صَدَى صَوتي وإن كنتُ رِمَّةً
لصوتِ صَدَى ليلى يهشُّ ويَطْرَبُ(2)
أي وإن نلتقي، والرمس القبر، والسبسب كجعفر المفازة الواسعة، والرمة العظام البالية، ويهش أي يرتاح، وقيل لا تجيء للمستقبل أصلاً وما ورد من ذلك مؤولاً بالماضي، والحق أن ذلك وإن أمكن في الآية يجعل المعنى: لو علموا فيما مضى أنهم يتركون ذرية ضعافاً خافوا لا يمكن في جميع ما ورد كهذين البيتين، ونحو: وَلَوْ كَرِهَ المُشْرِكُونَ}

(التوبة:33، الصف:9)
وَلو أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الخَبِيثِ}
(المائدة:100)
إلى غير ذلك مما هو كثير.

قوله:

(لو تركوا)

أي قاربوا أن يتركوا لأن الخطاب للأوصياء على الأطفال بحثّهم على نصحهم والخوف الذي هو مضمون الجزاء إنما يقع قبل الترك لأنهم بعده أموات.

قوله:

(ولو أن ليلى إلخ)

سلمت خبر أن والواو في: ودوني حالية، والجندل الحجارة، والصفائح الحجارة العراض التي تكون على القبور وزقا بالزاي والقاف أي صاح، والظاهر أن أو عاطفة إما على أصلها أو بمعنى الواو وجعلها بمعنى إلى أن تكلُّفٌ، والصدى كالفتى ما تسمعه مثل صوتك في الخلاء والجبال ومن اللطائف ما حكي عن مجنون ليلي أنه لما مات وتزوّجت برجل من أقربائها مر بها على قبره فقال لها هذا قبر الكذاب فقالت: حاش الله أنه لم يكذب فقال: أليس هوالقائل: ولو أن ليلى إلخ فاستأذنته في السلام عليه فأذن لها فقالت: السلام عليك يا قتيل الغرام وحليف الوجد والهيام ففر الصدى من القبر فسقطت ميتة، ودفنت عنده فطلع من قبرهما شجرتان يلتف بعضهما على بعض فسبحان من حارت الأفكار في عظيم قدرته اهـ سندوبي.

قوله:

(وهي)

أي لو المذكورة في كلامه وهي الشرطية بقسميها، ومثلها المصدرية كما في التوضيح وشرحه ويظهر أن بقية أقسامها كذلك بل يتعين.

قوله:

(في الاختصاص)

متعلق بمتعلق الكاف أو بالكاف نفسها لما فيها من معنى التشبيه.

قوله:

(لكن لو إلخ)

لو اسم لكن، وإن مبتدأ خبره وقد تقترن، والجملة خبر لكن، وقد للتحقيق لا للتقليل لكثرة ذلك فيها كما في التوضيح.

قوله:

(فلا تدخل على الاسم)

محله إذا لم يكن معمولاً لمحذوف يفسره ما بعده وإلا دخلت عليه قليلاً كقوله:

420 ـ أَخِلاَّيَ لَوْ غَيْرُ الحِمَامِ أصابَكم
عَتِبْتُ وَلكنْ ما عَلَى الدَّهرِ مَعْتَبُ

أي لو أصابكم غير الحمام كما يحكى عن سيدنا عمر حين أراد الرجوع عن الشام لما بلغه أن بها طاعوناً فقال له أبو عبيدة: أفراراً من قدر الله؟ فقال: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة، نعم نفرُّ من قدر الله إلى قدر الله، أي لو قالها غيرك، والجواب محذوف أي لانتقمت منه، وكقول حاتم لما لطمته الجارية وهو أسير: لو ذات سوار لطمتني أي لو لطمتني حرة لهان عليّ لأن الإماء عندهم لا يلبسون السوار، ولا يختص ذلك بالضرورة والندور خلافاً لابن عصفور لقوله تعالى: قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي}

(الإسراء:100)

أي لو تملكون فحذف الفعل الأول اكتفاء بمفسره فانفصل الضمير ومنه: «التمس ولو خاتماً من حديد» أي ولو كان الملتمَس خاتماً، وأما قوله:

421 ـ لو بِغَيْرِ المَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ
كنتُ كالغَصانِ بالماءِ اعْتِصَارِي

أي نجاتي فقيل على ظاهره، وإن الجملة الاسمية وليتها شذوذاً، وجعله ابن خروف على إضمار كان الشأنية وقال السيرافي هو من الأول فحلقي فاعل بمحذوف يفسره شرق أي لو شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل أولاً، ثم الضمير المبتدأ فهي مختصة بالفعل لفظاً أو تقديراً.

قوله:

(فاعل بفعل محذوف)

أي كما هي كذلك بعد ما المصدرية اتفاقاً نحو: لا أكلمه ما أن في السماء أي ما ثبت أن إلخ ويرجحه أن فيه إبقاء لو على اختصاصها بالفعل وأوجب الزمخشري كون خبر إن حينئذٍ فعلاً ليكون عوضاً عن المحذوف مع أن وقوعه اسماً شائع جامداً كان كآية وَلَوْ أَنَّ ما فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أقلامٌ}

(لقمان:27)

أو مشتقاً كقول لبيد:

422 ـ لو أنَّ حيّاً مُدْرِكُ الفَلاحِ
أدْرَكَهُ مُلاعِبُ الرِّماحِ

ومثله كثير.

قوله:

(وهذا مذهب سيبويه)

ظاهره رجوع الإشارة إلى كل من الابتداء وتقدير الخبر وهو خلاف ما في التوضيح وغيره من أن مذهبه كون أو وصلتها مبتدأ لا يحتاج الخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه ولعله قول ثان له.

قوله:

(أن لو هذه)

أي الشرطية بقسميها الامتناعية، والتي بمعنى أن واحترز بالغالب عن الثانية لأن التي تصرف المضارع إلى الماضي هي الامتناعية فقط كما مر.

قوله:

(رهبان مدين)

بلدة بساحل بحر الطور، وجملة يبكون حال من هاء عهدتهم، وعزة اسم محبوبته، وصرح باسمها تلذذاً وتصحيحاً للوزن وإلا فحقها الإضمار كسابقة.

قوله:

(ولا بُدَّ للو هذه)

أي الشرطية بقسميها فخرج الزائدة لمجرد الوصل فلا تحتاج لجواب كزيد ولو كثر ماله بخيل كما مر في أن الوصلية، والجواب إما مذكور أو محذوف لدليل نحو: وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الجِبَالُ} (الرعد:31)

لخ تقديره والله أعلم: ما نفعهم وكقول عمر وحاتم المارين.

قوله:

(منفي بلم)

أي لا بغيرها لأنه يشترط في جوابها المضي لفظاً أو معنًى وهو هذا، والماضي إما مثبت أو منفي بخصوص ما ولا يجوز أن تجاب بغير الثلاثة، وأما قوله عليه الصلاة والسلام: «لو كان لي مثل أحد ذهباً ما يسرني أن لا يمر عليَّ ثلاثة وعندي منه شيءٌ»(2) فهو على حذف كان أي ما كان يسرني فلا يراد أن المضارع المنفي بما مستقبل لفظاً ومعنًى، والظاهر أن لا في: أن لا يمر زائدة للتوكيد على حد: لئلا يعلم أهل الكتاب أي لأن يعلم قيل، وقد تجاب بجملة اسمية للدلالة على استمرار الجزاء نحو: وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا واتَّقَوْا لمَثُوبَةٌ}

(البقرة:103)

إلخ لأن بين الاسم والماضي تشابهاً من حيث قبول اللام، والأصح أن جملة لمثوبة إلخ مستأنفة فاللام للابتداء أو في جواب قسم مقدر لا في جواب لو بل هي في الوجهين للتمني لا تحتاج لجواب كما في التوضيح والتمني على سبيل الحكاية أي أنهم بحال يتمنى العارف بها إيمانهم تلهفاً عليهم، ويحتمل أنها شرطية حذف جوابها أي لأثيبوا.

قوله:

(مثبتاً)

أي ماضياً مثبتاً.

قوله:

(منفياً بلم)

أي مضارعاً منفياً بلم.

قوله:

(لم تصحبه اللام)

أي لأنها لا تصحب منفياً بغير ما، كما في التصريح لما يلزم فيه من ثقل اجتماع اللامين لابتداء غالب أدوات النفي باللام والله أعلم.

أمّا ولولا ولوما

قوله:

(أما كمهما إلخ)

المراد أنها نائبة عنهما وقائمة مقامهما كما في الشارح لا أنها بمعناهما جميعاً لأنها حرف فكيف تكون بمعنى اسم وفعل.

قوله:

(وفا إلخ)

كالاستدراك على ما قبله لما ستعرفه، وفا مبتدأ خبره جملة ألف، وألفه للإطلاق، ووجوباً حال من ضمير ألف الراجع للفاء، ولتلوِّ مفعوله إن بني للفاعل بزيادة اللام للتقوية وإلا تعلق بمحذوف حال من نائب فاعله أي ألف الفاء حال كونه مصاحباً لتالي تاليها وعلى هذا الإعراب فلا مسوغ للابتداء بفا لا أن تجعل الجملة حالاً لازمة من أما فيسوغ على حد:

423 ـ سَرَيْنَا ونجمٌ قَدْ أضاءَ

ويمكن جعل قوله: لتلو صفة لفا فيسوغها أي وفا مصاحبة لتلوٍّ تلوِّها ألف وجوباً فتأمل.

قوله:

(أما حرف تفصيل)

أي غالباً لا دائماً على المختار ومن غير الغالب أما زيد فمنطلق ومن التزم فيه التفصيل فقد تكلف بتقدير القسم الآخر، ومجمل يشملهما لكن قال الموضح في الحواشي: الحق أن ذلك لا يقال إلا عند التردد في شخصين نسباً أو أحدهما إلى الانطلاق فتقول: أما زيد فمنطلق أي وأما غيره فلا فهي على هذا للتفصيل اهـ تصريح والحق أن ذلك لا يتأتَّى في كل المواضع إذ التزامه في نحو: أما بعد فأقول كذا لا يخفى تعسفه بتقدير المجمل والمقابل كان يقال: الازمان مختلفة أما بعد كذا فأقول وأما قبلها فلا ونقل حفيد العصام عن الزمخشري أن التفصيل إما لمجمل سابق، أو لمتعدد في الذهن يختار المتكلم منه ما يهمه، ويترك ما عداه ومنه: أما بعد فلا تقدير على هذا إلا أنه مخالف لأكثر النحاة اهـ. وإذا كانت للتفصيل فأما إن تكرر مع كل الأقسام كـ أمّا السفينة}

(الكهف:79)

وأمَّا الغُلامُ}

(الكهف:80)

إلخ أو يستغنى عن أحد القسمين بالآخر نحو: فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بالله واعْتَصَمُوا به}

(النساء:175)

إلخ أي وأما غيرهم فبضد ذلك أو بكلام يذكر في موضعه نحو: فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ}

(آل عمران:7)

إلخ أي وأما الذين آمنوا فيكلون علمه إلى ربهم بدليل والرَّاسِخُونَ في العِلْمِ}

(آل عمران:7)

إلخ.

قوله:

(مقام أداة الشرط)

أي دائماً فلا تفارقه كالتوكيد، ولذا قال الموضح: هي حرف شرط وتوكيد دائماً، وتفصيل غالباً وصريح الشارح أنها غير موضوعة للشرط بل نائبة عنه ومتضمنة معناه وهو ما صرح به غير واحد والدليل على شرطيتها لزوم الفاء بعدها، ولا تصلح للعطف إذ لا يعطف المبتدأ على خبره في نحو ما مر ولا الفعل على مفعوله في نحو: فأَمَّا اليَتِيمَ فلا تَقْهَرْ}

(الضحى:9)

وهكذا ولا للزيادة لعدم الاستغناء عنها فتعينت للجزاء وكونها زائدة لازمة كالباء في أفعل به باطل لأن اللزوم لغير مقتض ينافي الزيادة بخلاف اللزوم في أفعل به فلرفع قبح إسناد صورة الأمر إلى الظاهر فإن قيل: لو كانت للشرط لتوقف جوابها على شرطها مع أنك تقول: إما علما فعالم ولا شك أنه عالم ذكرت العلم أم لا أجيب بأنه من إقامة السبب مقام المسبب أي مهما تذكر العلم فأنت محق لأنه عالم، ومثله كثير وأما كونها للتوكيد فقل من ذكره وقد أحكم الزمخشري شرحه بما حاصله أن جوابها لما كان معلقاً على المحقق، وهو وجود شيء في الدنيا بدليل تقديرها بمهما يكن من شيء أفادت تحققه ووقوعه لا محالة إذ ما دامت الدنيا لا تخلو عن وجود شيء فلا تذكر إلا عند قصد التحقيق.

قوله:

(ولهذا فسرها سيبويه إلخ)

قد يقال: هذا التفسير لا يدل إلا على نيابتها عن الأداة فقط، والفعل محذوف بعدها وإنما ذكره في التفسير لبيان ذلك المحذوف، ويؤيد ذلك المحذوف، ويؤيد ذلك قول ابن الحاجب أنهم التزموا حذف الفعل بعد أما، وأن يقع بينها وبين جوابها ما هو كالعوض من الفعل المحذوف، والصحيح أنه جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها لقصد العوضية وكراهة تلو الفاء أما اهـ صبان.

قوله:

(فلذلك لزمتها الفاء)

أي لكون المذكور بعدها جواب الشرط الذي نابت عنه لزمتها الفاء التي تدخل الجواب قضاء بحق ما حذف، وإبقاء لأثره في الجملة فلزوم الفاء إنما هو لنيابتها عن الأداة فقط لا عن فعل الشرط كما يقع في بعض العبارات لأنها لم تنب عنه كما مر ولو سلم فالفاء ليست له بل لنفس الأداة لأنها هي العاملة في الجواب على المختار فإن قلت الفاء لا تلزم في جواب الشرط إلا إذا لم يصلح لمباشرة الأداة كما مر فلمَ لزمت أما مطلقاً؟ أجيب بأنه لما كانت شرطيتها خفية لكونها بطريق النيابة جعل لزوم الفاء قرينة شرطيتها وقال الرضي: لأنها لما حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح عملها في الجزاء فلزمتها الفاء، وامتنع جزمه ولو مضارعاً.

قوله:

(والأصل مهما إلخ)

فمهما اسم شرط مبتدأ وفي خبره الخلاف السابق ويكن إما تامة ففاعلها ضمير مهما أو ناقصة فهو اسمها وخبرها محذوف أي موجوداً ومن شيء بيان لمهما للتعميم ودفع إرادة نوع بعينه، وقيل من

زائدة، وشيء فاعل يكن، وحينئذ فرابط جملة الخبر بالمبتدأ إعادته بمعناه لأن مهما معناه شيء وإنما خص الجمهور ومهما بالتقدير لعدم مناسبة غيرها لأن أن للشك والشرط هنا محقق وأياً تستدعي زيادة المقدر للزومها الإضافة وغيرهما خاص بقبيل كالزمان في متى، والعاقل في من وغيره في ما والمراد هنا التعميم، ووجود شيء ما لكن هذا إنما يتم على القول بأن مهما أعم من ما لا على أنها بمعناها. وحكى المصرح عن بعضهم تقديرها بأن، لأنها أم الباب أي إن أردت معرفة حال زيد فهو ذاهب فحذفت أن وشرطها وأُنيبت أمّا منابهما.

قوله:

(ثم أخرت الفاء)

أي إصلاحاً للفظ لكراهته تلو الفاء وإما ولوجود صورة عاطف بلا معطوف عليه فزحلقوا الفاء عن موضعها وفصلوا بينهما بجزء من الجواب. وذلك واحد من ستة إما بالمبتدأ كمثال الشارح، أو بالخبر كأما في الدار فزيد، أو باسم منصوب بما بعد الفاء لفظاً فَأَمَّا اليَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ}

(الضحى:9)

أو محلاً وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ}

(الضحى:11)

أو بمنصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفاء وأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ}

(فصلت:17)

على نصب ثمود ويجب تقدير عامله بعد الفاء لئلا يكثر الفاصل بينها وبين أما، أو بظرف كأما اليوم فاضرب زيداً، والمختار عند المصنف أنه معمول للجواب لا لفعل الشرط المحذوف ولا لإما النائبة عنه ليكون المعلق عليه مطلقاً فيكون أبلغ في تحقق الجواب، ولا يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها إلا مع أما لكونها مزحلقة عن مكانها كما مر. السادس: بجملة الشرط دون جوابه فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ المُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ}

(الواقعة:88)

أي فجزاؤه روح(2) فحذف جواب الشرط استغناء عنه بجواب أما لا العكس لئلا يجحف بها، ولأن قاعدة اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد أنه لأسبقهما فالفصل إما باسم واحد منه الموصول مع صلته، أو بما هو في حكمه كجملة الشرط لا بأكثر إلا بالجملة الدعائية إن تقدمها فاصل كأما اليوم رحمك الله فالأمر كذا.Y اهـ أشموني. والظاهر أن مثلها الجملة الاعتراضية كما سيأتي عن الهمع في آية فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ}

(آل عمران:106)

.

قوله:

(فأما القتال الخ)

مبتدأ خبره جملة: لا قتال لديكم، والرابط إعادة المبتدأ بلفظه، والشاهد فيه حذف الفاء مع عدم قول محذوف للضرورة. وقد يقال: يصح تقدير القول أي فأقول: لا قتال لديكم، والرابط حينئذٍ ما مر، أو محذوف أي فيه أي في شأنه ولا شك في صحة الإخبار والمعنى حينئذٍ خلافاً لمن منعه. وقوله سيراً اسم لكن، وخبرها محذوف أي ولكن سيراً لديكم أو هو مصدر لمحذوف واسم لكن محذوف أي ولكنكم تسيرون سيراً أو عراض المواكب بكسر العين المهملة، وبالضاد المعجمة شقها وناحيتها.

قوله:

(لكثرة عند حذف القول معها)

ظاهرة تبعاً لمفهوم المتن أن حذفها حنيئذٍ كثير فيفيد جواز إبقائها مع حذف القول على قلة، وهو ظاهر الهمع، وصرح الأشموني كالتوضيح بوجوب حذفها مع القول استغناءً عنهما بالمقول، وحكى في الهمع قولاً بمنع حذفها ولو مع القول إلا للضرورة. وإن الجواب في الآية فَذُوقُوا}

(الأنعام:30)

والأصل، فيقال لهم: ذوقوا فحذف القول، وانتقلت الفاء للمقول، وما بين الموصول والفاء اعتراض فتلخص في حذف الفاء مع القول ثلاثة أقوال.

قوله:

(ما بال رجال)

الأولى: في هذا عدم تخريجه على القليل لجواز تقديره فأقول: ما بال الخ. وأظهر منه قول عائشة أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً فإنه إخبار بشيء مضى لا يصح فيه تقدير القول.

قوله:

(إذا امتناعاً)

مفعول لعقد أي ربطاً امتناعاً لشيء بوجود غيره.

قوله:

(إلا على المبتدأ)

أي ولو ضميراً متصلاً كلولاه ولولاك فإنها وإن كانت في ذلك حرف جر لا يتعلق بشيء عند سيبويه لكن مجرورها في محل رفع بالابتداء وخبره محذوف وجوباً.

قوله:

(من جواب)

أي كجواب لو في شروطه المارة، وقد يحذف لدليل نحو وَلَوْلا فَضْلُ الله عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ الله تَوَّابٌ حَكِيمٌ}

(النور:10)

أي لهلكتم.

قوله:

(غالباً)

من غيره في المثبت:

424 ـ لَوْلا زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُعْتَذِراً

وفي المنفي بما قوله:

425 ـ لَوْلاَ رَجَاءُ لِقَاءِ الظَّاعِنِينَ لَمَا

أَبْقَتْ نَوَاهُم لَنَا رُوحاً ولا جَسَدا

قوله:

(وبهما الخ)

معلق بمزْ أي ميَّز والتحضيض مفعوله، وهلا عطف على الهاء من بهما، أو مبتدأ حذف خبره أي كذلك، وإلا ألا عطف على هلا بحذف العاطف.

قوله:

(فإن قصدت بهما التوبيخ)

أي بلولا ولوما وكذا وإلا فإنها كلها ترد للتوبيخ أي اللوم على ترك الفعل، والتنديم أي الإيقاع في الندم، وحينئذٍ تختص بالماضي لفظاً نحو ولَوْلاَ جاؤوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ}

(النور:13)

فلولا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا}

(الأحقاف:28)

ومنه: هلا التقدُّم، في البيت الآتي، أو تأويلاً كقوله: وإلا الكمي الخ أي لولا عددتم. وإنما قال تعدون لحكاية الحال اهـ أشموني.

قوله:

(كان مستقبلاً)

أي لفظاً كهلا تضرب زيداً أو معنًى كما مثله.

قوله:

(وألا مخففاً)

أي فيكون للتحضيض نحو ألا تقَاتِلُونَ قَوْماً نَكَثُوا}

(التوبة:13)

ولم يذكرها في التسهيل لأن أكثر مجيئها للعرض، وهو كالتحضيض إلا أنه طلب بلين لا بإزعاج فيحتمل أنه ذكرها هنا لمشاركتها هلا في الاختصاص بالفعل لا في التحضيض فتكون أدواته أربعة فقط وهو المشهور، أو للإشارة إلى أنها قد تأتي له كالآية فتكون خمسة.

قوله:

(بفعل مضمر)

متعلق بعلق الواقع صفة لاسم، وقوله: أو بظاهر أي أو بفعل ظاهر، وقد يقع بعدها مبتدأ أو خبر فيكون الفعل المضمر كإن الشأنية نحو:

426 ـ فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُها(3)

قوله:

(الأن بعد الخ)

قبل بحذف الهمزة، ونقل حركتها اللام، ولعله الرواية. إلافالوزن صحيح مع الهمزة، واللجاجة من لج يلج كعلم يعلم، وتلحونني من لحيت الرجل إذا لمته. وقوله: والقلوب صحاح، أي خالية من الغضب عامرة بالود.

قوله:

(تعدون عقر النِيب)

بكسر النون جمع ناب وهي المسنة من النوق وبني منادي، وضوطرى بفتح الضاد المعجمة وسكون الواو وفتح الطاء والراء المهملتين المرأة الحمقاء، والكمي الشجاع المتكمي في سلاحه أي المتغطي به، والمقنع الذي على رأسه بيضة الحديد والله أعلم.

الإخبار بالذي والألف واللام

قوله:

(ما قيل الخ)

ما موصول مبتدأ خبره لفظ خبر، وجملة قيل أخبر صلته، والعائد الهاء في عنه، والذي مقصود

لفظه أولاً وثانياً فلا صلة له ومبتدأ حال من الذي الثاني، وقيل بالضم متعلق باستقر وهو حال ثانية. إما مترادفة أو متداخلة.

قوله:

(وما سواهما)

أي سوى الاسم الذي قيل: أخبر عنه، وسوى لفظ الذي من بقية الجملة.

قوله:

(خلف معطي التكملة)

هو الضمير الذي يخلف الاسم المطلوب الإخبار عنه. وهذا الاسم هو معطي التكملة أي يكمل به الكلام بعد صوغ التركيب فإنه يصير خبراً بعد أن كان مفعولاً مثلاً.

قوله:

(لامتحان الطالب)

أي فيسمى باب الامتحان، وبعضهم يسميه باب السبك أي سبك كلام من آخر، وكثيراً إما يصاغ هذا التركيب ابتداء لغير ذلك كتقوّي الحكم لأن فيه إسنادين إلى الضمير، وإلى الظاهر، أو القصر في نحو الذي قام زيد رداً على من اعتقد خلافه أو شركته، أو تشويق السامع كقول واصف ناقة صالح:

427 ـ وَالَّذِي حَارَتِ البَرِيَّةُ فِيهِ

حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادِ

قوله:

(كما وضعوا باب التمرين)

هوالسمى بباب الأبنية وضعوه لامتحان الطالب في التصريف كأن يقال كيف تبني من قرأ مثل جعفر فلا يحسنه إلا من برع فيه كما لا يحسن الجواب هنا إلا البارع في العربية لابتنائه على جميع أبوابها وجواب ذلك: قَرْأَى كَسَكْرَى، وأصله قرأأ بهمزتين كجعفر قلبت الثانية ياءً ثم ألفاً لما سيأتي في الإبدال. قال أبو علي الفارسي: سألت ابن خالويه بالشام عن مسألة فما عرف السؤال، وقد أعدته ثلاثاً وهي كيف تبني من وأى مثل كوكب على لغة من قرأ أفلح بالنقل، ثم تجمعه بالواو والنون ثم تضيفه لنفسك؟ وجوابها أن أصله ووأى كوكب قلبت الياء ألفاً لتحركها، وفتح ما قبلها فصار ووأى كسكرى، ثم حذفت الهمزة لنقل حركتها إلى الواو الساكنة قبلها فصار ووى كفتى فاجتمع واوان أول الكلمة، قلبت الأولى همزة فصار أوى فإذا جمعته قلت أوون بحذف الألف آخره لسكونها مع واو الجمع كما في مصطفون فإذا أضفته لنفسك قلت أوي بحذف النون للإضافة، وقلب واو الجمع ياء

لاجتماعهما ساكنة مع الياء اهـ صبان.

قوله:

(بمعنى عن)

أي وعنه بمعنى به أي أخبر عن الذي بذلك الاسم بسبب التعبير عنه بالذي وللاستعانة أي أخبر متوصلاً إلى هذا الإخبار بالذي.

قوله:

(فجيء بالذي الخ)

حاصله خمسة: إعمال الابتداء بالذي، وتأخير ذلك الاسم ورفعه على الخبرية، وجعل ما بينهما صلة الذي وأن تجعل في المكان الذي كان فيه الاسم ضميراً مطابقاً له في معناه وإعرابه وكذا مطابقاً للموصول لأنه عائده، ويلزم كونه غائباً وإن كان خلفاً عن ضمير متكلم أو مخاطب لأن الموصول في حكم الغائب فإذا قيل: أخبر عن التاء من: ضربت زيداً قلت: الذي ضرب زيداً أنا فعملت ما ذكر من الأعمال إلا أن التاء إذا أخرت لا يمكن النطق بها مع كونها ضميراً متصلاً فلذا جيء بأنا بدلها، والضمير الخلف عنها مستتر في ضرب، أو عن بكر من: ضرب زيد بكراً قلت: الذي ضربه زيد بكر فهاء ضربه خلف قدمت على الفاعل مع أن بكراً كان مؤخراً لامتناع فصل الضمير مع إمكان اتصاله، ويجوز حذفها عائد منصوب بفعل أو عن زيد من زيد أبوك قلت: الذي هو أبوك زيد، أو عن أبوك قلت: الذي زيد هو أبوك فتجعل هو مكان ذلك الاسم تقدم أو تأخر وعن زيد من: جاء زيد وبكر قلت: الذي جاء هو وبكر زيد بتوكيد الخلف المستتر في جاء ليصح العطف عليه، أو عن زيد من: مررت بزيد وبكر قلت: الذي مررت به وببكر زيد بإعادة الجار في المعطوف على الضمير الخلف عند غير المصنف أو عن رغبة من: جئت رغبة فيك قلت: التي جئت لها رغبة فيك فتجر خلف المفعول له باللام لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها، أو عن يوم الجمعة من صمت يوم الجمعة قلت: الذي صمت فيه يوم الجمعة فجاء الخلف بفي لما ذكر وقس على ذلك.

قوله:

(وباللذين الخ)

أي وكذا اللتين واللاتي، واللائي والألى لا بغير ذلك من الموصولات ولو قال وبفروع الذي نحو التي لوفى بذلك.

قوله:

(إذا كان الاسم الموصول)

كذا في نسخ، والصواب حذف الموصول.

قوله:

(المخبر عنه به)

أي بالموصول أي بسببه على ما تقدم وقوله: لأنه أي الاسم خبر عنه أي عن الموصول.

قوله:

(قبول الخ)

شروع في شروط الاسم المخبر عنه بعد أن بيَّن كيفية الإخبار، وهذا الباب منحصر في هذين الطرفين.

قوله:

(قد حتما)

خبر عن قبول فألفه للإطلاق لا للتثنية لأن الضمير للمضاف لا للمضاف إليه.

قوله:

(وكذا الغنى)

بالقصر أي الاستغناء أما الممدود فهو التغني بالألحان، وهو مبتدأ خبره شرط لا العكس لأنه نكرة فلا يخبر عنه بالمعرفة، وكذا حال من الضمير في شرط لتأويله بمشروط أي حال كونه مثل ذلك القبول في التحتم.

قوله:

(يشترط في الاسم الخ)

أفاد أنه لا دخل في هذا الباب للفعل، ولا للحرف إلا إذا قصد لفظهما كضرب من ضرب فعل ماض فتقول: الذي هو فعل ماض ضرب.

قوله:

(قابلاً للتأخير)

أي بنفسه أو بدله كما مر في التاء من: ضربت زيداً.

قوله:

(عمّا له صدر الكلام)

أي لأن الخبر هنا واجب التأخير عند الجمهور، فتفوته الصدارة، ومثله ضمير الفصل على أنه اسم لئلا يفوته لزوم التوسط، وأجاز المبرد وابن عصفور تقديم الخبر هنا فعليه يخبر عمّا له الصدر مع

تقدمه فلو قيل: أخبر عن: أيهم من أيهم قائم قلت: أيهم الذي هو قائم على أن أيهم خبر مقدم عن الذي، أو عن من في من تضرب أضرب قلت: من الذي تضربه أضرب فهاء تضربه خلف عن من في إعرابها لأنها كانت مفعولاً مقدماً أخُرت لاتصالها بالفعل، ويجوز حذفها لأنها عائد منصوب بالفعل.

قوله:

(كأسماء الشرط الخ)

أي وكم الخبرية وما التعجبية وغير ذلك مما يلزم الصدر.

قوله:

(عن الحال والتمييز)

أي للزومهما التنكير فلا يخلفهما الضمير فلا يجوز في: جاء زيد راكباً وطاب نفساً أن تقول: الذي جاء زيد إياه وراكب وطاب إياه نفس.

قوله:

(فلا يخبر عن الضمير الخ)

مثله غيره مما يحتاج للربط كاسم الإشارة في وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذلِكَ خَيْرٌ}

(الأعراب:26)

والاسم الظاهر في:

---

428 ـ وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ الله أَطْمَعُ

فلا يقال: الذي لباس التقوى هو خير ذلك، ولا الذي في رحمته أطمع الله للمانع الآتي، وكذا الأسماء الواقعة في الأمثال كالكلاب على البقر لعدم الغنى عنها بأجنبي إذ الأمثال لا تغير ألفاظها

قوله:

(كالهاء في زيد ضربته)

أي لعدم الغنى عنها بالأجنبي كزيد وعمرو، لأنك تقول في الإخبار عنها: الذي زيد ضربته هو فتفصلها مؤخرة وهاء ضربته الآن خلف عنها، ويجب في الخلف عوده على الموصول كما مر.

فتبقى حينئذٍ جملة الخبر عن زيد بلا رابط. فإن جعلتها رابطاً انخرمت قاعدة الباب وبقي الموصول بلا عائد.

قوله:

(الرابع الخ)

هذا الشرط يغني عن الثاني إذ الإضمار تعريف، وزيادة وقد نبه في شرح الكافية على أن ذكر الثاني

زيادة بيان، وقد ظهر أن أو في قوله: أو بمضمر بمعنى الواو لأنه شرط مستقل غير الغنى بالأجنبي، وأن الشروط في كلامه ثلاثة فقط لأن الثاني مكرر وبقي منها أن لا يكون الاسم ملازماً للنفي كديار، ولا لغير الرفع كسبحان، والظرف غير المتصرف كعند لتعذر جعله خبراً، ولا في جملة إنشائية كزيد من أين زيد لأنها لا تصلح لجعلها صلة، وأن يكون فيه فائدة بخلاف ثواني الأعلام كبكر من أبي بكر إذ لا يمكن أن يكون خبراً عن شيء، وأن يكون بعض جملة واحدة، أو في حكم الواحدة كالشرط وجوابه في: إن قام زيد قمت، فتقول: الذي إن قام قمت زيد، وكالمتعاطفين بالفاء في: قام زيد فقعد عمرو فتقول: الذي قام فقعد عمرو زيد لأن ما في الفاء من التسبب جعل الجملتين كالشرط والجزاء.

قوله:

(بمضمر)

أي يعود على ما قبله ليصح كونه عائد الموصول فلا يخبر عن مجرور رب في: رب رجل لقيته لأن الضمير المجرور بها لا يعود إلا لما بعده كضمير الشأن، وكذا لا يخبر عن مجرور ما يختص بالظاهر كحتى ومذْ لأنه لا يخلفه الضمير، ولا عن الأسماء العاملة عمل الفعل كاسم الفاعل والمفعول والمصدر واسم الفعل لأن الضمير لا يعمل عملها فلا يخلفها.

قوله:

(فلا يخبر عن الموصوف الخ)

أي ولا عن الصفة وحدها كما يشير له قول الشارح: لأن الضمير لا يوصف، ولا يوصف به ومثلهما الموصول وحده، وصلته وحدها لكونهما شيئاً واحداً يجوز عنهما معاً ففي: جاء الذي قام تقول: الذي جاء الذي قام فتجعل خلفه ضميراً مستتراً في جاء، وهكذا الظرف غير المتصرف والجار والمجرور مع متعلقهما فلا يخبر عن أحدهما وحده لأن الضمير لا يتعلق بشيء، ولا يتعلق به شيء أما الظرف المتصرف فيخبر عنه وحده ويجر خلفه بفي كما مر مثاله. بقي ما إذا كان المتعلق واجب الحذف كزيد في الدار أو عندك، فهل يصح الإخبار عن مجموعهما كأن تقول: الذي زيد هو كائن عندك بذكر المتعلق أو يبقى على حذفه أو يمتنع أصلاً فليحرر.

قوله:

(عن المضاف الخ)

أي بخلاف المضاف إليه فيخبر عنه وحده كالمجرور بدون جاره ففي نحو: سر أبا زيد قرب من بكر الكريم يصح الإخبار عن زيد وحده بقولك: الذي سرَّ أباه قرب من بكر الكريم زيد، ويمتنع عن

كل من الباقي وحده لأن الأب مضاف وبكر موصوف والكريم صفة، والقرب متعلق الجار فلا يخلفه الضمير وحده، وكذا مجموع الجار والمجرور نعم تخبر عنهما معاً فتقول: الذي سر أبا زيد قرب من بكر الكريم ففي سر ضمير مستتر هو الخلف كما تخبر عن المضاف مع المضاف إليه كالذي سره قرب من بكر الكريم أبو زيد وعن بكر مع صفته كالذي سر أبا زيد قرب منه بكر الكريم، وفي هذا الإخبار عن المجرور بدون جاره.

قوله:

(عن بعض ما)

أي بعض تركيب يكون فعله مقدماً أي على سائر أجزائه لا مطلقاً بأن تكون الجملة الفعلية، ولم يتقدم على الفعل شيء من أجزائها فلا يخبر بأل في: زيداً ضربت، لأنه يجب الترتيب في وضع أجزاء الجملة فيلزم حينئذٍ الفصل بين أل وصلتها أعني الوصف المصوغ من الفعل.

قوله:

(كصوغ واق)

الظاهر أنه خبر لمحذوف أي وذلك كصوغ واق لأنه مثال لما مر، وليس فيه إشارة لشرط زائد حتى يجعل صفة لمصدر محذوف أي صوغاً كصوغ واق.

قوله:

(إلا إذا كان الخ)

أي يشترط زيادة على ما مر أربعة شروط: فعلية الجملة، وتقدم فعلها، وتصرفه، وإثباته وأشار المصنف لهذين بقوله: إن صح الخ لأن صلة أل لا تصاغ من جامد ولا منفي.

قوله:

(الواقيه الله)

وذكر الهاء واجب لأن عائد أل لا يحذف إلا ضرورة.

قوله:

(فيجب إبراز الضمير)

أي لجريان الصلة على غير ما هي له والله أعلم.

العدد

هو ما وضع لكمية الآحاد، ومن خواصه مساواته لنصف مجموع حاشيتيه المتقابلتين، ومعنى التقابل

أن تزيد العليا عليه بقدر نقص السفلى عنه كالأربعة فإن حاشيتيها إما خمسة وثلاثة أو ستة واثنان أو سبعة وواحد. ونصف مجموع كل متقابلين من ذلك أربعة، ومن ثم قيل: الواحد ليس بعد لأنه ليس له حاشية سفلى، وقيل عدد لوقوعه في جوابكم. وإذا أريد بالحاشية ما يعم الصحيح والكسر دخل الواحد لأن له حاشية سفلى تنقص عنه بقدر ما تزيد العليا عليه من الكسر، ولا تختص بالنصف خلافاً لمن توهمه كعشر مع واحد وتسعة أعشار. فإن العشر ينقص عنه بقدر الزيادة العليا عليه فهما متقابلتان، ونصف مجموعهما واحد، والمراد هنا الألفاظ الدالة على المعدود.

قوله:

(ثلاثة)

مفعول مقدم لقل بتضمينه معنى اذكر أو مبتدأ خبره قل بحذف الرابط أي قلها، وبالتاء حال منه لقصد لفظه أو نعته، وللعشرة متعلق بقل.

قوله:

(ما آحاده الخ)

أي معدود آحاده مذكرة فالعبرة بتذكير الواحد وتأنيثه. وإن كان الجمع بخلاف ذلك فتقول ثلاثة حمامات بالتاء على المختار، وثلاث هنود بلا تاء تبعاً للتذكير المفرد وتأنيثه هذا في الجمع، واسم الجنس فالعبرة بهما أنفسهما لا بواحد هما تقول ثلاثة من القوم والغنم بالتاء لتذكيرهما وثلاث من الإبل، والنخل بلا تاء لتأنيثهما وثلاث من البقر بالتاء، وعدمها لأن البقر يذكر ويؤنث.

قوله:

(في الضد جرد)

أي مع تسكين عشرة قال تعالى: وَلَيَالٍ عَشْرٍ}

(الفجر:2)

قوله:

(في ثلاثة الخ)

الأولى قول الموضح في ثلاثة عشرة وما بينهما لنصه على دخول العشرة، وإنما لحقت التاء هذه الأعداد لأنها أسماء جموع كزمرة وفرقة وأمة فحقها أن تؤنث كنظائرها فاستصحب ذلك مع المذكر لسبق رتبته، ثم حذفت مع المؤنث فرقاً بينهما تصريح، وخرج بها واحد واثنان فلا يجري فيهما ذلك ولا يضافان إلى المعدود فلا يقال: واحد رجل، ولا اثنا رجلين كما يقال: ثلاثة رجال لأن اللفظ الثاني فيهما يغني عن الأول في إفادة الوحدة والزوجية، ويزيد عليه بإفادة جنس المعدود فجمعه معه لغو بلا فائدة.

قوله:

(إن كان مؤنثاً)

أي ولو مجازاً وكذا المذكر كسبع ليال، وثمانية أيام، ومحل وجوب هذه القاعدة إذا ذكر المعدود بعد اسم العدد كما مثله فلو قدم وجعل اسم العدد صفة له جاز اجراؤها، وتركها كما لو حذف تقول: مسائل تسع ورجال تسعة، وبالعكس كما نقله الإمام النووي عن النحاة فاحفظها فإنها عزيزة النقل، كذا نقل عن شرح الكافية للسيد الصفوي. وقوله: كما لو حذف، أي المعدود مع قصده في المعنى فيجوز حذف التاء من المذكر كحديث «وأتبعه ستاً من شوال» وإثباتها في المؤنث كعندي ثلاثة وتريد نسوة لكن نقل الإسقاطي عن بعضهم منع الثاني. أما إذا حذف المعدود، ولم يقصد أصلاً بل قصد اسم العدد فقط كانت كلها بالتاء كثلاثة خير من ستة، وتمنع الصرف للعَلَمِيَّة الجنسية والتأنيث.

قوله:

(ويضاف)

أي ما ذكر من الثلاثة وأخواتها إلى جمع ليطابقها في الجمعية، وكذا في القلة الآتية. وهذا الجمع هو مميزها آثروا جره على نصبه تخفيفاً بحذف التنوين، ويجوز جعله عطف بيان عليها كخمسة أثواب بتنوينهما، ولا تضاف لمفرد إلا في نحو ثلثمائة لأن المائة جمع في المعنى إذ هي عشر عشرات فتطابقها في الجمعية والقلة، وقد وقع في الشعر ثلاث مئين شذوذاً أو ضرورة وخرج بالجمع اسم الجنس كطير وبقر، واسم الجمع كقوم ورهط فالأكثر جره بمن نحو فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ}

(البقرة:260)

وقد يضاف إليه سماعاً على الصحيح نحو وكَانَ فِي المَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ}

(النحل:48)

«ليس فيما دون خمس ذود صدقة» فقول الشارح: وأربع نساء لعله من المسموع.

قوله:

(إلا إلى جمع القلة)

، والغالب كونه من جموع التكسير، وهي أفعلة أفعل، ثم فعله ثمت أفعال لأن الثلاثة، وأخواتها أقرب إليه من جمعي التصحيح فيقل استعمالهما وإن كانا للقلة أيضاً عند سيبويه كثلاثة أحمدين، وثلاث زينبات، والكثير أحامد وزيانب إلا أن أهمل المكسر فلا يقلان كسبع بقرات وسموات، أو ندر كثلاث سعادات وآيات لندور سعائد وآي، أو جاور ما أهمل كـ وَسَبْعَ سُنْبُلاتٍ}

(يوسف:43)

لمجاورته بقرات.

قوله:

(فإن لم يكن الخ)

مثل ذلك ما إذا شذ جمع القلة، أو ندر استعماله فيجعل كالمعدوم، ويضاف للكثرة فالأول كثلاثة قُرُوءٍ فإن مفرده قرْء بفتح فسكون وجمعه على أفعال شاذ، والثاني كثلاث شسوع فإن اشساع قليل الاستعمال في جمع شسع وهو أحد سيور النعل كذا في الأشموني تبعاً للتوضيح، ومقتضاه أن ثلاثة قروء ليس من القليل لشذوذ جمع قلته، والصواب ما في الشارح كابن الناظم من جعله من القليل لأنه إن كان جمعاً لقرء بالفتح فله جمع قلة قياسي، وهو أَقْرُؤ كفلس وأَفْلُس، أو لقرء بالضم فله أقراء كأفعال، وعلى هذا يحمل الشارح ففيه استعمال جمع الكثرة مع وجود القلة القياسي فيكون قليلاً.

قوله:

(نحو ثلاثة رجال)

أي وجوار ودراهم وانظر إذا كان له جمع كثرة وتصحيح مع إهمال قلته أو شذوذه كجوار وجاريات هل الأرجح الأول أم الثاني.

قوله:

(ومائة بالجمع)

مبتدأ سوغه التقسيم وردف ماض مجهول أي تبع خبره، وبالجمع متعلق به ونزراً حال.

قوله:

(مائة وألفاً)

أي جنسهما، ولو غيره مفرد كمائتا ثوب، وثلاثة آلاف فرس.

قوله:

(إلا إلى مفرد)

أي لاشتمال المائة على العشرة والعشرين فاجتمع فيها ما تفرق فيهما فأخذت من العشرة الإضافة، ومن العشرين الإفراد ولم يعكس لخفة هذا بحذف التنوين للإضافة، وأما الألف فعوض عن عشرة مائة فعومل معاملتها.

قوله:

(ومنه قراءة حمزة الخ)

أي فسنين تمييز للمائة لشبهها بالعشرة إذ هي عشر عشرات كما أن تلك عشرة آحاد. ومن ينون مائة

يجعل سنين بدلاً من ثلاثمائة أو بياناً له لا تمييز لئلا يشذ من وجهين جمع تمييز المائة ونصبه قال الزجاج: ولاقتضائه أن كل واحد من الثلاثمائة جمع من السنين إذ تمييز المائة واحد منها وأقله ثلاثة فأقل ما لبثوا تسعمائة وهو باطل، وهذا وارد على الجر أيضاً إذ هو تمييز لا غير لكن أجاب ابن الحاجب بأنه لا يلزم كون تمييز المائة واحداً منها إلا إذا كان مفرداً، أما الجمع فلا يلزم فيه ذلك كهو في العشرة في قولك عشرة أثواب بل القصد به مجرد بيان الجنس، والمشاكلة في الجمعية كما مر.

قوله:

(واحد)

أي المستعمل في الإثبات، وأصل همزته الواو، وقد يؤتى بها تنبيهاً على الأصل فيقال وَحْدَ عشر ومعناه أول العدد، وجمعه آحاد أما الملازم للنفي فهمزته أصلية، معناه إنسان ولا يستعمل في العدد ولا في الإثبات.

قوله:

(مركباً)

الأولى كسر كافه ليناسب قاصد في كونه حالاً من فاعل اذكر.

قوله:

(إحدى عشرة)

يجب سكون الشين للقافية إذ هو في مقابلة كسرة آخر البيت وإن كان فتحها لغة، وهو الأصل إلا أن السكون أفصح، وهو لغة الحجاز، ولا تستعمل إحدى إلا مركبة، أو معطوفاً عليها، أو مضافة كإحدى الكبر}

(المدثر:35)

لا مفردة.

قوله:

(ومع غير أحد الخ)

تقدير البيت: إفعل في العشرة مع غير أحد وإحدى ما فعلته فيها معهما أي من تأنيثها للمؤنث، وتذكيرها للمذكر فالفاء زائدة، وما مفعول مقدم لإفعل، ومع ظرف لغو متعلق بإفعل، أو حال من العشرة المعلومة مما قبله، متعلق فعلت، وأفعل محذوف أي في العشرة وقصداً إما بمعنى قاصداً للفعل ومتوجهاً إليه، أو مقتصداً أي عادلاً فيه وأفاد بهذا البيت حكم العشرة إذا ركبت مع التسعة فما دونها بما بعده حكم التسعة فما دونها مع العشرة.

قوله:

(وأما ثلاثة وما بعدها إلخ)

منه ثمانية فإذا ركبت تكون كحالها قبل أي بالتاء في المذكر كثمانية عشر يوماً، وبحذفها في المؤنث كثماني عشرة ليلة لكن فيها بعد الحذف حينئذ أربع لغات فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر النون وفتحها، وأما إذا لم تركب فإن أضيفت إلى مؤنث كانت بالياء لا غير كما مر في منع الصرف كثماني نسوة فيقدر عليها الضم والكسر، ويظهر الفتح كالمنقوص، أو إلى مذكر فبالتاء لا غير كثمانية رجال وكذا إن لم تضف، والمعدود مذكر فإن كان مؤنثاً فالكثير إجراؤها كالمنقوص كجاءني من النساء ثمانٍ ومررت بثمان، ورأيت ثمانياً بالتنوين لأنه مصروف كما مر ويقال رأيت ثماني بلا تنوين لشبهها بجوار لفظاً ومعنًى، ويقل حذف الياء مع إعرابها على النون كقوله:

429 ـ لها ثنايا أَرْبَعٌ حِسَانُ

وَأَرْبَعٌ فَثَغْرُها ثَمَانُ

قوله:

(وأما عشرة إلخ)

إنما خالفت حكمها قبل التركيب دون الثلاثة وأخواتها الكراهة اجتماع تأنيثين فيما هو كالكلمة الواحدة كثلاثة عشر رجلاً ولكراهة إخلاء لفظين معناهما مؤنث من العلامة في ثلاثة عشر امرأة، ولم يعكس لسبق الثلاثة وأخواتها على العشرة فاستحقت الأصل في العدد دونها، ولأن تأنيث الكلمة وتذكيرها إنما يكون قياساً في آخرها، وإنما لم يبالوا باجتماع تأنيثين في إحدى عشرة، وثنتي عشرة مع أنه ككلمة واحدة لاختلافهما في الأول مع أن الألف كجزء الكلمة ولذا لم تسقط في تصحيح ولا تكسير إذ قالوا في حبلى: حبليات وحبالى، بخلاف التاء فتسقط كجفان وجفنات في جفنة ولبناء الكلمة على التاء في الثاني إذ لا واحد له من لفظه فكانت كالأصل والتأنيث مستفاد من الصيغة.

قوله:

(ويجوز مع المؤنث تسكين الشين)

ظاهره مع إحدى وغيرها إلى تسع، ويصرح به قول التوضيح، وإذا كانت العشرة بالتاء وهي مركبة سكنت شينها في لغة الحجاز كراهة توالي أربع حركات فيما هو ككلمة واحدة وكسرها أكثر تميم تشبيهاً بتاء كتف وبعض تميم يبقيها على فتحها الأصلي، وبه قرأ يزيد بن القعقاع وهو الأعمش فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشَرَةَ عَيْناً}

(البقرة:60)

اهـ. وبذلك يعلم أن الجواز في كلام الشارح باعتبار تعدد اللغات، وإلا فالسكون واجب عند الحجازيين فإن حذفت التاء فالشين بالفتح لا غير لكن قد تسكن العين حينئذ كقراءة أبي جعفر أحد عْشر كوكباً، وقد قرىء اثنا عشر شهراً بالسكون وفيه اجتماع ساكنين.

قوله:

(وأول)

أي أتبع أي اجعل لفظ عشرة تابعاً لاثنتي إلخ فعشرة مفعول أول، واثنتي ثان، وقوله إذا أنثى نشر على ترتيب اللف، وتثا بالقصر لغة، أو ضرورة، أو حذفت همزته لاجتماعهما مع همزة أو، أفاد بذلك حكم اثنين واثنتين إذا ركبا لئلا يتوهم أنهما في التذكير والتأنيث كثلاثة في حال تركيبها، أما حكم العشرة فمعلوم من قوله: ومع غير أحد إلخ كما أن قوله: واليا لغير الرفع إلخ معلوم من باب الإعراب لكن ذكره لدفع توهم بنائهما عند التركيب.

قوله:

(كلها مبنية إلخ)

أما العجز فَلِتَضَمُّنِه معنى حرف العطف إذ الأصل: خمس وعشر مثلاً ولذلك يبطل البناء والتركيب إذا ظهر العاطف كقوله:

430 ـ كَأَنَّ بِها البَدْرَ ابْنُ عَشْرٍ وَأَرْبَعٍ

وهذا عام في عجز اثني عشر وغيره، وأما الصدر فلأنه كجزء كلمة أو لوقوعه موقع ما قبل تاء التأنيث في لزوم الفتح، واعترض بأن جزء الكلمة وما قبل التاء لا يستحق البناء حتى يستحقه ما وقع موقعه لأنه وسط كلمة، والبناء إنما يكون في الآخر كالإعراب ولو سلم لوجب بناء صدر المركب المزجي مطلقاً ولو غير عددي إلا أن يقال: تسومح في تسمية فتحة الصدر بناء لمشاركة العجز، ولشبهها البناء في اللزوم وإن كانت في الحقيقة فتحة بنية.

قوله:

(وتبنى على الفتح)

إنما بنيت على حركة إشعاراً بعروض البناء، وكانت فتحة تخفيفاً لثقل التركيب.

قوله:

(يعرب بالألف)

أي لعدم تركيبه، بل عشر واقعة موقع نون المثنى، وما قبل النون محل إعراب لا بناء ففي: جاء اثنا عشر رجلاً، اثنا مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى، وعشر مبني على الفتح لتضمُّنه معنى العطف

كما مر لا محل له من الإعراب لوقوعه موقع نون المثنى، ولا يصح أن يقال: إنه مضاف إليه.

قوله:

(بواحد)

أي منكر منصوب كما يعطيه المثال، والحين بالكسر الزمن.

قوله:

(النيف)

بفتح النون وشد التحتية مكسورة وقد تخف، وأصله نيوف كسيوف من ناف ينوف إذا زاد وهو كما في الصحاح والقاموس كل ما زاد على العقد إلى العقد الثاني، والعقد ما كان من العشرات أو المئات أو الألوف فيطلق النيف على الواحد فما فوقه بخلاف بضعة وبضع فمن ثلاثة إلى تسعة على المختار، ولهما حكم الثلاثة في الإفراد، والإضافة، والتركيب، والعطف.

قوله:

(فيكون مفرداً منصوباً)

أي عند الجمهور، وأجاز الفراء جمعه تمسكاً بظاهر قوله تعالى: اثْنَتَيْ عَشَرَةَ أَسْبَاطاً أُمَماً} (الأعراف:160)

وأجيب بأن أسباطاً بدل كل من اثنتي عشرة، والتمييز محذوف أي فرقة لا تمييز، وإلا وجب تذكير العددين لأن السبط مذكر. وقال المصنف إنه تمييز أنث عدده لوصفه بالمؤنث وهو أمماً لأنه جمع أمة، ومقتضاه موافقة الفراء على جواز جمع تمييز المركب وإلا فهو مشكل لكن قال بعضهم إذا كان كل واحد من المعدود جاز جمع التمييز فإن المعدود هنا قبائل، وكل قبيلة أسباط لا سبط واحد فوقع أسباط موقع قبيلة فتدبر.

قوله:

(وعجز)

مبتدأ سوغه التقسيم، وقد يعرب خبره.

قوله:

(يجوز في الأعداد المركبة إلخ)

أي كما يجوز في غيرها فإن العدد مطلقاً تجوز إضافته إلى غير تمييزه نحو عشروك وثلاثة زيد، وحينئذ يستغنى عن التمييز فلا يذكر أصلاً لأنك لا تقول ثلاثة زيد إلا لمن عرف جنسها وإنما خص المركب لأجل قوله: يبق البناء إلخ.

قوله:

(ما عدا اثني عشر)

أي واثنتي عشر لأن عشر فيهما بمنزلة نون المثنى فلا تجامع الإضافة كالنون، وحذفها يلبس بالإضافة إلى اثنين.

قوله:

(وقد يعرب العجز)

أي لأن الإضافة تَرَدُّ الأسماء إلى أصولها من الإعراب، ولذا استحسنه الأخفش وقال ابن عصفور إنه الأفصح لكن في التسهيل لا يقاس عليه، ولم يعرب الصدر لأن المضاف مجموع الجزأين فهما كاسم واحد إعرابه في آخره.

قوله:

(مع بقاء الصدر على بنائه)

فيه المسامحة المارة وجوز الكوفيون إعراب الصدر مضافاً إلى العجز مطلقاً واستحسنوا ذلك إذا أضيف كخمسة عشرك.

قوله:

(كفاعل)

إما صفة لمفعول صغ المحذوف أي صغ وزناً كفاعل من اثنين إلخ أو الكاف بمعنى مثل مفعوله، وظاهر ذلك مع قوله الآتي فحكم جاعل له احكماً فاعل المذكور مصوغ من لفظ اثنين وثلاثة إلخ سواء كان بمعنى بعض، أو جاعل وهو مسلم في الأول، والاشتقاق من ألفاظ العدد سماعي لأنها أسماء أجناس غير مصادر كاستحجر الطين من الحجر، وتربت يداه من التراب ولا فعل لها بمعناها، وأما الثاني فمشتق من الثني والثلث والربع وهكذا مصادر ثنيت الرجل وثلثت الرجلين وربعت الثلاثة إلخ وكلها من باب يضرب ضرباً إلا الربع والسبع والتسع فمن باب شفع يشفع شَفْعاً إلا أن يرجع الضمير في قوله: له أحكما إلى فاعل لا بقيد صوغه من اثنين و يقدر هنا مضاف أي من مادة اثنين.

قوله:

(منه بني إلخ)

الهاء في منه وإليه عائدة على الموصول الواقع على العدد، ونائب فاعل بني يعود إلى فاعل فالصلة جرت على غير صاحبها كما سيشير له الشارح في الحل، ومفعول تضف ضمير محذوف يعود إلى

فاعل أيضاً، ومثل بعض حال منه أي حال كون فاعل مثل بعض في معناه، أو في إضافته إلى كله.

قوله:

(أحدهما أن يفرد)

أي عن الإضافة لعدد وعن لفظ عشرة، ومعناه حينئذ واحد موصوف بكونه ثالثاً أو رابعاً أي في المرتبة الثالثة أو الرابعة كالباب الرابع، المقامة الثانية لا مطلق واحد كما في التوضيح وهذا هوالمراد بقوله: وصغ من اثنين إلى آخر البيتين.

قوله:

(والثاني أن لا يفرد إلخ)

تحته استعمالان ذكرهما المتن بقوله: وإن ترد بعض إلخ، وبقوله: وإن ترد جعل إلخ، فاستعمالاته مع غير العشرة ثلاثة، وسيأتي له معها ثلاثة أخرى ومع العشرين واحد فجملة استعمالات فاعل العدد سبعة كما في التوضيح.

قوله:

(والمعنى أحد اثنين)

عبارة التوضيح وشرحه مع زياة الوجه الثاني في فاعل أن يستعمل مع أصله الذي صيغ هو منه ليفيد أن الموصوف بعض تلك العدة المعينة لا غير كخامس خمسة أي بعض جماعة منحصرة في خمسة أي واحد منها لا زائد عليها ويجب حينئذ إضافته لأصله كما يجب إضافة البعض لكله كيد زيد فلا ينصب ما بعده على المختار لأنه اسم جامد بمعنى بعض فلا يعمل النصب قال الله تعالى:

إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ}

(التوبة:60)

لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ}

(المائدة:73)

اهـ وصريح ذلك أنه لا يعتبر في الموصوف اتصافه بمعنى ذلك الاسم أي بكونه ثالثاً أو رابعاً مثلاً كما يعتبر في الحالة الأولى فيصح في نحو: عاشر عشرة أن يكون في الرتبة الأولى، ولا يجب كونه في العاشرة إذ يبعد في الآية أن المراد بثاني اثنين، وثالث ثلاثة كونه في الرتبة الثانية، أو الثالثة بل المراد أنه بعض تلك العدة لا زائد عليهما بلا نظر لكونه ثانياً أو غيره فما في الصبان عن الجامي مما يخالف ذلك غير سديد فتأمله.

قوله:

(ونصب ما يليه به)

إذا كان معنى الحال أو الاستقبال، وإلا تعينت إضافته لأنه اسم فاعل حقيقة مشتق من مصدر فعله كما مر.

قوله:

(ثالث اثنين إلخ)

ظاهره أنه لا يقال: ثاني واحد، وأجازه بعضهم ونقله عن العرب ورجحه الدماميني بأن معناه مصير الواحد اثنين بنفسه، ولا مانع منه.

قوله:

(مثل ما فوقه)

أي بدرجة فقط فلا يقال رابع اثنين.

قوله:

(وإن أردت إلخ)

مثل مفعول أردت، ومركباً حال منه، أو بالعكس وهذا شُروعٌ في بيان استعمال فاعل مع العشرة وهو إما أن يستعمل كثاني اثنين أي أنه بعض تلك العدة بلا نظر للاتصاف بمعناه وهو الذي ذكره المصنف، وذكر له ثلاثة أوجه ستعرفها، وإما أن يستعمل كجاعل، وسيشير إليه الشارح زاد الموضح أن يستعمل كالمفرد ليفيد الاتصاف بمعناه مقيداً بمصاحبة العشرة أي أن المعدود واحد متصف بكونه ثاني عشر أو ثالث عشر مثلاً وحكمه وجوب تركيبه مع العشرة مع تذكيرهما للمذكر وبالضد والاقتصار على تركيب واحد فتقول الجزء الخامس عشر والمقامة السادسة عشرة بفتحهما معاً فيه.

قوله:

(يفي)

مجزوم في جواب أضف أشبعت كسرته للرَّوي، أو مرفوع على جملته صفة لمركب أي مركب، وافٍ بما تنويه.

قوله:

(وشاع الاستغناء)

أي عن التركيبين، وعن فاعل المضاف لمركب بحادي عشر أي إفادة معنى ثاني اثنين.

قوله:

(وقبل عشرين)

متعلق باذكر وبابه عطف على عشرين والفاعل نصب ما ذكر.

قوله:

(من اسم العدد)

أي من مادته ليصح في الوجه الثاني كما مر.

قوله:

(تكون الكلمات الأربع مبنية على الفتح)

أي ما عدا اثنا واثنتا، وكذا يقال فيما سيأتي ومحل التركيب الأول بحسب العامل فيه، والثاني جر أبداً لأنه مضاف إليه، وهذا الوجه قليل حتى قيل بمنعه.

قوله:

(على صدر المركب الأول)

هو لفظ ثاني فيعرب هذا اللفظ لعدم تركيبه، ويضاف إلى المركب الثاني بتمامه كما ذكره المتن بقوله، أو فاعلاً بحالتيه إلخ أي حالتي التذكير وضده.

قوله:

(الثالث)

أي من أوجه استعماله كثاني اثنين أن يقتصر إلخ، أي ويحذف الثاني بتمامه والشارح تابع في ذلك للمصنف وولده، ويرده التباسه بما ليس أصله تركيبين هو المستعمل كالمفرد ليفيد الاتصاف بمعناه، والصحيح كما ذكره الموضح أن المقتصر عليه في هذا الوجه هو فاعل صدر الأول وعشر عجز الثاني، وحذف باقيهما فصار حادي عشر مثلاً وحينئذ إما يعربا معاً لزوال التركيب فيهما فيجر الثاني أبداً بالإضافة، ويكون الأول بِحَسْب العوامل، أو يعرب الأول، ويبنى الثاني حكاه ابن السكيت وابن كيسان ووجهه أن يقدر ما حذف من الثاني فيبقى بناؤه، ولا يقاس حينئذ على انتزاعهما من تركيبين بخلاف إعراب الأول فتلخص في استعماله كثاني اثنين خمسة أوجه يمتنع آخرها وليس منها الاقتصار على التركيب الأول بتمامه، وإنما هو في استعماله كالمفرد أفاده في التوضيح.

قوله:

(فلا يقال رابع عشر ثلاثة عشر)

أي عند الكوفيين وأكثر البصريين، وأجازه سيبويه وجماعة قياساً فيؤتى بتركيبين صدر ثانيهما أقل من صدر الأول بواحد كما مثله الشارح والمعنى مصير الثلاثة عشر أربعة عشر بنفسه، ويتعين إضافة الأول للثاني لأن الوصف لا يعمل النصب إلا منوناً وتنوينه هنا ممتنع لتركُّبه مع عشر نعم

لك أن تحذف عشر من الأول فتقول: رابع ثلاثة عشر فإن نَوَّنْتَهُ نصبت به الثاني محلاً.

قوله:

(جعلوا فاءهما إلخ)

أي فصارا أحاد ووحاد وقُلِبَت واوهما ياءَ لتطرفها إثر كسرة لأن تاء التأنيث في حكم الانفصال ثم أُعِلَّ الأول كقاض دون الثاني لفتح يائه.

قوله:

(إلى أن فاعل المصوغ إلخ)

هذا هو الاستعمال السابع.

قوله:

(ويعطف عليه العقود)

الظاهر أنه حينئذ يفيد الاتصاف بمعناه مقيدا بمصاحبة العشرين كالمفرد فإن عطفت العقود على ما اشتق منه كثاني اثنين وعشرين كان بمعنى بعض أو ما قبله كثالث اثنين وعشرين كان بمعنى جاعل فتجوز فيه الإضافة والنصب، ويمتنع: حادي عشرين بحذف العاطف لامتناع التركيب مع هذه العقود قال ابن هشام في قول الشهود حادي عشرين: شهر جمادى ثلاث لحنات حذف الواو وإثبات نون عشرين مع أنه مضاف لما بعده وذكر لفظ شهر وهو لا يذكر إلا مع رمضان والربيعين اهـ قال السيوطي، والمنقول عن سيبويه جواز ذكره كل الشهور وهو قول الأكثر والله أعلم.

كم وكأيٍّ وكذا

ذكره بعد العدد لأنها كنايات عنه.

قوله:

(ككم شخصاً إلخ)

كم في محل رفع مبتدأ وشخصاً تمييزه منصوب به وجملة سما خبره والجملة في محل جر بالكاف.

قوله:

(وأجز إن)

بنقل فتحة الهمزة إلى الزاي للوزن.

قوله:

(استفهامية)

أي بمعنى أي عدد فالاستفهام بها عن كمية الشيء.

قوله:

(وخبرية)

أي بمعنى قولك عدد كثير سميت بذلك لأن ما هي فيه إخبار بالكثرة محتمل للصدق والكذب.

قوله:

(مفرداً منصوباً)

أي لأنه لم يسمع إلا كذلك فالعلة في ذلك السماع كما قاله الدماميني وأجاز الكوفيون جمعه مطلقاً وبعضهم إن كان السؤال عن جماعات لا عن عدد من الآحاد ككم غلماناً لك؟ أي كم صنفاً من أصناف الغلمان استقروا لك؟ بخلاف: كم فرداً منها؟ وهو تفصيل حسن صبان.

قوله:

(كم درهما قبضت)

كم استفهامية مفعول مقدم لقبضت ودرهماً تمييزها منصوب بها.

قوله:

(ويجوز جره إلخ)

أي يترجح على النصب بالشرط المذكور، وقوله: بمن مضمرة أي عند الخليل وسيبويه وهي من البيانية لأنها هي التي تجر التمييز مطلقاً لبيان جنس المميز، وقال الزجاجي بإضافة كم إليه وعلى الأول فالمشهور منع ظهور من كما هو ظاهر المتن لأن الجار لكم عوض عنها، وقيل: يجوز نحو: بكم من درهم اشتريت؟.

قوله:

(فإن لم يدخل عليها حرف جر إلخ)

هذا التفصيل هو المختار، ولذا اقتصر عليه المتن ولم يذكره سيبويه وغيره وقوله وجب نصبه ظاهر وإن جرت كم بالإضافة كعبد كم رجلاً ضربت فانظره، ووراء هذا التفصيل مذهبان؛ وجوب نصبه مطلقاً، وإن جرت كم وجوازه مطلقاً حملاً على الخبرية، وعليه حمل بعضهم: كم عمة لك يا جرير؟ بالجر بناء على أنها فيه استفهامية للتهكم، وانظر هل هذا الجر بمن مقدرة كما إذا دخل عليها حرف جر أو بإضافتها إليه. واعلم أن ابن الحاجب ذكر أن من تدخل على مميز الخبرية بكثرة نحو: وكم من ملك}، والاستفهامية بقلة أي وإن لم تُجَرَّ. قال الرضي: ولم أعثر على شاهده فرده في المطول بقوله تعالى: سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ}

(البقرة:211)

وفيه لطافة أفاده الصبان.

قوله:

(ككم رجال)

كم خبرية مبتدأ خبره محذوف أي عندي أو مفعول لمحذوف أي ملكت ورجال تمييز مجرور بإضافتها إليه كتمييز العشرة ومره كتمييز المائة فهو نشر على ترتيب اللف، وأصلها مرأة حذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى الراء.

قوله:

(ككم كأيَ إلخ)

مبتدأ وخبر أي لفظ كأيَ، وكذا مثل كم الخبرية في معناها المعروف لها، وهو الدلالة على عدد مبهم والتكثير، وقوله وينصب إلخ كالاستثناء من التشبيه.

قوله:

(أو بمفرد مجرور)

هو الأكثر والأفصح ومنه كم عمّةٍ لك يا جرير؟ بالجر بناء على أنها فيه خبرية وهو المشهور وليس الجمع بشاذ قيل، ولغة تميم نصب تمييزها المفرد حملاً على الاستفهامية، وحمل عليها: كم عمة بالنصب ومر في المبتدأ شرح هذا البيت والصحيح أن الجر هنا بإضافة كم إليه لا بمن مقدرة كما نقل عن الكوفيين لكن ربما يؤيدهم ما مر من كثرة جره بها نحو: وكم من ملك، وشرط وجوب الجر اتصاله بها فإن فصل منها بأحد الظرفين أختير نصبه، ويجوز الجر كقوله:

1

431 ـ كمْ بجودٍ مُقْرِف نالَ العُلى

وكريم بُخْلُه قَدْ وَضَعَهْ

بجر مقرف والمراد به من ليس أصيلاً من جهة الأب إذ هو من أبوه عجمي، وأمه عربية، أو بهما معا ككم عندي من الناس رجلاً، أو بجملة كقوله:

432 ـ كم نالني منهمو فَضْلاً على عَدَمِ

وجب نصبه لتعذر الإضافة حينئذ فحملت على الاستفهامية، والفصل مطلقاً خاص بالضرورة.

تنبيه:

تتفق كم الخبرية والاستفهامية في الاسمية، والبناء على السكون، والافتقار إلى المميز لإبهامهما، وجواز حذفه لدليل، ولزوم الصدر كما سيأتي، وفي وجوه الإعراب فإن تقدمهما جار فمحلهما جر وإلا فإن كُنِّي بهما عن الحدث، أو الظرف فنصب على المصدرية أو الظرفية ككم ضربة أو يوماً ضربت، وإن كني بهما عن الذوات فإن لم يلهما فعل ككم رجل عندي؟ أو كان لازمً ككم رجلاً قام؟

أو متعدياً رافعاً لضميرهما ككم رجل ضرب زيداً؟ أو لسببيهما ككم رجل ضرب أبوه زيداً؟ أو أخذ مفعوله ككم رجل ضربت زيداً؟ عنده فهما في ذلك كله مبتدان وما بعدهما خبر وإن كان متعدياً لم يشتغل بشيء ككم عبد ملكت فهما مفعولان، أو اشتغل بضميرهما أو سببها ككم رجل ضربته، أو ضربت عبده فاشتغال، ويفترقان في أن تمييز الاستفهامية مفرد على الأصح وأصله النصب، ويفصل منها في السعة وفي الخبرية يجوز مفرداً وجمعاً، وأصله الجر ولا يفصل إلا ضرورة كما مر كل ذلك وفي أن الخبرية تدل على التكثير، ويختص بالماضي فلا يجوز كم غلمان سأملكهم؟ والكلام معها يحتمل الصدق والكذب، ولا تستدعي جواباً، ولا يقترن البدل منها بالهمزة بخلاف الاستفهامية في الجميع.

قوله:

(في الدلالة على التكثير)

ظاهره في كأيَ دون كذا لأنها كناية عن عدد مبهم قل أو كثر ولو واحداً دماميني.

قوله:

(وكأيَ)

أي بفتح الهمزة وشد الياء منونة لزوماً، ويكتب نوناً لأنها مركبة من الكاف وأي المنونة فلما دخل التنوين في التركيب أشبه النون الأصلية، ولذا رسم في المصحف نوناً وجاز الوقف بها ومن وقف بحذفها اعتبر أصله، ويقل فيها كائن كلفظ قاض، وكان بحذف المدة بعد الكاف، وكأين بسكون الهمزة، وكسر الياء، بتقديم الياء على الهمزة ففيها خمس لغات، والنون في الكل أصلها التنوين وأفصحها الأولى وهي الأصل وبها قرأ السبعة إلا ابن كثير، ويليها كائن كقاض، وبها قرأ ابن كثير وهي أكثر في الشعر كقوله:

433 ـ اطرِدِ اليأسَ بالرَّجاءِ فكائِنْ

آلماً حُمَّ يُسْرُهُ بَعْد عُسْرِ

قوله:

(أو مجرور بمن)

خاص بكأيَ بدليل مثاله وأما كذا فيجب نصب تمييزها، ولا يجر بمن اتفاقاً، ولا بالإضافة خلافاً للكوفيين لأن عجزها اسم إشارة لا يقبلها باعتبار أصله، وإن أمكن تغير حكمه بالتركيب فقول المصنف: أو به صل من أي بتمييز ذين بالنظر للمجموع.

قوله:

(وهو الأكثر)

أي جر تمييز كأيَ بمن أكثر من نصبه بل أوجبه ابن عصفور، ويمتنع بالإضافة لأن تنوينها مستحق الثبوت لحكاية أصله.

قوله:

(ومركبة)

أي مكررة وليس المراد جعلهما كلمة واحدة لأن الأولى بحسب العوامل فهي في المثال مفعول ملكت، ودرهماً تمييزها، والثانية تأكيد لها.

قوله:

(ومعطوفاً عليها)

هو الغالب وقل ورود الأولين كما في التسهيل، بل منع ابن خروف سماعهما.

قوله:

(لها صدر الكلام)

أي فلا يتقدم عليها عامل إلا المضاف، وحرف الجر، وحكى الفراء أن تقديم عامل الخبرية لغة وبنى عليها إعرابها فاعلاً في قوله تعالى: أَوَ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا}

(السجدة:26)

والصحيح أن الفاعل ضمير المصدر أي الهدي أو الله ولا تخرج الآية على اللغة الرديئة وأما قوله تعالى: أَوَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا}

(يس:31)

إلخ فكم فيه مفعول أهلكنا، والجملة في محل نصب بِيَروا لتعليقه عنها بكم، وأنهم إليهم لا يرجعون} مفعول لأجله ليروا، وقيل غير ذلك.

قوله:

(بخلاف كذا)

أي فيعمل فيها ما قبلها كمثاله، واعلم أن كأيَ، وكذا يتفقان مع كمن في الاسمية، والبناء والإبهام، والافتقار إلى المميز، وتنفرد كأيَ بموافقتها في التصدر وفي التكثير تارة وهو الأغلب، والاستفهام أخرى وهو نادر ولم يثبته الجمهور ومنه قول أبيّ بن كعب لابن مسعود: كأيَ تقرأ سورة الأحزاب آية فقال ثلاثاً وسبعين، وتنفرد كذا بموافقتها في أنها تميز بجمع، ومفرد ويخالفانها في أن كم بسيطة على الصحيح وهما مركبان كما مر وفي منع إضافتهما إلى التمييز كما مر، وتنفرد كأيَ بمخالفتها في غلبة جر تمييزها بمن حتى قيل بوجوبه، ولا يدخل عليها جار خلافاً لمن أجاز بكأيَ تبيع هذا

الثوب، ولا تميز إلا بمفرد، وتنفرد كذا بمخالفتها في عدم التصدر ووجوب نصب تمييزها ولا تستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها كما مر والله أعلم.

الحكاية

هي لغةً: المماثلة واصطلاحاً: إيراد اللفظ المسموع بهيئته أو إيراد صفته أو معناه وهي إما حكاية جملة، وتكون بالقول وما تصرف منه فيحكى به لفظها، أو معناها، وإما حكاية مفرد وهي ضربان: حكاية اللفظ المفرد مع استفهام، ويسمى الاستثبات بأي أو من وهي التي ذكرها المصنف، والمحكي فيها صفة اللفظ، وحكايته بدون استفهام فإن كان الحكم على معنى اللفظ المحكي كانت شاذة كقول بعض العرب: دعنا من تمرتان لمن قال له: هاتان تمرتان، أو على نفس اللفظ فلا، وهذا هوالمراد بقول الكافية:

وإن نَسَبْتُ لأَداةٍ حُكْما

فابنِ أو اعرِبْ واجْعَلَنْها إِسْما

وحاصل ذلك أنه إذا حكم على لفظ باعتبار كونه لفظاً جاز إعرابه بحسب العوامل، وجازت حكايته على أصله مع تقدير إعرابه فتقول: ضرب، وقام فعل ومن وعن حرف بالرفع لفظاً، أو بفتح الأولين وسكون الثانيين حكاية لأصلهما مع تقدير الرفع ثم اللفظ الذي على حرفين إن حكي لم يغير سواء كان ثانيه ليناً أم لا كغيره، وإن أعرب وثانيه وجب تضعيفه نحو: لوّ وفيّ، حرف بشد الواو والياء كقوله:

434 ـ ألامُ على لَوْ ولو كُنْتُ عالِماً

بأذنابِ لَوْ لَمْ تَفُتْنِي أَوَائِلُهْ

ومنه الحديث «إياكم واللوّ فإن اللو تفتح عمل الشيطان» فضاعفها وقرنها بأل لصيرورتها اسماً للفظ، ويقلب الحرف المضاعف همزة في ما ولا للساكنين تقول ما ولا حرف بهمزة بعد الألف فإن صح ثانيه كمن جاز التضعيف، وعدمه أفاده الفارضي وفي الرضي وشرح اللبان للسيد أنه يجب تضعيف الثنائي المراد لفظه إذا أعرب صحيحاً كان أو معتلاً فإن جعل علماً لغير لفظه امتنع التضعيف في الصحيح لئلا يلزم تغيير اللفظ والمعنى ووجب في المعتل لئلا يسقط حرف العلة للتنوين فيبقى المعرب على حرف اهـ فتلخص أن أقسام الحكاية أربعة اقتصر المصنف على الثاني، وثالثها شاذ وقد علمت الباقيين.

قوله:

(احك بأي)

الباء للآلة أو ظرفية سم.

قوله:

(بالمنكور)

أي ما ثبت له من صفة الإعراب وغيره وخرج به المعرفة فلا تحكي صفتها وحدها بل هي وصفتها بعد من خاصة.

قوله:

(في الوقف)

متعلق بإحك.

قوله:

(والنون حرك إلخ)

الجملة تفسير لإحك لأن حكاية النكرة بمن هي نفس تحريكها، وإشباعها لا غيرهما كما يوهمه العطف.

قوله:

(مطلقاً)

أي في أحوال الإعراب الثلاثة.

قوله:

(وأشبعن)

بنون التوكيد الثقيلة خففت للوقف لا الخفيفة، وإلا لأبدلت فيه ألفاً كما قاله ابن غازي.

قوله:

(منان ومنين)

بصيغة المثنى فيهما.

قوله:

(إلفان)

بكسر الهمزة مثنى الإلف كذلك بمعنى مؤالف ومابنين أي معهما وهو لف ونشر مرتب فمنان الحكاية إلفان، ومنين لابنين.

قوله:

(وسكن)

أي النون الأخيرة لأنه لا يوقف على متحرك وكذا ما سيأتي.

قوله:

(أتت بنت)

الجملة مفعول قال، ومنه مفعول قل وهي بتاء التأنيث قلبت هاءً للوقف فالنون قبلها مفتوحة لأجلها، وقد تسكن مع سلامة التاء تنبيهاً على أنه تأنيث محكي لا لمن فيقال: منت لاغتفار الساكنين في الوقف، وإنما حكي فيها التأنيث دون الإعراب لسكون التاء في الوقف أبداً فلا يلحقها حرف المدِّ المتولِّد من حكاية الإعراب.

قوله:

(مسكنه)

أي للتنبيه على أن التاء ليست لتأنيث من بل لحكاية تأنيث كلمة أخرى، ولم تسكن نون المفرد على الأشهر لدفع الساكنين.

قوله:

(مسكناً)

حال من فاعل قل أي مسكنا آخرهما.

قوله:

(وإن تصل)

محترز قوله: ووقفاً احك الخ.

قوله:

(مذكوراً إلخ)

خرج المسؤول بها ابتداء فلا يحكى فيها شيء بل تكون بحسب العوامل، ومفردة مذكرة لا غير مثل من، وشذ قوله:

435 ـ بأيَ كتابٍ أمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ

تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيَّ وتَحْسِبُ

قوله:

(فتقول لمن قال إلخ)

فأي في جميع الأمثلة المذكورة استفهامية معربة لكن اختلف هل إعرابها ظاهر وهو ما فيها من الحركات والحروف، أو هي لحكاية ما في اللفظ المسموع والإعراب مقدر قولان؛ فعلى الأول تكون بحسب مثل عوامل المحكي لكن في نحو المثال الأول تكون مبتدأ خبره محذوف مؤخر عنها

لصدارتها أي أيّ جاء، وقال الكوفيون فاعل بمحذوف ليطابق المحكي، واستفهام الاستثبات لا يلزم الصدر عندهم، أما الثانية فمفعول لمحذوف مؤخر لما ذكر أي أيّاً رأيت، والثالثة مجرورة بحرف محذوف مع متعلقه أي بأيَ مررت، وكذا القياس وفيه أن حذف الجار، وإبقاء عمله شاذ، وعلى القول الثاني تكون مبتدأ دائماً محذوف الخبر أي أيٌّ هو أو هم مثلاً، ورفعه مقدر لحركة الحكاية، أو حرفها مطلقاً، وقيل: ظاهر في الرفع إذ لا ضرورة لتقديره.

قوله:

(وإن سئل عن المنكور)

أي العاقل لاختصاص من به بخلاف أي، وإنما اختصت حكاية الصفة لمن بخلاف المعرفة فتذكر بعد من غالباً إما محكية، أو غير محكية.

قوله:

(وتشبع الحركة)

أي التي اجتلبت للحكاية فالحروف التي بعدها إنما هي إشباع لها دفعاً للوقف على المتحرك، وقيل: الحروف ليست للإشباع بل اجتلبت للحكاية، أو لا فلزم تحريك ما قبلها، وصححه أبو حيان، وقيل بدل من التنوين في المحكي، ومن مبنية على سكون مقدر منعه حركة الحكاية، أو حركة مناسبة حرفها مفردة كانت أو لا، وليست منان ومنين ومنات معربة كما قد يتوهم من التثنية والجمع بل هي لفظ من زيدت عليها هذه الحروف للدلالة على حال المسؤول عنه فهي في محل عامل كعامل المحكي، أو في محل رفع أبداً مبتدأ حذف خبره أي من هو أو هم على قياس ما مر في أي.

قوله:

(ولمن قال مررت برجلين منين)

ظاهره لا يجب إعادة الجار فيحتمل أن محله جر بحرف محذوف، أو مبتدأ حذف خبره كما مر في أي، وقال ابن عصفور لا بد من إعادة الجار في من وأي، ويقدر متعلقه بعدهما لما مر، وينبغي جوازه قبلهما عند من يرى أن استفهام الاستثبات لا يلزم الصدر.

قوله:

(أتو ناري إلخ)

فيه شذوذات لحاق العلامة وصلاً كما في الشارح وتحريك النون، وكونه حكاية المقدر غير مذكور كما ذكره ابن المصنف، والتقدير: أتو ناري فقالوا: أتينا فقلت إلخ. وعليه فهو حكاية للضمير في أتينا فهو شذوذ آخر لأنه ليس نكرة، وجعله المصرح حكاية للضمير في: أتوا بلاتقدير، وردَّه يس كما

في الصبان بأن الشاعر قال للجن حين إتيانهم له: منون أنتم؟ ثم أخبرنا عن ذلك بقوله أتو إلخ فالنطق بأتوا متأخر عن منون فكيف يحكي به فيتعين التقدير اهـ وهذا ظاهر على كون ذلك قصة وقعت حقيقةً. أما على ما قيل إن هذا الشعر أكذوبة من أكاذيب العرب فكلام المصرح محتمل تأمل.

قوله:

(عموا ظلاماً)

أصله أنعموا أي تنعموا في الظلام ويروى: عموا صباحاً وكلاهما صحيح لأنه من قصيدتين لشاعرين.

قوله:

(والعلم احكينه)

أي عند الحجازيين وأما غيرهم فلا يحكونه بل يرفعونه بعدها مطلقاً على الابتداء والخبر ويجوِّز الحجازيون ذلك أيضاً بل هو الأرجح.

قوله:

(مِن بعد مَن)

ظاهر مطلقاً أي وقفاً ووصلاً، وهو كذلك اهـ سم والمخصوص بالوقف إنما هو حكاية صفة النكرة بها. أما أي فلا يحكى العلم بعدها كما لا تحكى سائر المعارف مطلقاً فإذا قيل: رأيت زيداً أو مررت بزيد قلت: أيُّ زيد برفع زيد لا غير لأن أي يظهر إعرابها فكرهوا مخالفة الثاني لها بخلاف من.

قوله:

(يجوز أن يحكى العلم)

أي بشرط كونه لعاقل، وأن لا يتيقن عدم اشتراكه فلا يقال من الفرزدق بالجر لمن قال: سمعت شعر الفرزدق لعدم الاشتراك فيه، وأن لا يتبع بنعت أو توكيد أو بدل فلا يقال: من زيداً العاقل لمن قال: رأيت زيداً العاقل نعم إن كان النعت بابن مضاف إلى علم حكي لصيرورته مع المنعوت كشيء واحد نحو: من زيد بن عمرو بالنصب لمن قال: رأيت زيد بن عمرو، وفي العلم المعطوف عليه خلاف والجواز مذهب سيبويه فيحكى المتعاطفان إن كانا معاً علمين كزيداً وعمراً، أما الأول فقط كزيداً وأخاه بخلاف أخا زيد وعمراً.

قوله:

(خبر عنها)

فهو مرفوع بضمة مقدرة في الأحوال الثلاثة للتعذر العارض بحركة الحكاية، وقيل حركته في الرفع إعراب.

قوله:

(أو خبره عن الاسم) أي أو من خبر إلخ.

قوله:

(عاطف)

هو الواو خاصة وقيل والفاء أيضاً، والمراد صورة العاطف لأنه للاستئناف، وقال الرضيّ: إنه للعطف على كلام المخاطب، ويلزم عليه عطف الإنشاء على الخبر في جواب: رأيت زيداً مثلاً.

تنبيه:

ظهر مما مر أن من تخالف أيّاً في خمسة أشياء اختصاصها بالعاقل، وبالوقف ويجب فيها الإشباع ولا تختص بالنكرة، ولا يجب فيها فتح ما قبل تاء التأنيث في نحو منة ومنتان بخلاف أي في الجميع.

قوله:

(إلا العلم)

أي إسماً كان أو لقباً، أو كنية لكثرة استعماله فجاز فيه ما لا يجوز في غيره والله أعلم.

التأنيث

لم يقل والتذكير كما قال المعرب والمبني والنكرة والمعرفة لأنه لم يبينه هنا قصداً. وإن لزم من بيان التأنيث بيانه بخلاف ما ذكر.

قوله:

(علامة التأنيث إلخ)

أي التأنيث الكائن في مدلول الاسم المتمكن ولو بحسب الأصل كطلحة فخرج التأنيث في مدلول غيره فيدل عليه بغير التاء والألف كالكسر في: أنت، والنون في: هن.

قوله:

(تاء أو ألف)

لم يعبر بالهاء لأن التاء أصل عند البصريين، ولتشمل تاء الفعل الساكنة، وأشار بأو إلى عدم اجتماعهما فلا يقال: ذكراة، وأما علقاة لنبت، وأرطاة لشجر فألفهما مع التاء للإلحاق بجعفر، ومع عدمها للتأنيث سم. وفيه أنه في حالة عدم التاء منهما يحتمل أن ألفهما للإلحاق أيضاً كما مر

وسيأتي فتدبر.

قوله:

(وفي أسام)

جمع أسماء جمع اسم فهو جمع الجمع غير مصروف لمنتهى الجموع كجوار.

قوله:

(والألف المقصورة)

هي ألف لينة زائدة على بنية الكلمة للدلالة على التأنيث، والممدودة كذلك إلا أنه يزاد قبلها ألف فتقلب هي همزة كما سيأتي عن البصريين.

قوله:

(أكثر إلخ)

أي وأظهر دلالة على التأنيث لأنها لا تلتبس أما الألف فتلتبس بألف الإلحاق والتكثير فيحتاج إلى تمييزها بما سيأتي.

قوله:

(ولذلك قدرت)

أي ولأن وضعها على العروض والانكفاء فيجوز أن تحذف الألف.

قوله:

(ما لا علامة فيه)

أي مما هو مجازي التأنيث والتذكير، وباب هذا الاستدلال السماع وإلا وجب تذكيره وقد مر ذلك في باب الفاعل مع التفضيل بين الحقيقي والمجازي موضحاً منظوماً مع حكم الألفاظ المقصودة فانظره.

قوله:

(كوصفه إلخ)

أي وكتأنيث خبره أو حاله أو عدده أو إشارته أو فعله.

قوله:

(في التصغير)

هذه العلامة تختص بالثلاثي، وبالرباعي إذا صُغِّرَ للترخيم كعُنَيْقَة وَذُرَيْعة تصغير عناق وذراع.

قوله:

(نحو كتيفة ويدية)

أي من الأعضاء المزدوجة فإنها مؤنثة كعين وأذن ورجل، وغير المزدوج مذكر كذا في التصريح، وهو غير مطرد فمن المزدوج: الحاجب والصدغ، والخد، واللحي، والمرفق، والزند والكوع والكرسوع وهي مذكرة، وكذا الذراع بعض عكل والعضد، والإبط والضرس مما يذكر، ويؤنث وكذا العاتق كما قاله ابن السكيت، وتبعه الجوهري وغيره، ومن المنفرد: الكبد، والكرش، وهما مؤنثان والعنق،

واللسان، والقفا، والمتن، والمعي تذكر وتؤنث أفاده الفارضي بزيادة من فتح الباري، وبعضه في المصباح.

قوله:

(ولا تلي)

أي التاء فارقة أي بين المذكر والمؤنث أما غير الفارقة فتلي فعولاً كغيره كملولة من الملل وفَرُوقَة من الفَرَق بفتحتين وهو الخوف فإن التاء فيهما للمبالغة لا للفرق، ولذلك تلحق المذكر والمؤنث.

قوله:

(ولا المِفْعال)

بكسر الميم وكذا مفعيل ومفعل.

قوله:

(تا الفرق)

بقصر تا وإضافتها للفرق.

قوله:

(ومن فعيل)

متعلق بتمتنع الواقع خبراً عن التاء، وكقتيل حال من فعيل لقصد لفظه، وجواب الشرط محذوف لدلالة تمتنع عليه.

قوله:

(لتمييز المؤنث)

أي الأصل فيها ذلك، وتكثر زيادتها في الأسماء لتمييز الواحد من الجنس في المخلوقات كشجر وشجرة، والمصنوعات كلبنٍ ولبنة وقد تزاد في الجنس لتمييزه من الواحد ككماءة وكمء، وقد تأتي للمبالغة كرواية لكثير الرواية، أو لتأكيدها كعلامة ونسَّابة، وتأتي في الجمع عوضاً عن ياء النسب التي في المفرد كأشعثي وأشاعثة وقد تعوض عن فاء نحو عدة وعين إقامة ولام سنة أو عن مدة تفعيل كتزكية، وقد تأتي لمجرد تكثير حروف الكلمة كقرية وبلدة وغرفة، ولغير ذلك وهي مع ذلك تدل على التأنيث المجازي لما هي فيه بدليل تأنيث ضميرها ما عدا التي للمبالغة، أو لتأكيدها فانسلخت عن التأنيث فتأمل.

قوله:

(ويقل ذلك في الأسماء)

أي أسماء الأجناس الجامدة بدليل مثاله لأنها تكثر في الأعلام كفاطمة وعائشة فتدبر.

قوله:

(وإنسانة)

في القاموس امرأة إنسان، وبالهاء لغة عامية، وسمع في شعر كأنه مولَّد.

لقد كَسَتْنِي في الهَوَى

ملابسَ الصَّبِّ الغَزِلْ

إنسانةٌ فتَّانةٌ

بدرُ الدُّجى منها خَجِل

إذا زَنَتْ عيني بها

فبالدموع تَغْتَسِلْ

اهـ.

قوله:

(لأنه أكثر)

أي ولأن بنية الفاعل أصل المفعول.

قوله:

(فقد تلحقه)

يفيد عدم وجوبها بل إنها قليلة.

قوله:

(مهذار)

بالذال المعجمة.

قوله:

(عدو)

أي بمعنى من قام به العداوة لا من وقعت عليه لأنه بمعنى مفعول فليس بشاذ.

قوله:

(وميقان)

من اليقين أي لا يسمع شيئاً إلاأيقنه وتحققه.

قوله:

(لحقته التاء في التأنيث)

أي فرقاً بينه وبين فعيل بمعنى مفعول، ولم يعكس لأن الذي بمعنى فاعل يطرد من اللازم نحو ظرف، ورحم كفاعل بخلاف الثاني فإنه سماعي لا ينقاس في فعل من الأفعال فكان بعيداً عن فاعل، فلم يعطَ حكمه من التذكير والتأنيث.

قوله:

(وقد حذفت منه)

أي حملا له على فعيل بمعنى مفعول كما حمل هذا عليه في إلحاقه التاء كما سيأتي.

قوله:

(وهي رميم)

مبني على أنه بمعنى فاعل أي رامّة بمعنى بالية، وقيل هو بمعنى مفعول أي مرموم فليس من القليل وكذا قريب أي مقربة، وقيل إنما حذفت التاء لتأويل الرحمة بالغفران، أو على حذف مضاف أي أثر رحمة الله قريب، وقيل غير ذلك.

قوله:

(أي لم يتبع موصوفه)

أي لم يتبعه لفظاً ولا معنًى بأن لم يجرِ على موصوف ظاهر ولا منوي لدليل فخرج ما علم موصوفة بقرينة كإشارة إليه، أو ذكر ما يدل عليه كقتيل من النساء فلا تلحقه التاء فالمدار على العلم به، وإن لم يتبعه لفظاً فلو قال المتن:

ومِنْ فعيل كقتيلٍ إنْ عُرِفْ

مَوْصُوفُه غالباً التا تَنْحَذِفْ

لكان أوضح.

قوله:

(لحقته التاء)

أي للفرق بين المذكر والمؤنث، ومعرفة الموصوف تغني عنها في ذلك وهذا التعليل موجود في باقي الصفات المذكورة كرأيت صبوراً، ومهذاراً، ومعطيراً، ومغشماً ولم يفرقوا في حذف تائها بين علم الموصوف وعدمه فإن كان ذلك قياساً فالكل سواء، أو بالسماع وهو الظاهر فلا إشكال ا هـ سيوطي.٧

قوله:

(بأن تبع موصوفه)

أي ولو تقديراً كما مر، والمراد الموصوف المعنوي فيشمل ما إذا كان الوصف خبراً، أو حالاً، أو بياناً لا خصوص النعت النحوي.

قوله:

(وقد تلحقه التاء)

أي تشبيهاً بفعيل بمعنى فاعل كما مر.

قوله:

(وذات مد)

اعترض بأنه يقتضي أن علامة التأنيث في نحو: حمراء هي الألف اللينة التي قبل الهمزة لأنها هي تمد مع أن هذا لم يقله أحد بل هي عند الأخفش الألف والهمزة معا، وعند الزجاج والكوفيين الهمزة وحدها، والألف قبلها زائدة وعند البصريين الهمزة بدل منها لاجتماعها مع الألف قبلها كما مر ويُجاب بأن الإضافة في ذات مد لأدنى ملابسة. والمراد أنها مصاحبة، وتابعة للمد فيجري على أحد المذهبين الأخيرين، ويحمل على مذهب البصريين لأنه المختار والمراد أنها مشتملة على المد من اشتمال الكل على جزئه فيجري على مذهب الأخفش. غاية الأمر أنه أطلق الألف على مجموعهما.

قوله:

(أنثى الغر)

أي نحو الألف التي في اسم الأنثى من الغُرِّ وهو غرَّاء كحُمْر وحَمْراء.

قوله:

(والاشتهار)

مبتدأ وفي مباني أي الكائن في مباني، ويبديه خبره والمراد بالمباني الألفاظ التي تحل فيها الألف والحكم بالإشتهار على ذكره من أوزان المقصورة بالنظر لمجموعها لما سيأتي.

قوله:

(أُرَبَى)

بضم الهمزة وفتح الراء والباء الموحدة.

قوله:

(والطولى)

بالضم أفعل تفضيل مؤنث أطول كفُضلى، وأفضل.

قوله:

(كشبعى)

مؤنث شبعان مثال للصفة.

قوله:

(وكحبارى)

الكاف اسم بمعنى عطف على أربي أو على وزن، وحُبارى بضم الحاء المهملة فموحدة اسم طائر يستوي فيه الواحد المذكر وغيره، طويل العنق والمنقار رمادي اللون شديد الطيران كثير السلاح أي الروث، وهو مما قيل فيه سلاحه سلاحه وهو مأكول، وولدها يسمى النهار، وفرخ الكروان يسمى الليل.

قوله:

(سُمهى)

بضم السين المهملة وفتح الميم مشددة اسم للباطل.

قوله:

(سبطري)

بكسر السين المهملة وفتح الموحدة وسكون الطاء المهملة بعدها راء.

قوله:

(وحثيثي)

بمهملة مكسورة فمثلثتين أولاهما مكسورة مشددة وبينهما ياء تحتية.

قوله:

(مع الكفري)

بضم الكاف والفاء وشد الراء، وبتثليث الكاف مع فتح الفاء أشموني.

قوله:

(خليطي)

بضم الخاء المعجمة وفتح اللام المشددة، والشقاوي بضم الشين المعجمة وشد القاف.

قوله:

(استتداراً)

أي ندوراً مفعول أعز بمعنى أنسب.

قوله:

(ولكل منهما أوزان)

ذكر المصنف للمقصورة اثنى عشر، وللممدودة سبعة عشر.

قوله:

(فمن المشهور فعلى)

أي بضم ففتح تبع في ذلك ظاهر المتن، وقد استشكله الموضح بندوره في المقصورة، بل قيل: شاذ، ولم يأت منه إلا أربى للداهية، وأرنى بالنون لحب يعقد به اللبن، وجُعبى بجيم فمهملة فموحدة لكبار النمل، وشعبى بمعجمة فمهملة فموحدة، وأدمى بدال مهملة فميم وجنفى بجيم فنون ففاء لمواضع وهو في الممدودة كثير وسيأتي آخر الباب فهو من الأوزان المشتركة كفعلى بفتح فسكون، وفي شرح العمدة إن سمهى، وخليطى، وشقارى من الأبنية الشاذة إلا أن يراد المجموع كما مر.

قوله:

(ومنها فُعْلى)

أي بضم فسكون كبهمى لنبت أي فألفه للتأنيث، فلا تلحقها التاء وقولهم: بهماة شاذ وقيل: للإلحاق، وأما الذي بمعنى الشجاع فبهمة التاء.

قوله:

(ومنها فَعَلَى اسماً)

أي بفتحات وعدَّه في التسهيل من المشترك، ومنه مع الممدودة قرماء، وجنفاء لموضعين، ويقصران أيضاً، وابن دأثاء بمهملة فهمزة فمثلثة وهي الأمة، ولا يحفظ غيرها.

قوله:

(كَبَردَى)

بموحدة فراء فمهملة نهر بدمشق.

قوله:

(كَمَرطَى)

بميم فراء فطاء مهملة مفتوحات، وقوله العَدْو بفتح فسكون أي سرعة المشي يقال: مرطت الناقة مرطى، وبشكت بشكى بموحدة فمعجمة، وجمزت جمزى بجيم فميم فزاي أي أسرعت، والأفعال الثلاثة بوزن ضرب، ومصادرها على فعلى.

قوله:

(كحيدى)

بمهملتين بينهما تحتية.

قوله:

(فَعْلى جمعاً)

أي بفتح فسكون، وهو من الأوزان المشتركة في الصفة، ومنه في الممدودة حمراء واحترز بقوله جمعاً إلخ عن اسم جنس غير ما ذكر فلا يتعين كون ألفه للتأنيث بل تكون له تارة فتقصر كرضوى وسلمى، وقد تمد كالعواء أحد منازل القمر، ويقصر أيضاً وللإلحاق أخرى كعلقاة بالتاء ومما فيه الوجهان أرطى لشجر يدبغ به، وعلقى لنبت، وتترى بمعنى متواترين فمن نونها جعل الألف للإلحاق، ومن لم ينون جعلها للتأنيث.

قوله:

(فُعالى)

بضم الفاء، ويجيء اسماً كحبارى وسمانى، وجمعاً كسكارى قيل وصفة لمفرد كجمل علادي بعين ودال مهملتين أي شديد.

قوله:

(ومنها فعلى كسُمَّهى)

أي بضم الأول وفتح الثاني مشدداً.

قوله:

(فعلى كسِبَطْرى)

أي بكسر ففتح فسكون مشية فيها تبختر، ودفقى بمهملة ففاء فقاف بوزنها مشية بتدفق وإسراع.

قوله:

(فِعْلى مصدراً)

أي بكسر فسكون. ولم يطلقها، كالمصنف، بل قيدها بالمصدر والجمع لأنها في غيرهما لا يتعين كونها للتأنيث بل تكون للإلحاق إن نونت كعزهى للرجل الذي لا يلهو انظر الأشموني.

قوله:

(ظربى)

بظاء مشالة فراء موحدة.

قوله:

(ظَربان)

بفتح فكسر أو بكسر فسكون.

قوله:

(تفسوا إلخ)

أي فجعل فَسْوَه سلاحاً يحترز به فلا يقربه أحد إلا أرسل عليه ما لا يطيقه ويسمونه مفرق الإبل لنفارها من فسوه، ويدخل حجر الضب فيفسو عليه ثلاثاً فيُغشى عليه فيأكله وأولاده.

قوله:

(وكحَجْلى)

بمهملة جمع حَجَلَة بفتحات طائر.

قوله:

(فِعَّيلَى)

أي بكسر الفاء والعين المشددة، والصحيح قصره على السماع، ولم يجيء إلا مصدراً كحثيثى مصدر حث أي طلب بشدة على غير قياس، وجعله في التسهيل من الممدودة أيضاً كخَصِيصَاء للاختصاص، وفَخِيرَاء للفخر يقصران.

قوله:

(فُعُلَّى)

بضم الأولين وشد الثالث.

قوله:

(فعَّيلى)

أي بضم الأول وفتح الثاني مشدداً، ومنه قُبَّيطى لنوع من الحلوى يسمى الناطف، ولغيزى للغز، ولم يسمع منه مع الممدودة إلا قولهم هو عالم بدخيلائه أي بأمره الباطن.

قوله:

(فُعَّالى)

أي بضم الأول وشد الثاني، ومنه الخبازى المعروفة، وتخفيف باؤها، ويقال خبيزة.

قوله:

(مثلث العين)

حال من أفعلاء، وإضافته لفظية فلا يتعرف بها.

قوله:

(مطلق العين)

حال من فعالى، ومطلق فاء حال من ضمير أخذ الراجع إلى فعلاء أي غيره مقيد بحركة.

قوله:

(كديمة هطلاء)

الديمة مطر بلا رعد ولا برق.

قوله:

(سحاب هَطِل)

أي بكسر الطاء ويقال هطَّال بشدها.

قوله:

(روغاء)

قيل بالراء والغين المعجمة من راغ الثعلب ذهب يمنه ويسره لكن في الصحاح في باب العين المهملة، والرورغاء من النوق الحديدة الفؤاد، وكذلك الفرس ولا يوصف به المذكر اهـ وهو الموافق لتفسير الشارح فليحمل عليه فتدبر.

قوله:

(تهطل هَطْلاً)

كَتَنْصر نَصْراً وَهَطَلانًا بفتحات، وتهْطَالاً بفتح المثناة فوق.

قوله:

(مثلث العين)

أي مع فتح الهمزة.

قوله:

(ومنها فَعْلَا)

أي بفتح فسكون فتح.

قوله:

(لأنثى العقارب)

أي ولمكان أيضاً.

قوله:

(ومنها فعالاء)

أي بكسر الفاء.

قوله:

(كقُرفُصاء)

بضم الأول ويجوز في ثالثة الفتح والضم يقال: قعد القرفصاء إذا قعد على قدميه وأليتيه، وألصق بطنه بفخذيه.

قوله:

(لِحُجْر)

بضم الجيم وسكون الحاء المهملة من جحرة بوزن عنبة جمع جحر كما في المصباح.

قوله:

(فِعْلِياء)

بكسر الفاء واللام وسكون العين.

قوله:

(فَعالاء مطلق العين)

أي مع فتح الفاء.

قوله:

(دبوقاء)

بدال مهملة فموحدة ثم قاف.

قوله:

(للعذرة)

بفتح المهملة وكسر المعجمة هي الفضلة الغليظة.

قوله:

(براساء)

بفتح الموحدة والراء والسين المهملة.

قوله:

(في البرنساء)

أي ممدوداً.

قوله:

(وكثيراء)

بالمثلثة اسم لبزر كما في الفارضي.

قوله:

(مطلق الفاء)

أي مع فتح العين.

قوله:

(خُيَلاء)

بضم المعجمة وفتح التحتية.

قوله:

(جَنَفَاء)

بفتح الجيم والنون والفاء.

قوله:

(وسيراء)

بكسر السين المهملة، وفتح التحتية والراء، ويطلق على الذهب وعلى نبت أيضاً، والله سبحانه وتعالى أعلم.

المقصور والممدود

قال الجار بردي: هما نوعان من الاسم المتمكن فلا يطلقان اصطلاحاً على المبني، ولا الفعل، والحرف أي كما يفيده تعريف الشارح، وقولهم في هؤلاء ممدود تسمح أو على مقتضى اللغة كقول القراء في: جاء وشاء ممدودان اهـ. ويرد عليه إطلاقهما على ألفي التأنيث إطلاقاً شائعاً كالألف المقصورة والممدودة، كما يطلقان على الاسم المشتمل عليهما كحبلى وصحراء، ويبعد أنه ليس حقيقة عرفية إلا أن يستثنيا من غير المتمكن فتأمل. ثم ما قيل أن تعريفي الشارح يشملان نحو: حبلى وصحراء مع أنهما قد تقدما قبل فذكرهما ثانياً تكرار يرد بأن ذكرهما السابق من حيث التأنيث ودخولهما هنا من حيث المد والقصر فلا تكرار على أن ذكر العام بعد الخاص لا يعد تكراراً فتدبر.

قوله:

(إذا اسم)

أي صحيح.

قوله:

(وكان ذا نظير)

أي من المُعَلِّ، وقوله: كالأسف مثال للصحيح المستوجب الفتح ولم يمثل لنظيره من المعل.

قوله:

(كفِعَل)

بكسر ففتح وفُعَل بضم ففتح وفِعْلة بكسر فسكون، والثاني بضم فسكون، وهذا عطف على قوله: كالأسف بتقدير العاطف كما قاله ابن هشام لأنه نوع ثانٍ مما يستوجب الفتح أعم من كونه صحيحاً، أو معتلاً وقوله نحو: الدمى مثال للمعتل من هذا النوع، ولم يمثل لصحيحه عكس النوع الأول، وإنما قدرنا العاطف، ولم نجعله مثالاً لقوله: فلنظيره المعل إلخ، كما أن الأسف مثال للصحيح كما قاله سم. وأقروه لئلا يوهم أنه نظير الأسف، وليس كذلك فتدبر. والحاصل أن الذي يستوجب فتح ما قبل آخره فيكون معتله مقصوراً أنواع كثيرة ذكر المصنف منها نوعين عامين في الصحيح والمعتل الأول: مصدر فعل بالكسر اللازم فإن قياسه فعل بفتحتين وقد أشار إلى هذا مقتصراً على تمثيل

صحيحه بالأسف الثاني جمع فعلة وفعلة على فعل وفعل، وقد صرَّح به واقتصر على تمثيله معتله بالدمى ففيه شبه احتباك، ومنها اسم مفعول غير الثلاثي كمكرم ومحترم فإن معتله مقصور بفتح ما قبل آخره كمعطى ومصطفى، ومنها أفعل سواء كان للتفضيل كأقصى نظير أفضل أم لا كأعمى وكأحمر، ومنها جمع فعلى بالضم أنثى أفعل على فعل ككبرى وكبر ونظيره قصيّ ودنيّ جمع قصوى ودنيا وغير ذلك.

قوله:

(حرف إعرابه)

من إضافة المحل للحال فيه لأن الألف محل الإعراب لا نفسه، وهذا التعريف لما يعم القياسي والسماعي، وكذا تعريف الممدود الآتي بخلاف تعريفي المتن فقاصران على القياسي منهما.

قوله:

(نحو يرضى)

هو خارج أيضاً بقوله: لازمة لأن ألفه تذهب للجزم.

قوله:

(المبنى)

أي سواء كان اسماً كإذا ومتى، أو فعلا كرمى ودعا، أو حرفا كعلى وإلى. فكل ذلك لا يسمى مقصوراً اصطلاحاً.

قوله:

(المثنى)

مثله الأسماء الخمسة لذهاب ألفها رفعاً وجراً لا يقال ألف المقصور تذهب إذا نون فلا تكونن لازمة لأن المحذوف لعلة تصريفية كالثابت.

قوله:

(قياسي)

هو وظيفة النحوي والسماعي وظيفة اللغوي الذي يسرد ألفاظ العرب، ويفسرها.

قوله:

(كل اسم معتل)

الأولى معل لأن المعتل ما فيه حرف علة غير أم لا، والمعل هو المغير، وهو المراد هنا لأن الاسم لا يوصف بالقصر إلا بعد تغيير يائه مثلاً، وأما قول المتن: المعل الآخر فالأولى فيه المعتل لأنه

هو الذي يصح فيه تعليل ثبوت القصر. أما المعل وهو المغير فالقصر ثابت فيه فلا معنى لتعليقه بإذا فتأمل.

قوله:

(جوى جوى)

بالجيم كفرح فرحا وهوالحرقة من حزن أو عشق.

قوله:

(فإن نظيره الخ)

المراد المناظرة في الوزن، ونوع الاسم كالمصدرية والجمعية لا خصوص الوزن.

قوله:

(مرية)

بالراء وهوالجدال ومدية بالدال السكِّين.

قوله:

(قرب)

بالكسر والثاني بالضم على ترتيب ما قبله.

قوله:

(وما استحق)

أي من الصحيح، وألف مفعوله، وُقِفَ عليه بالسكون على لغة ربيعة وقوله: في نظيره، أي من المعتل الآخر لأن حرف العلة إذا تطرف بعد ألف زائدة قلب همزة.

قوله:

(نحو حمراء الخ)

هو داخل في تعريف الشرح لا المتن لما سيأتي.

قوله:

(كماء)

أي فلا يسمى ممدوداً كما نص عليه الفارسي لعروض مدِّه لأن ألفه بدل من الواو في: موه لا زائدة.

قوله:

(وآء)

بهمزتين بينهما ألف، وكذا آءة كجام، وجامة، وانظر ما أصل ألفهما.

قوله:

(كل معتل الخ)

أي معتل الآخر، وهذا مع تعريف المقصور القياسي يقتضيان أن نحو: حبلى وصحراء من السماعي لا القياسي لأنهما ليسا معتلين لهما نظير من الصحيح لزيادة ألفهما على بنية الكلمة بخلاف ألف

المقصور، وهمزة الممدود القياسيين فمنقلبان عن أصل كما لا يخفى، وقد لا يتوقف في ذلك وسيأتي عن الفراء ما يصرح بأن نحو حمراء من الممدود قياساً إلا أن يقال: المراد هنا القياسي غيرهما لتقدم الكلام على ما ينقاسان فيه من الأوزان فتدبر.

قوله:

(وارتأى)

بوزن افْتَعَل من الرَّأْي أي التَدَبُّر يقال: ارْتَأَ في أمره ارْتِئَاءً إذا تدبَّر، وأصله ارتأى ارتئاياً كاقتتل اقتتالاً قُلِبت ياء الفعل ألفاً لانفتاح ما قبلها، وياء المصدر همزة لتطرُّفها إثر ألف زائدة.

قوله:

(وكذا مصدر الخ)

مثله مصدر فعل بالفتح يفعل بالضم دالاً على صوت أو مرض فإن قياسه فُعال بالضم كرغاء لصوت ذوات الخف وثغاء بمثلثة فمعجمة لصوت الشاة، ومشاء لإطلاق البطن، ونظيرهما من الصحيح بغام لصوت الظبي، ودوار لدوران الرأس، وكذا مصدر فاعل كوالى ولاء، وعادى عداء كضارب ضراباً، وقاتل قتالاً، وغير ذلك.

قوله:

(والعادم النظير)

مبتدأ خبره بنقل، وذا قصر وذا حالان من المستكن في الخبر أي العادم النظير مأخوذ بنقل حال كونه ذا قصر الخ، وفيه تقدم الحال على عاملها الظرفي ومر ما فيه.

قوله:

(كالحجى الخ)

لف ونشر مرتب فالحجى بمهملة فجيم مقصور لا غير، والحذاء بمهملة فمعجمة ممدود لا غير لكن قصره للوزن.

قوله:

(فمن المقصور السماعي الخ)

أي لأنها ليس لها نظير من الصحيح يماثلها في جميع الأوصاف من الوزن والمصدرية أو الجمعية، والوصفية مثلاً. وإن وجد وزنها كبطل وعنب.

قوله:

(مجمع عليه)

أي في الجملة وإلا فقد منعه الفراء فيما له قياس يوجب مده كفعلاء أفعل، ويرده في السماع.

قوله:

(قصر الممدود)

أي لأنه رجوع إلى الأصل. وهو القصر كقوله:

436 ـ لا بُدَّ مِنْ صَنْعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرْ (2)

قوله:

(يا لك الخ)

يا للتنبيه، وذلك خبر مبتدأ محذوف أي لك شيء، ومن للبيان كذا في الصبان، وفيه نظر لعدم ملايمته للمعنى. فالظاهر أنه كقولهم: يا للماء والعشب، تعجباً من كثرتهما، فيا واللام للاستغاثة استعملا في التعجب مجازاً، و: من تمر بيان للكاف كقوله: فيا لك من ليل كأنه قيل: أحضر يا تمر ليتعجب منك فالمنادى في الحقيقة هو الكاف فتدبر، والشيشاء بمعجمتين أولاهما مكسورة بينهما تحتية هو الشيص أي الثمر الذي لم يشتد حبه، وينشب بفتح الشين أي يتعلق والمَسعَل بفتح الميم والعين المهملة موضع السعال من الحلق، واللها جمع لهاة كحصى وحصاة وهي لحمة مطبقة في أقصى سقف الحنك والله أعلم.

كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً

اقتصر عليهما الوضوح تثنية غيرهما وجمعه وإن كان هذا الباب يعقد للتثنية، والجمع مطلقاً وتصحيحاً إما تمييز محول عن المضاف إليه أي: وكيفية تصحيح جمعهما، أو حال من جمع أي مصححاً، ولم يذكر تكسيرهما لأنَّ له باباً يخصه.

قوله:

(رابعة الخ)

أي سواء كان أصلها ياء كمسعى من سعيت، أو واواً كما ذكره.

قوله:

(قلبت ياء)

أي لكونها مع علامة التثنية، ولا يمكن تحريكها لأن الألف لا تقبل الحركة، وحذفها يلبس المثنى عند إضافته لياء المتكلم بالمفرد المضاف لها كفتاي، وإنما قلبت ياء في غير الثلاثي رجوعاً إلى أصلها في نحو: مسعى. كما رجعت إليه في نحو: فتى، وحملاً على الفعل غير الثلاثي في نحو: ملهى لرد الواو فيه إلى الياء كالهيت واصطفيت من اللهو والصفوة كما سيأتي في قوله:

والواو لا ما بَعْدَ الفَتْح يا انْقَلَبْ

وأما في الجامد الذي أميل فلأن الإمالة في المفرد تنحو بالألف نحو الياء فردت إليها في التثنية، أما ما لم يمل فلم يلاحظ فيه الياء أصلاً فرجع إلى الواو.

قوله:

(مجهولة الأصل)

هي التي في حرف أو شبهه كما يؤخذ من مثاله تبعاً لابن الحاجب ولظاهر ابن المصنف، وجعل المرادي ألفهما أصلية، ومثل مجهولة الأصل بنحو الدا بدالين مهملتين كالفتى وهو اللهو قال: لأنه لا يدري أهي عن واوٍ أو ياء اهـ أي لأنه ليس له أصل يرجع إليه في الاشتقاق، وليست أصلية لأن ألف الثلاثي المعرب لا تكون إلا منقلبة عن أحدهما، والظاهر في ألف موسى ونحوه من الأسماء الأعجمية أنها من المجهولة بمعنى أنه لا يدرى أهي زائدة كحبلى أم أصلية أم منقلبة. وموسى الحديد قيل بوزن حبلى فألفه زائدة للتأنيث، وقيل مذكر بوزن مفعل من أوسيت رأسه حلقته فألفه عن ياء أفاده في الصحاح.

قوله:

(في متى علماً)

قيد به هنا، وفيما يأتي لأنه قبل العلمية لا يثنى، ولا يوصف بالقصر لبنائه.

قوله:

(ونحو علباء)

مبتدأ وكساء وحياء عطف عليه، وبواو خبره، وقوله: صحيح أي لهمزة وجوباً فلا يجوز إبدالها.

قوله:

(كعلباء)

بكسر العين المهملة هي عصبة العنق، وأصلها علباي بزيادة الياء لإلحاقها بقرطاس فقلبت همزة لتطرفها إثر ألف زائدة.

قوله: (في الملحقة) بكسر الحاء لأنها الحقت مدخولها بغيره وإنما ترجح قبلها لشبهها بألف حمراء في أنها بدل عن حرف زائد.

قوله:

(وإبقاء الهمزة الخ)

أي لقربها من الأصالة بإبدالها من أصلي.

قوله:

(قراء)

هو الناسك المتعبد، ووضاء هو الوضيء حسن الوجه وكلاهما بوزن رمان من قرأ كأل. ووضؤ كظرف.

قوله:

(الخَوْزَلى)

بفتح المعجمة وسكون الواو، وفتح الزاي مشية فيها تثاقل، وتبختر هو مثال للمقصور.

قوله:

(في جمع)

أي حال إرادته.

قوله:

(على حد المشي)

أي طريقه في الإعراب بحرفين، وسلامة بناء واحده، وحذف نونه للإضافة وهو جمع المذكر السالم.

قوله:

(مشعراً)

حال من الفتح، أو من فاعل أبقِ.

قوله:

(وإن جمعته)

أي المقصور.

قوله:

(فالألف)

مفعول أقلب، وقلبها مفعول مطلق نوعي أي اقلبها قلباً كقلبها في التثنية.

قوله:

(وتاء)

بالمد مفعول أول لألزمن بهمزة القطع مفتوحة لأنه من ألزم الرباعي، ذي التاء بالقصر مضاف إليه وتنحيه أي إزالة مفعوله الثاني.

قوله:

(إذا جمع الصحيح الخ)

هذا والاثنان بعده زيادة على المتن، وتركها لاختصاص هذا الباب بالمقصور والممدود ولما كان جمع الممدود بالواو والنون، وكذا بالألف والتاء كتثنيته سواء استغني عن ذكره وذكر جمع المقصور لمخالفته تثنيته.

قوله:

(وضم ما قبل الواو)

أي في الرفع، وإنما لم يبق الكسر مشعراً بالباء المحذوفة كفتح المقصور لثقله، ولئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة.s

قوله:

(وكسر ما قبل الياء)

أي في النصب والجر، والمراد بقاء كسره لأنه مكسور قبل الياء. وقيل: يكسر كسراً جديداً لتناسب الياء والواو في اجتلاب حركة ما قبلهما، وهو تكلف.

قوله:

(قاضون)

أصله قاضيون بضم الياء، وأصل قاضين قاضيين بياءين أولاهما مكسورة حذفت حركة يائهما لثقلها، ثم الياء للساكنين، ثم ضمَّت ضاد الأول لمناسبة الواو وبقي كسر الثاني لمناسبة الياء، أو يقال في الأول نقلت ضمة الياء إلى الضاد بعد سلب حركتها، ثم حذفت الياء للساكنين.

قوله:

(مصطفون)

أصله مصطفوون بواوين أولاهما مضمومة لام الكلمة لأنه من الصفوة، والثانية واو الجمع، وأصل مصطفين مصطفوين بواو مكسورة فياء قلبت واوهما ألفا لتحركها، وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف للساكنين، وبقيت الفتحة دليلاً عليها. وما قيل إن الواو الأولى تقلب أولاً ياء لتطرفها بعد أربعة فيصير مصطفيون ومصطفيين، ثم تقلب الياء ألفاً مردود بأنه تطويل بلا طائل إذ لا حاجة إلى الياء هنا، بل تقلب ألفاً من أول الأمر بخلافها في التثنية، وجمع المؤنث فتقلب ياء للاحتياج إلى بقائها فيهما لما مر آنفاً.

قوله:

(قلبت ألفه الخ)

أي فحكمه كتثنيته سواء، وكذا جمع الممدود والمنقوص بالتاء والألف فلهما حكم تثنيتهما، وإنما لم يستغْن عن ذكر جمع المقصور بذكر تثنية كالمدود لاختلاف حكمه في جمعي التصحيح كما علمت بخلاف الممدود، وأما المنقوص فليس الباب له.

قوله:

(علمي مؤنث)

قيد به لأن الجمع بالألف والتاء لا ينقاس في الخالي من العلامة إلا إذا كان علم مؤنث، أو مصغر غير العاقل أو وصفه كما مر.

قوله:

(في فتاة)

بالفاء والتاء المثناة فوق لقول الشارح في جمعها: فتيات بالياء، أما جمع قناة بالقاف والنون أي الرمح أو حفرة الماء فَقَنَوَات بالواو كما في التصريح.

قوله:

(والسالم العين)

أي من الإعلال والتضعيف كما سيأتي، وهو مفعول أول بأنِلْ أي أَعْطِ والثلاثي نعته، واسماً حال منه، واتباع مفعوله الثاني وهو مصدر مضاف لمفعوله الأول وفاء مفعوله الثاني، وبما شكل متعلق باتباع، والباء بمعنى في، ونائب فاعل شكل ضمير الفاء. وذكره لتأولها باللفظ، ومتعلقه محذوف أي شكل به فصلة ما جرت على غيرها، وحذف العائد المجرور وربما جر الموصول مع عدم اتحاد الحرفين معنًى ومتعلقاً وهو نادر كما مر في الموصول أي: أعطِ الاسم الثلاثي السالم العين إتباع عينه لفائه في الحركة التي شكلت بها الفاء.

قوله:

(إن ساكن العين مؤنثاً)

حالان من فاعل بدا العائد للسالم العين، وبدا فعل الشرط، وجوابه محذوف أي فأنله ما ذكر ومختتماً حال ثالثة، ومجرداً عطف عليه.

قوله:

(وسكن التالي)

أي العين التالي، وغير مفعول التالي، أو مجرور بإضافته إليه.

قوله:

(أتبعت عينه)

أي وجوباً في مفتوح الفاء، وجوازاً في مضمومها، ومكسورها فالأمر في المتن مستعمل في الوجوب والجواز معا بدليل البيت الثالث.

قوله:

(جفنة)

كقصعة وزناً ومعنًى.

قوله:

(جمل)

بضم الجيم وسكون الميم اسم امرأة.

قوله:

(التسكين والفتح)

أي مع الإتباع ففي مضموم الفاء، ومكسورها ثلاث لغات إلا إذا كانت لام الأول ياء، والثاني واو فيمتنع الإتباع كما ذكره بقوله: ومنعوا الخ إما مفتوح الفاء فليس فيه إلا الإتباع صحيحاً كان كجفنة، أو معتلاً كظبية وظبيات وجوَّز في التسهيل تسكين المعتل.

قوله:

(عن معتلها)

هو ضربان: ضرب قبل عينه حركة مجانسة لها كتارة ودولة، وديمة فهذا يبقى علي حاله، وضرب قبل عينه فتحة كجوزة، وفيه لغتان: الإتباع لهذيل، والإسكان لغيرهم، وسيذكرها هذا في المنتمي لقوم، وكذا يخرج بالصحيح العين مضاعفها كجنة بالفتح وهي البستان أو بالكسرة وهي الجنون أو الجن، أو بالضم وهي الوقاية فلا تغير عينة في الجمع.

قوله:

(ومنعوا الخ)

إشارة إلى أن لإتباع الكسرة والضمة شرطاً آخر غير الخمسة المتقدمة، وهو أن لا تكون اللام واواً في إتباع الكسرة، ولا ياء في الضمة، وفهم منه جواز الفتح والإسكان حينئذ لم يمنع غير الإتباع، وكذا جواز إتباع الضمة إذا كانت اللام واواً كخطوة، وإتباع الكسرة مع الياء كلحية وهو الصحيح في هذا ولا ضرر في توالي كسرتين قبل الياء في لحيات كما لم يبالوا بضمتين قبل الواو في خطوات.

قوله:

(ذروة)

بكسر الذال المعجمة أعلى الشيء وزبية بضم الزاي وسكون الموحدة حفرة الأسد، والجروة مثلث الجيم مع سكون الراء الأنثى من ولد الكلب أو السبع.

قوله:

(ونادر)

خبر مقدم عن غير.

قوله:

(وحملت زفرات)

جمع زفرة وهي خروج النفس بأنين وشدة، وخص الضحى والعشي لزيادة وجد المتيَّم فيهما عن غيرهما، ويدان تثنية يد بمعنى القوة للتأكيد والله سبحانه وتعالى أعلم.

جمع التكسير

لم يتعرض له طائفة من النحاة قال الحريري(2): لفساد ألسنة العامة إلا في الجموع فلم يحتج للتنبيه عليها لأن النحو إنما وضع لإصلاح ما فسد وقيل: لأن كل الجموع مرجعها السماع فالأولى بها كتب اللغة التي تنبه عقب كل مفرد على جمعه، وقال بعض المتأخرين: أكثر الجموع سماعي لكن منها ما يغلب فيحتاج إلى ذكره ليحمل عليه ما لم يسمع جمعه أفاده في النكت.

قوله:

(أفعلة)

مبتدأ أو أفعل، وفعلة وأفعال عطف عليه، وجموع خبرها، والثلاثة الأول غير مصروفة للعلمية على الوزن المخصوص ووزن الفعل في أفعل ولها وللتأنيث اللفظي في الباقيين لكن نون أفعلة للضرورة وثمت هي، ثم العاطفة أنثت بالتاء المفتوحة في لغة، وأصلها السكون فإن قلت: جموع جمع كثرة وأقله أحد عشر فكيف أخبر به عن أربع؟ قلت لكثرة ما يوازنها من الألفاظ على أن جموع مما يستعمل في القلة حقيقة لأنه ليس لمفرده جمع قلة كرجال وقلوب كما سيأتي، أو يجري على مذهب السعد الآتي.

قوله:

(بتغيير)

أي لصيغة مفرده سواء كان يتغير الشكل، أوالزيادة أو غيرهما من أقسام التكسير المشهورة، وهو تغيير صوري لا حقيقي لأن لفظ الجمع ليس هو لفظ المفرد بعد تغييره، بل هو لفظ آخر غيره، والياء للآلة، أو السببية فتفيد أن التغيير له دخل في الدلالة على الجمعية، وحينئذٍ فلا يشمل جمعي التصحيح لأن دلالتهما على الجمعية ليست بتغيير مفردهما بالزيادة، بل بنفس الزيادة وإن لزمها التغيير بدليل أن زيادة جمع المذكر تفيد الجمعية في الفعل، وحمل عليه المؤنث، وأما نحو صنوان} (الرعد:4)

فزيادته لا تفيد الجمعية في غيره فكانت جمعيته ليست بها بل بالتغيير، وخرج أيضاً نحو: قاضون، وجفنات بالفتح إذ لا دخل لتغييرهما في الجمعية، بل هو للإعلال والإتباع فلا يخرجان عن التصحيح، وإن اقتضى كلامهم على جمع المؤنث أن نحو جَفَنَات تكسير فتدبر.

قوله:

(كذلك للمفرد والجمع)

هذا مذهب سيبويه واختار في التسهيل أنه مشترك بين المفرد واسم الجمع لا الجمع، فلا يقدر فيه تغيير، وإنما لم يجعل كجنب يستوي فيه الواحد، وغير من غير كونه جمعاً، أو اسمه لأنهم ثنُّوه مراداً به المفرد، فقالوا: فلكان، ولم يطلق بلفظه على الاثنين بخلاف جنب، والفرق بينهما بتثنية المفرد وعدمها، ولم يأت مثل ذلك إلا سبعة ألفاظ في الأشموني وحواشيه.

قوله:

(إلى العشرة)

الغاية داخلة بقرينة ما بعده.

قوله:

(على ما فوق العشرة)

فهما مختلفان بَدْءاً وانتهاءً، واختار السعد وغيره أن بدء كل منهما ثلاثة، وانتهاء القلة عشرة، ولا نهاية للكثرة فيتحدان بَدْءاً لا انتهاء، وعلى هذا فالذي ينوب عن الآخر هو جمع القلة فقط لصدق جمع الكثرة على مادون العشرة حقيقة لا بالنيابة، وبذلك يندفع ما أورده القرافي على قول الفقهاء فيمن أقر بدراهم أنه يقبل بثلاثة من أنه جمع كثرة، وأقله أحد عشر فكيف يقبل المجاز مع إمكان الحقيقة؟ ويدفع أيضاً بأن دراهم ليس مجازاً في الثلاثة لأنه ليس لمفرده جمع قلة، أما نحو: ثياب مما له جمع قلة فيتعين فيه الجواب الأول.

قوله:

(مجازاً)

أي إن وجد الجمعان للمفرد كما سيأتي.

قوله:

(من أمثلة التكسير)

خرج جمعا التصحيح فهما لمطلق الجمع المتحقق في الكثرة والقلة بلا نظر إلى خصوص أحدهما كما استظهره الرضي تبعاً لابن خروف فيصلحان لها حقيقة بالاشتراك المعنوي، كحيوان للإنسان،

والفرس لا اللفظي كما توهم، وقيل هما للقلة حقيقة وللكثرة مجازاً، واعلم أن جموع التكسير ثمانية وعشرون منها للقلة الأربعة المذكورة فقط على المختار، والباقي للكثرة، وكلها في المتن إلا فعالى بالضم كسكارى كذا في الفارضي والقلة والكثرة إنما يعتبران في نكرات الجموع، أما معارفها بأل أو الإضافة فصالحة لهما باعتبار الجنس، أو الاستغراق.

قوله:

(وبعض ذي)

أي وبعض موازنات ذي يفي بكثرة ووضعاً تمييز محول عن الفاعل على الظاهر أي يفي وضعه وقوله والعكس جا أي وضعاً أيضاً بأن تضع العرب أحد البناءين صالحاً للقلة والكثرة. ويستغنوا به عن وضع الآخر، فاستعماله حينئذٍ مكان الآخر ليس مجازاً، بل حقيقة بالاشتراك المعنوي ويسمى ذلك بالنيابة وضعاً كأرجل في جمع رجل بكسر فسكون، وكرجال في جمع رجل بضم الجيم، فإنهم لم يضعوا بناء كثرة للأول، ولا قلة للثاني فإن وجد البناآن للفظ واحد كأفلس وفلوس في فلس، وأثواب وثياب في ثوب فاستعمال أحدهما مكان الآخر مجاز كإطلاق أفلس على أحد عشر، وفلوس على ثلاثة وتسمى النيابة في الاستعمال إذا علمت ذلك، فتمثيله لما ناب فيه بناء الكثرة عن القلة وضعاً بالصفي بضم الصاد وكسر الفاء جمع صفاة وهي الصخرة الملساء وأصله صفوي كفلوس قلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، وكسرت الفاء لمناسبتها فيه نظر، إذ لم يهمل جمع قلتها بل قالوا إصفاء على أفعال أيضاً، كما في الصحاح فكان الأولى حذفه إلا أن يحمل قوله: والعكس جا، على مطلق النيابة بلا تقييد بالوضع فتشمل النيابة في الاستعمال، وبعد ذلك فنيابة بناء الكثرة عن القلة وضعاً، أو استعمالاً إنما تأتي على مذهب غير السعد كما مر.

قوله:

(قد سبق أنه)

صوابه قد ذكر أي المصنف إذ لم تسبق النيابة وضعاً بل ذكر الشارح المجاز فقط، وفي نسخ: قد يستغنى، وهو الصواب.

قوله:

(لفعل)

أي بفتح فسكون.

قوله:

(عيناً)

أي وفاء ولم يضاعف، وكان عليه أن يزيد ذلك فإن أفعل لا يطرد في معتل الفاء كوعد ووغد ووقف ووكر ووصف ووقت وهم لثقل الضم بعد الواو، ولا في المضاعف كجدر وحد وبر وشق وقد وفذ وعم وفن، وشذ من الأول وجه وأوجه، ومن الثاني كف وأكف، بل قياسهما أفعال كأوعاد وأوقات وكأجداد وأرباب وأفذاذ، وكثيراً ما يجيء الثاني بجمع الكثرة كجدود وحدود وقدود، وقد نبَّه في الكافية وشرحها على استثناء هذين نعم إن أريد بصحيح العين ما ليس معتلاً ولا مضاعفاً كما هو اصطلاح لبعضهم ولم يرد الثاني نكت بزيادة.

قوله:

(يجعل)

نائب فاعله يعود على أفعل، ومفعوله الثاني قوله: للرباعي وقوله: إن كان أي الرباعي والعناق بفتح المهملة أنثى المعز.

قوله:

(صحيح العين)

أي سواء صحَّت لامه أيضاً أم لا كما مثله.

قوله:

(وأظب)

بفتح الهمزة وكسر الموحدة آخره منوناً، ومثل: أدل وأجر وآم جمع دلو وجرو وأمة بفتحتين، وأصلها أدلو وأجرو وآمو بضم ما قبل الواو، قلبت الضمة كسرة توصلاً لقلب الواو ياء، لأنه ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة، ثم أُعِلَّ كقَاض، وأصل أمة أموة بفتح فسكون فهو على وزن فعل لأن الهاء في تقدير الانفصال فجمع على أفعل صبان، وفي الصحاح أصل الأمة أموة بالتحريك لجمعه على آم، وهو أفعل كأينق، ولا يجمع فعلة بالسكون على ذلك. اهـ ولعل الأول هو الصواب. فتقول: هذه أظب وأدل وآم ومررت بأظب وأدل وآم ورأيت أظبياً وأدلياً وأمياً. كما تقول في قاض.

قوله:

(لاستعمال هذه الصفة الخ)

أفاد أن كل صفة على فعل غلبت عليها الاسمية ينقاس فيها أفعل.

قوله:

(وشذ عين أو عين)

أي قياساً لكثرته استعمالاً وأعينهم تفيض من الدمع} وتلذ الأعين}.

قوله:

(لكل اسم مؤنث)

أي بغير علامة لا نحو سحابة، وخرج بالاسم الصفة كشجاع، وبالمد نحو خنصر.

قوله:

(وغير ما أفعل الخ)

غير مبتدأ خبره يرد، وبأفعال متعلق به، وجملة أفعل فيه مطرد صلة ما، ومن الثلاثي بيان لغير منسوب بتبعيض فهو حال منها، أو من ضميرها في يرد لا بيان لما لأنه يصير المعنى: وغير الثلاثي المطرد فيه أفعل يرد بأفعال فيصدق بالزائد على الثلاثة مع أن: أفعال فيه سماعي كشهيد وأشهاد وشريف وأشراف وجاهل وأجهال وعدو وأعداء، واعلم أن أوزان الثلاثي اثنا عشر من ضرب تثليث فإنه في تثليث عينه وسكونها منها وزن مهمل وهو كسر الفاء مع ضم العين، وعكسه نادر كما سيأتي في التصريف يبقى عشرة منها صورة يطرد فيها أفعل وهي فعل بفتح فسكون الصحيح العين، والتسعة الباقية تجمع على أفعال، وكذا فعل المعتل العين كثوب وأثواب، فالجملة عشر صور يشملها قوله وغير الخ. وقد مثل الشرح جميعها إلا فعل بضمتين كعنق وأعناق، وبفتح فكسر ككتف وأكتاف، ويزاد عليها فعل المعتل الفاء كوهم فيطرد فيه أوهام ويدخل في إطلاق المصنف إن ما عدا فعل بفتح فسكون يجمع على أفعال صحيحاً كان أو معتلاً حيث فصل فيه دون غيره فانظره. وخرج بالاسم الصفة كضخم وشهم فلا تجمع على أفعال، بل نحو هذين يجمع على فعال كما يعلم مما يأتي، وشذ من الصفة جلف وأجلاف وحر وأحرار.

قوله:

(وغالباً إلخ)

إشارة إلى استثناء صورة مما دخل تحت قوله: وغير إلخ، وهي فعل بضم ففتح فجمعه على أفعال قليل كما مثله الشارح أي شاذ، والغالب فيه فعلان بكسر فسكون، وهو من جموع الكثرة وإنما ذكره هنا لأجل الاستدراك على قوله وغير إلخ.

قوله:

(كثوب)

مثال للمعتل من فعل، وكمل أمثلة فتح الفاء بقوله: وجمل بالجيم وعضد لكن ترك منه كسر العين ككتف ونمر ومثل لمكسور الفاء بحمل وعنب وإبل، وضم العين فيه مهمل كما مر ولم يذكر لمضموم الفاء إلاّ قفل وبقي عنق، وسيأتي صرد وكسر العين منه قليل كما مر فهذه أمثلة الثلاثي.

قوله:

(وآبال)

أصله أأبال بهمزتين أبدلت الثانية ألفاً.

قوله:

(الصحيح العين)

أي والفاء وغير المضاعف كما مر.

قوله:

(كفرخ وأفراخ)

مثله زند وأزناد وقوله:

(كصرد)

طائر فوق العصفور نصفه أبيض، ونصفه أسود أكله حرام على المعتمد اهـ سيوطي.

قوله:

(ونغر)

بالنون والغين المعجمة طير كالعصفور أحمر المنقار، الأنثى نَغْرَة كهمزة، وأهل المدينة يسمونه البُلْبُل.

قوله:

(في اسم مذكر)

متعلق باطرد وكذا عنهم، وبمد صفة لاسم وثالث صفة لمد، أو مضاف إليه وأفعلة مبتدأ غير مصروف للعلمية والتأنيث، وتنوينه يفسد الوزن، وكذا تصحيح همزته بل بنقل فتحها لتنوين ثالث وأطرد خبره.

قوله:

(وألزمه)

بفتح الزاي أي ألزم أفعلة في فعال بالفتح، أو فعال بالكسر حال كونهما مصاحبي إلخ وأشار بذلك إلى أن ما مدته ياء أو واو من الرباعي المذكور كرغيف وعمود، وما مدته ألف وهو غير مضاعف أو معتل كقذال ينقاس فيه غير أفعلة أيضاً وهو فعل بضمتين كما سيذكره، أما ذو الألف المضاعف، أو المعتل فيلزم فيه أفعلة.

قوله:

(جمع لكل اسم إلخ)

القيود أربعة فمتى انتفى أحدها في كلمة فلا تجمع على أفعلة وشذ من الصفة: شحيح وأشحة وقياسه أشحاء وشحاح، ومن المؤنث: عقاب وأعقبة وقياسه أعقب وعقب بضمتين وعقبان، ومن غير

الرباعي قدح وأقدحه وباب وأبوبه والقياس قداح وأقداح وأبواب، ومما ليس مده ثالثاً نحو جائز وأجوزة وهي الخشبة الممتدة في أعلى السقف والقياس جوائز.

قوله:

(نحو قذال)

بالقاف والذال المعجمة كسحاب مجمع مؤخر الرأس، ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية.

قوله:

(المضاعف)

هو من الثلاثي ما كانت عينه ولامه من جنس واحد مجرداً كان أو مزيداً.

قوله:

(كبتات)

بموحدة مفتوحة وتاءين فوقيتين الزاد ومتاع البيت، وأصل أبتة أبتتة فلما اجتمع مثلان نقلت كسرة أولهما إلى الباء قبله ثم أدغم أزمة والزمام في الأصل الخيط الذي يشد في البرة أو في الخشاش ثم يشد في طرف المقود، ثم سمي به المقود نفسه ذكره في المصباح والبرة حلقة تجعل في أنف البعير تكون من صفر ونحوه والخشاش بالكسر الخشب الذي يجعل في عظم أنف البعير، وأما الخزامة فهي من شعر وبهذا ظهر لك معنى البرة والخشاش والخزامة اهـ سجاعي.

قوله:

(قَباء)

بفتح القاف نوع من الثياب، وأصله قباو بالواو وقال في المصباح كأنه من قبو الحرف أقبوه إذا ضممته أي عند النطق به سمي بذلك لأنه يضم على البدن فكأنه المسمى الآن بالقفطان.

قوله:

(وفناء)

بكسر الفاء وبالنون ما حول الدار وأصله فناي بالياء.

قوله:

(فعل لنحو إلخ)

أي بضم فسكون لكن يجب كسر فائه في جمع ما عينه ياء كبيض وبيضاء كما سيأتي في قوله ويكسر المضموم إلخ، ويكثر في الشعر ضمُّ عينه إن صحَّت هي ولامه ولم يضاعف كقوله:

437 ـ وَأَنْكَرَتْنِي ذَوَاتُ الأعْيُنِ النُّجُلِ

بضم الجيم فإن اعتلت عينه كبيض أو لامه كعمي أو ضوعف كغر بالغين المعجمة لم يجز الضم.

قوله:

(وفِعْلة)

بكسر فسكون مبتدأ خبره يدري وبنقل متعلق به وجمعاً مفعوله الثاني وإنما صرح به مع أن الكلام في الجموع الواردة لقول ابن السراج بأنه اسم جمع لا جمع لعدم إطِّراده والأولى تقديم عجز البيت على صدره لتتوالى جموع القلة.

قوله:

(في وصف يكون إلخ)

أي فأفعل وفعلاء حينئذ وصفان متقابلان، ومثله ما إذا كانا وصفين منفردين لمانع في الخلقة لاختصاص المعنى بأحدهما كأكمر، وآدر للمذكر ورتقاء وعفلاء للمؤنث، وهي بمهملة ففاء التي يجتمع في فرجها يشبه الأدرة للرجل فيتعين فيهما كمر وأدر ورتق وعفل بضم فسكون، أما إذا انفرد أفعل عن فعلاء لمانع في الاستعمال لا في الخلقة كرجل آلي لكبير الآلية وامرأة عجزاء لكبيرة العجز إذ لم يقولوا أعجز ولا الياء في أشهر اللغات مع صحتهما معنًى فمقتضى إطلاقه هنا قياسه فيه أيضاً كعجز وألى وهو ما نص عليه في شرح الكافية وفي التسهيل أنه محفوظ فيه.

قوله:

(وفُعُل)

بضمتين مبتدأ خبره لاسم وبمد صفة اسم والباء للمصاحبة، وجملة قد زيد صفة مد وإعلالاً مفعول مقدم لفقد، وفاعله ضمير اللام والجملة صفة لها.

قوله:

(في الأعم)

أي في الاستعمال الأعم أي الغالب المطرد، وذو الألف نائب فاعل يضاعف وهو استثناء من قوله: بمد والجار متعلق بمحذوف متصيَّد من المقام أي يشترط في ذي الألف عدم المضاعفة في الاستعمال الأعم فإن ضوعف لم يجمع على فعل في الأعم بل في النادر أما غيره فلا فرق فيه بين المضاعف وغيره.

قوله:

(وفعل جمعاً)

أي بضم ففتح وفعلة بضم فسكون، ونحو بالجر عطفاً على فعلة.

قوله:

(ولفعلة)

أي بكسر فسكون وفعل بكسر ففتح وقوله على فعل أي بضم ففتح.

قوله:

(وهو مطرد في كل اسم إلخ)

خرج الصفة فلا يجمع منها على فعل إلاَّ فعول بمعنى فاعل كصبور وصبر وغفور وغفر وفخور وفخر وشذ نذر في نذير وصنع في صناع بفتح المهملة وتخفيف النون وهي المرأة المتقنة ففي مفهوم الاسم تفصيل، وخرج بالرباعي غيره كنار وقنطار بالمد الخالي منه وشذ نمرة ونمر، وبكونه قبل اللام نحو دانق، وبصحة اللام معتلها كسقاء وكساء فلا تجمع على فعل. واعلم أنه يجب تسكين عين هذا الجمع إن كانت واواً لثقل ضمها كسوار وسور وسواك وسوك، أما غير الواو فيجوز ضمها وتسكينها سواء صحت كقذال وقذل، أو كانت كسيال بكسر المهملة لشجر شائك وسيل، لكن إن سكنت الياء وجب كسر ما قبلها لما مر في بيض ويمتنع تسكين المضاعف كسرير وسرر.h

قوله:

(بين المذكر والمؤنث)

يؤخذ من هنا مع ما مر أن نحو: قضيب وعمود وقذال من المذكر ينقاس فيه كل من أفعلة وفعل، ونحو عناق وذراع من المؤنث ينقاس فيه كل من أفعل وفعل.

قوله:

(وكُراع)

بضم أوله وهو مستدق الساق من الغنم والبقر يذكر ويؤنث، ومثله في الفرس والإبل يسمى وظيفاً بواو فظاء مشالة ثم فاء كما في الصحاح وفي المثل: أُعْطِيَ العبدُ كِراعاً فطلب ذراعاً يضرب لمن أعطي شيئاً لم يكن يرجوه فطمع في أكثر منه، والكراع أيضاً اسم لجماعة الخيل، وتمثيله بذلك تبعاً لشرح الكافية صريح في قياس فعل في مضموم الفاء كمفتوحها ومكسورها كما هو ظاهر إطلاق المصنف هنا لكنه ذكر في التسهيل أنه نادر في المضموم وهو الصحيح فلا يقال: غراب وغرب وعقاب وعقب وينقاس في كراع أكراع باعتبار تأنيثه وأكرعة باعتبار تذكيره فتأمل.

قوله:

(نحو عنان)

بكسر العين المهملة ما تقاد به الدابة وبفتحها السحاب، وقياسه أعنة، وكذا حجاج بفتح الحاء

المهملة وكسرها، وبجيمين العظم الذي ينبت عليه الحاجب.

قوله:

(لاسم على فُعْلة)

أي بضم فسكون خرج الصفة لندور مجيئها على فعلة كضخمة، وشذ رجل بهمة أي شجاع باسل وبهم.

قوله:

(نحو كسرة)

أي بشرط كون الاسم تاماً لم يحذف من أصوله شيء فخرج بالاسم الصفة كصغرة وكبرة، وبالتام نحو رقَّة للغضة فإن أصلها ورق بكسر الواو حذفت فاؤها وعوض عنها التاء فلا يجمعان على فعل، وشذ من الأول رجل صمَّة أي شجاع وصمم وامرأة ذربة أي حديدة اللسان، وذرب ولا يرد عليه إهال هذين الشرطين لأن فعلة لم تجيء صفة إلا نادراً في ألفاظ ذكرها ابن السيد في المخصص بل منعها بعضهم وأما رقة فليس الآن على فعلة.

قوله:

(في نحو رام)

متعلق بمحذوف يدل عليه اطراد لا به لأن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف وفعلة بضم ففتح مبتدأ خبره ذو اطراد يطرد في نحو رام.

قوله:

(على فاعل صحيح اللام إلخ)

خرج نحو: سيد وبر وخبيث وناعق فجمعها على سادة وبررة وخبثة ونعقة شاذ أشموني.

قوله:

(فعْلى لوصف)

أي بفتح فسكون.

قوله:

(وزمن وهالك)

بالجر عطفاً على قتيل وميت مبتدأ خبره قمن بكسر الميم أي حقيق أو زمن وما بعده مبتدأ خبره قمن لكن يتعين حينئذ فتح ميمه لأنه خبر عن جمع والمفتوح يستوي فيه الواحد وغيره، قاله المكودي. وفي قول الشارح: ويحمل عليه إلخ ميل إلى هذا لكن يلزم عليه عيب السناد في القافية فالأولى كسر ميمه خبراً عن الثلاثة لتأولها بالمذكور أو خبراً عن زمن وحذف خبر ما بعده لدلالته عليه أو

عكسه.

قوله:

(على هلاك إلخ)

أي أو تشتت ليدخل أسير وأسرى.

قوله:

(ما أشبهه)

أي في الدلالة على الهلاك أو التوجع وذلك ستة أوزان الأربعة في الشارح وأفعل كأحمق وحمقى وفَعْلان كَسَكْران وسَكْرى، وبها قرأ حمزة وَتَرَى النَّاسَ سَكْرَى وَمَا هُمْ بِسَكْرَى}

(الحج:2)

وما سوى ذلك محفوظ كقولهم: رجل كيس أي عاقل، ورجال كيسى، وسنان ذرب أي حاد وأسنَّة ذُرْبَى قيل: والتوجع إما في نفس الموصوف أو غيره ليدخل: أحمق وسكران لأنهما يوجعان غيرهما، وفيه أنه حينئذ يدخل ذرب لأنه يوجع غيره مع أن فعلى لا ينقاس فيه وإن سمع فالأولى قصر التوجع على نفس الموصوف فإن شأن السكران والأحمق أن يوجع نفسه، وأدخلهما الموضح بقوله: ما دل على آفة قال شارحه: وهذان الوصفان مما دل على نقص ما.

قوله:

(كميت)

أصله ميوت فعل به كسيد فوزنه فعيل بتقديم الياء على العين المكسورة، وقيل غير ذلك.

قوله:

(لفعل اسماً)

أي بضم فسكون وفعلة بكسر ففتح وخرج بالاسم الصفة كحلو ومر ويصح لاماً نحو: عضو فلا يجمعان على فعلة.

قوله:

(الوضع)

مبتدأ خبره قلله أي إن وضع العرب قلل وزن فعلة في جمع فعل بالكسر وفعل بالفتح مع سكون العين فيهما كما يقتضيه صنيع الشارح وقدم الأشموني المفتوح وهو أولى، وهما مقيدان إن بما مر في فعل بالضم أي بكونهما اسمين صحًّا لاماً فالمعتل كظبي ونحي لا يجمع على فعلة أصلاً، وجمع الصفة نادر وفائدة التقييد مع أنه يقل في الاسم أيضاً تمييز القليل من الممتنع والنادر.

قوله:

(قُرط)

بضم القاف وسكون الراء فطاء مهملة ما يعلق في شحمة الأذن.

قوله:

(قِرْد)

بكسر القاف وضبطه بضمها سَبْق قلم قال في الصحاح: القرد واحد القرود وقد يجمع على قِرَدَة كفيل وفِيَلَة.

قوله:

(غَرْد)

بفتح المعجمة وسكون الراء فدال مهملة نوع من الكمأة وحكي كسر العين؛ صحاح.

قوله:

(وفُعَل)

بضم الفاء وفتح العين مشددة.

قوله:

(فيما ذكرا)

بشد الكاف أي في خصوص المذكر.

قوله:

(وذان)

بالنون لا الكاف إشارة لفعل وفعال وألف ندرا للتثنية.

قوله:

(في وصف)

خرج الاسم كحاجب العين وجائزة البيت وهي الخشبة المعترضة في وسطه فلا يجمعان على ما ذكر أما حاجب بمعنى مانع وجائزة بمعنى مارة فيجمعان لأنهما وصفان.

قوله:

(على فاعل)

نحو صائم وصوام أفاد قيد التذكير الذي في المتن بسكونه عن فاعلة فيه دون فعل وفي نسخ على فاعل المذكر نحو: صائم إلخ وهو أولى.

قوله:

(وغزى)

بضم المعجمة وشد الزاي منونة أصله عزي كعذال قلبت الياء ألفاً وحذفت للتنوين، وسراء بشد الراء ممدوداً أصله سراي قلبت الياء همزة لتطرفها إثر ألف زائدة ويجوز في كل منهما المد والقصر.

قوله:

(فعل وفعلة)

بفتح فسكون فيهما، وفعال بكسر الفاء، وجملة ما ذكره له أربعة عشر وزناً يطرد في ثمانية منها ويشيع في خمسة ويلزم في واحد.

قوله:

(نحو ضيف وضياف)

أي وضيعة وضياع وقل أيضاً فيما فاؤه ياء كما في التسهيل كيعار في جمع يعرو ويعره بالمهملة وهي الشاة تربط للأسد في بيته وفي المثل أذل من اليعر.

قوله:

(وفعل أيضاً)

أي بفتحتين له فعال أي المذكور.

قوله:

(ذو التاء)

أي من فعل المذكور بقيده وهو كونه بفتحتين غير معتل ولا مضاعف لا مطلقاً ولم يصرح بذلك لوضوحه.

قوله:

(وفعل)

بالكسر مع فعل بالضم والعين ساكنة فيهما.

قوله:

(ما لم تعتل لامهما)

يشترط أيضاً كونهما اسمين فخرجت الصفة كبطل.

قوله:

(وأطرد أيضاً في فعل وفعل)

أي بشرط الاسمية فيهما فخرج نحو جلف وحلو وكون ثانيهما غير واوي العين كحوت، ولا يائي اللام كمدي بضم الميم وسكون الدال المهملة مكيال شامي فكل ذلك لا يجمع على فعال.

قوله:

(وفي فعيل)

متعلق بورد، وفاعله ضمير فعال، ووصف فاعل حال من فعيل، والمراد: ورد باطِّراد أخذاً من التشبيه بعده، وخرج بالوصف الاسم كقضيب وجريدة بفاعل، وصف المفعول كجريح وجريحة فلا ينقاس فيهما فعال، وكذا معتل اللام كقوي وقوية.

قوله:

(وشاع)

أي كثر فعال في هذه الخمسة أوزان المذكورة قبل طويل أي وليس مطَّرداً فيه كما صرح في شرح الكافية، أما في الثمانية المتقدمة فمطرد لكن يجوز فيها غيره ككرماء في كريم، ومرضى في مريض، وأكعب وأجبل في كعب وجبل، وفي نحو: طويل لازم أي لا يجمع على غيره وذلك لقلته. ففي المحكم أن فعيلاً لم يأت صفة واوي العين صحيح الفاء واللام إلا في ثلاث كلمات: طويل وقويم وسهم صويب أي صائب تصريح.

قوله:

(على فعلاناً)

أي بفتح فسكون، وأنثييه أي فعلى وفعلانة بالفتح، وقوله أو على فعلانا أي بضم فسكون، وكذا فعلانة لأنها أنثاه.

قوله:

(خُمصان)

بضم الخاء المعجمة أي ضامر البطن.

قوله:

(وبفعول)

بضم الفاء متعلق بيخص فعل بفتح فكسر مبتدأ خبره يخص، وغالباً حال من نائب فاعله، والباء داخلة على المقصور عليه، والمراد بالتخصيص عدم المفارقة فلا ينافي الغلبة أي لا يتجاوزه إلى غيره من جموع التكسير في الغالب، وقد يتجاوزه كنمر ونمار أو نمرة بضمتين.

قوله:

(كذاك يطرد)

أي فعول.

قوله:

(وفعل)

بفتحتين مبتدأ خبره له أي فعل كائن لفعول أي من مفرداته أو له خبر لمحذوف أي له فعول،

والجملة خبر فعل.

قوله:

(للفُعال)

بضم الفاء متعلق بحصل الواقع خبراً عن فعلان بكسر فسكون.

قوله:

(وشاع)

أي فعلان، ومقتضاه عدم إطِّراده في ذلك لكنه صرح في شرح الكافية بالاطِّراد.

قوله:

(في اسم ثلاثي إلخ)

أخذ القيود الثلاثة من مثال المصنف بكبد.

قوله:

(ووَعِل)

بفتح الواو وكسر المهملة الشاة الجبلية، والأنثى وعلة.

قوله:

(غالباً)

تقدم محترزه.

قوله:

(على فعل)

بفتح الفاء أي بشرط أن لا تكون عينه واواً، وشذ فوج وفووج.

قوله:

(أو على فعل)

بضم الفاء أي غير واوي العين كحوت، ولا يائي اللام كمدي ولا مضاعفاً كخفَّ وخرج بالاسم في الثلاثة الصفة كصعب وجلف وحلو فلا تجمع على فعول.

قوله:

(قيل ويفهم إلخ)

قائله ابن المصنف قال ابن هشام: فإن قلت: لو كان الإطلاق هنا يقتضي عدم الاطِّراد للزم مثله في قوله:

لفعل اسماً صح عيناً أفعل

لإطلاقه أيضاً قلت: الإطلاق هنا قد صاحب ما نص على اطراد فبقي هو غير منصوص عليه بخلاف ما مر اهـ. وقال المرادي: المفهوم من المتن أنه مطرد لأنه لم يذكر إلا المطرد غالباً فإن ذكر غيره بينه بنحو: قل أو نذر اهـ ومنشأ الاختلاف في فهم العبارة تناقضٌ وقع للمصنف فنص على اطراده في العمد وشرحها والتسهيل وعلى عدمه في شرح الكافية.

قوله:

(من فُعْل)

أي بضم فسكون الثاني بفتحتين وقوله: نحو عود وحوت تمثيل للأول، وكذا: نون وكوز وقاع للثاني، وكذا: تاج ودار وجار فأصلها قوع، وتوج ودور وجور.

قوله:

(في غير ما ذكر)

أي في غير حوت وقاع كما هو مفاد المتن لكنه غير مخصوص بما عدا نحو: غراب وصرد بدليل قوله: وللفعال فعلان، وغالباً أغناهم فعلان إلخ كما أشار له الشرح وقد ذكر ابن جني مما يقبل فيه فعلان تسعة ألفاظ جمعها المصنف بقوله:

للحِسْلِ والخُرْص في التكسير فِعْلانِ

وهكذا قُلْ خَشْفانِ وخيطان

رئد وشقذ وشيح هكذا جُمِعتْ

ومثلُ ذلك صنوانٍ وقنوانِ

فالحسل بكسر الحاء المهملة ولد الضب ويجمع أيضاً على حسول والخرص بضمٍ وكسر الخاء المعجمة وسكون الراء فصاد مهملة سنان الرمح كما في الصحاح، والخشف الغزال والخيط بالخاء المعجمة والتحتية قطيع النعام، والرئد المثل، وأيضاً فرخ الشجرة، وقيل ما لان من أغصانها، والشقذ ولد الحرباء والشيح نبت، والصنو والقنو مثلان تصريح.

قوله:

(نحو أخ)

تبع شرح الكافية في عدم إطراده في فعل بفتحتين صحيح العين وإن ورد منه نحو: أخ وإخوان وفتى وفتيان، وخَرَب بفتح المعجمة والراء وهو ذكر الحُباري وخربان لكن في شرح العمدة، والتسهيل قياسه فيه، وأصل أخ أخو حذفت لامه اعتباطاً، ولا يجمع على إخوان إلا أخ الصداقة أما أخ النسب

فجمعه أخوة كما نقل عن بعضهم، ولا يرد: إِنَّمَا المُؤمِنُونَ إِخْوَةٌ}
(الحجرات:10)
لأن معناه كإخوة النسب لكن قال ابن هشام الحق استعمال إخوة وأخوان في كل منهما.
قوله:
(وفَعْلا اسماً)
بفتح فسكون وفُعل الثاني بفتحتين، وفعلان بضم فسكون، وحذف قيد الاسم من الثانيين اكتفاء بالأول فخرج نحو: ضخم وجميل، وبطل فلا تجمع على ذلك والمراد الاسمية ولو بالغلبة كعبد وعبدان، وفي التسهيل قياسه أيضاً في فعل بكسر فسكون كذئب وذؤبان لكن صرح في شرح الكافية بعدم اطراده.
قوله:
(في اسم صحيح العين إلخ)
صريحه أن قول المتن: غير معل العين راجع للثلاثة قبله فيخرج به نحو: سيف وسوط نحو: قوي وعويل ونحو: قود وقاع، وخصه الأشموني بالأخير فقط، وقال مقتضاه قياسه في نحو: سيف وقوي فتأمل.
قوله:
(ومضعف)
عطف على المعل، أي وفي مضعف.
قوله:
(في فعيل إلخ)
جملة الشروط ثمانية تعلم منه صريحاً وتلويحاً كون المفرد بوزن فعيل، وشبهه مما سيأتي، وكونه صفة لمذكر عاقل بمعنى اسم الفاعل غير مضاعف، ولا معتل دالاً على سجية مدح أو ذم فخرج بالوصف الاسم كقضيب ونصيب وبالمذكر المؤنث كشريفة، وأما: خليفة وخلفاء وسفيهة فبالحمل على المذكر، وبالعاقل نحو: مكان فسيح، وبمعنى فاعل نحو: قتيل وجريح، وشذ أسير وأسراء ونحوه وسيأتي المعتل والمضاعف.
قوله:
(كونه دالاً إلخ)

أشار بذلك إلى أن المراد المشابهة في المعنى، وهي دلالته على مذكر أعم من كونها في اللفظ أيضاً كخبيث ولئيم أو لا سواء كان على فاعل كما مثله، أو فعال بالضم كشّجاع وشجعاء، وسواء

دلاً على المدح كما ذكر، أو الذم كفاسق وفسقاء، وخفاف أي خفيف وخففاء كما في التسهيل وإن اقتصر في شرح الكافية على فاعل، وعلى المدح، وتبعه الشارح في التمثيل فخرج المشابهة في اللفظ فقط كقتيل.

قوله:

(في المضاعف إلخ)

أي من فعيل المتقدم ذكره كما في الأشموني والتصريح.

قوله:

(لغير ما ذكر)

أي لغير المضاعف، والمعتل من فعيل بمعنى فاعل فدخل في النادر نحو ظنين، وأظناء بمعنى مَتْهُوم وصديق وأصدقاء لأنه ليس مضاعفاً، ولا معتلاً.

قوله:

(والقياس نصباء وهو ناء)

كذا في نسخ وهو لا يصح لأن نصيب اسم فلا يجمع على فعلاء كما مر قريباً بل قياسه نصب بضمتين، أو أنصبة كما مر سابقاً، وأما هيِّن فقد استكمل الشروط الثمانية المارة إلا أن أصله هيون فعل به كسيد مع أن فعلاء لا ينقاس إلا في فعيل وشبهه من فاعل، أو فعال كما مر فتأمل.

قوله:

(لفوعل وفاعل)

أي بفتح العين.

قوله:

(مع نحو كاهل)

أي من كل اسم على فاعل بالكسر غير صفة علماً كان كجابر وجوابر أو لا ككاهل، وهو أعلى الظهر مما يلي العنق.

قوله:

(قاصعاء)

هو حجر اليربوع الذي يقصع فيه أي يدخل، زكريا.

قوله:

(وشذ فارس وفوارس)

مثله هالك وهوالك وشاهد وشواهد لكن تأولها بعضهم بأن قولك: فارس من الفوراس تقديره من الطوائف الفوارس فهو قياسي لأنه جمع فاعلة لا فاعل.

قوله:

(لفاعلة)

أي صفة كانت أو علماً كما مثله، أو اسما غير علم كناصبة ونواصي.

قوله:

(وبفعائل)

بفتح الفاء أجمعن فعالة مثلث الفاء.

قوله:

(أو مزاله)

الهاء إما ضمير التاء على تأويلها بالحرف فمزال عطف على ذا فهو حال من فعالة، أو هي هاء التأنيث فهو عطف على محذوف صفة لتاء أي ذا تاء ثابتة، أو مزالة.

قوله:

(لكل اسم)

الحاصل أو فعائل ينقاس في عشرة أوزان يشملها المتن لأن فعالة مثلث الفاء بتاء كسحابة ورسالة وكناسة وبدونها كشمال بالفتح للريح، وبالكسر لليد وعقاب بالضم فتلك ستة، والمراد بشبهها فعول وفعيل بتاء كحلوبة وحلائب، وظريفة وظرائف، وبدونها كعجوز وعجائز وسعيد علم امرأة وسعائد، وشرط الخمسة المجردة من التاء كونها مؤنثة المعنى، وشذ دليل ودلائل وجزور للبعير المذكر المذبوح وجزائر ووصيد للباب ووصائد وسماء بمعنى المطر وسماء بكسر الهمزة منونة لأن أصله سمائي أُعِلَّ كجوار، وتقييد الشرح بالاسم يقتضي أنه شرط في الجميع وليس كذلك بل إنما هو شرط في ذوات التاء سوى فعيلة ينقاس فيها فعائل، ولو كان صفة كظريفة وظرائف كما في التسهيل ولم يقيد الموضح بذلك في ذي التاء ولا غيره، وصرح شارحه بالتعميم ومثل بحلوبة وحلائب.

قوله:

(وبالفعالى)

بفتح الفاء وكسر اللام والفعالي بفتحهما، ولا تثبت ياء الأول إلا إذا كان بأل أو مضافاً، أما المجرد فكجوار.

قوله:

(كصحراء وصحار إلخ)

وجاء أيضاً صحاريّ وعذاريّ بشد الياء، وهو الأصل لأن الألف الأولى من صحراء تقلب ياء لانكسار ما قبلها في الجمع. وتقلب الهمزة أيضاً ياء، ثم يدغم لكنهم خففوه بحذف إحدى الياءين فإن

حذفت الثانية المحركة قيل: صحاري بالكسر، أو الأولى الساكنة فتحت الراء لتقلب الياء المتحركة ألفاً، وتسلم من الحذف فيقال: صحارى.

قوله:

(أو صفة كعذراء)

هو صفة للبكر سميت بذلك لتعذُّر زوال بكارتها، وصريح الشرح كالمصنف إطِّرادهما في الصفة كالاسم أيضاً، وهو ما في شرح الكافية، وخالفه في التسهيل وقيد الموضح فعلاء بكونه لا مذكر له وهو مستفاد من مثالي المتن.

قوله:

(واجعل فَعالِيّ)

بفتح الفاء وكسر اللام وشد التحتية.

قوله:

(لغير ذي نسب جدد)

بأن لا يكون فيه نسب أصلاً ككرسي، أو فيه نسب غير مجدد بأن صار منسياً فالتحق بما لا نسب فيه كمهري فإن أصله البعير المنسوب إلى مهرة قبيلة باليمن، ثم كثر فصار اسماً للنجيب من الإبل فيجمع على مهاري، وبهذا التقرير يندفع الاعتراض بأن مقتضى كلامه أن كرسياً فيه نسب غير مجدد مع أنه لا نسب فيه أصلاً، وذلك لأن توجه النفي إلى مقيد بقيد يصدق بنفيهما معاً، وبنفي القيد وحده، والكرسي مثال للأول، وترك مثال الثاني فلا حاجة إلى جعل جدد صفة كاشفة، ولا يرد أن غير ذي النسب يصدق بما ليس آخره ياء مشددة لأن قوله: كالكرسي حال من غير فيقيده بذلك، وعلامة ياء النسب المجدد أن يدل اللفظ بعد حذفها على معنًى مشعور به قبل، وهو المنسوب إليه، وأما غيرها فيختل اللفظ بسقوطها ويصير لا معنى له.

قوله:

(وبفعالل إلخ)

أعلم أن الجُموع المتقدمة كلها للثلاثي المجرد والمزيد وهي خمسة وعشرون بناء، منها أربعة للقلة، والباقي للكثرة، ومثلها في كونه للثلاثي شبه فعالل، وبقي منها فُعالَى بضم الفاء وفتح اللام، وقد أخل به المصنف وهو يترجح في نحو: سكران وسكرى على فَعالى بفتح الفاء ويستغنى به عنه في نحو: أسير وقديم ما لم يكن أوله ياء كيتيم فيقال: أسارى وقُدامى بالضم لا غير وفي غير ذلك مستغنى

عنه بالمفتوح، وأما فعالل فللرباعي الأصول فما فوقه فالجملة ثمانية وعشرون هي أبنية التكسير المشهورة وبقي أبنية أخرى مختلف فيها، وبهذا يعلم أن قوله: من غير ما مضى خاص بشبه فعالل أي في المرتقي على الثلاثة غير ما مضى جمعه على غير ذلك ولم يمض ذكر إلا للثلاثي المزيد كباب أحمر وحمراء وكبرى وسكرى ورام وكامل وذراع وقضيب، أما فعالل فلم يمض لمفرده وهو ما زادت أصوله على ثلاثة جمع أصلاً كذا قيل. ولا حاجة لذلك فإن قوله: من غير ما مضى يصدق بالثلاثي المزيد المغاير للأوزان المتقدمة منه وبما زادت أصوله على ثلاثة لأنه من غير ما مضى فيصح رجوعه لفعالل وشبهه لكن على التوزيع فتدبر.

قوله:

(ومن خماسي)

متعلق بأنف، وجملة جرد صفة لخماسي، والآخر مفعول أنف أي احذف الآخر من كل خماسي مجرد.

قوله:

(والرابع إلخ)

أي والحرف الرابع من الخماسي المجرد قد يحذف إلخ.

قوله:

(وزائد العادي)

اسم فاعل من عدا، كذا إذا جاوزه والرباعي مفعوله وسكنت ياؤه للضرورة كقوله:

438 ـ دَعِ القِتَالَ وأَعْطِ القَوسَ باريها

أو على لغة من يقدر النصب على الياء، أو مضاف إليه احذف زائد الاسم المجاوز الرباعي.

قوله:

(ما لم يك)

أي الزائد ليناً بفتح اللام كما هو والرواية مخفف لين بالتشديد فإن كسرت قدر مضاف أي ذالين وقوله: إثره خبر مقدم عن الموصول، وختما بالبناء للفاعل صلته، والجملة صفة ليناً أي احذف زائد مجاوز الرباعي ما لم يكن حرفاً ليناً وقع بعده الحرف الخاتم للاسم أي ما لم يكن ليناً قبل الآخر.

قوله:

(وهو كل جمع إلخ)

أي فالمراد شبهه في العدد والهيئة وإن خالفه في الوزن التصريفي كمساجد وصيارف وسلالم فإن

وزنها التصريفي مفاعل وفياعل وفعاعل، ومنه ما مر من نحو: كواهل وكراسي وصحاري.

قوله:

(جعفر)

هو في الأصل النهر الصغير.

قوله:

(وزِبْرِج)

بكسر الزاي والراء بينهما موحدة ساكنة وبالجيم هو الزهر والسحاب الرقيق الذي فيه حمرة والحُلَى من ذهب وغيره.

قوله:

(وبُرْثُن)

بضم الموحدة والمثلثة لا المثناة كما قيل وسكون الراء آخره نون يطلق على الكف مع الأصابع كما في القاموس وعلى مخلب الأسد والطير، وهو الذي كالأصبع للإنسان.

قوله:

(كل رباعي مزيد فيه)

في التوضيح أن فعالل ينقاس في أربعة أنواع، الرباعي المجرد كجعفر، والمزيد كيدحرج، ومتدحرج، والخماسي المجرد كسفرجل، والمزيد كخندريس، وشبه فعالل ينقاس في مزيد الثلاثي غير ما مر سواء كان بحرف كمسجد أو حرفين كمنطلق، أو ثلاثة كمستخرج وسواء كانت زيادته للإلحاق كجوهر وصيرف أم لا كما مر إذا علمت ذلك تعلم ما في كلام الشارح لأنه يوهم أن المراد رباعي الأصول المزيد فيه وليس كذلك إلا أن يقال: مثاله يدل على أن المراد ما صار رباعياً بالزيادة، لكنه لا يشمل منطلق ومستخرج فتأمل.

قوله:

(في فرزدق)

اسم جنس جمعي لفرزدقة وهي القطعة من العجين، وقولهم جمع فرزدقة تسامح، أو مرادهم الجمع اللغوي، وبه سمي الشاعر المشهور.

قوله:

(خدرنق)

بخاء معجمة فدال مهملة فراء فنون هو العنكوب كما في الصحاح أما خُوَرْنَق بالواو بدل الدال فقصر للنعمان بن المنذر، ولا يصح ذكره هنا لأن الكلام في الخماسي المجرد، والواو في هذا زائدة لإلحاقه بسفرجل فيجمع على خرانق بحذفها فتأمل.

قوله:

(من حروف الزيادة)

أي المجموعة في أمان وتسهيل، والمراد أنه منها صورة لا أنه مزيد حقيقة وإلا لم يكن الاسم خماسياً مجرداً، وسيأتي أن لكل واحد من هذه الحروف مواضع مخصوصة يحكم بزيادته فيها دون غيرها كالنون لا تزاد إلا في آخر نحو سكران ووسط غضنفر بشرط سكونها فنون خدرنق ليست زائدة بل تشبه الزائدة لفظاً.

قوله:

(كدال فرزدق)

أي فإنها من مخرج التاء الفوقية وهو طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا.

قوله:

(في سفرجل)

هو ثمر معروف مُقَوَ مُدِرَ مُشَهَ مسكّنٍ للعطش وإذا أكل بعد الطعام أطلق، وأنفعه ما قور وأخرج حبه وجعل مكانه عسل وطيب وشوى.

قوله:

(وأشار بقوله وزائد إلخ)

أعلم أن كلام المصنف يشمل ما كان رباعي الأصول زيد فيه حرف كمدحرج، أو حرفان كمتدحرج فيقال: دحارج أو ثلاثة كاحرنجام فيقال: حراجيم بقلب الألف الأخيرة ياء، وحذف غيرها، ويشمل أيضاً الخماسي المزيد فيه حرف كقرطبوس للداهية، وخندريس للخمر لأن العادي الرباعي يشمل ما جاوزه بزائد فقط، أو بزائد وأصلي فيحذف منه حرفان؛ الزائد لما ذكره هنا، وخامس الأصول لقوله فيما مر: ومن خماسي إلخ فتقول فَرَاطب وخَنَادِر لكن الشارح اقتصر على الأول فقط، وقوله: إذا كان الخماسي مزيداً فيه حرف المراد به ما صار خماسياً بالزيادة لا أنه خماسي الأصول فتأمل.

قوله:

(سِبَطْرِي)

بكسر السين مشية بتبختر.

قوله:

(وَفَدَوْكَس)

بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف آخره سين مهملة هو الأسد والرجل الشديد كما في القاموس، والعدد الكثير كما في زكريا.

قوله:

(حرف مد)

المراد به حرف العلة الساكن أعم من أن يكون قبله حركة مجانسة له وهو حرف المدِّ اصطلاحاٍ أولا وهو المسمى باللين كغِرْنِيق، وفِرْدَوس فيقال فيهما غَرَانِيق وَفَرَادِيس فخرج بالساكن المتحرك فيجب حذفه نحو: كناهر في كنهور كسفرجل للسحاب المتراكم، والرجل الصخم وخرج حرف اللين الأصلي كمختار ومنقاد فإنه لا يقلب بل يحذف، ويقال: مخاتر ومناقد كذا في الأشموني، وفيه نظر ظاهر إذ القياس أن يقال: مخاير ومقايد بحذف النون، والتاء لزيادتهما دون الألف بل ترد لأصلها وهو الياء، وقد اعترض عليه ابن سم بأن الصواب حذفهما لأنهما ليسا من أفراد الرباعي المزيد الذي الكلام فيه بل من الثلاثي المزيد الآتي في قوله: والسين والتاء إلخ، ونقل الفارضي عن المصنف في العمدة أنهما لا يكسران بل يقال مختارون ومنقادون، وكذا لا يكسر نحو مضروب ومكرم، وشذ ملاعين في ملعون، ويستثنى مفعل لمؤنث كمرضع ذكره ابن هشام في شرح بانت سعاد.

قوله:

(قنديل)

قال الشمني في حواشي الشفاء بكسر القاف وأما بفتحها فالعظيم الرأس ففتح القاف في القنديل المعروف لحن كما نص عليه.

قوله:

(والسين والتا إلخ)

اعلم أن قول المصنف: وبفعالل إلخ، يشمل الرباعي فأكثر مزيداً وغيره ولكن الرباعي لا يحتاج في جمعه على ذلك إلى حذف شيء منه فلم يخصُّه المصنف الخماسي المجرد إلى الحذف بيَّنه بقوله: ومن خماسي إلى آخر البيتين، ثم ذكر حكم رباعي الأصول وخماسيها المزيد فيهما بقوله وزائد العادي إلخ ثم ذكر حكم الحذف في الثلاثي المزيد بقوله: والسين، والتا إلخ لكنه نبه على قاعدة عامة فيه وفي غيره بقوله: إذ ببنا الجمع إلخ، فأفاد أنه يحذف كل ما أخل بصيغة الجمع منه الثلاثي المزيد وغيره، ثم بين ما هو الأولى بالحذف بقوله: والميم أولى إلخ، أفاده سم.

قوله:

(والميم أولى من سواه)

أي من باقي حروف الزيادة لترجُّحها عليها بما سيأتي، ولعله حذف منها قيد السبق لعلمه مما بعد، أو لأن زيادتها في غير الصدر ممتنعة، أو نادرة والمراد بقوله: أولى وجوب إبقائها.

قوله:

(والهمز)

أي همزة القطع أما همزة الوصل فتحذف أبداً للاستغناء عنها بلزوم فتح أول الجمع المتناهي.

قوله:

(مزية)

أي من جهة المعنى واللفظ معاً كما مثله أو اللفظ فقط كأن يغني حذفه عن حذف غيره كما يأتي في حَيْزَبُون وكان لا يخرج الاسم بإبقائه إلى عدم النظير كاستخراج جمعه: تخاريج بإبقاء التاء لا: سخاريج لأن وزن سفاعيل ليس موجوداً في الكلام بخلاف تفاعيل كتماثيل وانظر نحو: انطلاق واحتفاظ هل يقال فيهما نطاليق وحتافيظ بإبقاء النون والتاء لعدم إخلالهما بالجمع؟ أو لا يكسران أصلاً لصيرورة وزنهما تفاعيل بالنون وفتاعيل بالتاء ونظير لهما فيما يظهر فتأمل.

قوله:

(مداع)

بفتح الميم وجوباً لأنها أول الجمع المتناهي.

قوله:

(وتبقى الميم)

مثله نحو: منطلق فيقال: مطالق بحذف النون لا الميم قال سم. وهل يقال في نحو: محتفظ ومصطفى: محافظ ومصاف أي بحذف تاء الافتعال دون الميم، واعلم أن المعتل من هذه الجموع كمداع ومصاف حكمه كجوار في لفظه وإعلاله إلا إن عوضت من المحذوف ياء قبل الطرف كما سيأتي في التصغير فيجوز مصافي ومداعي، وأصله مصافيّ ومداعيّ بشد الياء لإدغام ياء العوض في لام الكلمة ثم تحذف إحداهما تخفيفاً فإن حذفت الثانية المتحركة أجريته كجوارٍ أو الأولى الساكنة قلبت المتحركة ألفا بعد فتح ما قبلها هذا هو مقتضى القياس، وقد مر نظيره فتأمل.

قوله:

(على معنى)

أي مختص بالأسماء لأنها تدل على اسم فاعل أو مفعول.

قوله:

(ألادّ ويلادّ)

بشد الدال المهملة وأصله الأدَد فأدغم.

قوله:

(مفوت إلخ)

أي لأنه لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف إلا وأوسطها ساكن معتل كمصابيح.

قوله:

(وإبقاء الألف)

أي فتقلب ياء وتعل الكلمة كجوار فتقول سراد وعلاد بالكسر مع التنوين والله أعلم.

التصغير

ذكره عقب التكسير لاشتراكهما في مسائل كثيرة، ولأن كلاً منهما يغيِّر اللفظ والمعنى، ولم يعكس لأن التكسير أكثر وقوعاً ولأنه تكثير للمعنى وتعظيم له بجمعيته فهو أشرف من التحقير وفوائد التصغير أربع: تصغير ما يتوهم كبره كجبيل، وتحقير ما يتوهم عظمه كسبيع، وتقليل ما يتوهم كثرته كدُرَيْهِمَات، وتقريب ما يتوهم بُعد زمنه كقُبيل العصر أو محله كفُويق هذا أو رتبته كأصيغر منك زاد الكوفيون خامسة وهي التعظيم كقول لبيد:

439 ـ وكلُّ أناسٍ سوفَ يدخلُ بينهم

دويهيةٌ تصفرُّ منها الأناملُ

فصغر الداهية لتعظيمها لأن المقام للتهويل بدليل وصفها بما بعدها ورده البصريون إلى التحقير بتأويله بأنه إشارة إلى أن حتف النفوس الذي يترتب عليه أعظم المشقات قد يكون بصغار الدواهي.

قوله:

(إذا صغر الاسم المتمكن)

أي فلا يصغر غير الاسم وشذّ تصغير فعل التعجب ولا غير المتمكن أي المعرب وشذ تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات لكن يرد عليه جواز تصغير خمسة عشر وسيبويه كما سيأتي مع أنه مبني، فالأولى إبدال المتمكن بغير المتوغِّل في شبه الحرف ليشمل ما ذكر فإنه لعروض شبهه بالتركيب لم يوغل فيه ويشترط أيضاً قبول الاسم للتصغير وخلوّه من صيغته فلا يصغر نحو كميت ومبيطر ولا الأسماء المعظمة شرعاً مراداً بها مسمياتها الأصلية ولا يزد مهيمن لوضعه هكذا فالشروط أربعة.

قوله:

(ضم أوله وفتح ثانية)

أي لو تقديراً في نحو: غراب وغزال وكذا كسر ما بعد الياء في نحو: زبرج فيقدر زوال الحركة الأصلية وإتيان غيرها كما جزم به ابن أياز.

قوله:

(وفي قذّى قذي)

أي بقلب ألفه ياء لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها وإدغام ياء التصغير فيها.

قوله:

(وفي عصفور إلخ)

كان عليه أن يبدله بدينار ودُنينير ليستوفي الأمثلة الثلاثة التي بنى عليها الخليل باب التصغير وهي فُلَيْس ودُرَيْهم ودُنَيْنِير، قيل له: لمَ بنيته على ذلك؟ فقال ما معناه: لأني وجدت مبنى الدنيا الحقيرة عليها وإنما تركه الشارح لاحتياجه إلى زيادة عمل برد الياء إلى أصلها وهو النون إذ أصل دينار دنار بشد النون بدليل جمعه على دنانير كما يأتي.

قوله:

(فأمثلة التصغير)

أي أوزانه ثلاثة وتخصيصه بها اصطلاح بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريباً بتقليل الأوزان وليس جارياً على مصطلح الصرفيين ألا ترى أن وزن أُحَيْمر ومُكَيْرِم وسُفَيْرِج في التصغير فُعَيْعل وفي التصريف أُفَيْعِل ومُفَيْعِل وفُعَيْلِل.

قوله:

(من حذف حرف إلخ)

أي إلا ما سيأتي في قوله: وألف التأنيث حيث مدا إلخ.

قوله:

(وإن شئت قلت عليه)

بحذف النون وقلب الألف ياء لوقوعها بعد كسرة ثم يُعَلُّ كقاض ولم تصحح الألف ويفتح ما قبلها لأنها للإلحاق بسفرجل وألف الإلحاق لا تبقى في التصغير اهـ صبان.

قوله:

(عما حذف في التصغير)

أي سواء كان المحذوف أصلياً كسفرجل أو زائداً كحبنطى، ومثله منطلق فتقول فيه: مطيليق ومطاليق ومحل تعويض الياء إن لم يستحقها الاسم بدونه بأن وجدت في المفرد والمكبر كما في لغيزي واحرنجام فإن جمعه حراجيم ولغاغيز وتصغيره حُرَيْجِيم ولُغَيْغِيز بفكِّ الإدغام وحذف النون وألف التأنيث لإخلالهما بالصيغة ولا يعوض عنهما لاشتغال محله بالباء الموجودة في لغيزي

والمنقلبة عن الف احرنجام.

قوله:

(المغيربان إلخ)

والقياس مغيرب وعشية بحذف إحدى الياءين اللتين في المكبر لتوالي الأمثال وإدغام ياء التصغير في الأخرى كما يأتي في تصغير نحو: عُلَيّ.

قوله:

(أراهط إلخ)

القياس رهوط كفلوس أو أرهط كأكلب أو رهاط ككلاب أو رُهطان بالضم كظهران كما علم مما مر قياس: باطل بواطل ككاهل وكواهل.

قوله:

(لتلو يا التصغير إلخ)

هذه أربع مسائل مستثناة من وجوب كسر ما بعد ياء التصغير في غير الثلاثي الذي اقتضاه قوله فعيعل مع فعيعيل إلخ قوله:

(أو مدته)

أي مدة علم التأنيث أي المدة التي قبله وليس المراد مدة التأنيث لأن العلامة هي الهمزة لا المدة على الأصح عند البصريين كما مر وأراد بقوله علم تأنيث التاء والألف المقصورة بمدته المدة التي قبل الهمزة في الممدودة.

قوله:

(مدة أفعال)

مفعول سبق مقدم ومد سكران عطف عليه والجملة صلة ما.

قوله:

(وما به التحق)

أي مما فيه ألف ونون زائدتان وليس مؤنثه فعلانة ولم يجمعوه على فعالين فخرج بالأول ما نونه أصلية كحسان من الحسن فيقال فيه حسيِّن بشد الياء مكسورة وحذف إحدى السينين، كما قاله الدماميني: والقياس حُسَيْسِين بِفَكِّ الإدغام كما في لغيغيز سم، وبالثاني نحو: سيفان وسيفانة، وفيقال: فيه سييفين، وبالثالث ما جمعوه على فعالين كسرحان وسلطان فيصغر على سُرَيْحِين وسُلَيْطِين.

لقولهم: سراحين وسلاطين فلا يغير في كل ذلك كسر ما بعد الياء بل تقلب ألفه ياءً لكسر ما قبلها

سوى زعفران كما سيأتي.

قوله:

(إن وليته تاء التأنيث)

أي مع اتصالها به ومثلها الألف الممدودة والألف والنون كما مثله فإن فصل ما بعد الياء من ذلك كسر على الأصل كما سيأتي في حنيظلة وخجيدباء وزعيفران، وعجُز المركَّب بمنزلة التاء فيفتح ما قبله في: بعيلبك لعدم فصله من الياء ويبقى على سكونه وما بعد الياء على كسره في مُعَيْد يكرب.

قوله:

(أو ألفه)

خرج بها ألف الإلحاق مقصورة كعزهى أو ممدودة كعلباء فيقلبان ياء لأجل الكسرة وتعلُّ الكلمة كقاضٍ، وتحذف الهمزة من الممدودة فيقال: عزيه وعليب بالكسر مع التنوين، والأصل عزيهى وعليَّى والعزهى بكسر المهملة الرجل الذي لا يلهو.

قوله:

(أو ألف أفعال)

أي بفتح الهمزة وقوله: جمعاً لبيان الواقع لأنه لم يثبت في المفردات، عند الأكثرين وأما قولهم: برمة إعشار إذا تكسرت قطعاً وثوب أخلاق واسمال أي بال فمن صف المفرد بالجمع نعم يكون مفرداً إذا سمي به وتصغيره حينئذ كما قبل التسمية فيفتح ما قبل ألفه كما قاله سيبويه فرقاً بينه وبين إفعال بالكسر لأنه لا يكون إلا مفرداً لأنه مصدر.

قوله:

(من غير باب سكران)

تقدم محترزه.

قوله:

(وألف التأنيث إلخ)

هذه ثمانية أنواع مستثناة من قوله وما به لمنتهى الجمع إلخ وكان حقها أن تذكر بعده لتتصل بالمستثنى منه، والمعنى أنه يتوصل بالحذف في هذه الأشياء إلى الجمع دون التصغير فلا تحذف فيه لكن فيه أن عجُز المضاف لا يحذف في الجمع أيضاً، بل يثنَّى ويجمع صدره الأول مضافاً لعجزه فلا يليق عده من المستثنيات أفاده في التوضيح وأجاب سم بأنه ليس المراد الاستثناء بل بيان أنه اكتفى في هذه الأشياء بحصول صورة التصغير تقديراً مع وجودها لتقدير انفصالها فلا تخل

بالصيغة أعم من أن يفعل مثل ذلك في الجمع أولاً ومعلوم أن السبعة التي هي ما عدا المضاف مخالفة للجمع فيعلم استثناؤها اهـ صبان والحكم على جميع السبعة المذكورة بالاستثناء من الحذف فيه نظر لأن عجز المركب المزجي وزيادة المثنى والمجموع لا تحذف في الجمع أيضاً كالتصغير وإن تخالفا في أن التصغير يرد على ما قبل العجز كما مثله الشارح والجمع لا يغيرها أصلاً بل يضاف إليها ذوو فيقال: جاءني ذوو بعلبك وذوو زيدين ومسلمين فلم يبق لما يصح استثناؤه من الحذف سوى أربعة: تاء التأنيث وألفه الممدودة وياء النسب والألف والنون بعد أربعة فتحذف في الجمع دون التصغير. فيقال: حناظل وخجادب وعباقر وزعافر في حنظلة وخجدباء وعبقري وزعفران فتأمل.

قوله:

(حيث مدا)

خرج به المقصورة فلا تعد منفصلة لعدم استقلال النطق بها ولذلك تحذف خامسة فأكثر كما سيأتي لإخلالها بالصيغة وتبقى رابعة كحبلى لعدم إخلالها حينئذٍ وبفتح ما بعد الياء لأجلها ولا تكرار في هذا مع قوله السابق: لتلوٍّ يا التصغير إلخ لأن ذكر الألف والتاء فيما مر من حيث أنه يفتح لهما ما بعد الياء وهنا من حيث عدهما منفصلين فيصغر الاسم بتقدير خلوه عنهما.

قوله:

(آخراً اللنسب)

لعله احترز به عن الألف المتوسطة عوضاً عن إحدى ياءي النسب في نحو: يمان وشآم مما صار كصحار في تصغيره على يمين وشؤيم بحذف الألف.

قوله:

(والمركب)

أي المزجي ولو عددياً أو مختوماً بويه فيصغر صدره فقط فيقال: سيبويه وخميسة عشر سواء سمي به أو أريد العدد فيكون مستثنى من المبني أما المركب الإسنادي فلا يصغر.

قوله:

(جلا)

أما بمعنى أظهر عطف على دل وجمع مفعوله مقدم أو بمعنى ظهر اللازم صفة الجمع المعطوف على تثنية أي جمع ظاهر واحترز به عن نحو سنين فإن زيادته لا تعد منفصلة حتى تبقى في التصغير بل يصغر على سنيات لأن إعرابها بالياء والواو إنما كان عوضاً عن اللام المحذوفة

والتصغير يردها فيلزم الجمع بين العوض والمعوَّض عنه من أعرب سنين كحين صغره على سنين كدُرَيْهم فإدغام ياء التصغير في يائه ويجوز حذفها فيقال سنين كفُليس.

قوله:

(بعد أربعة)

لم يقيد بذلك في الألف الممدودة والتاء مع أنه قيد فيهما كما في التوضيح لكنه يؤخذ من قوله الآتي: بحرفين أصليين فخرج به نحو: سكران وحمراء وتمرة فلا تعد منفصلة لأن الفصل بينها وبين الياء حرف واحد فلذلك يفتح لها ما بعدها محافظة على بقائها.

قوله:

(لا يضر بقاؤها)

أي لكونها في نيَّة الانفصال فتنزل منزلة كلمة مستقلة ويصغر ما قبلها كأنه غير متمم بها فلم تخرج معها أبنية التصغير عن صيغها الأصلية بل هي موجودة تقديراً، وهذه الزيادة كالعدم.

قوله:

(خُجْدباء)

بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة كما يؤخذ من صنيع الصحاح أو المهملة كما في السجاعي وضم الدال المهملة فموحدة وهو ضرب من الجنادب أي الجراد وهو الأخضر الطويل الرجلين.

قوله:

(عبقري)

نسبة إلى عَبْقَر كعَنْبر تزعم العرب أنه اسم بلد الجن فينسبون إليه كل شيء تعجبوا من حسن صنعته وفي الحديث كان صلى الله عليه وسلّم يسجد على عبقري أي بساط فيه صبغ ونقوش.

قوله:

(وعند تصغير حبارى إلخ)

استثناء من قوله: لن يثبتا كما بينه الشارح.

قوله:

(وجب حذفها)

ولا تعد منفصلة كالممدودة لأنها لا تستقل في النطق.

قوله:

(لأن بقاءها يخرج إلخ)

قال في التصريح: فإن قلت: فحبيلي فعيلي وليست من الأبنية الثلاثة قلت: نعم ولكنها توافق فعيعلاً فيما عدا الكسرة التي منع منها مانع الألف اهـ.

قوله:

(قرقرى)

بقافين وراءين مهملتين موضع.

قوله:

(لُغَّيزَى)

بضم اللام وفتح الغين المعجمة مشددة وسكون التحتية وفتح الزاي اسم للغز من ألغز في كلامه إذا عمي وأصله حجر اليربوع لأنه يحفر أولاً مستقيماً، ثم يعدل عن يمينه وشماله ليخفي مكانه فتلك الإلغاز وقوله لغيغيز أي بفك الإدغام وبياء قبل الزاي لوجودها في المكبر وحذفها في نسخ لعله تحريف.

قوله:

(حبير)

أي بإدغام ياء التصغير في المنقلبة عن الألف قبل الراء.

قوله:

(ثانياً)

مفعول أول لأردد ولأصل في محل المفعول الثاني ليناً نعت لثانياً كما أشار له الشارح في الحل وكذا قلب ويصح كون ليناً مفعولاً ثانياً لقلب لأنه يتعدى لاثنين أي أردد ثانياً حُوِّل ليناً أي صار الآن ليناً لأصله الذي حول عنه.

قوله:

(وحتم إلخ)

لا يقال: كيف أحال الجمع على التصغير مع أن الحوالة إنما تكون على المتقدم لأن الواجب تقدم حكم المحال عليه وهو حاصل هنا سم ولا يرد تأخر بعض المحال عليه وهو قوله: والألف الثاني إلخ كما أشار له الشارح لأن هذا البيت مرتبط بالأول ومكمل لأقسام الحرف الثاني فهو في قوة المتقدم فكأنه قال: وحتم للجمع من هذا الحاضر المذكور هنا وهو قلب الحرف الثاني بأقسامه فتدبر.

قوله:

(وجب رده إلى أصله)

شمل ذلك ستة أشياء كونه ياء منقلبة عن واو كقيمة أو عن همزة كذيب بالياء فيقال ذؤيب بالهمزة أو واواً عن ياء كموقن أو ألفاً عن واو كباب بموحدتين، أو عن ياء كناب بالنون أو معتلاً عن صحيح كدينار وقيراط إذ أصلهما دنَّار وقرَّاط بشد النون والراء فأبدل من أول المثلين ياء ساكنة فتقول فيهما: دنينير وقريرط فإن كان الثاني غير لين فلا يرد لأصله كمتعدَ أصله موتعد قلبت الواو تاء وأدغمت في تاء الافتعال فتقول فيه متيعد بحذف تاء الافتعال لأنها زائدة مخلة بالصيغة.

قوله:

(أو مجهولة إلخ)

مثلهما المنقلبة عن همزة تلي همزة كألف آدم فيقال: أُوَيْدَم بالواو فهذا موضع رابع تقلب فيه الألف الثانية واواً وتقلب ياء في واحد وهو ما أصلها الياء.

قوله:

(والتكسير فيما ذكرناه)

أي من قلب الحرف الثاني بأقسامه، ومحل ذلك أن تغير فيه شكل الأول وإلا بقي الثاني على ما هو عليه كقِيْمة وقِيَمْ ودِيمة ودِيَم.

قوله:

(ما لم يحوِ الخ)

غير حال من ثالثاً، لأنه نعت نكرة قدم عليها أي ما دام لم يحد حرفاً ثالثاً غير التاء بأن لم يَحْوِ ثالثاً أصلاً كيد أو يحو ثالثاً هو تاء كسنة أما ما فيه ثالث غير التاء فلا يرد إليه المحذوف كشاك الآتي إلا أن يكون غير التاء همزة وصل كاسم وابن فإنه يرد معه المحذوف ولم يذكره هنا لأنها تحذف في التصغير للاستغناء عنها بضم الأول فيبقى على حرفين فيصدق عليه أنه لم يحو ثالثاً أصلاً، وعبر بالتاء دون الهاء ليشمل تاء بنت وأخت فيقال بُنَيَّة وَأُخَيَّة برد المحذوف والأصل بنيوة وأخيوة قلبت الواو ياء وأدغمت.Y

قوله:

(كما)

مثال للمنقوص المكمل في التصغير إن جعل بمعنى المشروب ويكون قصره للضرورة فيقال فيه مويه برد الهاء المنقلبة همزة فالمراد بالمنقوص حينئذٍ ما حذف منه حرف أصلي ولو مع إبداله بآخر فإن جعل ما الموصولة مثلاً كما هو ظاهر صنيع الشارح خرج عن موضوع المسألة لفرضها في المحذوف منه حرف وهذا ثنائي الوضع فذكره للتنظير في وجوب مطلق التكميل توصلاً إلى بناء

فعيل نعم إن أريد بالمنقوص مطلق ناقص عن الثلاثة شمل الثنائي وضعاً.

قوله:

(وعيدة)

أي برد الواو التي هي فاؤها، ويجوز إبدالها همزة فيقال أعيدة وتاؤها الآن هي التي تزاد في تصغير المؤنث الثلاثي كسن لا التي كانت عوضاً عن الفاء لذهابها برد الفاء لئلا يجتمع العوض والمعوض عنه وكذا يقال في أخية، وبنية تصغير أخت وبنت.

قوله:

(وفي ماء مسمى به)

أي لأنه لا يصغر إلا الأسماء المعربة بخلاف الأفعال والحروف والمبنيات.

وقوله موي أي بقلب ألفها واواً لأنها ثانية مجهولة وبزيادة ياء تدغم فيها ياء التصغير. واعلم أن الثنائي وضعاً لما لم يعلم له ثالث يرد إليه اختلف في تكميله فقيل يضعف ثانيه ثم يصغر فيقال: من وهل وكي اعلاماً: منين وهليل وكيي وفي لو ومالوي وموي، والأصل لويو بالواو فتقلب ياء وجوباً ومويء بالهمزة لأن تضعيف ما يكون بزيادة ألف تقلب همزة فيقال ماء ثم تقلب الهمزة ياء لأجل ياء التصغير جوازاً كما في الفارضي ويجوز مويء بالهمزة وقيل يكمل بحرف علة أجنبي والياء أولى لعدم احتياجها إلى زيادة عمل بل تدغم في ياء التصغير من أول الأمر فيقال مني وهلى وكيي ولوي وموي بشد الياء من أول الأمر وجزم بهذا بعضهم وأجاز في الكافية والتسهيل الوجهين لكن الثاني لا يتأتى في نحو: ما ولو لأن المعتل يجب تضعيفه عند التسمية به قبل أن يصغر قولاً واحداً فيقال لو وكي بالتشديد وماء بالهمز ثم يصغر بعد تضعيفه فلا يتأتى أن يزاد فيه حرف علة لغير التضعيف فتدبر.

قوله:

(شُويك)

اعلم أن أصل شاك شاوك لأنه من الشوكة فقياسه: شائك بقلب الواو همزة كقائم وقد ورد كذلك فيصغر على شويك بقلب الهمزة ياء تدغم فيها ياء التصغير كقويم بشد الياء وأما شاك فقيل: حذفت واوه على غير قياس، فوزنه قال، ويعرب على الكاف قبل التصغير وبعده ويصغر على شويك بسكون الياء وواوه منقلبة عن الألف الزائدة وأما الواو التي هي عين الكلمة فباقية على حذفها وهذا مجمل كلام الشارح وقيل: قلبت العين وهي الواو موضع اللام، ثم قلبت ياء لتطرفها وكسرت الكاف لمناسبتها، وأعل كقاض فوزنه على هذا: فالع وحكمه في الإعراب والتصغير كقاض فيقال في الرفع

والجر: شويك بكسر الكاف منونة والياء محذوفة للساكنين فهي كالثابتة وفي النصب شويكياً.

قوله:

(من الزوائد)

أي وإن كانت للإلحاق كقعيس في مقعنسس.

قوله:

(ألحق تاء التأنيث)

أي لأنه من الثلاثي مآلا كما سيأتي ومحل ذلك ما لم يختص بالمؤنث وضعاً كحائض وطالق وإلا لم تلحقه التاء فيقال: حييض وطليق بحذف ألفهما وبلا تاء لأنه في الأصل صفة لمذكر أي شخص طالق وإذا صغرتهما لغير ترخيم قلت حويض بشد الياء وطويلق بقلب ألفهما واواً لأنها ثانية زائدة.

قوله:

(فيقال في المعطف عطيف)

يشير إلى أن التصغير لا يختص بالأعلام خلافاً للفراء وثعلب والمِعَطف بكسر الميم الرداء، وكذا العطاف وقد تعطفت بالعطاف أي ارتديت بالرداء كذا في المصباح. وقال الشاطبي: المعطف العطف وهو الجانب من كل شيء عطفاً والرجل جانباه من رأسه إلى وركيه.

تنبيه:

حكى سيبويه في تصغير إبراهيم وإسماعيل للترخيم: بُرَيْهاً وسُمَيْعاً وهو شاذ لأن فيه حذف أصلين وزائدين وقياسه عند سيبويه بريهم وسميعل بحذف الزوائد فقط وهي الهمزة والألف والياء وعند المبرد أبيره وأسيمع لأن الهمزة عنده أصلية لأن بعدها أربعة أصول ولا تزاد الهمزة أولاً في بنات الأربعة فيحذف الألف والياء الزائدين، وخامس الأصول لإخلاله بالصيغة وينبني على ذلك تصغيره لغير الترخيم وتكسيره فقياسهما عند سيبويه بريهيم وسميعيل وبراهيم وسماعيل بحذف زوائده المخلة بالصيغة وهي الهمزة والألف دون الياء لأنها لين قبل الآخر وعند المبرد أبيريه وأسيميع وأباريه وأساميع بحذف خامس الأصول لإخلاله بالصيغة والياء قبله لزيادتها وقلب الألف ياء لصيرورتها ليناً قبل الآخر، والصحيح مذهب سيبويه لأنه المسموع وحكى الكوفيون براهم وسماعل بلا ياء، وبراهمة وسماعلة بتعويض الهاء عن الياء، والوجه جمعهما تصحيحاً فيقال إبراهيمون وإسماعيلون.

قوله:

(وشذ ترك)

أي للتاء.

قوله:

(كثر)

بفتح المثلثة أي زاد على الثلاثي من قولهم كاثرته فكثرته أي غلبته وزدت عليه.

قوله:

(إذا صغر الثلاثي)

أي الثلاثي حالاً كما مثله أو مآلا بأن صار بالتصغير ثلاثياً وهو نوعان، أحدهما: ما صغر ترخيماً من نحو حُبلى وسوداء كما مر، الثاني: ما كان رباعياً، بمدة قبل لامه المعتلة كسماء فتصغيره سُمَيَّة لأن أصله سمي بثلاث يآت الأولى للتصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل الهمزة المنقلبة عن الواو لأن أصل سماء سما ومن سما يسمو فإذا حذفت الثالثة لتوالي الأمثال بقي ثلاثياً فتلحقه التاء وخرج بذلك نحو سعاد وزينب فيقال سعيد بشد الياء وزينب بلا تاء واختص الثلاثي بذلك لخفته.

قوله:

(في ذود الخ)

هذه ألفاظ محفوظة صغرت بلا تاء مع أنها مؤنثة شذوذاً جمعها بعضهم بقوله:

ذَودٌ وَقوْسٌ وحربٌ دِرْعُها فَرَسٌ

نابٌ كذا نَصَفُ عِرسٌ ضُحى عَرَبُ

وكذا نعل وشول بفتح المعجمة وسكون الواو جمع شائلة وهي الناقة التي أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فخف لبنها، وأما شائل بلا تاء فالناقة التي تشول بذنبها أي ترفعه للقاح وجمعها شوَّل كراكع وركع والذود بفتح المعجمة وسكون الواو من ثلاثة أبعرة إلى عشرة والمراد بالدرع الحديد أما بمعنى القميص فذكر والناب الناقة المسنة والنصف بفتحتين المرأة المتوسطة في العمر والعرس بالكسر امرأة الرجل وهو المراد هنا إما بالضم فيطلق على طعام الوليمة وعلى النكاح كما في القاموس.

قوله:

(وحرب)

قد يقال هو من النوع الأول لأن تصغير بالتاء يلبس بحربة الحديد سم.

قوله:

(قديديمة)

أي بفك إدغام الدال وجعل ياء التصغير بينهما وقلب الألف ياء لأنه مدة قبل الآخر، والقياس حذف

التاء.

قوله:

(منها تا وتي)

مخالف لنصِّهم على أنه لا يصغر من ألفاظ المؤنث إلاّتا وهو المفهوم من التسهيل إلا أن يريد بقوله منها أي من الفروع لا بقيد التصغير.

قوله:

(وشذ تصغير الذي الخ)

لكن سوغه أن في الذي وذا وفروعهما شبهاً بالأسماء المتمكنة بكونها توصف بوصف بها وتذكر وتؤنث وتثنى وتجمع فاستبيح تصغيرها لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن فترك أولها على حاله من فتح الذي وذا أوضم كأولى وعوض من الضم المجتلب للتصغير ألف مزيدة في آخر غير المثنى، ووافقت المتمكن في زيادة ياء ثالثة ساكنة بعد فتحة، فقيل: اللذيا واللتيا بفتح اللام وإدغام ياء التصغير في يائهما ثم ألف التعويض وضم لامهما لغة كما في التسهيل خلافاً لمن أنكرها كالحريري في درة الغواص وفي تثنيتهما اللذيان واللتيان بلا تعويض عن الضم لطولهما بالزيادة وفي الجمع على لغة من بناه: اللذيين في الرفع وغيره بفتح الذال وكسر الياء المدغم فيها عند سيبويه، وكذا على لغة الإعراب في غير الرفع ويقال في الرفع: اللذيون بفتح الذال وضم الياء وقالوا في جمع التي: اللتيات بالفتح وهو جمع اللتيا بعد حذف ألفه لالتقائهما ساكنة مع ألف الجمع وفي تصغير اللاتي اللويتا بقلب الألف واواً حذف الياء الأخيرة لأنه لو قيل: اللويتيا لزم كونه سداسياً بألف التعويض مع أن ياء التصغير لا تصحب خمسة سواها أفاده سم وفي اللائي اللويا بإدغام ياء التصغير في الياء الأخيرة بعد حذف الهمزة كما في الفارضي.

قوله:

(ذيا وتيا)

أي بفتح الذال وشد الياء وأصله: ذييا وتييا بثلاث ياءات؛ الأولى عين الكلمة والثالثة لامها والوسطى ياء التصغير فخفف بحذف الأولى لا الثالثة لئلا يلزم فتح ياء التصغير لمناسبة الألف وهي لا تحرك لشبهها بألف التكسير واغتفر وقوع ياء التصغير ثانية بكونه معضداً لما قصدوا من مخالفته للتمكين وقالوا في تثنية ذيان وتيان وفي أولى بالقصر أليا بضم الهمزة على أصلها وفتح اللام وإدغام ياء

التصغير في الياء المنقلبة عن الألف والألف الأخيرة عوض عن ضم التصغير. وفي أولاء بالمد أليئا بهمزة بعد الياء ثم ألف التعويض والظاهر أن الياء ساكنة لا مشددة وأن الألف التي كانت قبل الهمزة حذفت لما قبل في اللويتا ومن الإشارات غير ذلك والله أعلم.

النسب

سماه سيبويه باب الإضافة أيضاً وابن الحاجب باب النسبة بالضم والكسر بمعنى الإضافة، ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات؛ الأولى: اللفظي وهو ثلاثة: زيادة ياء مشددة آخر المنسوب، وكسر ما قبلها ونقل إعرابه إليها وأفاده المصنف بقوله: ياء كيا الكرسي إلى آخر البيت والثاني معنوي وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له وهو المنسوب بعد أن كان اسماً للمنسوب إليه والثالث حكمي وهي معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر باطراد.

قوله:

(كيا الكرسي)

أفاد أن ياءه ليست للنسب لأن المشبه به غير المشبه، والفرق بينهما أن سقوط ياء النسب لا يخل بالاسم لبقاء دلالته على المعنى المشعور به قبل وهو المنسوب إليه، وسقوط ياء الكرسي يصير اللفظ لا معنى له ولما كان النسب معنًى حادثاً افتقر إلى علامة تدل عليه كالتصغير وغيره، وكانت من حروف اللين لخفتها، ولم تلحق الألف لئلا يصير الإعراب تقدير يا ولا الواو لثقلها، وشدت الياء لئلا تلتبس بياء المتكلم، ولتجري عليها وجوه الأعراب.

قوله:

(أو مُدَّتَه)

بالنصب عطفاً على تا لأنه مفعول مقدم لتثبتا بضم أوله مضارع أثبت، وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة، ولا ناهية، والمراد بمدته أي التأنيث الألف المقصورة فقط، وسيذكر حكم الممدودة بقوله: وهمزة ذي مد الخ.

قوله:

(وإن تكن)

أي مدة التأنيث فقط وتربع مضارع؛ ربعت القوم من باب نفع صيرتهم أربعة، وهذا استثناء من قوله: أو مدته المفيد وجوب حذفها مطلقاً سواء كانت خامسة أولاً حرك ثاني ما هي فيه أولا فأفاد أنَّ الوجوب في غير الرابعة بقيدها.

قوله:

(حسن)

الأرجح كونه خبراً عن حذفها، وخبر قلبها محذوف للإشعار به أي جائز ليكون منبهاً على رجحان الحذف قال سم ويشعر به أيضاً مفهوم قوله: وللأصلي قلب يعتمي لأنه بيان لمخالفة الأصلي لها اهـ، وفيه أن المخالفة تصدق بالمساواة.

قوله:

(بعد ثلاثة)

خرج الواقعة بعد حرف كحي أو حرفين كعدي فسيأتي حكمهما.

قوله:

(وجب حذفها)

أي كراهة توالي أربع يا آت، ويظهر أثر ذلك فيما إذا سمي بنحو بخاتي وكراسي بشد الياء جمع بختى وكرسي، ثم نسب إليه فإنه قبل النسب غير مصروف لمنتهى الجمع تبعاً لما قبل التسمية لكون الياء من بنية الكلمة، وبعد النسب مصروف لزوال صيغة الجمع بعروض ياء النسب قال ابن هشام. فإن قلت: من قال في يمني: يمان بتعويض الألف عن إحدى ياءي النسب إذا نسب إليه هل يحذف الألف كما يحذف الياء الأخيرة لأنهما بمنزلة الياءين قلت: لا كما نص عليه أبو علي لانفصالهما والثقل إنما هو في اجتماع الياءات لا في وجودها منفصلة نكت.

قوله:

(مكي)

بحذف التاء لئلا تقع حشواً ولئلا يجتمع علامتا تأنيث ولو قيل في المؤنث مكية ومن اللحن قول العامة درهم خليفتي، وقياسه خلفي كما سيأتي. وقول المتكلمين في النسبة إلى الذات ذاتي اصطلاح لهم غير جار على اللغة كاستعمالهم الذات بمعنى الحقيقة مع أن المعروف لغة كونها بمعنى صاحبة ولا مشاحة في الاصطلاح تصريح، وقياسه ذووي بحذف التاء وقلب ألفه واواً ورد لامه المحذفة.

قوله:

(محركاً ثاني ما هي فيه)

أي لأن الحركة كحرف خامس في الثقل فيخفف بحذف الألف.

قوله:

(كجمزى)

بفتح الجيم والميم والزاي وصف بمعنى سريع يقال حمار جمزى.

قوله:

(والثاني قلبها)

ويجوز حينئذٍ زيادة ألف قبل الواو تشبيهاً بالمدودة كحبلاوى.

قوله:

(لشبهها)

أي في كونها رابعة ذي ثانٍ سكن لأنه لا تقع رابعة ذي ثان محرك إلا ألف التأنيث كما في التوضيح.

قوله:

(الملحق)

بكسر الحاء أي الملحق كلمة بأخرى.

قوله:

(ما لها)

أي حيث كانت رابعة ذي ثان سكن أمّا ما لها خامسة ففي البيت بعد هذا فقول الشارح يعني الخ ليس مراعياً فيه ترتيب الأبيات.

قوله:

(والألف الجائز الخ)

بالجيم أي الذي جاوز أربعة فصار خامساً، أو سادساً سواء كانت للإلحاق أو بدل أصل، أما ألف التأنيث فتقدمت في عموم قوله أو مدته لا تثبُتا.

قوله:

(وحتم)

خبر مقدم عن قلب ويعن بكسر العين صفة ثالث أي يعترض ويوجد أي يجب قلب كل ثالث معتل ألف مقصور كان أو ياء منقوص أما ألف التأنيث، والإلحاق فلا يقعان ثالثين كما يقتضيه كلام الشارح.

قوله:

(حَبَرْكِي)

بفتح المهملة والموحدة وسكون الراء هو والقراد وألفه للإلحاق بسفرجل.

قوله:

(عَلَقي)

بفتح فسكون اسم نبت ملحق بجعفر.

قوله:

(الأصلية)

أي المنقلبة عن أصل واو أو ياء لأن الألف لا تكون غير منقلبة إلا في حرف أو شبهه.

قوله:

(فإن كانت الثالثة الخ)

هذا الحكم من قوله: وحتم قلب ثالث.

قوله:

(قلبت واواً)

أي وإن كان أصلها الياء لوجوب كسر ما قبل ياء النسب، واجتماع الكسر والياءات ثقيل والألف لا تقبل الحركة.

قوله:

(يقال اعتميت الشيء)

أي كأصطفيته وزناً ومعنىً ويقال أيضاً: اعتامه يعتامه كاختاره يختاره كذلك قال طرفة:

440 ـ أرى الموتَ يعتامُ الكرامَ ويصطفي

عقيلةَ مالِ الفَاحِشِ المُتَشَدِّدِ

قوله:

(كمصطفي)

أي فقول العامة مصطفوي ومصطفاوي لحن.

قوله:

(وأشار بقوله كذاك)

أي إلى أخر البيت بعده فحكم الياء الثالثة من قوله وحتم قلب ثالث والرابعة من قوله: والحذف في اليا الخ والخامسة من كذاك الخ فلم يرتب في شرح الأبيات مراعاة لسهولة العبارة.

قوله:

(وفتح ما قبلها)

هذا مأخوذين من البيت الآتي.

قوله:

(في شج)

أي يحذف الياء أصله شجي كفرح أعل كقاض فإن جعلته بوزن فعيل من شجاه الحزن فهو مشجو

قلت شجي بشد الياء كخلى وسيأتي في قوله وألحقوا معل لام الخ.

قوله:

(قاضوي)

ظاهره كالمصنف إطراده وذكر غيرهما أنه من شواذ النسب عند سيبويه قيل ولم يسمع إلا في قوله:

441 ـ فكيفَ لنا بالشربِ إنْ لم يكن لنا

دراهمُ عند الحانوي ولا نَقْدُ

فجعل اسم مكان الخمر حانيه ونسب إليه بقلب الياء واواً من قولهم: حَنَوْت عليه أي عطفت فكأنها تحنو على ذويها كالأم والمعروف أن اسمها حانة بلا ياء.

قوله:

(كانت خامسة وجب حذفها)

شمل نحو محيي بثلاث ياءات كمزكى اسم فاعل من حيي كزكى فتحذف ياؤه الأخيرة لأجل ياء النسب ولا يزاد على ذلك عند المبرد فيقال محيي بياءين مشددتين كما يقال في النسبة إلى أمية أميي وفيه وجه آخر وهو أن تحذف ياءه الأولى لتوالي اليآت إذ هي تشبه الزائد في السكون فتقلب الثانية ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف الأخيرة للنسب فتقلب الألف واواً فيصير محوي بياء واحدة مشددة كأموي ويرجح وهذا عدم توالي الياءات والأول أنه ليس فيه إلا حذف الياء الأخيرة كما تحذف من قاض.

قوله:

(قوله وأول ذا القلب الخ)

أي اجعل هذا القلب تالياً لانفتاح بأن تفتح ما قبل الحرف ثم تقلبه فذا اسم إشارة مفعول أول لأول والقلب بدل منه وانفتاحاً مفعوله الثاني أو ذا بمعنى صاحب أي أول الحرف صاحب القلب، أي المقلوب انفتاحا والأول لنصِّه على تأخر القلب عن الفتح.

قوله:

(وفَعِل)

بفتح فكسر والثاني بضم فكسر منوناً والثالث بكسرتين.

قوله:

(وجب فتح ما قبلها)

ظاهره أن الفتح بعد القلب والتحقيق أنه قبله كما يفهم من المتن لأنه إذا أريد النسب إلى نحو: شج

وعم فُتِحَت عينه كما تفتح في نمر الآتي فتقلب اللام ألفاً فيصير شجى وعمى كفتى فتقلب الألف واواً للنسب وكذا يقال في قاض.

قوله:

(وجب التخفيف الخ)

أي لأن الآخر يجب كسره لأجل الياء فلو بقي كسر ما قبله لاستولى الكسر على أكثر الكلمة فيثقل فإن سبقت الكسرة بأكثر من حرف فلا تغير سواء كانت في خماسي كجحمرش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء فمعجمة للعجوز أو رباعي تحرك ثانيه كجندل بضم الجيم أو فتحها بفتح النون وكسر الدال لمجتمع الحجارة وكذا إن سكن ثانيه على الأوجه كتغلب، وقد سمع الكسر والفتح في: تغلبي ويحصبي ويثربي، والفتح عند الخليل وسيبويه سماعي وقاسه غيرهما فيقال: مغربي ومشرقي بالفتح.

قوله:

(دُؤلي)

بضم المهملة وفتح الهمزة بعد أن كانت مكسورة في دئل.

قوله:

(إبَلي)

بكسر الهمزة وفتح الموحدة بعد كسرها في إبل.

قوله:

(وقيل في المرمى الخ)

هذا البيت متعلق بقوله: ومثله مما حواه احذف ولعله أخره عنه لارتباط الأبيات المارة ببعضها.

قوله:

(قليلة)

في الارتشاف أنه شاذ.

قوله:

(بحرف واحد)

وستأتي المسبوقة بحرفين في قوله: وألحقوا معل لام.

قوله:

(حَيَوي)

أي لأنه لما فتحت الياء الأولى في حيي قلبت الثانية ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها فصار كفتى فقلبت الألف واواً للنسب وكذا يقال في: طي إلا أن ياءه الأولى بعد تحريكها ترد إلى أصلها وهو الواو لزوال مقتضى قلبها ياء وهو اجتماعها ساكنة مع الياء في أصله وهو طوى فيصير طووي بلا إدغام لوجوب فتح ثانيه كما في المتن ولأن اجتماع المثلين فيه عارض بخلاف ما ثانية واو مشددة قبل النسب كدوّ للفلاة الواسعة فلا يغير بل يقال: دوي بالإدغام ولم تقلب عين حيوي ونحوه ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها لأن حركتها عارضة ولما فيه من اللبس ولا لامها كذلك لسكون ما بعدها كما سيأتي في قوله:

من واوٍ اوْ ياءٍ بتحريك أصل

الخ كيف وياء النسب تقتضي قلب الألف واواً لوجوب كسر ما قبلها.

قوله:

(التثنية)

أي المثنى وما ألحق به كاثنين فيرد إلى واحده المقدر، ويقال: اثني بإبقاء همزة الوصل لأنها عوض عن لامه أي المحذوفة ويجوز ثنوي بلا همز لرد اللام إذ أصله ثنو كما سيأتي عند قوله: وأجبر برد اللام.

قوله:

(أو جمع تصحيح)

وما ألحق به كعشرين فيقال عشري.

قوله:

(وأعربته بالألف)

فإن أعربته بحركات النون فلا حذف وكذا في الجمع وما ألحق بهما.

قوله:

(وثالث)

مبتدأ سوغه الوصف بالظرف وحذف خبره أو الجار متعلق بحذف المسوغ للابتداء كونه صفة لمحذوف أي وحرف ثالث.

قوله:

(وجب حذف الياء المكسورة)

أي أصلية كانت كطيب أو منقلبة عن واو كميت أو زائدة كغُزَيل تصغير غزال كما نص عليه فتقول ميتي وغُزَيْلي بسكون الياء وكسر ما بعدها لكراهة اجتماع الياءات والكسرتين فقول المصنف: وثالث بيان للواقع في طيب لا قيد إذ الرابعة فأكثر كذلك ولو قال: ثالث لطيب حذف لو في بالمراد.

قوله:

(إلى طيىء)

بياء مشددة فهمزة، وقوله: طيىء بسكون الياء وكسر الهمزة.

قوله:

(بإبدال الياء)

أي الساكنة بعد حذف المكسورة على غير قياس لأنها لا تبدل إلا المتحركة فلو قيل بحذف الساكنة وقلب المتحركة ألفاً لكان قياساً، إسقاطي.

قوله:

(فلو كانت الياء الخ)

مثله ما لو كانت الياء المكسورة مفردة لا مدغماً فيها نحو: مغيل بضم الميم وسكون الغين المعجمة وهو الولد إذا أرضعته أمه وهي توطأ حاملاً فلا تحذف لنقص ثقلها بل يقال، مغيلي.l

قوله:

(هبيخ)

بفتح الهاء والموحدة وشدة التحتية المفتوحة آخره معجمة.

قوله:

(وفَعَلْى في فَعلية)

بفتح فإنهما والثانيين بالضم، وفعيلة فيهما غير مصروف للعلمية على الوزن، والتأنيث لكنه نوّن الثانية للضرورة.

قوله:

(وحذف يائه)

أي فرقاً بين المذكر والمؤنث كحنفي وشريفي في حنيف وشريف، ولم يعكس لأن الهاء تحذف للنسب فتتبعها الياء والحذف يأنس بمثله، ثم فتحت عينه لئلا يتوالى كسرتان كما مر في نمر وشذ إبقاء الياء في ألفاظ نبهوا بها على الأصل المرفوض كقوله:

442 ـ وَلَسْتُ بِنَحْوِيَ يَلُوكُ لِسَانَهُ

وَلَكِنْ سَلِيقِيٌّ أَقُولُ فأعرِبُ

نسبة إلى السليقة وهي الطبيعة وحقه سلقي.

قوله:

(عرياً)

أي خلا من التاء ومن المثالين حال من ضمير عرى.

قوله:

(في وجوب حذف يائه)

أي الزائدة وهي الساكنة كراهة توالي الياءات فتقلب الثانية واواً إما رجوعاً كقصي وعدي وعلي، أو لأجل ياء النسب كولي فيقال ولوي وتفتح عينه كما مر.

قوله:

(لم تحذف منهما شيء)

أي قياساً عند سيبويه بل يقتصر على ما ورد وقاسه المبرد لكثرته كثقفي وقرشي وهذلي في: ثقيف وقريش وهذيل.

قوله:

(عقيل)

بالفتح اسم رجل وبالضم قبيلة.

قوله:

(قُليلة)

بالضم تصغير قلة تطلق على إناء كالجر وعلى أعلى الشيء كقلة الجبل، وقلة الإنسان رأسه.

قوله:

(نحو كساء)

قال ابن هشام مثله ماء فتقول: مائي وماوي لأن الهمزة بدل غاية الأمر أن المبدل منه في كساء واو في ماء هاء اهـ، ومقتضاه جواز الوجهين فيه ولو قبل التسمية لكن المسموع قبلها القلب كما في الأشموني ومثل ماء شاء.

قوله:

(فوجهان)

أي والأحسن في ألف الإلحاق القلب وفي المنقلبة عن أصل التصحيح كما مر.

قوله:

(لصدر جملة)

أي مسمى بها ولصدر ما ركب مزجاً أي ولو عددياً فتقول: خمسي في خمسة عشر سمي به أولاً، كما يقتضيه كلام الفارضي ومثل ذلك ما سمي به من نحو: حيثما وأينما ولولا ولوما من المركبات فتقول: حيثي ولوي بالتخفيف لأنه ليس من الثنائي الآني من قوله: وضاعف الثاني الخ بل رباعي

حذف عجزه.

قوله:

(ولثان)

عطف على لصدر وتمماً بالبناء للفاعل على صفته، وإضافة مفعول تمما.

قوله:

(أو اب)

بنقل فتح الهمزة للواو.

قوله:

(أو ماله)

عطف على ابن أي أو مبدوأة بماله الخ وعطفه على ثان مفسد قيل هو عطف عام لشموله الابن وغيره من كل ما يتعرف بالإضافة كغلام زيد كما مثله الشارح تبعاً لابن الناظم، ويرده أن عطف العام لا يكون إلا بالواو وأيضاً فمرادهم بالمضاف الذي ينسب لصدره فقط أو عجزه فقط ما كان علماً بالوضع، أو بالغلبة، أما غير العلم كغلام زيد فليس مما هنا لأنه ليس لمجموعة معنى مفرد ينسب إليه. بل ينسب فيه إلى غلام وحده، وإلى زيد وحده، بحسب المراد فهو من النسبة إلى المفرد لا المضاف وجعله عطف مرادف بأن يراد بماله التعريف وبالمصدر بابن أو أب شيء واحد وهو العلم بالغلبة كابن الزبير تكرار بلا فائدة فالأولى أن يراد بالصدر بابن أو أب ما كان كنيةً من الأعلام الوضعية كأبي بكر وابن وردان ومثله أم كلثوم، وبالمعرف بالثاني العلم الغلبي كابن عمر فإنه قبل غلبته على ذلك الشخص استعمل فيه مضافاً غير علم فتعرف أوله بثانيه ثم غلب عليه دون سائر أخواته فصار تعريفه بالعلمية وأما غير الكنية من الأعلام الوضعية كامرىء القيس، وعبد الشمس فهو المراد بقوله: فيما سوى هذا الخ والفرق بين الكنية والعلم بالغلبة المصدرين بابن أن علمية الكنية بالوضع والثاني بالغلبة أفاده الصبان. لكن هذا الحمل لا يناسب تمثيل الشارح للقسم الأول بابن الزبير لأنه عَلَم غلَبي كابن عمر لا كنية فالحاصل أن المركب الإضافي إن كان علماً بالوضع غير كنية نسب لصدره إن أمن اللبس فإن لم يؤمن، أو كان كنية، أو علماً بالغلبة نسب إلى عجزه أو ليس علماً أصلاً فليس مما نحن فيه خلافاً لتمثيل الشارح بغلام زيد ولا يصح حمله على المجعول علماً لأنه حينئذٍ من الأول قال الإسقاطي إلا أن يحمل على ما إذا غلب على واحد من غلمان زيد كما في ابن عمر اهـ ومقتضاه أن العلم الغلبي لا يشترط تصديره بابن وعلى هذا فالمخلص مما مر أن يراد بقوله: بابن أو أب ما يعم الكنية، والعلم الغلبي المصدَّر بهما، وبالمعرف

بالثاني العلم الغلبي غير المصدر بهما كغلام زيد إذا غلب فالْتَأَمَ كلام الشارح بالمتن ويندفع الاعتراض عنهما وعن ابن المصنف ويكون العطف مغايراً فتدبر.

قوله:

(وفي بعلبك إلخ)

أي وفي معد يكرب معدي ومَعْدَوي لأنه بعد حذف الجزء الثاني يصير منقوصاً كقاض فيجري فيه ما مر.

قوله:

(فإن كان صدره ابناً إلخ)

أي بأن كان كنية، أو علماً غلبياً وقوله: أو كان معرفاً إلخ، أي بأن كان علماً غلبياً غير مصدر كغلام زيد.

قوله:

(فإن لم يكن كذلك)

أي بأن كان علماً بالوضع غير كنية، أما غير العلم أصلاً فخارج كما مر.

قوله:

(امرِئي)

أي بكسر الراء بعدها همزة، ويقال مرئي بفتح الميم الراء وحذف همزة الوصل وهذا هو المطرد عند سيبويه لأنه المسموع تصريح

قوله:

(ما منه حذف)

ما بمعنى اسم مفعول اجبر ونائب فاعل حذف ضمير اللام فهو صلة جرت على غير صاحبها وهاء منه تعود لما أي أجبر الاسم الذي حذفت لامه بردها إليه، وقوله جوازاً أي جبراً ذا جواز أو جائزاً.

قوله:

(في جمعي التصحيح)

متعلق بألف ولا فائدة لذكر جمع المذكر مع التثنية لأن ما يرد فيه يرد فيها بلا عكس كلام أب وأخ فإنها ترد في التثنية دون الجمع إلا أن يدعي ردها فيه ثم حذفها للإعلال واقتصر في التسهيل على التثنية وجمع المؤنث.

قوله:

(بهذي)

أي في هذه الثلاثة وهي جمعا التصحيح والتثنية توفيه أي جبر في النسب وجوباً.

قوله:

(جاز لك إلخ)

أي بشرط صحة العين وإلا وجب الجبر وإن لم يجبر في التثنية كشاة فإن أصلها شوهة لجمعه على شياه حذفت لامها وهي الهاء تخفيفاً، وقصد تعويض التاء عنها ففتحت الواو بعد سكونها لأجلها، ثم قلبت ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها فترد لامها في النسب ويقال: شوهي بسكون الواو وعند الأخفش لأنه يسكن فيه ما أصله السكون، وعند سيبويه والجمهور: شاهي لأن المجبور عندهم تفتح عينه وإن سكنت في الأصل فتقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وتقول في: ذي وذات بمعنى صاحب: ذووَي بفتح الذال والواو اتفاقاً، لأن أصله فعل بفتحتين عندهما كما مر في باب الإعراب فترد لامه وتقلب ألفاً ثم الألف واواً لأجل الياء كفتى قاله الدماميني اهـ صبان ورد اللام في هذا واجب لشيئين: اعتلال عينه وردها في تثنية ذات نحو: ذواتا أفنان لكن ينظر لِمَ لَمْ تُقْلب العين ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها ويقال: ذاوي كشاهي وليس فيه توالي إعلالين لصحة اللام بعد النسب وليس هذا مثل طووي المتقدم لعروض حركة العين فيه وأصالتها هنا بل هذا أولى بالقلب من شاهي العارض الحركة كما مر فتأمل.

قوله:

(يدوي)

أي بسكون الدال عند الأخفش تبعاً لأصلها وبفتحها عند سيبويه لما مر وهو الصحيح وبه ورد السماع، مثله نحو: دَمٌ وغَدٌ، مما أصل عينه السكون إذا رُدَّت لامه في النسب، وجواز الرد وعدمه في ذلك إنما هو عند من يقول في تثنية يدان ودمان أما من يقول يديان بالرد فلا يجوز غيره.

قوله:

(بنوي)

أي بحذف همزة الوصل لأنها عوض اللام فلا يجمع بينهما وابني بإثبات الهمزة وحذف اللام وكذا كل ما حذفت لامه وعوِّض عنها الهمزة كاسم واست.

قوله:

(علماً لمذكر)

قيد لصحة جمعه بالواو والنون.

قوله:

(ألحق)

أي في ثبوت الجبر برد اللام بلا نظر لوجوبه، فلا ينافي وجوبه في: بنت كأخت دون ما ألحق به وهو ابن، وإنما أعاد ذلك مع شمول قوله: واجبر برد اللام له تنبيهاً على خلاف يونس.

قوله:

(ويونس)

يقرأ غير مصروف على أصله إذ لا حاجة بالوزن إلى صرفه.

قوله:

(أخت)

إنما ضمت همزتها لتدل على أن الذاهب منها واو، وخُصت بذلك دون أخ لأجل التاء اللازمة لها وصلاً ووقفاً كالاسم الثلاثي صحاح.

قوله:

(أخوي وبنوي)

أي بفتح أولهما وثانيهما لأنه أصلهما، ولا يضر التباسهما بالمنسوب إلى أخ وابن لأنهم لا يبالون به في النسب صبان.

قوله:

(ومذهب يونس إلخ)

أي لأن التاء وإن أشعرت بالتأنيث تشبه ياء جبت وسحت في سكون ما قبلها والوقف عليها بالتاء، كتابتها مجرورة فكأنها من بنية الكلمة، ويرده حذفها في الجمع كتاء التأنيث فيقال: بنات وأخوات دون: بنتات وأختات.

قوله:

(كلا ولائي)

أي كما يقال لائي بمدة فهمزة فياء مشددة في النسب إلى لا.

قوله:

(إلى ثنائي)

أي وضعاً وقد مر الثنائي لا بالوضع في قوله: واجبر إلخ.

قوله:

(فتقول في لو إلخ)

أي سواء كانت اسم رجل أردت النسبة إليه أو قصدت نسبة شخص إلى لفظها لإكثاره منها فتقول لوي بالإدغام لاجتماع المثلين فيه قبل النسب عند تضعيفه فصار كجوّ ودوّ، وأما نحو كي وفي فتقول فيه كيوي وفيوي بلا إدغام كحيوي في حي لعدم اجتماع المثلين إذ الياء المزادة تقلب واواً

للنسب وإنما لم يدغم طووي لما مر.

قوله:

(ويجوز قلب الهمزة واواً)

أي كالمبدلة عن أصل في نحو: كساء كذا في التصريح وفيه أن الهمزة بدل عن الألف الزائدة للتضعيف لا عن أصل فالأولى أن تشبه بالمنقلبة عن ألف الإلحاق في نحو: علباء إلا أن يقال: لما كان التضعيف هنا لتصيير الكلمة ثلاثية كان بمنزلة الأصل فتدبر.

قوله:

(وإن يكن كشية إلخ)

شروع في بيان محذوف الفاء بعد أن بين محذوف اللام، وترك محذوف العين لقلته جداً، انظر الأشموني.

قوله:

(عند سيبويه)

أي لأنه بفتح عين المجبور وإن كان أصلها السكون وأما الأخفش فيسكن ما أصله السكون.

قوله:

(في شية)

هي لون يخالف لون سائر البدن من الفرس وغيره وأصلها وشيء بكسر فسكون كوعد في عدة نقلت كسرة الواو لما بعدها وحذفت، وعوض عنها التاء.

قوله:

(وشوي)

أي بفتح الشين عند سيبويه، والواو الأولى فاء الكلمة مكسورة على أصلها، والثانية منقلبة عن اللام لأن لما ردت فاؤه فتحت عينه فقلبت لامه وهي الياء الفاً ثم واواً لياء النسب كما في فتى، وأما الأخفش فيقول وشي بسكون الشين، وكسر ياء الكلمة لأجل ياء النسب وإنما صحت الياء لسكون ما قبلها، ومثل ذلك دية فسيبويه يقول: ودوي، والأخفش وديي.

قوله:

(ناسباً للجمع)

قال الشاطبي أراد الجمع اللغوي ليشمل التثنية كالمكسر والسالمين اهـ وفيه أن حكم التثنية السالمين علم من قوله:

وعلم التثنية احذف للنسب

إلخ مع أنه يدخل في الجمع اللغوي اسم الجمع كقوم والنسب إليه على لفظه كما في التسهيل واسم الجنس الجمعي كنمل قال الدماميني ولا يعلم أينسب إليه أم إلى مفرده إلا الله تعالى لسقوط التاء في النسب ألبتة صبان.

قوله:

(جيء بواحده)

أي إن لم يتغير المعنى وإلا نسب إلى الجمع نفسه كأعرابي، إذ لو قيل: عربي رداً إلى مفرده لتبادر الأعم والقصد الأخص لاختصاص الأعراب بسكان البوادي، وعموم العرب لهم وغيرهم قاله أبو حيان.

قوله:

(فرضي)

أي بفتح الفاء والراء لأن واحد الفرائض فريضة.

وفعلى في فعيلة التزم

وقولهم فرائضي خطأ كقولهم كتبي وآفاقي وفلانسي في النسب إلى كتب وآفاق وفلانس والقياس كتابي وأفقي وفلنسي بالرد إلى الواحد فتحذف الواو من فلنسوة على قاعدة النسب إلى ما فيه واو رابعة فصاعداً قبلها ضمة لكن قيل إن فرائض مما جرى كالعلم كأنصار فلا يكون النسب إليه خطأ.

قوله:

(فإن أجرى إلخ)

شمل العلم بالوضع كأنمار وكلاب أو بالغلبة كأنصار وفرائض للعلم المخصوص واسم الجمع كصحب، واسم الجنس كشجر، والجمع الذي لا واحد له من لفظه كعباديد فكلها ينسب إلى لفظها.

قوله:

(ومع فاعل إلخ)

فَعِل بفتح فكسر مبتدأ خبره أغنى، ومع حال من فاعله، والمعية في الحكم فقط، وهذه الصيغ غير مقيسة عند سيبويه وإن كثر بعضها فلا يقال دقاق وفكاه وبرار لبياع الدقيق والفاكهة والبر قياساً على ما سمع من نحو عطَّار وبقَّال والمبرد يقيسه.

قوله:

(على فاعل إلخ)

والفرق بين فاعل هذا، واسم الفاعل أن الثاني يفيد العلاج ويقبل التاء دون الأول.

قوله:

(وجعل منه قوله تعالى إلخ)

أي لأن جعله صيغة مبالغة يوهم ثبوت أصل الظلم تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. وأجيب أيضاً بأن النفي منصبٌّ على المقيد وهوالظلم مع قيده وهو كثرته معاً كما في قوله تعالى: وَلاَ شَفِيعٍ يُطَاعُ} (غافر:18)

إذ المقصود نفي الشفيع أصلاً فهو حينئذ بمعنى اسم الفاعل وعدل عنه تعريضاً بأن ظلاماً للعبيد من ولاة الجوز وبأن العبيد جمع كثرة فجيء في مقابلته بالكثرة.

قوله:

(إلى البصرة)

بفتح الباء بصري بكسرها، والقياس الفتح وهو مسموع أيضاً لكن قيل إن بصرة العراق مثلثة الباء فيجوز في المنسوب إليها الفتح والكسر بلا شذوذ، ويمتنع الضم لئلا يلتبس بالنسب إلى بُصرى كحبلى بلد بالشام إذا نسب إليها بحذف الألف كذا قيل وفيه أنهم لا يبالون باللبس في هذا الباب كما مر.

قوله:

(دهري)

بضم الدال الشيخ الكبير، والقياس فتحها والله أعلم.

الوقف

هو قطع النطق عند آخر الكلمة وهو إما اختياري بالمثناة بالتحتية بأن قصد لذاته، أو اضطراري بأن قطع النفس عنده، أو اختياري بالموحدة بأن يختبر به الشخص هل يحسن الوقف على نحو: عم واقتضاء بالوجه الآتي وعلى نحو: ألا يسجدوا}، وأما اشتملت مما يتوهم أنه لفظ واحد وهو في التقدير أكثر فإن أما في الأخير ليست هي الشرطية بل أم العاطفة، وما الموصولة فيوقف على أم مفصولة من ما وأما: ألا يسجدوا فعلى قراءة الكسائي بتخفيف ألا فهي حرف استفتاح، ويا للتنبيه، أو المنادى محذوف، واسجدوا فعل أمر فيوقف على يا مفصولة من اسجدوا وكان حقه أن يفصل في الخط أيضاً لكن وصلا في المصحف العثماني فصار بصورة المضارع لفظاً وخطاً، وفي التقدير غيره وعلى قراءة الباقين بالتشديد فهي أن الناصبة مدغمة في لا الزائدة، ولذا سقطت نون المضارع والمصدر المنسبك مفعول يهتدون بحذف الخافض أي لا يهتدون إلى السجود فيوقف على أن عند

قطع النفس أو على لا دون يا لأنها جزء كلمة وقيل غير ذلك. والمقصود هنا الأول وهو يرجع إلى ثمانية أنواع من التغيير غالباً مجموعة في قوله:

زيادةٌ حذفٌ اسكانٌ ونقلٌ كذا

التضعيفُ والنونُ والإشمامُ والبَدَلْ

وقد لا يغير أصلاً كالفتى والقاضي وحبلى.

قوله:

(تنويناً آثر)

بنقل كسرة الهمزة إلى النون الساكنة قبلها.

قوله:

(وقفاً)

أي في الوقف أو لأجله أو واقفاً.

قوله:

(أبدل ألفاً)

أي وجوباً في غير لغة ربيعة وجوازاً فيها كما نقله الصبان.

قوله:

(وشمل ذلك إلخ)

شمل أيضاً المقصور كرأيت فتى فألفه في النصب بدل من التنوين، وفي غيره لام الكلمة عادت لحذف التنوين عند سيبويه والجمهور، وقيل بدل من التنوين مطلقاً فيقدر إعرابه على الألف المحذوفة، وقيل لام الكلمة مطلقاً فيقدر عليها بدليل إمالتها، وكتبها بالياء، ووقوعها قافية، والألف بدل التنوين لا تصلح لذلك.

قوله:

(حذف)

أي في الأشهر، ولغة الإزد قلبه واواً بعد الضمة وياء بعد الكسرة.

قوله:

(إذن)

فاعل أشبهت أي أشبهت المنون صورة لأنها ثلاثية بخلاف لن.

قوله:

(على هاء الضمير)

أي المتصل بخلاف هو وهي فلا يحذف منهما شيء لتعاصيهما بالحركة.

قوله:

(حذفت صلتها)

أي حرف العلة المتصل بها من جنس حركتها.

قوله:

(إلا في الضرورة)

أي فتثبت صلة الفتح وغيره، وإنما يكون ذلك في آخر العروض أو الضرب كقوله:

443 ـ ومَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ

كأنَّ لَوْنَ أَرْضهِ سَمَاؤُهُ

بإثبات الواو بعد الهاء.

قوله:

(فأبدلوا)

أي الجمهور نونها ألفاً وغيرهم يقف بالنون كأن ولن، وأما رسمها فقيل بالألف كالمصحف، وقيل بالنون، وقيل: إن ألغيت فبالنون لتتميز عن إذا الشرطية، وإن أعملت فبالألف كما في المغنى، وينبغي تفريع القولين الأولين على الوقف؛ فمن وقف بالنون أو الألف رسمها بها، ولا وجه لرسمها بالنون عند من يقف بالألف ولا عكسه إذ الوقف على مرسوم الخط، وأما الثالث فقول مستقل غير مفرع على غيره، ومحل الخلاف في غير القرآن أما فيه فبالألف وقفاً وخطاً اجماعاً كما في الإتقان وغيره صبان.

قوله:

(وغير ذي التنوين بالعكس)

أي فإثبات يائه ما لم ينصب أولى وإنما قلنا: ما لم ينصب لأن الأصل مقيد به فعكسه كذلك فلا يرد أنه يدخل في كلامه المنصوب غير المنون مع أن إثبات يائه واجب لا أولى.

قوله:

(فالمختار الوقف عليه بالحذف)

أي حذف الياء كما تحذف في الوصل لأن الوقف محل راحة فلا يزاد فيه عن الوصل فيحذف التنوين، ويسكن ما قبله كالصحيح، واختار يونس إعادة الياء لزوال موجب حذفها وهو التنوين.

قوله:

(كيف)

أي مضارع وفي أصله يوفى حذفت الواو لوقوعها بين عدوَّتَيْها الياء والكسرة وإنما قال علماً لأن المنقوص لا يكون إلا اسماً وتنوينه حينئذ للعوض كجوار لأنه غير مصروف للعلمية ووزن الفعل.

قوله:

(هذا مري)

أي بإسكان الياء وأصله مرئي بهمزة بعد الراء كمكرم نقلت كسرة الهمزة إلى الراء وحذفت ثم أعلَّ كقاض.

قوله:

(غير مُنَوَّن)

يشمل ما حذف تنوينه لأل كما مثله أو لمنع الصرف كرأيت جواري، أو للنداء كيا قاضٍ، أو للإضافة كقاضي مكة أما الأول فحكمه ما ذكره ومثله الثاني فتثبت ياء المنصوب منه وجوباً وياء غيره رجحاناً كما في الهمع. وأما الثالث فاختار فيه يونس الحذف ورجحه سيبويه لأن النداء محل الحذف كالترخيم واختار الخليل الإثبات فليحمل عليه كلام المصنف. وأما الرابع فكالمنون يترجح فيه الحذف على الإثبات لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عاد إليه ما ذهب لأجلها وهو التنوين فألحق بالمنون إلا في النصب فلا يقلب تنوينه العائد ألفاً لضعفه عن الأصلي بل يوقف بالياء كما استظهره سم، وهذا القسم وحده وارد على المتن لاقتضائه أرجحية الإثبات فيه وليس كذلك إلا أن يقال: لما عاد إليه التنوين كان داخلاً في قوله وحذف يا المنقوص إلخ إلا في قوله: وغير ذي التنوين إلخ، أفاده سم.

قوله:

(من محرك)

أي حركة أصلية قبل الوقف إما عارض الحركة كتاء اقتربت وذال يومئذ فيجب تسكينه كالساكن الأصلي.

قوله:

(التسكين)

هو الأصل لأن الغرض من الوقف الاستراحة وهي بالسكون أبلغ.

قوله:

(عن الإشارة للحركة)

أي ولو فتحة خلافاً لمن منعه فيها كأكثر القراء لكنها تحتاج إلى رياضة وتأنَ لخفتها وسرعة اللسان إليها نعم لا يمكن الروم في المنصوب المنون لظهور حركته بتمامها لأجل الألف بدل التنوين.

قوله:

(إلا فيما حركته ضمة)

أي سواء كانت إعرابية نحو: وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ} أو بنائية نحو: من قبل والغرض به الفرق بين الساكن أصالة، والمسكن للوقف. وكذا الروم إلا أن الفرق به أتم لأنه يدركه الأعمى والبصير لما فيه من الصوت الخفي، والإشمام لا يدركه إلا البصير.

قوله:

(أن لا يكون الآخر همزة)

أي لثقلها كالمعتل فلا تزاد بالتضعيف ثقلاً.

قوله:

(كفتى)

الأولى حذفه لأن الكلام في متحرك الآخر ويمثل برأيت القاضي، وقضى الأمر وقضُو الرجل بضم الضاد أي صار قاضياً.

قوله:

(وإن يلي حركة)

أي لئلا يجتمع ثلاث سواكن المدغم، وهو المزيد للتضعيف وما قبله وما بعده، والغرض من التضعيف بيان أن الآخر محرك في الأصل، ولذ يمتنع تضعيف المنون المنصوب لظهور حركته بتمامها فهو شرط آخر.m

قوله:

(ونقل حركته)

أي الإعرابية فقط فلا تنقل حركة البناء كمن قبل وأمس، والغرض به بيان الحركة أو التخلص من السكونين، وإنما لم يجب لأن التقاء الساكنين جائز في الوقف.

قوله:

(لم يوقف عليه بالنقل)

لأن المحرك لا يقبل حركة غيره ولغة لخم النقل إليه أيضاً كقوله:

444 ـ من ياتَمِرْ بالخيرِ فيما قَصْدُه

تُحْمَدْ مساعِيه ويُعْلَمْ رُشْدُهْ

فنقل ضمة الهاء إلى دال قصده بعد سلب فتحتها.

قوله:

(كالألف)

أي وأختيها كقنديل وعصفور وزيد وثوب، وكذا المدغم كجد وعم فلا نقل في ذلك كله لتعذر الحركة في الألف والمدغم وتعسرها في الباقي، ويشترط أيضاً صحة المنقول منه فلا تقل في: دلو وظبي وأن لا يؤدي إلى عدم النظير كما سيأتي.

قوله:

(على الردء)

أي بكسر الراء وسكون الدال آخره همزة أي المعين في المهمات، ومنه قوله تعالى: {فَأَرْسِلْهُ مَعِي رِدْءاً يُصَدِّقُنِي}

(القصص:34)

أما الرداء بالمد وهو الثوب المعلوم فلا تقل فيه اتفاقاً لأن ما قبل الآخر لا يقبل الحركة.

قوله:

(إذا كانت الحركة فتحة)

أي لما يلزم على النقل من حذف ألف التنوين في المنون، وحمل غيره عليه، وإنما اغتفر ذلك في الهمزة لثقلها وإذا سكنت مع سكون ما قبلها زادت ثقلاً فتخلص منه بالنقل وإن لزم عليه ما ذكر تسهيلاً للنطق بها فيجوز: رأيت ردأ بالنقل، وإن لم يمثل الشارح إلا لغير المنون، والحاصل أن نقل الضمة والكسرة من المهموز وغيره متفق عليه، وكذا فتحة المهموز وأما فتح غيره فعند الكوفيين فقط.

قوله:

(لأن فعلاً)

أي بكسر فضم مفقود أي اتفاقا وأما عكسه فنادر في الأسماء، وقيل: مفقود فلا نقل في: أتيت بقفل لخروجه لذلك.

قوله:

(ويجوز هذا الردء)

أي بنقل ضمة الهمزة إلى الدال وإن أدى إلى عدم النظير لثقل الهمزة.

قوله:

(في الوقف)

متعلق بجعل الواقع خبراً عن تا وها مفعوله الثاني، والأول ضمير التاء.

قوله:

(وإن كان غير ذلك)

أي بأن كان متحركاً كفاطمة أو ساكناً معتلاً وهو خصوص الألف كفتاة كما يفهم من تمثيل الشارح.

قوله:

(وقف بها السكت)

أي توصلاً إلى بقاء الحركة وقفاً كما توصل بهمزة الوصل إلى بقاء السكون ابتداء وسميت هاء السكت لأنه يسكت عليها ومواضع اطرادها ثلاثة: الفعل المعتل المحذوف الآخر وما استفهامية، والمبني على حركة لازمة وكلها في المتن.

قوله:

(بحذف آخر)

أي فقط كأعط أو مع حذف الفاء كلَمْ يَعِ أو العين كَلمْ يَرَ.

قوله:

(مجزوماً)

حال من يع وأصله يوعي حذفت لامه للجازم، وفاؤه وهو الواو لوقوعها بين عدوَّتَيْها الياء والكسرة وأصل عِ أوعى حذفت الياء للبناء والواو حملاً، على المضارع فحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ومثلهما فهِ، ولم يَفِه من الوفاء واهِ بمعنى عِدْ، ولم يَأْهِ ونحوهما من كل فعل حذفت فاؤه ولامه، وبقيت عينه، وأما رَهْ فالباقي منه الفاء فقط، وأصله أرأى، ولم يرأى كيرعى حذفت الهمزة بعد نقل حركتها للراء فحذفت همزة الوصل للاغتناء عنها والألف الأخيرة للجازم، أو البناء، وبقيت الفاء وهي الراء وفي الدماميني على المغني أن نحو هذه الأفعال مما بقي على حرف واحد يكتب بهاء السكت مطلقاً لكن لا ينطق بها إلا في الوقف فحذفها وصلاً إنما هو في اللفظ لا الخط.

قوله:

(للجزم أو الوقف)

المراد بالوقف هنا البناء في فعل الأمر ولو عبر به لكان أولى.

قوله:

(أو حرفين أحدهما زائد)

أي فتجب فيه الهاء لبقائه على أصل واحد كذا قال المصنف، ورده الموضح بإجماع المسلمين على ترك الهاء في الوقف على: ألم أكُ ومن يتقِ والقراءة الصحيحة وإن كانت سنة متبعة لا تخالف العربية، ولا تأتي على ما تمنعه لا يقال كلام المصنف في المعتل، وأك صحيح لأنه علل الوجوب بالبقاء على أصل واحد وأك كذلك نعم يرد على الموضح أنه وافق المصنف في باب كان من شرح

القطر فيرد عليه ما ذكر، ويرد على المصنف أيضاً أن الهاء لا تجب في ما المجرورة بحرف لصيرورته كجزئها كما سيأتي، وكون حرف المضارعة كالجزء أقوى فهلا قيل فيه أيضاً بالجواز.

قوله:

(وليس حتماً إلخ)

أي وليس إيلاؤها الهاء حتماً إلخ فاسم ليس ضمير المصدر المأخود من أولها لا المأخوذ من حذف لأن الحذف واجب مطلقاً كما مثله الشارح أولاً. وجوز الشاطبي إثبات الألف مع جرها بالاسم، ونقله عن سيبويه وحكاه الأخفش لغة في الحرف أيضاً وعليها قراءة عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ}

(النبأ:1)

وقول حسان:

445 ـ على مَ قَامَ يَشْتمُني لئيمٌ

كخنزيرٍ تَمَرّغ في رَمادِ

قوله:

(اقتضاء)

بالمد مع كسر التاء مفعول مطلق قدم على عامله وجوباً لإضافته لواجب التصدر، واقتضى الثاني فعل ماض أي اقتضى أيّ اقتضاء.

قوله:

(وجب حذف ألفها)

أي فرقاً بينها وبين الشرطية، والموصولة ولم يعكس لأن كلا من هذين مع ما بعده كاسم واحد فصارت ألفهما وسطاً والحذف بألا، وأخر أليق، وشرط الحذف أن لا تركب مع ذا وإلا امتنع نحو لماذا تلومني كما في الأشموني أي لصيرورتهما كلمة واحدة للاستفهام فما جزء كلمة لا كلمة تامة فإن جعلت ذا زائدة على القول بزيادة الأسماء والاستفهام بما وحدها حذفت الألف لأن ألفها حينئذٍ آخر كما مر في الموصول، وينبغي أن يكون مثل ذلك جعل ذا إشارية مبتدأ مؤخراً وما خبراً مقدماً فحذف ألفها كما ذكر فتدبر.

قوله:

(جاز إلحاق الهاء)

أي لكون الحرف منها كالجزء فكأنها على حرفين فجاز الوقف عليها بدون الهاء وإن كان إثباتها أجود قياساً لتكون الهاء عوضاً عن ألفها المحذوفة وأكثر استعمالاً وإنما وقف أكثر القراء بحذفها اتباعاً للرسم فيسكن الميم أما المضاف فمستقل بمعناه فهي معه في تقدير الانفصال منه فتجب فيها

الهاء لكونها على حرف واحد وهو لا يوقف عليه.

قوله:

(ووصلها بغير إلخ)

في نسخ الاقتصار على هذ البيت وعليها شرح الأشموني، وفي أخرى زيادة بيت قبله وهو:

ووصل ذي الهاء أجز بكل ما

حُرِّك تحريك بناءٍ لزما

فقوله: ووصلها إلخ تفصيل لإجمال هذا.

قوله:

(بغير تحريك بنا أديم)

يصدق بتحريك البناء غير الدائم كما مثله الشارح وبتحريك غير البناء أصلاً بأن تكون الحركة إعرابية كجاء زيد أولاً إعراباً، ولا بناء كنون المثنى والجمع فمقتضاه أن وصل الهاء بجميع ذلك شاذ وهو مسلم في الأول فقط، أما الثاني فلا تلحقه أصلاً، والثالث تلحقه بلا شذوذ كالزيدانه والزيدونه كما في الجمع ويجاب بأن سيبويه حكى: أعطني أبيضه بلحوق الهاء للمعرب شذوذاً، ولا نسلم أن حركة نون المثنى والجمع ليست إعراباً ولا بناء بل هي بناء لازم فتدبر وإن سلط النفي المستفاد من غير على القيد فقط وهو أديم لم يصدق إلا بالأول، وكأنه قال: ووصلها بتحريك بناء غير مدام شذ.

قوله:

(في المدام استحسنا)

فيه قيد ملحوظ أشار إليه الشارح أي المدام غير الشبيه بالإعراب فخرج الماضي فلا تلحقه الهاء عند سيبويه والجمهور، واختاره المصنف لأن حركته وإن كانت بناء لازماً تشبه الإعراب من حيث أنه يشبه المضارع المعرب في وقوعه صفة وصلة وخبراً وحالاً كما مر، والهاء تمتنع في المعرب لأن عامله يغني عنها في الدلالة على الحركة فكذا في شبهه ولئلا يتوهم كونها ضميراً فيهما.

قوله:

(نحو قبل إلخ)

أي من كل ما عرض بناؤه وكان له حالة يعرب فيها كخمسة عشر.

قوله:

(من علة)

أي في قوله:

446 ـ يا ربَّ يوم لي لا أُظلَّله
أُرمضُ مِنْ تحت وأضْحى من عَلُهْ

أي لا أظلل فيه وأرمض، وأضحى مضارعان مجهولان من رمضت رجله احترقت بحر الرمضاء وهي الأرض الحارة من الشمس، ومن ضحيت بالكسر والفتح إذا برزت لها مكشوفاً اهـ زكريا وفيه أن رمض وضحى بهذا المعنى لا زمان فكيف يبنيان للمفعول مع كون النائب ليس ظرفا، ولا مصدراً فالظاهر بناؤهما للفاعل صبان: ولو بني الأول للمجهول على معنى: يحرقني حر الشمس لكان له وجه فضمة على بناء عارضة كقبل وبعد كما مر في الإضافة، ولحقته الهاء شذوذاً.

قوله:

(لم يتسنَّه)

أي بناء على أنه من السنة واحدة السنين وأن لامها واو فالأصل يتسنو قلبت الواو ألفاً، وحذفت للجازم فلحقته الهاء وقفاً، وأجري الوصل مجراه وكذا على أنه من الحمأ المسنون، وأصله يتسنن بثلاث نونات أبدلت الثالثة ألفاً دفعاً لتوالي الأمثال كتظنِّي وتقضِّي في تظنن، وتقضض أي سقط، أما على قول الحجازيين أن لام السنة هاء فيتسنَّه مجزوم بسكون الهاء ولا شاهد فيه والفاعل على الجميع ضمير الطعام والشراب وأفرده لأنهما كجنس واحد ومعنى لم يتسنه: لم يتغير بمرور الزمان قيل: كان طعامه تيناً أو عنباً وشرابه عصيراً أو لبناً ولما انتبه بعد المائة سنة وجده على حاله لم يتغير، وأتى الشارح بقوله: وانظر، إشارة إلى أن القلة إنما هي في الوصل أما في الوقف فكثيرة اتفاقاً.

قوله:

(مثل الحريق إلخ)

في نسخ قبله لقد خشيت أن أرى جدباً بشد الباء للوقف وهو ضرورة في هذا فقط لما مر أن شرط التضعيف أن لا يكون الاسم منصوباً منوناً فلا يصلح شاهداً، ولذا حذف في نسخ والجدب ضد الخصب وجملة وفق القصبا حال من الحريق، والمراد بالقصب ما تشعل فيه النار بسرعة والله أعلم.

الإمالة

تسمى الكسر والبطح والإضجاع لأنها اصطلاحاً: تمييل الفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء كما في الشرح فكأنك بطحتها أي رميتها، وأضجعتها إليها والغرض الأصلي منها تناسب الأصوات وتقاربها لأن النطق بالياء والكسرة مستفلٌ منحدر، وبالفتحة والألف متصعِّد مستعل، وبالإمالة تصير

من نمط واحد في التسفُّل والانحدار وقد ترد للتنبيه على أصل أو غيره وحكمها الجواز فكل مُمال يجوز ترك إمالته والأسباب الآتية إنما هي للجواز ومحلها الأسماء المتمكنة والأفعال غالباً كما سيأتي وأصحابها تميم ومن جاورهم، وأما الحجازيون فلا يميلون إلا في مواضع قليلة وسببها لفظي ومعنوي فالأول الياء والكسرة الظاهرتان، والثاني الدلالة على ياء كباع ورمى أو كسرة كخاف، وسيأتي موانعها وموانع موانعها، وجملة ما ذكره المتن من أسباب إمالة الألف ستة انقلابها عن الياء ورجوعها إليها وكونها بدل عين ما يؤول إلى فلت ووقوع ياء قبلها ومثله بعدها وكسر ما قبلها أو بعدها والتناسب وكلها ترجع إلى الياء والكسرة الظاهرين، أو المقدرين.

قوله:

(في طرف)

أي طرف اسم كمرمى، أو فعل كرمي أما الألف المبدلة من الياء في غير الطرف ففيها تفصيل فإن كانت عين فعل كدان أميلت أو عين اسم كناب وعاب لم تمَل عند سيبويه كما سيأتي، وأما المبدلة من الواو في الطرف فلا تمال مطلقاً وفي غيره فيها تفصيل يأتي.

قوله:

(خلف)

نصب على الحالية من الياء، أو على أنه خبر الواقع على تأويله بالصائر وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ومنه متعلق بخلف.

قوله:

(دون مزيد)

مصدر ميمي بمعنى الزيادة ودون متعلق بالواقع أو بخلف.

قوله:

(ما الها عدماً)

ما مبتدأ مؤخر على حذف مضاف خبره لما تليه، والهاء مفعول لعدم أي حكم ما عدم الهاء في الإمالة ثابت لما تليه.

قوله:

(عبارة عن أن ينحى إلخ)

اعتراض بأنه لا يشمل ما إذا لم يكن بعد الفتحة ألف كنعمة وشجرة فالأولى قول الأشموني تبعاً لابن هشام: هي أن تذهب بالفتحة نحو الكسرة فتميل الألف نحو الياء إن كان بعدها ألف وقد يقال قول الشارح: وبالألف نحو الياء ليس من تتمة ما قبله بل هو نوع آخر هو المشار إليه بقول الأشموني:

إن كان بعدها ألف فلم يخرج من كلامه شيء. غاية الأمر أنه اكتفى في النوع الثاني بذكر اللازم لأن إمالة الألف لازمة لإمالة الفتحة.

قوله:

(بدلاً من ياء)

سبب أول وصيرورتها للياء ثانٍ ودون زيادة إلخ قيد في الثاني فقط.

قوله:

(كألف ملهى)

أي من كل متطرفة زائدة على الثلاثة أو ألف تأنيث مقصورة كحبلى وسكرى.

قوله:

(فإنها تصير ياء إلخ)

أي فتشبه المنقلبة عن الياء.

قوله:

(نحو قُفَىّ)

بضم ففتح، وأصله قفيو اجتمعت الواو، والياء إلخ ويقال في تكسيره قفي بكسرتين وأصله قفوَّ وكفلوس قلبت الواو الأخيرة ياء كراهة توالي واوين فانقلبت الأولى ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء وأدغمت، ثم كسرت الفاء للمناسبة والقاف للإتباع تصريح.

قوله:

(قفي)

بفتحتين مع شد الياء وأصله قفاي بتخفيف الياء وهي اللغة الشهيرة فقلبت الألف ياء وأدغمت كما مر في قوله:

وعن هذيل انقلابها ياء حسن

وعلم بدلك أن نحو قفا وعصا من الاسم الثلاثي الواوي لإيمال لأن ألفه لا تعود للياء إلا في شذوذ أو بزيادة شيء ليس في تقدير الانفصال بخلاف ألف ملهى فإنها وإن عادت للياء بسبب زيادة التثنية والجمع لكنه زيادة في تقدير الانفصال وشذ إمالة الكبا بالكسر وهي الكناسة من كبوت البيت أي كنسته، ولا يقال: هي لأجل الكسر لأنه لا يؤثر في المنقلبة عن واو ولا يرد أن إمالة الربا مع أنه واوي من ربا يربو أي زاد قياسية لأجل الكسر كما صرح به شيخ الإسلام في شرح الشافية لأن كسر الراء له قوة في الإمالة بخلاف كسر غيرها.

قوله:

(وهكذا بدل عين إلخ)

هذا هو السبب الثالث وهو من المعنوي كالثاني.

قوله:

(أن يؤل)

مضارع آل يؤل بمعنى يرجع مجزوم بأن.

قوله:

(من عين فعل)

خرج بدل عين الاسم فلا تمال مطلقاً عند سيبويه سواء كانت بدلاً عن واو كتاج وقاع وباب ودار وإن رجعت للياء في قيعان وتيجان لأن العود للياء الساكنة لا يؤثر بل إلى المفتوحة، أو عن ياء كناب من العيب وناب بالنون وجمعه أنياب لكن الثانية أميلت شذوذاً وقيل: قياساً.

قوله:

(كقولك خفت)

الأصل خوفت نقلت كسرة الواو إلى الخاء، وحذفت لالتقائها ساكنة مع الفاء المسكَّنة لأجل تاء الضمير وأصل دنت دينت بالفتح فإما أن يقدر تحويله إلى باب فعل بالكسر، ويفعل ما مر كما هو مذهب كثير من النحويين وإما أن تقلب الياء ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف للساكنين ويجتلب كسر الدال ليدل على أن العين المحذوفة ياء.

قوله:

(قلت)

أصله قولت بالفتح نقل إلى باب فعل بالضم ثم نقلت ضمة العين للفاء وحذفت للساكنين أو يقال قلبت الواو ألفاً، وحذفت للساكنين، واجتلب ضم الفاء ليدل على أن العين واو نظير ما مر.

والحاصل أن الألف التي هي عين الفعل إن كانت عن ياء مفتوحة كدان أو مكسورة كهاب أو عن واو مكسورة كخاف أميلت بخلافها عن واو مفتوحة كقال أو مضمومة كطال فلا تمال ولا تكون عن ياء مضمومة كما نقله الصبان عن شيخه السيد وسيأتي في التصريف أن باب فعل بالضم لم يأت يائي العين إلا في هيؤ أي حسنت هيئته.

قوله:

(كذاك تالي الياء)

هو السبب الرابع.

قوله:

(أو مع ها)

عطف على مقداري بحرف واحد أو مع ها.

قوله:

(الواقعة بعد الياء)

مثله الواقعة قبلها متصلة بها كبايعته أو مفصولة بحرف فقط كشاهين بفتح الهاء أما بكسرها ففيه سببان: الكسر والياء.

قوله:

(بيان)

أي بتخفيف الياء وأقوى منه إمالة كيال، وبياع بشدها لتكرر السبب وإمالة نحو شيبان أقوى من حيوان لأن تسفل الياء الساكنة أظهر من المتحركة.

قوله:

(أحدهما هاء)

أي سواء تأخرت الهاء كما مثله أو تقدمت كجاء شو يهتاك وهو الظاهر لما سيأتي أن فصل الهاء كلا فصل فشو يهتاك مساوٍ لشيبان لعدم اعتبار الهاء، وضم ما قبل الهاء المتأخرة يمنع الإمالة كهذا جيبها قال سم. والظاهر أن مثله ضم الهاء نفسها المتقدمة كهذا شويهنا تصغير شاه بمعنى سلطان في لغة العجم فالحاصل أنه يشترط لتأثير الياء أن لا يفصل من الألف بأكثر من حرفين ولا بحرفين ليس أحدهما هاء ولا بضمة فتأمل.

قوله:

(كذاك ما إلخ)

أي كالسابق في جواز الإمالة ما، أي الألف التي يليها كسر أو تلي هي حرفاً تلا كسراً فالضمير في يليه ويلي راجع لما وأما ضمير ولي فلسكون وهذا سبب خامس.

قوله:

(كلا فصل)

أي لخفائها فلم تعد حاجز.

قوله:

(فدرهماك إلخ)

ذكر الحاجب أن إمالة مثله شاذة لأن أقل درجات الحرف الساكن مع الهاء أن ينزلا منزلة حرف متحرك ليس هاء ولا إمالة مع الفصل بمتحركين اهـ تصريح.

قوله:

(بعد حرف يلي كسرة)

ولا يمكن أن الألف نفسها تلي كسرة لأنها تطلب فتح ما قبلها أبداً.

قوله:

(شملال)

بكسر المعجمة الناقة الخفيفة.

قوله:

(ولكن أحدهما هاء)

أي غير مضموم ما قبلها فلا يمال نحوه ويضر بها كما مر مثله في الياء، ويظهر هنا أيضاً أن ضم الهاء المتقدمة نفسها مانع نظير ما بحثه سم هناك كهو ينبهنا.

قوله:

(وحرف الاستعلا إلخ)

لما فرغ من ذكر الغالب من أسباب إمالة الألف شرع بذكر موانعها، وإنما أخر ذكر التناسب لندوره ولعل هذه الموانع لا تجري فهي كما يفهمه صنيعه.

قوله:

(يكف مظهراً)

فيه حذف مضاف وموصوف أي يمنع تأثير سبب مظهر من أسباب الإمالة ومن كسر أو ياء بيان لمظهر فخرج به السبب الخفي من الكسر والياء غير الظاهرين، فإنه لا يمنعه ما ذكر لئلا ينتفي ما يدل عليه فتجوز الإمالة في نحو: قاض إذا وقف عليه بالسكون ونحو: قاص بشد المهملة مما سبب الإمالة فيه كسرة بعد الألف سقطت للوقف أو الإدغام وفي نحو خاف وطاب وبغي مما سبب إمالته الدلالة على كسر أو ياء منويَّين.

قوله:

(وكذا تكف را)

تكف مضارع ورا بالقصر فاعله أي وكذا تمنع الراء غير المكسورة تأثير سبب الإمالة الظاهر عند الجمهور، وبعضهم يميل، ولا يلتفت إليها كما في الهمع أما الراء المكسورة فسيأتي أنها تمنع المانع.

قوله:

(إن كان ما يكف)

بفتح الياء مبنياً للفاعل، وقوله: بعد بالضم أي بعد الألف الممالة وهو حال من ما ومتصل خبر

كان.

قوله:

(كذا إذا قدم)

أي ما يكف وهو المانع على الألف وقوله: كالمطواع بكسر الميم بمعنى المطيع أي الطائع مفعول مر بكسر الميم أمر من ماره يميره أي أتاه بالطعام، ومنه قوله تعالى: وَنَمِيرُ أَهْلَنَا}

(يوسف:65)

أو بمعنى أعطاه مطلقاً قال الشاطبي وهو أشهر.

قوله:

(أو ياء موجودة)

هذا ما ذكره في التسهيل والكافية، ونوزع بأنه غير معروف في الياء بل إنما يمنع مع الكسرة فقط كما قاله أبو حيان. فالظاهر جواز إمالة نحو طغيان وصياد وريان، ونحو بياض وهذه أبيارك مما تقدم فيه المانع أو تأخر.

قوله:

(يعطى للراء)

أي لأنها حرف تكرير فأشبهت المستعلية في استعلاء النطق بها إلى الحنك فمنعت إمالة الألف للمناسبة.

قوله:

(إلى أن حرف الاستعلاء المتقدم)

أي كذا الراء المتقدمة تمنع الإمالة في نحو: راشد لا في نحو: رجال لكسرها، ولا في إرشاد لسكونها بعد الكسر.

قوله:

(وكف مستعل)

مبتدأ خبره ينكف ورا بالقصر والتنوين عطف على مستعل، وترك تنوينه خطأ عند الشاطبي كما مر وسيأتيك مزيد في الإبدال.

قوله:

(غلبتهما الراء المكسورة)

لأنها حرف تكرير فكانت بمنزلة حرفين مكسورين فقوَّت جانب الإمالة، وإنما تغلبهما إذا تأخرت عن

الألف والألف عن المانع كمثاله لا في نحو: طارق لتأخر القاف عنها ولا في رباط لتقدمها على الألف، ولذا لم يمل أحد: من رباط الخيل لصعوبة التصعُّد بالمستعلي بعد تسفُّل الإمالة بخلاف عكسه.

قوله:

(إذا انفصل إلخ)

المراد بانفصال السبب والمانع كونهما من كلمة أخرى وباتصالهما ضده فلا تمال الألف للياء في رأيت يَدي سابور لانفصالهما كذلك، ولا يرد إمالة ألف ها ونا في نحو: أدر جيبها، ومر بنا، ولم يضر بها، ونظر إلينا مع أنها غير كلمة السبب لأنها مستثناة كما أشار إليه المصنف بتمثيله فيما مر بأدر جيبها، وقال ابن غازي لا استثناء لأن مثل ذلك يعد متصلاً في كلمة واحدة.

قوله:

(بخلاف سبب المنع)

أي لأن عدم الإمالة هو الأصل فيصار إليه بأدنى سبب.

قوله:

(أتى قاسم)

بالمثناة فوق، وتبع الشارح في هذا التمثيل المصنف وولده، وقد نظر فيه ابن هشام بأن سبب الإمالة فيه خفيٌّ وهو انقلاب ألف أتى عن الياء فلا يؤثر فيه المانع ولو مع اتصاله، والمثال الجيد: كتاب قاسم.

قوله:

(بخلاف أتى أحمد)

أي فيمال لاتصال سببه وهو الألف المبدل من ياء في طرف، ولا فائدة لذكر أحمد إلا بيان فاعل الفعل، فلا تتوقف الإمالة عليه لكن فيه أن السبب لا يقال له متصل أو منفصل إلا إذا كان خارجاً عن الألف الممالة كالياء والكسرة قبلها أو بعدها والسبب هنا قائم بنفس الألف.

قوله:

(لمناسبة ألف قبلها)

أي أما في كلمتها كعماداً، أو في كلمة أخرى كتلا، والأولى أن يقول لمجاورة ألف ممالة لتشمل المتقدمة كعماداً والمتأخرة كيتامى، فإن ألفه الأولى أميلت لمناسبة الثانية الراجعة إلى الياء في التثنية ولأن ألف تلا لم تمل إلا لمناسبة ما بعدها وهو جلاها ويغشاها لانقلابهما عن الياء لا لما قبلها وهو ضحاها لأنه واوي ومقتضى ذلك أن تلا ليس فيه سبب غير التناسب وهو لا يأتي على قول سيبويه

بإمالة لام الفعل الثلاثي، وإن كان أصلها الواو كدعا وغزا وتلا لرجوعها للياء في البناء للمجهول ففيها سبب آخر على مذهب المبرد وجماعة من أن إمالة نحو: دعا لغير التناسب قبيحة.

قوله:

(المتمكنة)

أي ولو في الأصل كاسم لا والمنادي وكان عليه أن يزيد والأفعال لأنه لا إشكال في إمالة الماضي وإن كان مبنياً لكنه اكتفى عن ذكره هنا بذكره فيما مر.

قوله:

(إلا سماعاً)

منه ذا الإشارية ومتى وأنى ومن الحروف بلى ويا في النداء ولا في قولهم إمالا وكذا لا الجوابية عن قطرب، ولا يمال غير ذلك من الحروف إلا إذا سمي به ووجد فيه سبب كحتى لأنها لكون ألفها رابعة تعود للياء في التثنية بخلاف إلى لصيرورتها بعد التسمية من الواوي لكونه أكثر فتثنى على الواو وأما إمالة را، ونحوها في فواتح السور بناء على أنها اسم للحروف، وكذاباً وتا من حروف التهجِّي فلسبب آخر غير ما سبق زاده بعضهم وهو الفرق بين الاسم والحرف لكنها شاذة عن القياس، ومثله الإمالة لكثرة الاستعمال كإمالة الناس رفعاً ونصباً في جميع القرآن في رواية عن أبي عمرو والكسائي فإن جر كانت قياسية للكسر.

قوله:

(إلا ها)

أي ضمير الغائبة لا التي للتنبيه.

قوله:

(في طرف)

صفة لرا وليس قيداً بل غالب فقط، ولذا تركه الشارح فإن سيبويه ذكر إمالة فتح الطاء في: رأيت خيط رياح، وذكر غيره إمالة فتح العين في العرد والراء فيهما ليست طرفاً، والعرد بفتح فكسر من قولهم: عرد النبات إذا طلع.

قوله:

(كالأيسر مل)

أي مِلْ للأمر الأيسر.

قوله:

(كذا الذي تليه ها إلخ)

هذا سبب ثان لإمالة الفتحة لكنه خاص بالوقف، وما قبله عام، فالمعنى: كذا أمل الفتح الذي تليه ها التأنيث إلخ، وحينئذٍ فلا وجه لاستثناء الألف لأن الذي واقعٌ على الفتح لأنه هو الذي يمال لا الحرف الذي قبل الهاء حتى تدخل فيه الألف لكنه أرجع ضمير كان إلى ما تليه الهاء لا بقيد كونه فتحاً لدفع توهم أن من أسباب إمالة الألف وقوعها قبل الهاء كالفتحة، ولو قال عطفاً على ما قبلها:

وقبل ها التأنيث أيضاً إن تَقِفْ

ولا تُمل لهذه الهاء الألِفْ

لكان أحسن.

قوله:

(تمال الفتحة إلخ)

أي سواء كانت في مستعل كمن البقر، أو راء كترمى بشرر أو غيرهما كإحدى الكبر وللأيسر لكن بشرط أن لا تكون على ياء كمن الغير، ولا بعد الراء المكسورة حرف استعلاء كمن الشرق فإن تقدم المستعلي غلبته الراء، ولذا أميل أولى الضرر.

قوله:

(قبل الراء المكسورة)

أي فلا تمال الفتحة بعدها نحو: رمم وظاهره أنه لا بد من اتصالهما لأن القبلية تشعر به وليس على إطلاقه بل يغتفر الفصل بينهما بحرف مكسور أو ساكن غير ياء فتمال فتحة الهمزة والعين في: مررت بأشر وعمرو بخلاف فتحة الجيم في بجير كما نص عليه سيبويه والله أعلم.

التصريف

أصله تصررف براءين لأن فعله صرَّف بشد الراء، ويجب اشتمال المصدر على جميع حروف فعله، أبدلت الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها وخصت بذلك لأن ثقل التكرار إنما حصل بها، وهكذا كل ما وازنه كتقديس وتكريم وتفضيل والتصريف لغةً التغيير، ومنه تصريف الرياح أي تغييرها، واصطلاحاً يطلق على شيئين: الأول تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لاختلاف المعاني كالتصغير والتكسير، واسمي الفاعل والمفعول أو التثنية والجمع، وجرت عادتهم بذكر هذا القسم مع علم الإعراب كما فعل الناظم وهو في الحقيقة من التصريف، والآخر تغيير الكلمة عن أصل الغرض غير اختلاف المعاني كالإلحاق والتخلص من السكونين، ومن اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما

بالسكون ويُسمَّى هذا التغيير بالإعلال، وهو المراد هنا وينحصر في ستة أشياء الحذف والزيادة والإبدال، والقلب، والنقل، والإدغام فهذه كلها أنواع تحت الإعلال كما في الصبان وفي الشافية وشرح الغزي أن الإعلال خاص بتغيير حرف العلة بحذف أو قلب أو اسكان للتخفيف، وما عدا ذلك ليس إعلالاً. وقد يطلق التصريف على ما يعم الأمرين معاً.

قوله:

(بنية الكلمة)

أي صيغتها التي حقها أن توضع عليها حالة الإفراد وخرج به البحث عن أحوال أواخرها حال التركيب فإنه علم النحو، وخرج بالعربية العجمية فلا يدخلها تصريف.

قوله:

(وما لحروفها)

عطف تفسير على قوله: أحكام بنية الكلمة.

قوله:

(وشبه ذلك)

قيل كالإخفاء والإدغام والإظهار اه وفيه أن الإدغام من الإعلال كما مر عن الصبان ومثله الإخفاء، والإظهار من الصحة إلا أن تخص الصحة والإعلال بغير ذلك، أو يجري على ما مر عن الشافية.

قوله:

(والأفعال)

أي المتصرفة فقط وهو فيها بطريق الأصالة لكثرة يغيرها، وظهور الاشتقاق فيها بخلاف الأسماء.

قوله:

(وشبهها)

هو الأسماء المبنية والأفعال الجامدة كعسى وليس فإنها تشبه الحرف في الجمود.

قوله:

(فلا تعلق لعلم التصريف بها)

أي بمعنييه السابقين، وأما تصغير ذا والذي وتثنيتهما والحذف من سوف وإن وإبدال لعل فشاذ.

قوله:

(وليس أدنى إلخ)

أتى بذلك توضيحاً لمن لا يعرف أن الأقل من الثلاثة وضعاً خاص بالحرف وشبهه والأولى، فليس

بالتفريع وأدنى اسم ليس وجملة يُرى بالبناء للمجهول خبرها ونائب فاعله يعود على أدنى وهو مفعوله الأول وقابل مفعوله الثاني.

قوله:

(فأقل إلخ)

الفاء للتعليل.

قوله:

(ثلاثة أحرف)

أي ليبتدأ بحرف، ويوقف على آخر ويفصل بينهما بآخر لكراهتهم توالى المبدأ والنهاية مع تنافيهما حركة وسكوناً، ولا يكفي الفصل بزائد لأن شأنه أن يزول فوجوده كالعدم.

قوله:

(م الله)

أي عند من يجعله مختصراً من أيمن الله في القسم.

قوله:

(مزيد فيه)

هو اسم مفعول لذكر حرف الجر معه وهو نائب فاعله فإن لم يذكر احتمل ذلك بتقدير في وكونه اسم مكان بمعنى موضع الزيادة ذكره السعد في شرح العزية.

قوله:

(احرنجام)

مصدر: احرنجمت الإبل إذا اجتمعت وهذا رباعي الأصول زيد فيه الألفان والنون.

قوله:

(واشهيباب)

بمعجمة فهاء فتحتية فموحدتين بينهما ألف مصدر: اشهابَّ الفرس بشد الموحدة إذا صار أشهب والشهبة بياض غلب على السواد وهذا ثلاثي الأصول من: شهب شهبة زيد فيه الألفان، والياء التحتية وإحدى الموحدتين.

قوله:

(وهو غايته)

ولو زاد على خمسة لتوهم أنه كلمتان، كل كلمة ثلاثة أحرف.

قوله:

(العبرة في وزن الكلمة)

أي في هيئة وزنها وهو شكل حروف الميزان، وقوله بما عدا الحرف الأخير أي لأنه على ما يقتضيه

العامل فلا يختص بحركة.

قوله:

(نحو قفْل إلخ)

رتب الأمثلة على البدء بسكون الثاني فضمه فكسره ففتحه وكل منها من ضم الأول ثم مع كسره أما مع فتحه فبدأ بسكون الثاني، ثم فتحه ثم ضمه ثم كسره ولو أخر فرس عن كبد لجرى على نسق واحد.

قوله:

(ودُئِل)

بضم المهملة وكسر الهمزة دُوَيْبَة كابن عرس سميت به قبيلة من كنانة منها أبو الأسود الدؤلي قال أحمد بن يحيى: لا نعلم اسماً بوزنه غيره، واستدرك عليه رُئِم بضم الراء وكسر الهمزة اسم للاست، ووعل لغة في الوَعْل بفتح فكسر، وهو التيس الجبلي فهذا البناء ليس بمهمل خلافاً لمن زعمه بل قليل.

قوله:

(وحِبُك)

أي بكسر الحاء المهملة وضم الموحدة لغة في الحبك بضمتين جمع حباك وهو الطريق في الرمل، وتطلق على طرائق النجوم كقوله تعالى: وَالسَّمَاءِ ذاتِ الحُبُكِ}

(الذاريات:7)

وعلى درع الحديد.

قوله:

(على عدم إثبات حبك)

هو الصحيح، وأما قراءة أبي السمال به فشاذة جداً، وقيل لم تثبت ولا يصح كون كسر الحاء اتباعاً لكسرة ذات لأن أل بينهما حاجز حصين، وإن كانت ساكنة إذ هي كلمة مستقلة، ومن ثم امتنع الإتباع في نحو: إنِ الحُكْمُ}

(الأنعام:57)

وَقُلِ الرُّوحُ}

(الإسراء:85)

بخلاف قُلِ انْظُروا}

(يونس:101)

وإن أحكم، والقول بأنها من تدخل اللغتين بأن نطق القارىء بكسر الحاء من لغة حبك بكسرتين ثم مال إلى لغة الضمتين فضم الباء يلزمه عدم الضبط، ورداءة التلاوة فلا يعتمد على ما سمع منه كما في شرح الكافية.

قوله:

(إلى ستة)

أي لأن التصرف فيه أكثر من الاسم فلم يحتمل من الزيادة مثله.

قوله:

(أربعة أوزان)

جرى على مذهب الكوفيين والمبرد من أن صيغة المجهول أصل، ونقل عن سيبويه، وأما عند البصريين ففرع عن صيغة المعلوم، وهو الأظهر فليس للثلاثي المجرد إلا ثلاثة أوزان أصول.

قوله:

(فعل)

بفتح العين وقياس مضارعه يفعل بالكسر كضرب يضرب، أو الضم كنصر ينصر فيخير بينهما إذا لم يشتهر أحدهما، وشذ الفتح في أبي يأبى وسلى يسلي إلا إذا كان حلقي العين، أو اللام فقياسه الفتح كسأل يسأل، ومنع يمنع، ويتعين الكسر في يائي أحدهما كباع يبيع ورمى يرمي، والضم في واويه كقال يقول ودعا يدعو.

قوله:

(وفعل بكسرها)

وحق مضارعه الفتح كشرب يشرب وخاف يخاف، وبقي يبقى وجاء الكسر في ألفاظ قليلة كورث يرث وومق يمق.

قوله:

(وفعل بضمها)

ولا يكون مضارعه إلا بالضم، ولا يتعدى إلا بالتضمين ولم يأتِ يائي العين إلا في هيؤ أي حسنت هيئته اهـ أشموني أي لثقل الضم على الياء وانظر لِمَ لَمْ تُقلب الياء ألفاً كما قلبت الواو في طال مع أن أصله طول بالضم.

قوله:

(إلا مفتوحة)

أي لوجوب تحريكها للبدء بها والفتح أخف من غيره واللام مفتوحة أبداً لبنائه على الفتح وأما العين فتحرك بالثلاث حركات ولا تسكن بالأصالة لئلا يلتقي ساكنان في نحو: ضربت، وأما نحو: نعم وشهد بالسكون وقال وباع فمغير عن أصله للخفة.

قوله:

(ثلاثة أوزان)

ليست كلها أصولاً بل المبني للفاعل فقط كما مر وإنما لم يذكر الأمر في الثلاثي المجرد لأنه لا يكون إلا مزيداً فيه كاضرب، وانصر واعلم، أو ناقصاً عنها كقم وبع وخف فلم يبق ثلاثياً في اللفظ.

قوله:

(ستة أوزان)

أي تبعا للكوفيين والأخفش في زيادة الأخير منها.

قوله:

(زِبْرِج)

بزاي فموحدة هو السحاب الرقيق أو الأحمر وهو من أسماء الذهب.

قوله:

(بُرْثُن)

بموحدة فراء فمثلثة لا مثناة كما صوبه يسن فنون، وهو اسم لمخلب الأسد.

قوله:

(هزبر)

بهاء فزاي فموحدة فراء من أسماء الأسد.

قوله:

(جخدب)

بجيم فمعجمة فمهملة الجراد الأخضر الطويل الرجلين، وقيل ذكر الجراد، ومذهب البصريين أن هذا البناء السادس فرع عن فعلل بالضم فتح تخفيفاً أصلي كما عند الكوفيين.

قوله:

(جحمرش)

بجيم فمهملة فميم فراء فمعجمة هي العجوز المسنة، والعظيمة من الأفاعي.

قوله:

(قذعمل)

بقاف فذال معجمة معين مهملة هو الضخم من الإبل والقذعملة من النساء القصيرة.

قوله:

(قرطعب)

بقاف فراء فطاء فعين مهملتين فموحدة هو الشيء الحقير.

قوله:

(والحرف الخ)

شروع فيما يعرف به الأصلي من الزائد وما يتبع ذلك لكن يرد عليه ما يسقط في بعض التصاريف وهو أصل كواو وعد في يعد وما لا يسقط أصلاً لجمود كلمته وهو زائد كنون قرنفل لتوسطها بين أربعة أصول وواو كوكب لمصاحبتها أكثر من أصلين، فيصير كل من التعريفين ليس جامعاً ولا مانعاً، وأجيب بأن الأصلي الساقطة لعلَّة تصريفية كالثابت، والزائد إذا لزم لعلة كالجمود كان مقدر السقوط. ولذلك يقال الزائد ما سقط في أصل الوضع تحقيقاً أو تقديراً.

قوله:

(أَحْتُذِيَ)

ماض مجهول من: احتذى به أي اقتدى به وحذا حذوة تبعه، ويقال: احتذى لبس الحذاء وهو النعل.

قوله:

(والذي يسقط الخ)

أي كأن يسقط من المصدر كألف ضارب في: ضرب أو من فرعه كألف كتاب في كتب، أو من نظير الكلمة كياء أيطل في أطل بكسرتين اسم للخاصرة، وتاء احتذى في حذاء.

قوله:

(هو الزائد)

هو نوعان لأنه إما تكرير أصل لإلحاق كسين أَقْعَنْسَس لإلحاقه بأَحْرَنْجَمَ، أو لغيره كدال قدس. ولا يجب في هذا كونه من أحرف الزيادة المجموعة في أمان وتسهيل وأما زائد بغير تكرير أصل. وهذا لا يكون إلا منها كتاء احتذى وقد تكون هي أصولاً كتاء مات، همزة أكل وميم مكان.

قوله:

(بضمن فعل)

أي بما تضمنه من الحروف الثلاثة ولم يقل بفعل لأن المقصود مادته دون هيئته لأن الميزان لا يلزم هيئة بخصوصها من الحركة، والسكون، وترتيب الحروف بل يتبع ما يستحقه الموزون قبل تغييره. فيقال في: رد وقال وزنهما فعل بفتحتين وفي مرد، ومقال مفعول وإذا وقع في الموزون قلب، أو

حذف فعل مثله في الميزان فتقول في آدر وآصع بمد الهمزة، وضم ما بعدها جمع دار وصاع وزنه أعفل لأن أصله أدور وأصوع قلبت الواو همزة لثقل ضمها، ثم قدمت الهمزة على الفاء وقلبت ألفاً، وتقول في: ناء بالمد وزنه فلع لأنه من النأي أي البعد فأصله نأي، قدمت لامه وهي الياء على الهمزة، ثم قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وفي قاض وزنه فاع وفي: عدة علة نعم إذا أريد بيان الأصل قبل أصله كذا، ثم أُعلَّ بالقلب أو غيره وإنما اختاروا للوزن مادة (ف ع ل) لأنها تعم أفعال الجوارح والقلوب بخلاف غيرها.

قوله:

(اغدَوْدَنَ)

بغين معجمة فدالين مهملتين بينهما واو. يقال: اغدودن الشعر إذا طال، والنبت إذا اخضر حتى يضرب للسواد.

قوله:

(ولا يجوز أن يعبر الخ)

أي خلافاً لمن قال بذلك، والحاصل أن الزائد مطلقاً يعبر عنه بلفظه إلا شيئين: المكرر، وقد علمته، والمبدل من تاء الافتعال فيعبر عنه بأصله وهو التاء فوزن اصطبر افتعل، ولا ينطق بالطاء لزوال مقتضيها.

قوله:

(سِمِسِمَ)

بكسر المهملتين للحب المعروف وبفتحهما للثعلب واسم وضع، والحكم فيهما واحد كما في الفارضي.

قوله:

(كلملِم)

بكسر اللام الثانية لأنه أمر من لملم الشيء ضم بعضه إلى بعض، وحرك بالكسر للروي. ولا يصح كونه ماضياً لأنه واجب البناء على الفتح.

قوله:

(يحكم على حروفه كلها الخ)

أي لأن أصالة أحد المكررين واجبة تكميلاً للأصول الثلاثة وليس أحدهما أولى من الآخر وظاهر الشرح كالمتن عدم الخلاف في هذا النوع، ليس كذلك بل أشار بعضهم إليه، سيوطي.

قوله:

(فإن صلح الخ)

بأن فهم المعنى بعد سقوطه.

قوله:

(فلا تكون الكاف واللام زائدتين)

أي فوزنه فَعْلَلَ بلامين، وهذا مذهب البصريين إلا الزجاج.

قوله:

(وقيل اللام زائدة)

أي الثانية لصلوحها للسقوط وهو مذهب الزجاج فوزنه فعفل بتكرير الفاء بناء على الصحيح من أن الزائد المكرر يقابل بمثل الأصلي إما على أنه يلفظ بالزائد في الميزان مطلقاً فوزن كَفْكَفَ فَعْكَلَ بكاف فلام ووزن لَمْلَمَ فَعْلَلَ بلامين.

قوله:

(وقيل هما بدلان الخ)

هذا مذهب الكوفيين، واختاره ابن المصنف وحاصله أن الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين فالأصل لمم، وكفف بشد الميم والفاء الأولين فاستثقل ثلاثة أمثال فأبدل من وسطها حرف يماثل الفاء فوزنه على هذا: فعل بشد العين.

قوله:

(فألف الخ)

شروع في بيان ما تطرد زيادته من الحروف العشرة بعد أن بين ما يعرف به الزائد من الأصلي، وما يتبعه من بيان كيفية الوزن. وألف مبتدأ وجملة صاحب صفته، وأكثر مفعول صاحب، وزائد خبر، والمين الكذب ومراده هنا الألف اللينة وسيذكر الهمزة.

قوله:

(حكم بزيادتها)

أي وإن لم تسقط أصلاً بأن كانت في اسم جامد لأن أكثر ما وقعت فيه الألف كذلك دلَّ الاشتقاق على زيادتها فيه فحمل عليه ما سواه. وما ذكر إنما هو في الأفعال، والأسماء العربية المتمكنة جامدة كانت أو مشتقة. أما في المبنيات والحروف فلا يحكم بزيادتها مع أكثر من أصلين كحتى ومهما ولا بإبدالها من غيرها مع الأقل كإلى ومتى بل تكون أصلية غير منقلبة، وكذلك في الأسماء الأعجمية كإبراهيم لأن ذلك إنما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود فيما ذكر.

قوله:

(وغضبان)

في نسخ بنون بعد الألف من الغضب وفي أخرى بلا نون فيحتمل عليها أنه بالغَيْن المعجمة مع

القصر مؤنث غضبان، أو بالمهملة مع المد وهي المشقوقة الأذن من ناقة أو شاة والضاد معجمة في الكل، وناقة رسول الله صلى الله عليه وسلّم تسمى العضباء وليست مشقوقة الأذن والكل صحيح.

قوله:

(إما أصل)

أي في الحرف وشبهه.

قوله:

(أو بدل عن أصل)

أي ياء أو واو في فعل كما مثله أو اسم متمكن كرحى وعصا. واعلم أن الألف لا تزاد إلا في غير الأول لتعذُّر الابتداء بها ساكنة.

قوله:

(والياء كذا والواو الخ)

أي يحكم بزيادتهما مع أكثر من أصلين لكن الواو لا تزاد أولاً عند الجمهور مطلقاً لثقلها، والياء تزاد بشرط أن يكون بعدها ثلاثة أصول كيلمع، أو أربعة في خصوص المضارع كيدحرج، أما في غيره كَيسْتَعُور بفتح الياء، وسكون السين المهملة، وفتح الفوقية، وضم المهملة آخره راء اسم مكان بالحجاز وشجر يستاك به فهي أصلية فوزنه فَعْلُول لأن الاشتقاق لا يدل على الزيادة في مثله كما إذا صحبتا أصلين فقط كبيت وسوط.

قوله:

(كما هما الخ)

الجملة حال من فاعل يَقَعَا، وما كافة للكاف عن العمل، أو نعت لمحذوف، وما مصدرية أي: وقوعاً كوقوعهما في يُؤيُؤ بضم الياءين، وسكون الهمزة الأولى. وهو طائر من الجوارح كالباشق وجمعه يآيىء كمساجد، ووعوع أي صوت عطف عليه من عطف الفعل على الاسم فلذا لم يخفض أو هو فعل قصد لفظه فمنع الصرف للعلمية على لفظه، ووزن الفعل، والوَعْوَع اسم لابن آوى فإن أريد هنا كان مفعولاً معه لا عطفاً على يؤيؤ إلا كان يجب جره بالكسرة لأنه غير علم، وإنما نص على استثناء هذا مع أنه علم مما مر في سِمْسِمِ أن كل ثنائي مكرر لا يحكم بزيادته دفعا لتوهم تخصيص ذلك بغير الياء والواو عملاً بإطلاقه هنا.

قوله:

(كصيرف)

هوالمحتال المتصرف فى الأمور.

قوله:

(ويَعْمُل)

هو البعير القوي على العمل.

قوله:

(إذا تقدمتا على ثلاثة)

خرج ما إذا توسطتا، أو تأخرتا فلا يحكم بزيادتهما إلا بدليل كسقوطهما في بعض اللغات أو التصاريف كهمزة شمأل واحبنطأ في شمل بفتح الميم وسكونها، وفي حبط بطنه حبطاً كفرح فرحاً إذا انتفخ من أكل الزرق وهو الحندقوق. وكميم دلامص في قولهما: درع دلامص ودلاص أي براق، وميم زرقهم لشديد لون الزرقة، وكذا كل ثلاثي زيد في آخره ميم للتكثير كسَتْهَم لكبير الستة أي العجوز ودَلْقَم للعجوز، والناقة المسنة من الاندلاق وهو الخروج.

قوله:

(أصول)

خرج به، نحو أمان ومعزى.

قوله:

(فإن سبقتا أصلين حكم بأصالتهما)

وكذا إن سبقتا أكثر من ثلاثة كإصطبل ومرزجوش لنبت طيب الرائحة يقال فيه مرزنجوش لأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثل ذلك وقياس إبراهيم وإسماعيل أصالة همزتهما وإن كانا عجميين اهـ مرادي.p

قوله:

(ومَهْد)

بفتح فسكون يطلق على مهد الصبي، وجمعه مهاد كسهم وسهام وعلى الفرش، وجمعه مُهُود كفلس وفُلُوس اهـ مصباح.

قوله:

(آخر)

نعت لهمز وبعد نعت ثان له، وأكثر مفعول لردف الواقع خبراً عن لفظها وجملة المبتدأ، والخبر نعت لألف ولو قال: أكثر من أصلين لكان أجود لأن الشرط أن يكون قبلها ثلاثة أصول فلو كان أحدها زائداً حكم بأصالة الهمزة كحواء للذي يعاني الحيات لأنه من الحواية، فتضعيف الواو زائد والهمزة

أصلية بدليل صرفه على: أحواء من الحوة وهي السواد، فهمزته زائدة لمنع صرفه، والتضعيف أصلي وهي مؤنث أحوى وخرج بذلك الهمزة الواقعة حشواً كشمأل والواقعة آخراً لا بعد ألف كاحبنطأ. فلا يحكم بزيادتها إلا بدليل مما مر.

قوله:

(أكثر من حرفين)

الأولى أصلين كما مر في الهمزة ليخرج نحو: مهوان فإن نونه أصلية لأنه من الهوان مع أن قبلها أكثر من حرفين لأن بعضها زائد وهو الميم.

قوله:

(حكم عليها بالزيادة)

أي إلا إذا كان قبلها حرف مشدد أو ليِّن كحسان وعقيان. فتحتمل الزيادة والأصالة على حد سواء كالهمزة في حواء فلا يلغى أحدهما إلا بدليل. كما في التسهيل والكافية كدلالة منع صرف حسان وحواء على زيادة آخره فيكون التضعيف أصليها.

قوله:

(بعد حرفين الخ)

أي بشرط توسطها وكونها بين أربعة بالسوية، وكذا سكونها وعدم إدغامها كما هي في غضنفر واحبنطأ فخرجت الواقعة أولاً كهشل للذئب، وثانياً كقنطار. والمتحركة كغرنيق وخرنوب فإنها في ذلك أصلية إلا بدليل، وأما المدغمة في نحو: عجنس بشد النون للجمل الضخم فالزائد فيه هو التضعيف لا النون الأولى وقال أبو حيان كل منهما زائد فوزنه فَعْلَ وبقي من مواضع زيادة النون أول المضارع والمطاوع كانكسر وباب الافْعِنْلال كالاحْرِنْجام، وترك ذلك لوضوحه من الاشتقاق فهو الدليل الأعظم.

قوله:

(والتاء في التأنيث)

أي في مفرد كما مثله أو جمع كمسلمات.

قوله:

(والمضارعة)

قال ابن هشام لم يعد من حروف المضارعة إلا التاء مع أنه لا فرق بينهما وبين غيرها.

قوله:

(ونحو الاستفعال)

خصه بالذكر دون الافتعال مثلاً للإشارة إلى ما تزاد في السين فلا يرد عليه إهمالها إذ لا تطَّرد زيادتها في غيرها هذا بل تحفظ فقط كسين قدموس لإلحاقه بعصفور لأنه من التقدم. وهو ما تقدم من أنف الجبل والسيد المتقدم في قومه تصريح. وأدخل بنحو باب التفعل والتفاعل والافتعال كالتجمل والتقاتل والاقتدار وفروعها، وكذا باب التفعيل والتفْعال كالتقديس والتِرداد دون فروعهما كقدس ورد، فإنها بلا تاء.

قوله:

(كقائمة)

أي لا كقامت لأن تاء الفعل كلمة مستقلة فلا تعد هنا لأن القصد بيان أجزاء الكلمة كتاء قائمة ولهذا يحلُّها الإعراب بخلاف قامت.

قوله:

(والهاء وقفاً الخ)

ليس من ذلك نحو طلحة ومسلمة بل الهاء فيه بدل التاء لا مريدة استقلالاً.

قوله:

(كلمه)

ألغز فيه بعضهم قوله:

يا قَارِئاً ألفيةَ ابن مالكِ

وسالِكاً في أحسن المَسَالِكِ

في أيِّ بَيْتٍ جاءَ في كلامهِ

لفظٌ بديعٌ الشكل في نِظامِه

حروفُه أربعةٌ تُضَمُّ

وإنْ تَشَأْ فُقلْ ثَلاثٌ واسْمُ

وهو إذا نَظَرْتَ فِيهِ أَجْمعْ

مركَّبٌ مِنْ كَلِمَاتٍ أَرْبعْ

وصَارَ بالتركيب بعد كلمهْ

وقد ذكرتُ لَفْظَهُ لِتَفْهَمَهْ

قوله:

(واللام)

إما فاعل بمحذوف على حذف مضاف كماأشار له الشارح بقوله: وأطرد زيادة اللام أو نائب فاعل بمحذوف أي وتزاد اللام في الإشارة كما قدره الشارح في: والتاء في التأنيث، والهاء وقفاً أو هي مبتدأ وفي الإشارة صفته والخبر محذوف أي واللام الكائنة في الإشارة من أحرف الزيادة، وعلى هذه الأوجه فالمشتهرة إما صفة اللام احترازاً من الشاذة في نحو: عبدل وزيدل كما نقله السيوطي عن ابن هشام، أو صفة لازمة للإشارة وهو أولى لأن تلك اللام خرجت بالإشارة فإن جعل في الإشارة خبراً عن اللام امتنع جعل المشتهرة صفة للام لامتناع الإخبار قبل النعت، وجعل الإسقاطي المشتهرة مبتدأ حذف موصوفه وفي الإشارة خبره، والجملة خبر اللام أي واللام زيادتها المشتهرة كائنة في الإشارة فيفيد أنها تزاد في غير الإشارة لكن غير مشهورة.

قوله:

(نحو لمه)

فيه أن هاء السكت كلمة برأسها جيء بها لمعنًى، وهو بيان حركة وألف في نحو: لمه ويا زيداه وللإمكان في نحو: قه وعه فهي كباء الجر مما ليس جزءاً، وكذا يقال في اللام والوجه أن ما كان من حروف المعاني لا يعد في حروف الزيادة إلا إذا نزل منزلة الجزء بأن حله الإعراب كتاء التأنيث، أو تخطَّاه العامل كحروف المضارعة.

قوله:

(للوقف)

المراد به البناء في فعل الأمر.

قوله:

(إن لم تُبين)

إما بفتح التاء أصله تتبين حذف إحدى التاءين فحجة فاعل، أو بضمها مضارع مجهول وحجة نائب.

قوله:

(كحظلت)

بالظاء المشالة من باب فرح.

قوله:

(سألتمونيها)

وكذا: هم يتساءلون وقد جمع المصنف في بيت أربع مرات فقال:

447 ـ هناءٌ وتسليمٌ تلا أُنْسَ يومهِ
نهاية مسؤول أمانٌ وتسهيلُ

قوله:

(في قولهم شملت الريح)

أي تحولت شمالاً وبابه دخل كما في المختار، واعترض بأن يحتمل أن أصله شمألت نقلت حركة الهمزة إلى الميم الساكنة قبلها، ثم حذفت فالأولى الاستدلال بسقوطها في بعض لغاتها الإحدى عشرة. وهي شمأل ككوكب بتخفيف اللام وبشدِّها، وشأمل بتقديم الهمزة على الميم، وكقذال وكتاب وجبل وفلس، وصقيل وطويل ورسول وجوهر، والله أعلم.

فصل في زيادة همزة الوصل

هو من تتمة الكلام على زيادة الهمزة وإنما أفردها لاختصاصها بالأحكام الآتية.

قوله:

(إلا إذا ابتدي)

أصله بهمزة مفتوحة أبدلت ياء لكسر ما قبلها، وذلك قياسي كمية في مائة ثم سكنت تخفيفاً للحركة البنائية كقراءة بَقِيَ مِنَ الرِّبَواْ} بسكون الياء.

قوله:

(كاستَثْبِتوا)

بفتح التاء وكسر الموحدة أمر للجماعة، أو بفتحها ماض معلوم، أو بضم التاء وكسر الموحدة ماض مجهول.

قوله:

(وتسمى همزة وصل)

أي مجاز العلاقة الضدية لأنها تسقط وصلاً فكان حقها أن تسمى همزة ابتداء وقيل لا مجاز بل سميت بذلك لوصل ما بعدها بما قبلها عند سقوطها، وقال البصريون: لوصول المتكلم بها إلى النطق بالساكن. وفيه أن اللائق حينئذٍ أن تسمى همزة الوصول، أو التوصل لا الوصل، وسماها الخليل: سلم اللسان.

قوله:

(وتسقط في الدرج)

وقد تثبت للضرورة كقوله:

448 ـ إذا جاوز الاثْنينِ سِرٌّ فإنَّه
يُبَثُّ وتكثِيرُ الوُشَاةِ قَمينُ

قوله:

(على أكثر من أربعة)

أي إما بها كانجلى أو سواها كاستخرج وخرج الماضي الثلاثي، والرباعي.

قوله:

(والأمر والمصدر)

بالجر عطفاً على فعل.

قوله:

(فكل فعل ماض الخ)

في هذه الكلية نظر فإن من الخماسي ما لا تدخله ولا مصدره كتعلم وتقاتل وتدحرج ولا يرد ذلك على عبارة المصنف كما لا يخفى.

قوله:

(في أمر الثلاثي)

أي الذي يسكن الثاني مضارعه لفظاً سواء كان مفتوح العين، أو مكسورها، أو مضمومها كما مثله فإن تحرك ثاني مضارعه لفظاً لم يحتج إلى الهمزة لأن الأمر هوالمضارع بعد أن يحذف منه حرف المضارعة فحيث تحرك ما هو موجود بعده أمكن الابتداء به بلا همزة وإن سكن تقديراً كقم من يقوم فأصله: أقوم كانصر نقلت ضمة الواو إلى القاف، وحذفت للساكنين وكعدّ وردّ من وعد يعد ورد يرد فأصلهما أوعد وأورد حذفت واوهما حملاً على حذفها من المضارع المبدوء بالياء لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة، فاستغني عن همزة الوصل في الجميع بتحرك أولها، وهذا الشرط عام في أمر غير الرباعي مطلقاً ليخرج نحو: تعلم وتدحرج فلا تدخله الهمزة لتحرُّك ثاني مضارعه، وأما الرباعي فسكت عنه لأن ثاني مضارعه لا يكون إلا متحركاً فيستغنى عن الهمزة، كدحرج وقاتل، وأما يكرم فأصله يؤكرم كيُدحرج فيقال في أمره: أكرم بهمزة قطع مفتوحة لأنها هي التي بعد حرف المضارعة، وإنما حذفت من المضارع لثقلها مع همزة المضارعة في أؤكرم، وحمل الباقي عليه كما يأتي، ولم تحذف من الأمر لزوال مقتضيه مع تعاصيها بالحركة بخلاف، وأوعد فتدبر، ويستثنى من أمر الثلاثي خذ وكل ومر فإنها يسكن ثاني مضارعها لفظاً كيأخذ ويأكل ويأمر، مع أن الأكثر فيها الاستغناء عنها. وفي شرح العزية أن الحذف من: كل وخذ واجب ومن مر جائز لأنهما أكثر منه.

قوله:

(قاعدة)

إذا كان أول المضارع مفتوحاً كيكتب وينطلق ويستخرج فهمزة أمره وصل، أو مضموماً كيكرم

ويعطي فقطع، ولا يضم إلا الرباعي لا غير مجرداً كان أو مزيداً كيدحرج ويكرم، ولا تحذف همزة القطع إلا ضرورة.

قوله:

(وفي اسم)

متعلق بسمع ونائب فاعله يعود على همز الوصل.

قوله:

(وتأنيث)

بالجر عطفاً على اسم، وجملة تبع بالبناء للفاعل صفته أي وسمع الهمز في تأنيث أي مؤنث تابع لمذكره أو هو مبتدأ خبره تبع أي تبع مذكره في ذلك.

قوله:

(وأيمن)

عطف على اسم فهو مخفوض لكن رفعه على الحكاية للزومه الابتداء فلا يجر ولا ينصب وهو بوصل الهمزة على القياس، وقطعها لحن، ومخلٌ بالوزن.

قوله:

(همز أل)

مبتدأ خبره كذا أي للوصل سماعاً لا قياساً، ومثلها أم في لغة حمير.

تنبيه:

علم من كلامه أن همزة الوصل لا تدخل المضارع أصلاً ولا الحرف سوى أل ولا ماضي الثلاثي والرباعي، ولا اسماً غير مصدر الخماسي والسداسي، والأسماء العشرة المذكورة، وأل الموصولة كما سيأتي فجملة الأسماء اثنا عشر لا غير. وأما أيم وأم الآتيان فلغتان في أيمن ولذا تركهما المصنف وإنما ذكر ابنم في أنه لغة في ابن لأنه بزيادة الميم تغير معناه بإفادته المبالغة، وحكمه باتباع ما قبل الميم لها في حركات الإعراب، ولا كذلك أيم.

قوله:

(ويبدل)

أي همز أل ومثله همزة أيمن لما سيأتي.

قوله:

(لم تحفظ الخ)

يعني أن افتتاح هذه الأسماء بالهمزة طريقه السماع بخلاف المصادر المذكورة لأنه لما كان الفعل

أصلاً في التصريف استأثر بأمور منها سكون أوائل بعضه فيحتاج للهمزة فحمل مصدره عليه بخلاف غير المصدر من الأسماء فحقه حركة أوله لكن شذت هذه الأسماء العشرة عن القياس لتكون الهمزة عوضاً عما حذف منها من حرف أو حركة.

قوله:

(اسم)

أصله عند البصريين سمو بكسر السين، أو ضمها من السمو. وهو العلو حذفت لامه تخفيفاً وسكن أوله وعوض عنها همزة الوصل، وقيل أصله وسم بفتح الواو من السمة وهي العلامة حذفت الواو وعوض عنها الهمزة.

قوله:

(واست)

أصله سته كفرس يقال: سته سَتْهَاً كتعب تعباً إذا كبرت عجيزته، ثم سموا العجيزة بالمصدر ونقصوه بعد التسمية فحذفوا العين تارة، وقالوا: سهَ، واللام أخرى،، وقالو: سَت بفتح سينهما، والإعراب على الهاء والتاء، ثم سكنوا سين الثاني، واجتلبوا همزة الوصل كأنها عوض عن اللام فقالوا: است كما في اسم، والدليل على أن أصله ستة بفتح السين فتحها في: سه، وست لغتان فيه وعلى تحرك عينه بعد ثبوت فتح فائه جمعه على أستاه لأن فعالاً لا ينقاس في فعل بفتح فسكون، وعلى أنها فتحة فسكون، وعلى أنها فتحة خفتها وعلى أن لامه هاء رجوعها في الجمع والتصغير كأستاه وستيهة.

قوله:

(وابن)

أصله بنو بفتح الفاء لجمعه سلامة على بنين، وبفتح العين لجمعه على أبناء كما ذكر في است قيل: ولامع واو لقولهم: بنوة، ويرده أن لام الفتى ياء لجمعه على فتيان مع قولهم فتوة فقلبت فيها الياء واواً لمناسبة الضم والواو قبلها إذ أصلها فتوبة فكذا يقال في بنوة، وقيل لأنه عوض عنها التاء في بنت وإبدال التاء من الواو أكثر من الياء، وقيل: لامه لأنه من قولهم: بنى بامرأته يبني بها إذا دخل عليها.

قوله:

(وابنم)

هو ابن بزيادة الميم للمبالغة، كزُرْقُم.

قوله:

(واثنين)

أصله ثنيين بفتحتين لقولهم في النسب إليه: ثنوي كذلك، ولامه ياء لأنه من: ثنيت فسكن أوله بعد حذف لامه، وعوضت الهمزة.

قوله:

(وامرىء)

هواسم تام لم يحذف منه شيء لأن أصله مرء كفلس لكنه يجوز تخفيف لامه بنقل حركتها للراء، ثم حذفها مع أل فيقال المر فجعلت همزة الوصل عوضاً عن الهمزة التي تحذف في بعض الأحيان، وأما امرأة وابنة واثنتان فكمذكراتها.

قوله:

(وأيمن في القسم)

خرج به نحو: برَّ القوم في أيمنهم فإنه جمع يمين، وهمزته قطع اتفاقاً، وأما الأول فهو عند البصريين اسم مفرد من اليمين، وهو البركة. وهمزته وصل خلافاً للكوفيين فيهما، والهمزة عوض عن نونه المحذوفة في بعض لغاته كأيم، ثم ثبتت مع النون لأنه بصدد الحذف كما في امرىء وفيه لغات أيمن بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم وفتحها، وأيم وأم بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم فيهما وم، ومن بتثليث الميم فيهما. ويجب إضافة الكل للفظ الجلالة وكونها مبتدأ محذوف الخبر أي: أيمن الله قسمي قيل: أو خبر المحذوف أي قسمي أيمن الله كما في المغني.

قوله:

(إلا في أل)

أي معرفة كانت، أو زائدة ومثلها أم في لغة حمير. وكذا الموصولة لكنها اسم على الراجح فتُعَدُّ مع الأسماء العشرة، والمصدر تبلغ اثني عشر.

قوله:

(مفتوحة)

اعلم أنه يجب فتحها في أل، ويترجح على الكسر في أيمن وأيم، ويترجح كسرها على غيره في لفظ اسم، ويجب كسرها في باقي الأسماء الاثني عشر، وأما في الفعل فتضم وجوباً إن ضم ثالثه ضماً أصلياً ظاهراً كأسكن وكأنطلق مجهولاً أو مقدراً كاغزي يا هند إذ أصله اغزوُي بضم الزاي وقال ابن المصنف الضم في هذا راجح لا واجب، وتكسر فيما عدا ذلك سواء فتح ثالث الفعل كاعلم، أو كسر كاضرب، ولو بحسب الأصل كامشوا فإن أصله امشيوا بالكسر قال ابن الجزري:

وابدأ بهمز الوَصْل من فعلٍ بضَمْ
إن كان ثالثاً مِنَ الفِعْلِ يُضَمْ
واكسره حَالَ الفتح والكسرِ وفي
الأسماءِ غير اللام كسرها قفي

قوله:

(لم يجز حذف همزة الاستفهام)

أي ولا همزة الوصل لما ذكره أيضاً، ولا يجوز تحقيقهما لأنها لا تثبت درجاً فوجب الإبدال، ومثل ذلك يجري في أيمن لأن العلة واحدة.

قوله:

(ومنه)

أي من التسهيل. ولا يجوز في البيت المد لئلا ينكسر.

قوله:

(ألحق الخ)

بالرفع مبتدأ خبره: أن قلبك طائر، وعكسه على أن ألحق ظرف مجازي أي أفي الحق طيران قلبك، وأن شرطية، ودار فاعل بمحذوف. هو فعل الشرط يفسره تباعدت، والجواب محذوف لدلالة الخبر عليه، والرباب كسحاب اسم امرأة وأنبت بسكون النون، وفتح الموحدة وشد المثناة فوق انقطع والله أعلم.

الإبدال

هو، اصطلاحاً: جعل حرف مكان آخر مطلقاً فيشمل القلب لأن كلاً منهما في الموضع إلا أن القلب خاص بحروف العلة والهمزة والإبدال عام، ويخالفهما التعويض فإنه كما في الأشموني يكون في غير الموضع كتاء عدة وهمزة ابن ويكون عن حرف كما ذكر عن حركة كسين استطاع يستطيع بقطع الهمزة وضم أول المضارع فإن أصله عند سيبويه أطاع يطيع زيد فيه السين عوضاً عن حركة عينه لأن أصل أطاع أطوع، وعبر المصرح بأن العوض قد يكون في غير الموضع فافهم أنه قد يكون في الموضع أيضاً فيكون أعم منهما لا مبايناً ويؤيده ما مر في التصغير في قوله:

وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ

مِنْ أَنَ ياءَ فَرَيزيق وفَرَازِيق عوض عن دال فرزدق مع أنها في محلها فتدبر، وأما الإعلال فقد تقدم.

قوله:

(آخراً إثر الخ)

قيل آخرا ظرف متعلق بمحذوف وصفة لواو وياء أي كائنين في آخر، وفيه ظرفية الشيء في نفسه، إذ هما نفس الآخر إلا أن يراد به ما قابل الأول فيكون من ظرفية الجزء في الكل، والأولى كونه اسماً غير ظرف حالاً منهما. وإن كانا نكرتين أي حال كون كل منهما آخراً. وأما إثر فظرف بمعنى عقب حال ثانية أو صفة لا بدل من آخر، ولو جعل طرفاً لأن كلاً منهما شرط مستقل.

قوله:

(عقده المصنف الخ)

أي وضمنه أربعة أحكام من التصريف: الإبدال، والقلب والنقل والحذف، ثم ذكر الإدغام بعده وتقدمت الزيادة.

قوله:

(إبدالاً شائعاً)

أي قياساً يضطر إليه في التصريف بأن يوقع عدمه في الخطأ. كقوله في مال: مول واعلم أن حروف الإبدال أربعة أقسام: ما يبدل للإدغام شيوعاً وهو جميع الحروف لا الألف اللينة، وما يبدل لغيره فإما ندور أو هو كما في الأشموني على ما يفهم من التسهيل سبعة مجموعة في أوائل قولك: وقد خاب ذو ظلم ضاع حلمه غيّا

وذلك كقولهم: لحم خراذل بالذال المعجمة في خرادل بالمهملة أي مقطع، وقرأ الأعمش فَشَرِّذْبِهِمْ} (الأنفال:57)

بالمعجمة بدل المهملة كما قاله ابن جني، وأما شيوعاً ويضطر إليه وهو ما في المتن أولاً يضطر بأن يشيع عند قوم قاصراً على السماع وهو ما عدا القسمين قبله وذلك كالطجع الآتي في الشرح، ومنه عجعجة قضاعة وهي إبدال الجيم من الياء المشددة وقفاً كقوله: خالي عويفٌ وأبو عَلَجْ أي علي: المطعمان اللحم في العَشِجْ أي العشي، وكذا من المخففة كقوله: لا هم إن كنت قبلت حَجتجْ أي حجتي فلا يزال شاحِج يأتيكِ بِجْ أي بي والشاحج البغل وكذا عنعنة تميم: كظننت عنك قائم أي أنك وكَشْكَشْتُهم بالمعجمة في خطاب المؤنث نحو: ما الذي جاء بش وقرىء: قَدْ جعَلَ رَبُّش تَحْتَش سَرِياً}

(مريم:24)

والكسكسة بالمهملة في لغة بكر كقولهم للمؤنثة: أبوس وأمس أي أبوك وأمك وغير ذلك.

قوله:

(جمعها المصنف إلخ)

وجمعها في التسهيل في طويت دائماً فاسقط الهاء لأن إبدالها إنما يطرد من التاء وقفاً كرحمة وهو مذكور في بابه وعدها هنا للحصر وسكت عنها استغناء بما قدمه هناك، وقد تبدل من غير التاء سماعاً كقولهم: لهنك قائم وهردت الشيء وهياك في: لأنك وأردت وإياك.

قوله:

(وطأت الرحل)

أي بسكون الحاء المهملة إذا جعلته وطيئاً بوزن فعيل أي ممهداً ليناً مستوياً.

قوله:

(الطجع إلخ)

أي بإبدال اللام من الضاد لقربها منها كراهة اجتماع حرفي إطباق عند بعضهم، ومن نون أصيلان لقرب مخرجيها في قوله:

449 ـ وقفتُ فيها أُصيلالاً أُسائلُها

عَيَّتْ جواباً وما بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

وأصيلان إما تصغير أصلان جمع أصيل كبعير وبعران، وهو ما بعد العصر إلى الغروب فصغر الجمع شذوذاً كما قال الجوهري، أو تصغير أصيل على غير قياس لزيادته على المكبر كما قاله ابن هشام وهو أولى لكثرة مثل هذا كمغيربان في مغرب.

قوله:

(من كل واو أو ياء)

وكذا الألف فإن حمراء أصلها كسكرى زيدت قبل ألفها ألف للمد ككتاب فأبدلت الثانية ألفاً فأحسن مما هنا قول الكافية:

من حرف لين آخر بعد ألفْ

مزيدٍ أبدلْ همزةً كما أَصِفْ

قوله:

(تطرفت)

أي حقيقة كما مثله أو حكماً بأن كان بعدها تاء تأنيث، أو علامة تثنية عارضان كبناء وبناءة بشد النون من البناء وكرداعين وكساعين، وخرج بالعارضين ما بنيت عليه الكلمة منهما فيمنع الإبدال لعدم التطرف كهداية وعداوة، وكقولهم عقلته بثنايين، وهما طرفا العقال فإنه وضع كذلك ابتداء ولم يسمع له مفرد.

قوله:

(والأصل دعاو إلخ)

إنما لم يسلم حرف العلة لسكون ما قبله كدلو وظبي لأن الساكن هنا غير حصين لكونه حرف علة زائداً فوجوده كالعدم فكأن الواو والياء تليا فتحة فقلبا ألفاً كباب وعصا ورحى فلما اجتمعت ساكنة مع الألف الزائدة قلبت الثانية همزة هذا ما قاله حذاق الصرفيين، وقيل: قلبا همزة من أول الأمر.

قوله:

(نحو آية وراية)

أصلهما عند الخليل أيية وريية كسمكة قلبت الياء الأولى ألفاً على غير قياس إذ القياس قلب الثانية كما سيأتي، وقيل أصل راية رأية بالهمز، ترك تخفيفاً.

قوله:

(وكذلك إن لم تتطرف)

مثله ما لو تطرفت لا بعد ألف كدلو وظبي.e

قوله:

(عين اسم فاعل)

أي ولو مؤنثاً أو مثنى أو مجموعاً ومثله كما هو صريح التسهيل كل اسم بوزن فاعل أو فاعلة وإن لم يكن وصفاً كجائز للبستان، وجائزة للخشبة المعترضة وسط البيت وكلاهما بجيم وزاي ويجوز تخفيف الهمزة بتسهيلها بينها وبين الياء ولذا تكتب ياء لكن بلا نقط لأن إبدالها ياء محضة لحن وكذا همزة نحو: قلائد وأوائل مما سيأتي. حكي أن أبا علي الفارسي دخل على بعض المتسمِّين بالعلم فإذا عنده جزء مكتوب فيه قائل بنقط الياء فقال له أبو علي: هذا خط من قال: خطي. فالتفت إلى صاحبه، وقال: قد أضعنا خطواتنا في زيارة مثله، وخرج من ساعته ومن لطائف العلامة الأمير أنه كتب له سؤال تعنت ومن جملته لفظ صغاير بنقط الياء فقال في ضمن جوابه مبكتاً وما نقطكم الياء من الصغائر، وخرج باسم الفاعل فعل الأمر من المفاعلة فيجب فيه التصحيح كقوله تعالى: فَبَايِعْهُنَّ}

(الممتحنة:12)

.

قوله:

(وأصلهما قاول وبايع)

ظاهره كالمصنف إبدالهما همزة من أول الأمر كما قيل به، وقال حذاق الصرفيين أبدلا ألفاً ثم الألف همزة لما مر في دعاء، وكسرت الهمزة على أصل التخلص من الساكنين وقال المبرد: دخلت ألف فاعل قبل ألف قال وباع، فحركت الثانية للساكنين، ولأن أصلها الحركة والألف المتحركة همزة.

قوله:

(والمد)

أي حرفه واواً كان أو ألفاً أو ياء وجملة زيد حال من ضمير يرى الواقع خبراً عن المد، وثالثاً حال من ضمير زيد فهي حال متداخلة أو من ضمير يرى فهي مترادفة وقوله في الواحد لبيان الواقع لا للاحتراز وكاف كالقلائد زائدة.

قوله:

(إن كان مدة)

أي لاجتماع تلك المدة ساكنة مع ألف الجمع، ولا يمكن حذفها لفوات الجمع، ولا المدة لتغير بناء مفاعل لأن شرطه أن يكون بعد ألفه حرفان أولهما مكسور ليكون كمفاعل فوجب تحريك المدة فهمزت لأنها لا أصل لها في الحركة كذا قال الخليل. وإنما اشترط كون المد ثالثاً لأنه لا يلي ألف الجمع إلا حينئذٍ فخرج نحو: حائض ومفتاح وقنديل ومكوك فلا يبدل مده همزة بل واواً في حوائض، وياء فيما بعده وهمزة حوائض هي همزة حائض المنقلبة عن الياء في الحيض لأنه فاعل ما أعل عيناً.

قوله:

(غير مدة)

أي بأن تحرك كقسورة للأسد، ويقال مَسور بلا تاء يهمز لتعاصيه بالحركة.

قوله:

(غير زائدة)

أي لأن حرف المد الأصلي متحركاً في الأصل فيتعاصى بحركته الأصلية عن القلب. فأصل مفازة مَفْوَزَة كَمَفْعَلَة من الفوز، نقلت فتحة الواو إلى الفاء، ثم قلبت ألفاً حملاً على فعلها، ومثلها منارة من النور وأصل معيشة كسر الياء نقل إلى العين، وأصل مصيبة مَصْوِبَة بكسر الواو نقل إلى الصاد فقلبت هي ياء لسكونها إثر كسرة وهي اسم فاعل من أصاب يصيب، وعينها واو بدليل الصواب، والصواب فحق المد في ذلك تصحيحه في الجمع فيقال مصاوب ومناور ومعايش كما صح في مفاوز، وقد نطق بها كذلك لكن قلب همزة في مصائب ومنائر شذوذاً وكذا في معائش في رواية عن

نافع.

قوله:

(اكتنفا)

أي أحاطا، والألف ضمير اللينين فاعله، ومد مفعوله، والجملة صفة لليِّنين.

قوله:

(كجمع نيفاً)

جمع مصدر منون، ونيفاً بشد الياء مفعوله، وفاعله محذوف أي كجمعك نيفاً أي كاللفظ الحاصل من جمعك نيفاً، وهو نيائف فصح التمثيل به لمفاعل بهذا التقدير، والنيف ما زاد على العقد الثاني من ناف ينيف إذا زاد، فياؤه أصلية، وقيل: من ناف ينوف فأصله نيوف فُعِل به كسيد.

قوله:

(كما لو سميت رجلاً إلخ)

لا حاجة للتسمية.

قوله:

(ومثله أول وأوائل)

فأصله أواول بجعل ألف الجمع بين واوي أول أبدلت الثانية همزة لما ذكر، وأصله الأصيل وواول بثلاث واوات كما أن أصل وول أبدلت الأولى همزة لما سيأتي قريباً، ووزنهم نحو: أوائل ونيائف بمفاعل إنما هو وزن عروضي أما الصرفي فوزن نيائف فياعل بزيادة الياء وأوائل فعاعل ووزن زوايا فواعل وهراوا فعاعل لما سيأتي.

قوله:

(وافتح وَرُدّ)

تنازعا في الهمز أي افتح الهمز ورده ياء إلخ، وهذا كالاستدراك على قوله:

همزاً يرى في مثل كالقلائد

وقوله: كذاك ثاني إلخ أي أن المد الزائد، وثاني اللينين إنما يبدلان همزة في الجمع بحالها في صحيح اللام، وإلا قلبت تلك الهمزة المبدلة ياء أو واواً على ما سيأتي فأل في الهمزة للعهد الذكري أي الهمز المبدل كما علمت فخرج به الهمز الأصلي في المفرد فإنه يسلم في الجمع كمرآة ومراء بكسر الهمزة منونة كجوار لفظاً وإعلالاً وأصل مرآة مرأية بفتح الياء من الرؤية فقلبت ألفاً وشذ مرايا كهدايا سلوكاً بالأصل مسلك العارض كما شذ عكسه في قول بعضهم: اللهم اغفر لي خطائئي بهمزتين.

قوله:

(جعل)

أي همز الجمع المبدل من مد المفرد وثاني لينيه.

قوله:

(وهمزاً)

مفعول ثان لرد وأول الواوين مفعوله الأول والأشد نائب فاعل ووفي وهو القوة ما بين ثماني عشرة سنة إلى ثلاثين وعن ابن عباس في قوله تعالى: حَتَّى إذا بَلَغَ أَشَدَّهُ}

(الإسراء: 34، والأنعام:152)

أنه ثلاث وثلاثون سنة، وهذا تفسير له باعتبار غايته. وأما قوله تعالى: وَلا تَقْرَبُوا مَالَ اليَتِيمِ إلاّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ}

(الإسراء:34، الأنعام:152)

حتى يبلغ أشدَّه فمعناه حتى يحتلم، وهو تفسير له باعتبار مبتداه لأنه عبارة عن شدة الإنسان وقوته واشتعال حرارته، وهذا يكون من البلوغ إلى الثلاثة والثلاثين وهو بفتح الهمزة، وقد تضم اسم مفرد كآنك بمد الهمزة وضم النون وهو الرصاص المذاب وقيل: اسم جمع لا واحد له من لفظه، وقيل: جمع شدة كنعمة وأنعم، أو شد بالسكر كصر وآصر أو شد ككلب وأكلب اهـ. من البيضاوي وغيره.

قوله:

(إذا اعتلت لام إلخ)

بأن كانت ياء أو واواً أو همزة لأن المصنف أدرجها هنا في حروف العلة إما لشبهها بها أو لكونها منها عند الفارسي فما لامه همزة من النوع الأول كخطيئة وخطايا، وكذا بريئة وبرايا لأنه من برأ بمعنى خلق إلا أن همزة برئية أبدلت ياء وأدغمت في الياء تخفيفاً وما لامه ياء كقضية وقضايا وهدية وهدايا، وما لامه واو لم تسلم في المفرد كمطية ومطايا لأنه من المطا وهو الظهر فأصلها مطيوة فعل بها كسيد، والسالمة كهراوة وهراوي، وأما النوع الثاني فلم يمثلوه إلا بما لامه ياء كزاوية وزوايا فأصل خطايا خطاييء بياء مكسورة هي ياء خطيئة، ثم همزة هي لامها فأبدلت الياء همزة كصحائف فصار خطائيء بهمزتين أبدلت الثانية ياء لتطرفها إثر همزة مكسورة عملاً بقوله الآتي: ما لم يكن لفظاً أتم إلخ، ثم فتحت الأولى تحفيفاً فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطاءاً بهمزة بين ألفين وهي تشبه الألف لقرب مخرجها، وهو أقصى الحلق من الجوف مخرج الألف فأبدلت الهمزة ياء كراهة توالي ثلاث ألفات، ولتفصل بين الألفين فصار خطايا بعد خمسة أعمال

ومثلها سواء برايا، وأصل مطايا مطايو هي ياء فعيلة وواو هي لامها قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة كما في الغازي الداعي، فصار مطايي بياءين أبدلت الأولى كصحائف إلى آخر ما مر ففيه خمسة أعمال أيضاً وأما في قضايا وهدايا فأربعة فقط بينها الشرح لأن لامه ياء لا تحتاج إلا لقلبها ألفاً فقط.

قوله:

(فأبدلوا كسرة الهمزة فتحة)

أي تخفيفاً لثقل الكلمة بكونها جمعاً ومتناهياً واللام معتلة بعد كسرة على همزة عارضة.

قوله:

(فصار قضاءاً)

أي بهمزة بين ألفين.

قوله:

(وأصله زوائي)

أي أصله الثاني كما يفيده قوله: بإبدال إلخ وأصله الأول زواوي بواوين الأولى بدل ألف زاوية لما مر في قوله:

والألف الثاني المزيد يُجْعَل

واواً والثانية هي واو زاوية وبينها ألف التكسير فقلبت الثانية همزة على حد: نيائف فصار كما في الشرح.

قوله:

(فصار زواءا)

بهمزة بين ألفين.

قوله:

(إذا لم تكن اللام إلخ)

أي بأن كانت ياء أو همزة أو واواً لم تسلم في المفرد وقد علمت أمثلتها.

قوله:

(نحو هراوة)

بكسر الهاء هي العصا الضخمة والجمع بفتح الهاء.

قوله:

(وأصلها هرائو إلخ)

أي بعد قلب ألف هراوة همزة في الجمع كقلادة وقلائد، وظاهر كلامه أن الواو تقلب ألفاً من أول الأمر لكن مقتضى القياس قلبها أولا ياء لتطرفها إثر كسرة، ثم تفتح الهمزة، فتقلب الياء ألفاً إلخ ففيه خمسة أعمال كمطايا كما في التصريح وغيره.

قوله:

(يجب رد أول الواوين إلخ)

.

اعلم أن الهمزة تبدل من الواو والياء وجوباً في أربع مسائل ذكرها المصنف؛ وهي: تطرفهما بعد ألف زائدة وفي فاعل ما أعل عيناً وفي جمع ما ثالثه مد زائد وجمع ما ثانيه وثالثه لينان، وقد علمتها وهذه مسألة خامسة تختص بها الواو عن الياء وإنما لم يقدمها على قوله: وافتح ورد إلخ الذي هو في إبدال الواو والياء من الهمزة لتعلق هذا بالثالثة والرابعة وبقي مما تبدل منه الهمزة وجوباً الألف في نحو: حمراء وفي جمع نحو قلادة وتبدل جوازاً من الواو المضمومة ضماً لازماً مصدرة كانت كأجوه في وجوه أولاً كأدؤر بهمزة بعد الدال في أدؤر جمع دار ومن المكسورة بشرط تصدرها كإشاح وإفادة وإسادة في وشاح ووفادة ووسادة وقرىء من إعاء أخيه، ولا تبدل من المفتوحة إلا شذوذاً كأسماء علماً أصله وسماء من الوسامة وكأحد في العدد أصله وحد من الوحدة، وتبدل من الياء جوازاً في نحو: رائي وغائي نسبة إلى راية وغاية أصله رايي وغايي بثلاث يا آت فخفف بإبدال الأولى همزة، وأما إبدالها من غير ذلك فشاذ أو قليل.

قوله:

(المتصدرين)

خرج هووي ونووي نسبة إلى هوى ونوى.

قوله:

(ما لم تكن الثانية بدلاً إلخ)

.

اعلم أن الشرط كون الواو الثانية ليست مَدَّةً عارضة بأن تكون مدة أصلية أي غير مبدلة من شيء كأولى أنثى الأول أصلها، وولى بضم فسكون، أو لم تكن مدة أصلاً بأن لم تكن بعد ضم سواء تحركت كأواصل المذكور وكأول بضم ففتح جمع أولى أصله: وول بواوين أو سكنت بعد غير ضم

كأول بفتح فسكون أصله ووّل بثلاث واوات فكل ذلك يجب فيه الإبدال أما مع المدة العارضة فلا يجب بل يجوز سواء كانت بدلاً من ألف فاعل كووفي وورى فيجوز أوفي وأوري بالهمز أو من همزة كوولي مخفف الوؤلي بضم الواو وسكون الهمزة وهي أنثى إلا وأل من وأل إذا رجع فيجوز أولى أو من غيرهما كما فصله الأشموني إذا علمت ذلك ففي قصر الشارح عدم الوجوب علي المبدلة من ألف فاعل تبعاً لظاهر المتن قصور مع أنه يمكن تصحيح المتن بأنه أراد بشبه وفي ما ثانيه مدة عارضة.

قوله:

(من ألف فاعل)

بفتح العين فعل ماض من المفاعلة كوافي وواوي.

قوله:

(الأصل وواصل)

أي بواوين الأولى فاء الكلمة، والثانية مبدلة من ألف واصلة كألف حائض في حوائض فهي وإن كانت عارضة لكنها ليست مدة فلذلك وجب قلب الأولى همزة ومثله في ذلك: أواق جمع واقية فأصله وواق.

قوله:

(لم يجز الإبدال)

في نسخ لم يجب وهو الصواب الذي في التوضيح وغيره ومفهومه الجواز به صرح الأشموني في كل ما مدته عارضة، ولا يرد أن المتن يوهم عدم الجواز في شبه ووفي لأنه لا يوهم ذلك إلا أن جعل رد في كلامه مجهولاً فإن جعل امراً، والأصل فيه الوجوب كان مفهومه أنه لا يجب في شبه ووفي كما قاله الشرح فيصدق بالجواز سم.

قوله:

(وائتمن)

أي عند الابتداء به لأن همزته للوصل فتسقط درجاً وهو بفتح الفوقية، وكسر الميم فعل أمر كما يشهد به رسمه بالياء لكسر همزة الوصل فيه ولو كان ماضياً مجهولاً كما قبل الرسم بالواو ولضم همزته وأشار بذكره إلى أن همزة الوصل كالقطع.

قوله:

(أن يفتح)

نائب فاعله يعود على ثاني الهمزتين مطلقاً، وكذا الضمير في قلب، وينقلب لكن بعد تقييده بالفتح، وقوله: ذو الكسر، مبتدأ خبره كذا، ومطلقاً حال أي سواء كان إثر فتح أو ضم أو كسر.

قوله:

(وما يضم)

مفعول أول، لأصر بمعنى اجعل وواواً مفعوله الثاني.

قوله (ما لم يكن) اسمها ضمير يعود لثاني الهمزين في البيت الأول وجملة أتم خبرها ولفظاً مفعول أتم.

قوله:

(فذاك)

أي ثاني الهمزين الذي أتم لفظاً جاء ياء مطلقاً أي سواء كان مضموماً أو مفتوحاً أو مكسوراً وسواء كان بعد ضم أو فتح أو كسر أو سكون وجا بالقصر على لغة.

قوله:

(وأؤم)

مبتدأ خبره جملة أم بمعنى اقصد ووجهين مفعوله وهذا تقييد لبعض ما تقدم أي إنما يجب إبدال ثاني الهمزين المتحركين المستفاد من قوله: إن يفتح إثر ضم إلخ في غير نحو أؤم مما أول همزتيه للمضارعة، أما هو ففيه الوجهان.

قوله:

(إذا اجتمع في كلمة)

خرج به نحو أأنت لأن همزة الاستفهام كلمة مستقلة فلا يجب فيه الإبدال بل يجوز تحقيقهما.

قوله:

(إن لم يكونا في موضع العين إلخ)

اعلم أن للهمزتين في كلمة ثلاثة أحوال: أن تتحرك الأولى، وتسكن الثانية، وعكسه وأن يتحركا معاً، أما سكونهما معاً فمتعذر فإن سكنت الثانية فقط أُبْدِلت من جنس ما قبلها كما ذكره بقوله: ومداً أبدل إلخ وإن سكنت الأولى فقط فإن كانتا في موضع العين أدغم كسآّل صيغة مبالغة من السؤال ورآس نسبة لبيع الرؤوس، ولم يذكر المصنف هذا لأنه لا إبدال فيه أو في موضع اللام أبدلت الثانية ياء، وكذا إن تحركتا معا فيه كما ذكره بقوله: ما لم يكن لفظاً أتم إلخ فالمتطرفة تبدل ياء مطلقاً، وصورها اثنا عشر من ضرب أربعة الأولى في ثلاثة الثانية وإن تحركتا معاً في غير موضع اللام فصورهما

تسع من ضرب تثليث الأولى في تثليث الثانية ذكرها بقوله: أن يفتح إلخ، فتبدل واواً في خمسة وهي المفتوحة بعد فتحة أو ضمة، والمضمومة مطلقاً وتبدل ياء في الأربعة الباقية وهي المفتوحة بعد كسر والمكسورة مطلقاً وكل ذلك في المتن.

قوله:

(أبدلت الثانية ألفاً)

أي وجوباً ولو كانت الأولى للمضارعة نحو: آكل وآمن ومنه قول عائشة رضي الله تعالى عنها: كان رسول الله صلى الله عليه وسلّم يأمرني إذا حضت أن آتزر، ثم يباشرني وعوام المحدثين يحرفونه فيشددون التاء بلا مد، وبعضهم يحقق الهمزتين وكلاهما لحن لأنه مضارع من الإزار ووزنه افتعل كاستلم فالهمزة الأولى للمضارعة، والثانية فاء الكلمة ولا يجوز إبدال الثانية تاءً ولا تحقيقهما في مثل ذلك لكن حكى الزمخشري عن العرب اتزر بالإدغام فيكون سماعياً كما سيأتي في قوله:

وشذ في ذي الهمز نحو ائتَكَلا

وقد مثل به الشرح هنا.

قوله:

(والأصل أآدم)

أي أصل الجمع بهمزتين فألف التكسير أبدلت الثانية واواً لفتحها إثر فتح وليست واواً بدلاً من ألف المفرد خلافاً للمازني لأن ألفه لم توجد في الجمع إذا المقتضى لقلب همزة المفرد ألفاً، وهو سكونها إثر فتح يزول في الجمع وكذا في التصغير ولو بنيت أفعل التفضيل من أن قلت: زيد أون من عمرو أصله أأين كأكرم نقلت فتحة النون للهمزة، وأدغم ثم قلبت الهمزة واواً عند الجمهور والمازني يقلبها ياء.

قوله:

(نحو أو بمر)

في نسخة أو يذم تصغير آدم فيراد به الوصف من الأدمة بضم الهمزة، وهي لون المسرة لا اسم النبي أبي البشر لأن الأسماء المنظمة لا تصغر، ولا اسم شخص غيره لأنه أعجمي كما في الكشاف فلا يعرف له اشتقاق يرد إليه في التصغير لكن قال في المفصل إنه عربي على وزن أفعل من الأدمة.

قوله:

(نحو إيم)

بكسر الهمزة وفتح الياء وشد الميم.

قوله:

(مثال إصبع)

بكسر الهمزة وفتح الباء إحدى لغاته العشرة من ضرب تثليث همزته في تثليث بائه، والعاشرة كعصفور.

قوله:

(من أم)

أي صار إماماً أو بمعنى قصد.

قوله:

(وأصله ائمم)

بهمزتين مكسورة فساكنة وفتح الميم الأولى.

قوله:

(فنقلت حركة الميم إلخ)

أي ليتمكن من إدغامها في الثانية.

قوله:

(فصار إئم)

أي بكسر ففتح فشد الميم.

قوله:

(وأصله أئن)

أي بفتح فكسر فشد النون وأصله الأول: أنن كاضرب نقلت كسرة النون الأولى إلى الهمزة، وأدغم وقوله: وقد تحقق بقافين أي لأنه من نحو لؤم الآتي.

قوله:

(إلا في أئمة)

أي جمع إمام، وأصله أأممة كسلاح وأسلحة نقلت كسرة الميم إلى الهمزة توصُّلاً للإدغام فصار أئمة بفتح فكسر فشد الميم فتبدل الثانية ياء وإنما لم يبق سكون الهمزة الثانية لتبدل ألفاً من جنس حركة ما قبلها كما فعل بآنية جمع إناء لوجود المثلين المفتقرين للإدغام بعدها هنا فتنقل حركة أولاهما للهمزة توصلاً له لأن اعتناءهم به أشد من الإعلال وكذا يقال فيما مر من أأنن وأأمم.

قوله:

(فإنها جاءت بالإبدال والتصحيح)

عبارة التوضيح وذلك واجب يعني إبدال المكسورة بعد فتح ياء، وأما قراءة ابن عامر والكوفيين أئمة بالتحقيق فمما يوقف عنده ولا يتجاوز اهـ فتدبر.

قوله:

(والثاني)

أي ما كسرت همزته الثانية مع كسر الأولى نحو: إيم بكسر الهمزة والياء وشد الميم وقوله: مثال إصبع أي بكسرتين.

قوله:

(والثالث)

أي ما كسرت همزته الثانية مع ضم الأولى.

قوله:

(واوصل أؤنن)

أي بهمزة مضمومة فساكنة فنونين أولاهما مكسورة، وأصله الأول أؤأنن بثلاث همزات، الأولى للمضارعة مضمومة لأن ماضيه رباعي متعدَ بالهمزة كأكرم والثانية مفتوحة لأنها همزة النقل التي دخلت على الماضي كهمزة أكرم، والثالثة فاء الكلمة ساكنة فحذفت الثانية لاجتماعها مع همزة المضارعة كما سيأتي في قوله وحذف همز أفعل استمر إلخ فصار أؤنن بالضم كاكرم.

قوله:

(مضارع آننْته)

أي بوزن أكرمته بهمزة مفتوحة فألف منقلبة عن همزة ساكنة فنونين بلا إدغام لأجل تاء الضمير، ولذا لم تنقل فتحة النون إلى الهمزة الساكنة بل قلبت ألفاً فلو لم تتصل به التاء لوجب أن يقال: أون والأصل أنن كأكرم فتنقل فتحة النون الأولى إلى الهمزة الساكنة لأجل الإدغام فتقلب الهمزة واواً لفتحها بعد مفتوحة.

قوله:

(فدخله)

أي المضارع.

قوله:

(نحو أوبّ)

بفتح الهمزة وضم الواو، وشد للموحدة جمع أَبّ بفتح الهمزة، وشد الموحدة وهوالمرعى وقيل: الفاكهة اليابسة.

قوله:

(لأنه أفعل)

أي بوزن أفْعُل كأَفْلُس من جموع القلة.

قوله:

(والثاني إؤُمّ)

أي بكسر الهمزة وضم الواو، وشد الميم مثال إصبع بكسر، ثم ضم فأصله أومم فعل به ما مر.

قوله:

(مثال أُبلم)

أي بضم الهمزة واللام وسكون الموحدة، وهو خص المقل أي شجر الدوم.

قوله:

(إلى أن الهمزة إلخ)

الأولى حذف قوله: المضمومة لأنه إذا كانت المضمومة تُبدل لتطرفها ولو كانت بعد ضم فما بالك بالمكسورة أو المفتوحة فاسم يكن في المتن راجع لثاني الهمزين كما مر لا لما يضم والأمثلة التي ذكرها الشارحِ للمضمومة تصلح للمكسورة والمفتوحة بحسب الإعراب.

قوله:

(زِبْرِج)

بكسر الزاي وسكون الموحدة وكسر الراء هو الذهب والزينة كما مر.

قوله:

(كالمنقوص)

أي فيعل كقاض.

قوله:

(بُرثن)

بضم فسكون فضم.

قوله:

(ثم تقلب الضمة إلخ)

أي لمناسبة الياء فيصير منقوصاً كالقاضي فتسكن الياء تحفيفاً، ثم تحذف للساكنين.

قوله:

(مثل المولى)

أي بضم الميم، وكسر اللام اسم فاعل من آلي بمعنى حلف فالقرئي الذي على مثاله منقوص أيضاً

كالأول وترك الشارح مثال ما إذا كانت الأولى ساكنة وهو أن تبني من قرأ مثال قمطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء، وهو وعاء الكتب كما مر فتقول: قرأى بكسر ففتح فهمزة ساكنة فياء متحركة بحسب الإعراب، والأصل قرأ بهمزتين ساكنة فمتحركة أبدل الثانية ياءً وسلمت لسكون ما قبلها فكملت أمثلة الهمزة المتطرفة وهي اثنا عشر كما مر باعتبار حركات الإعراب عليها لا خصوص الضم كما اقتصر عليه الشارح.

قوله:

(وجهان)

أي تشبيهاً لهمزة المتكلم بهمزة الاستفهام في نحو أَأَنْتَ}

(المائدة:116)

و أَأَنْذَرْتَهُمْ}

(البقرة:6)

بجامع الدلالة على معنى زائد على أصل الكلمة فباقي أحرف المضارعة يجوز في الهمزة بعدها وجهان كما في: يؤمن من الإيمان، ويؤمن من التأمين فيجوز التحقيق والإبدال واواً ساكنة في الأول مفتوحة في الثاني فكذا بعد الهمزة.m

قوله:

(والتحقيق)

بقافين وكذا قوله: حققت.

قوله:

(وكسرت ثانيهما)

سكت الشارح عما إذا فتحت نحو ألل مضارع أللت أسنانه إذا فسدت، ونحو: أؤمن مضارع من التأمين ولم أر من ذكرها بالخصوص لكن يشملها قول التوضيح والأشموني في واؤم ونحوه مما أول همزتيه للمضارعة يجوز فيه الوجهان وكذا يشملها التعليل المتقدم فمقتضى ذلك جواز تحقيقها وإبدالها واواً لقوله إن يفتح إثر ضم أو فتح قلب واواً فيقال أول وأو من وقول الشارح: وانفتح ما قبلها لم يذكره الموضح ولا الأشموني فتدبر.

قوله:

(وياء)

مفعول ثان لأقلب، وألفاً مفعول أول، وكسراً أمفعول تلا الواقع صفة لألفاً وهذا شروع في إبدال الياء من أختيها الألف والواو فتبدل من الألف في مسألتين ذكرهما المتن ومن الواو في عشر مسائل كما

في التوضيح منها في قوله: بواو ذا أفعلا إلى قوله: كالمعطيان إلخ أربعة، وفي قوله: بالعكس جاء لام فعلى وصفاً واحدة وفي قوله: إن يسكن السابق إلخ واحدة، وفي قوله: وصحح المفعول من نحو عدا إلى آخر الفصل ثلاث فالجملة تسع، وترك واحدة وهي إن تلي كسرة وهي ساكنة غير مدغمة كميزان وميقات أصلهما موزان وموقات لأنهما من الوزن والوقت وإنما قلبت في ذلك لثقل الخروج من الكسر إلى الواو، وأما قبلها ياء في أجر وأدل جمعي جرو ودلو فليس زائداً على ما ذكر بل يشمله قوله: في آخر لأن أصلهما أجرو وأدلو كأفلس قُلِبت لضَمَّةِ قبلها كسرة لأنه ليس في العربية اسم معرب بالحركات آخره واو وقبلها ضمة فوقعت الواو متطرفة إثر كسرة فقلبت ياءً فإن قلت: لم لم تقلب الضمة فتحة توصلاً إلى قلب الواو ألفاً؟ قلت والله أعلم: لئلا يخرج من باب المنقوص إلى المقصور فتدبر.

قوله:

(بواو ذا)

أي القلب إلى الياء لكسر ما قبلها، وفي آخر صفة لواو فصل بينهما بالمبتدأ للضرورة، أو ظرف لغو متعلق بأفعلا، وقوله: أو قبل إلخ عطف على محل في آخر وزيادتي فعلان عطف على تا، وهذا كله هو المسألة الأولى لأن العلة في الجميع تطرف الواو حقيقة، أو تقديراً إثر كسرة. وقوله: في مصدر المعتل مسألة ثانية، وقوله وجمع ذي عين إلخ ثالثة، وقوله: والواو لاماً إلخ رابعة.

قوله:

(ذا أيضاً)

أي قلب الواو ياء لكسر ما قبلها رأوه في مصدر المعتل أي الفعل المعتل، والأولى المعل ليفيد اشتراط تغيير عين الفعل لأن المعتل ما فيه حرف علة وإن لم يغير والمعل هو المغير.

قوله:

(والفِعَل)

بكسر ففتح منه أي من مصدر المعتل يعني إذا كان ذلك المصدر على فعل صحَّ غالباً.

قوله:

(أو بعد ياء تصغير)

هذا الثاني دخل في المتن استطراداً، والمقصود التنبيه على الأول فقط لأن اجتماع الواو والياء سيأتي بيانه، ولا يختص بالآخر فلو قال:

بإثرِ يا التَّصْغِير أو كسر ألِف

تُقْلَب يا والواو إن كَسْراً رَدِفْ

في آخر وقبل الخ لوافق مقصوده أشموني.

قوله:

(أو وقعت قبل تاء التأنيث الخ)

أي لأن كلاً من التاء وزيادتي فعلان كلمة تامة فالواقع قبلهما آخر تقديراً لأنهما في نية الإنفصال. وليس المراد بفعلان خصوص هذه الهيئة فإن الواو لا تقلب ياء في فعلان ساكن العين بل في مكسورها لتقع أثر كسرة كما مثله الشارح، وإنما هو تمثيل لموضع الزيادتين. ولذا قال الموضح أو قبل الألف والنون الزائدتين.

قوله:

(مكسوراً ما قبلها)

أي أو بعد ياء التصغير لأن قلب الواو ياء مع التاء والألف والنون لا يختص بتلوّها كسرة بل يشمل تالية ياء التصغير كما يشمل كلام المصنف، وسيمثله الشارح بقوله: وكذا شجية مصغرة. ومثال الثاني ما لو صغر غزيان فيكون حكمه كذلك.

قوله:

(فقلب الواو ياء)

أي لأن حق الواو الساكنة بعد كسرة قلبها ياءً كما في ميزان لما مر. وهي بالتأخير متعرضة لسكون الوقف فقلبت ياء ولو في حال تحركها وصلاً لتوقع السكون، ومن ثم لم تتأثر بكسر ما قبلها متحركة في غير الآخر كعوض وعوج إلا إذا كان مع الكسرة ما يعضدها كإعلالها في فعل المصدر أو مفرد الجمع كما سيأتي في صيام وديار، ولا فرق بين كونها في آخر اسم كالغازي والداعي، أو فعل معلوم كما مثله، أو مجهول كعفى ودعى، ولا بين كون الكسرة أصلية كما ذكر أو محولة عن الضمة كما مر في أُدْلِ.

قوله:

(تصغير جرو)

بتثليث الجيم، والكسر أفصح: ولد الكلب والسبع، ويطلق على الصغير مطلقاً.

قوله:

(والثالث شجية)

أي بفتح فكسر فياء مخففة، وأصله شجوة من الشجو وهو الهم والحزن.

قوله:

(غِزيان)

أي بفتح فكسر والألف والنون زائدان كما في قطران لا للتثنية اهـ صبان.

قوله:

(مثال ضريان)

أي بفتح المعجمة، وكسر الراء فتحتية مثنى ضرى وهو العرق الذي لا ينقطع دمه يقال: ضرا العرق يضرو ضرواً من باب قعد إذا نزل دمه كذا قيل. وفيه أنه حينئذٍ يكون بشد الياء كمفرده، وأصله ضريوان بدليل ضروا قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء ساكنة لا لكسر ما قبلها فالأظهر أنه بالموحدة مع الظاء المشالة. وهو الحيوان الذي مر ذكره أو مع الضاد من الضرب.

قوله:

(في مصدر الخ)

أي حملاً له على فعله، وجملة الشروط أربعة: المصدرية، وكسر ما قبلها كما هو موضوع المسألة، وإعلال الفعل وأن يكون بعدها ألف كما يؤخذ من قوله: والفعل منه صحيح فخرج غير المصدر كسواك وسوار ونحو: رَاحَ رَوَاحاً فلا تقلب في ذلك وإن أعل الفعل لعدم حمله عليه في الأول وعدم كسر ما قبلها في الثاني، ومحترز الباقيين في الشارح.

قوله:

(اعتلت)

الأولى أعلت لما مر.

قوله:

(نحو صام صياماً)

أي وانقاد انقياداً، واعتاد اعتياداً. والأصل: انقواداً واعتواداً. فلا يختص بالمصدر الذي على فعال خلافاً لما يوهمه الشارح كشرح الكافية.

قوله:

(لواذاً)

بكسر اللام مصدر لاوذ القوم ملاوذة ولواذاً أي لاذ بعضهم ببعض.

قوله:

(وكذلك تصح إذا لم يكن الخ)

أي غالباً كما في المتن ومن غير الغالب قراءة نافع وابن عامر في النساء لكم قيماً وارزقوهم وابن

عامر في المائدة قيماً للناس والأصل قوماً قلبت الواو ياء لكسر ما قبلها مع إعلالها في الفعل.

قوله:

(فاحكم)

الفاء في جواب أما مقدرة أي وأما جمع الخ كما في وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ}

(المدثر:3)

أو هي زائدة، وجمع إما مبتدأ خبره جملة احكم الخ أو مفعول لمحذوف يفسره احكم على الاشتغال، وخرج بالجمع المفرد فلا يعل منه إلا المصدر كما مر بخلاف غيره كسوار وخوان وهو سفرة الأكل.

قوله:

(واعتلت في واحدة)

فيه ما مر وخرج به نحو: طويل وطوال، وشذ قوله:

450 ـ تَبَيَّنَ لِي أنَّ القَمَاءَة ذِلَّةٌ

وأن أعِزَّاءَ الرِّجالِ طِيَالُها

والقماء بالمدِّ القصر قيل، ومن الشاذ الصافنات}

(ص:31)

الجياد، لسلامتها في مفرده وهو جواد، وقيل بل هو جمع جيد فهو قياسي لأعلام المفرد إذ أصله جيود فعل به كسيد.

قوله:

(إن انكسر ما قبلها)

خرج أسواط وأحواض وأثواب.

قوله:

(ووقع بعدها ألف)

جعله الشارح شرطاً في كل من المعتلة في المفرد والساكنة أخذاً من قوله: وفي فعل وجهان الخ، وقوله بذا الإعلال أي الذي في المصدر بشرطه السابق، وهو وجود الألف كما مر. لكن الصحيح أن المعلة في المفرد تقلب في الجمع ياءً وإن لم يكن بعدها ألف بخلاف المصدر لأنها في الجمع ضعفت بإعلالها في المفرد وقربها من الطرف فسلطت لكسرة عليها كحيلة وحيل وديمة وديم، وشذ: حاجة وحوج خلافاً لما سيأتي أما الساكنة في المفرد فلا يقوى تسلط الكسرة عليها إلا بالألف القريبة من الياء لأنها ليست من الضعف كالمعتلة كسوط وسياط، وحوض وحياض. فلو لم توجد الألف

صحت نحو: كوز وكوزة، ويشترط أيضاً كما في التسهيل صحة اللام لئلا يتوالى إعلالها مع إعلال العين، ولذا صحت الواو في رواء وجواء بوزن عطاش جمعي ريان وجو والأصل رواى وجوا، وقلبت اللام همزة لتطرُّفها أثر ألف زائدة فسلمت العين. وأصل ريان رويان؛ فتلخص أن الشروط أربعة: كون الواو في جمع صحيح اللام، وقبلها كسرة، وإعلالها في المفرد مطلقاً، أو سكونها فيه مع وقوعها في الجمع قبل ألف.

قوله:

(وكان على فعلة)

لم يمثل لها إلا بالساكنة في المفرد.

قوله:

(وجب تصحيحها)

أي لأنه لما عدمت الألف قل عمل اللسان فحفَّت الواو بعد الكسرة، وانضم إلى ذلك تحصينها ببعدها من الظرف بسبب الهاء وقوتها بعدم إعلالها في المفرد فوجب تصحيحها بخلاف فعل فإن واوه قريبة من الطرف. ولم يمثلوه إلا بالمعلة في المفرد فكان أولى بالإعلال كما قاله المصنف، وظاهره أن تصحيحه مطرد، وليس كذلك بل هو شاذ كما مر. فلو قال: وفي فعل.

فَشَذَّ تَصْحِيحٌ فَحَتْمٌ أَنْ يُعَلّ

لو في بالمراد، أشموني.

قوله:

(وثِيَرة)

بكسر المثلثة وفتح التحتية، وقياسه ثورة لكن سهله قصد الفرق بين جمع الثور بمعنى القطعة من الأقط، وبمعنى الحيوان حيث جمعوا الأول على ثورة. وقيل أصله ثيارة كحجارة فقلب الواو قياسي لأجل الألف، ثم بقيت الياء بعد حذفها تنبيهاً على الأصل.

قوله:

(نحو حاجة وحوج)

قد علمت أنه شاذ لا قليل. والقياس حيج لإعلالها في المفرد.

قوله:

(والواو)

مبتدأ خبره انقلب، وبعده فتح متعلق به وياء مفعوله، ولاماً حال من الضمير فيه العائد للواو وكذا

كالمعطيان ليفيد اشتراط كونها رابعة فصاعداً. أما الثالثة فلا تبدل بعد الفتح كعطوت وزكوت.

قوله:

(ووجب الخ)

شروع في إبدال الواو من أختيها الألف والياء فتبدل من الألف في موضع واحد، ومن الياء في ست مسائل ستأتي كلها.

قوله:

(ويا)

مبتدأ، وكموقن صفته على حذف مضاف، وجملة اعترف خبره أي وياء كائنة كياء موقن التي كانت فيه في أنها مفردة ساكنة بعد ضمة في غير جمع اعترف لها بذا الحكم أي قلبها ياء فخرجت الياء المدغمة كحيض، والمتحركة كهيام فلا يقلبان لتحصنهما بالإدغام، والحركة. وكذا التي بعد غير ضمة كبيع لخفتها، والتي في الجمع كما سيأتي في البيت بعده.

قوله:

(حملاً على المضارع)

أي فإن الواو تقلب في مضارع الرباعي ياء لتطرُّفها إثر كسرة وكذا في اسم فاعله فحمل عليهما غيرهما حملاً للفرع على أصله. وقال سيبويه يوماً للخليل: لم أُعِلَّ تغازينا وتداعينا. وأصله تغازونا وتداعونا مع أن مضارعه وهو: نتعازى ونتداعى لا كسر قبل آخره حتى يعل، ويحمل عليه الماضي فأجابه بأن إعلال المضارع ثبت في نغازي ونداعي المكسور ما قبل آخرهما قبل مجيء تاء التفاعل، ثم استصحب معها كاستصحابه مع الهاء نحو المعطاة، فأعل تغازينا حملاً عليه.

قوله:

(إذا سكنت)

أي وكانت غير مدغمة كما مر. وقوله: في مفرد أخذه من البيت بعده.

قوله:

(نحو هَيْماء)

بالمد كالحمراء أنثى أهيم.

قوله:

(استثقالاً لذلك في الجمع)

كلامه مع المتن كالصريح في اختصاص ذلك التخفيف بالجمع، وأنها تبدل في المفرد واواً سواء وقعت فاء كموقن وهو اتفاق أو عيناً كأن يبني من البياض اسماً مفرداً على مثال برد فتقول بوض

والأصل بيض بضم فسكون، وهو مذهب الأخفش وقال سيبويه في هذا بوجوب قلب الضمة كسرة لتصح الياء كالجمع فتقول: بيض بالكسر كما فعل مثله في مبيع فإن أصله مبيوع نقلت ضمة الياء للباء، وحذفت واو مفعول فصار مبيع فكسرت الضمة لتصح الياء كما سيأتي. ولذلك كان ديك عنده يحتمل أن أصله فعل وأن أصل معيشة مفعلة بالضم، أو الكسر فيهما وعند الأخفش يتعين فيهما الكسر إذ لو كانا بالضم لقبل درك ومعوشة.

قوله:

(وواواً اثر الضمِّ الخ)

هذه ثلاث مسائل تبدل فيها الياء واواً لضمِّ ما قبلها، وتقدم واحدة في قوله: ويا كموقن. وسيأتي واحدة في قوله: وإن تكن عيناً الخ وواحدة في قوله: من لام فعلى الخ، والسبب في جميعها ضم ما قبلها إلا في الأخير كما سيأتي..

قوله:

(أو من قبل تاء)

أي أو ألفى لام اسم من قبل تاء التأنيث أو زيادتى فعلان، وإنما اشترط ذلك في الاسم ولم يشترط في الفعل شيء لأنه لو أبدلت في الاسم بدون ما ذكر لزم آخر الاسم المعرب واواً بعد ضمة لازمة وهو ممنوع في العربية فإذا بنيت من رمى اسماً كعضد لا تقل فيه: رمو لذلك تكسر الضمة لتسلم الياء فتقول: رم كشج لأنه منقوص أما مع التاء فالواو غير آخر. ولذا يشترط بناء الكلمة عليها لتكون لازمة كما يفيده قوله: بل تكسر كتاء بان الخ بخلاف العارضة على بنية المذكر فلا تُبْدَل معها الياء واواً لأنها في نية الانفصال فما قبلها آخر بل تكسر الضمة لتصح الياء كتوانى توانية فإن أصله توانُياً بضم النون كتكاسلاً كسرت النون لما مر، واستصحب ذلك مع الهاء لعروضها. أفاده في التوضيح، ويؤخذ منه تقييد الألف والنون بما بنيت الكلمة عليهما كما يفيده قول المتن: كذا إذا كسبعان صيره.

قوله:

(كتاء بان)

أي كتاء شخص بان من رمى كلمة كمقدرة بفتح الميم، وضم الدال، وأضاف التاء للباني لملابسته لأنه المتكلم بها.

قوله:

(كذا إذا الخ)

أي كذا ترد الياء إثر الضم واواً إذا صير الشخص الباني البناء الذي من رمى كسبعان بفتح السين المهملة، وضم الموحدة اسم موضع ونونه إما مفتوحة على لغة من يجري المثنى المسمى به كسلمان في منعه الصرف للعلمية، والزيادة أو مكسورة على لغة من يلزمه الألف ولو سمى به صبان.

قوله:

(كقضو الرجل)

أي عند التعجب من قضائه فالمعنى ما أقضاه، وأصله قضى لأنه من: قضيت.

قوله:

(اسماً كسبعان)

أي اسماً مفرداً موازناً لذلك فتقول: رموان، وأصله رميان فقلبت الياء واواً الضم ما قبلها لأن الألف والنون اللازمتين ليسا بأضعف من التاء اللازمة في تحصين الواو من الطرف حتى لا يلحقها الإعلال لكن استشكله الموضح بأن ما قبلهما أعطى حكم الآخر المحض في نحو: غزيان من الغزو حتى قلبت الواو ياء كما مر. فكان مقتضاه قلب الضمة هنا كسرة لتسلم الياء فتدبر.

قوله:

(إذا وقعت الياء)

أي المضموم ما قبلها عيناً لصفة الخ، اعلم أن فُعلى بالضم إن كان اسماً محضاً أو صفة جارية مجرى الأسماء وجب قلب الياء فيها واواً للضمة قبلها فالأول كطوبى مصدراً لطاب، أو اسماً لشجرة في الجنة، وأصلها طيبى لأنها من طاب يطيب. والثاني كطوبى وكوسى وخورى بالمعجمة والراء أسماء تفضيل مؤنثات أطيب وأكيس، وأخير فاصلها: طيبى وخيرى وكيسى من الكيس بفتحتين. وهو الفطنة، والدليل على جريان هذه الصفات مجرى الأسماء إيلاؤها العوامل، وعدم جريانها على موصوف. وأن أفعل التفضيل يجمع على أفاعل كالاسم المحض فيقال: أفضل وأفاضل. كما يقال في أفكل اسم الرعدة أفاكل فدل على أنه جار مجرى الأسماء فإن كانت بعلى صفة محضة أي جارية على موصوف ولو مقدراً وجب قلب الضمة كسرة لتسلم الياء فرقاً بين الصفة والاسم، ولم يسمع من ذلك إلا قسمة ضيزى أي جائزة ومشية حيكى بالحاء المهملة، ثم كاف أي يتحرك فيها المنكبان كالحائك فأصلهما ضيزى، وحيكى بالضم، إذا علمت ذلك فكلام الناظم مخالف للنحويين لأن مراده بفعلى وصفاً ما جرى مجرى الأسماء كالطوبى والكوسى، وجوز فيه القلب وعدمه ونص على أنهما مسموعان مع أن النحويين جزموا في هذا النوع بوجوب القلب كالأسماء المحضة، وظاهر كلام سيبويه امتناع غيره. ويدخل في قوله: وصفاً الصفة المحضة فمقتضاه جواز الوجهين فيها مع

أنه يتعين فيها تصحيح الياء فكان الأوفق بمراده أن يقول:

وإنْ تَكُنْ عَيْناً لفعلى أفْعَلا

فذاك بالوَجْهَين عَنُهم يُجْتَلى

والله أعلم.

فصل

قوله:

(من لام فعلى)

متعلق بأتى واسماً حال من فعلى بالفتح، وبدل حال من الواو وياء مضاف إليه وذا اسم إشارة فاعل جا بالقصر والبدل بدل منه أو بيان له، وغالباً متعلق بجا لا بأتى ليكون لذكره بعده فائدة التقييد بالغلبة، وإلا كان تكراراً وأشار بذلك إلى أن عدم الإبدال شاذ كما صرح به في شرح الكافية وهو ما عليه سيبويه والجمهور. وعكس في التسهيل فحكم بشذوذ الإبدال في: تقوى ونحوها وبأن ريا الآتي قياسي.

قوله:

(تبدل الواو الخ)

هذا سادس موضع تبدل فيه الياء واواً إنما أبدلت هنا مع زيادة ثقلها وعدم ضم ما قبلها فرقاً بين الاسم والصفة، وخصوه بالاسم لأنه لخفته أحمل للثقل، وهذا الفرق خاص بذوات الياء فلو كانت لام فعلى بالفتح واواً سلمت في الاسم كدعوى. والصفة كنشوى مؤنث نشوان أي سكران كما هو مفهوم المتن.

قوله:

(وأصله تقياً)

أصله الأصيل وَقْياً لأنه من وَقِيَت قلبت واوه تاءً كما في تراث ثم ياؤه واواً كما في الشرح، ولا يضر اجتماع الإعلالين فيه لعدم تواليهما وهو غير منصرف لألف التأنيث، ومن قرأ على تقوى بالتنوين جعلها للإلحاق بجعفر كألف تترى.

قوله:

(نحو صديا وخزيا)

مؤنثا صديان كعطشان وزناً ومعنًى، وخزيان بوزنه من خزى يخزي بالمعجمة، والزاي كفرح يفرح أي

ذل.

قوله:

(فتوى)

بفتح الفاء اسم لما يجيبك به المفتى، وأصلها بالياء لأنه من: أفتيت، وقوله: الفتيا أي بالضم. وكذا البقيا بعده.

قوله:

(بقوى)

اسم من بقي بمعنى دام.

قوله:

(كقولهم للرائحة ريا)

ومثلها سعياً لمكان، وطغياً بمهملة فغين معجمة لولد البقرة الوحشية فهذه الثلاثة من غير الغالب أي شاذة كما صرح به الناظم، وولده. وخرج بذلك يا من الري فعدم قلبه لكونه صفة لكن تعقب بأن النحويين قالوا في ريا إنها صفة غلبت عليها الاسمية، والأصل رائحة يا أي مملوءة طيباً. وفي الصحاح يقال: امرأة ريَّا لم تبدل ياؤه لأنه صفة اهـ. ولو سلمنا اسميته فعدم القلب لمانع وهو أنه لو قيل: ريواً عملاً بهذه القاعدة للزم قلب الواو ياء عملاً بما في الفصل الآتي، أو ندعي فيها إجراء القاعدتين. وأما سعياً فتحتمل أنه نقل من الصفة إلى العلمية فاستصحب أصله. وأما طغياً فالأكثر فيه ضم الطاء فلعل من فتح استصحب تصحيحه حال الضم، ولا شذوذ، أفاده الموضح وغيره.

قوله:

(بالعكس)

حال من لام، ووصفاً حال من فعلى بالضم أي أن لام فعلى هذه إن كانت واواً قلبت ياءً في الصفة تخفيفاً لثقلها مع ثقل الواو دون الاسم لأنه أخفُّ منها على عكس فعلى بالفتح، ومفهومه أن لامها إن كانت ياء سلمت في الاسم كالفُتْيا بالضم، والصفة كالقضيا مؤنث الأقضى بالضاد المعجمة، وهو كذلك لأنهم لم يفرقوا في اليائي من هذا بين الاسم والصفة. كما لم يفرقوا بينهما في الواوي من الأول اهـ أشموني.

قوله:

(أي تبدل الواو الخ)

هذا خامس موضع لإبدالها ياءً كما مر.

قوله:

(نحو الدنياوالعليا)

أصلهما الدُّنْوا والعُلْوا من الدُّنُوّ والعُلُوّ قُلبت الواو ياءً، والمراد الدنيا الواقعة في قوله تعالى: السَّماء الدُّنيا}

(فصلت:12)

الحَيَاةِ الدُّنْيَا}

(النساء:109)

لا مقابل الآخرة فإن قياسها عدم القلب لعروض اسميتها لذلك لكن استصحب أصل وصفيَّتها.

قوله:

(وشذ)

أي قياساً لا استعمالاً فإنه كثير في كلامهم وورد في قوله تعالى: وَهُمْ بِالعُدْوَةِ القُصْوَى}

(الأنفال:42)

نبَّه به على الأصل.

قوله:

(أهل الحجاز)

أي دون تميم فإنهم يقولون القصيا على القياس.

قوله:

(فإن كانت فعلى اسماً سلمت الواو الخ)

قال المصنف: هذا هو المؤيد بالدليل الموافق لنص أئمة اللغة، وهو عكس ما عليه أئمة التصريف لأنهم يقلبون في الاسم دون الصفة، ويجعلون حُزوى شاذاً وهذا لا دليل عليه.

قوله:

(كحزُوى)

بضم المهملة فزاي موضع بالحجاز عناه ذو الرمة بقوله:

451 ـ أداراً بِحُزْوى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً

فَمَاءُ الهَوَى يَرْفَضُّ أَوْ يتَرَقْرَقُ

وإنما نصب داراً لوصفه بحزوى قبل النداء فاشبه المضاف على حدِّ: يا عظيماً يرجى لكل عظيم، ويرفض بفتح الفاء وشد الضاد المعجمة أي يسيل بعضه في إثر بعض، ويترقرق براءين وقافين أي يبقى في العين متحيِّراً يجيء ويذهب والله أعلم.H

فصل

قوله:

(واتصلا)

أي بأن لم يفصل بينهما فاصل، وكانا من كلمة واحدة أو في حكم الواحدة كمسلمي، فأفاد شرطين.

قوله:

(ومن عروض عريا)

المتبادر من الشرح، أولاً إرجاع ضمير عري لسكون السابق ففيه شرط واحد والأولى إرجاعه للسابق نفسه أي وعري السابق من العروض ذاتاً وسكوناً ففيه شرطان كما في التوضيح، ويدل عليه كلام الشرح في المحترزات وعلى كل فألف عريا للإطلاق، وقضية ما ذكر أن الثاني منهما لا يشترط أصالته وهو كذلك حفني. وخامس الشروط في هذا البيت قوله: أن يسكن الخ.

قوله:

(أبدلت الواو ياء)

أي تخفيفاً، وهذا موضع سادس سواء تقدمت فيه الياء كما مثل أو الواو كطي. ولي مصدراً طويت ولويت وكمسلمي، والأصل طوى ولوى ومسلموي فعل به ما ذكر، وقلبت ضمة الميم في مسلمي كسرة لمناسبة الياء.

قوله:

(والأصل سيود وميوت)

أي من ساد يسود ومات يموت فوزنهما فَيْعِلَ بكسر العين عند البصريين، وبالفتح عند البغداديين كضيغم، وصيرف نقل إلى فيعل بكسرها ثم أُعِلَّ وأُدغم لأن فيعل بالكسر لم يوجد في الصحيح حتى يحمل عليه المعتل. ورد بأن المعتل نوع مستقل قد يأتي فيه ما ليس في الصحيح كفعلة بالضم جمع فاعل المعتل كقضاة ورماة دون الصحيح فسماع سيد وميت بالكسر دليل على أنه أصلهما. ولا حاجة للتحويل على أنه يقال: ليس المكسور موجوداً في الصحيح حتى ينقل إليه المعتل، ولو يجعل وزنهما فعيل بتقديم العين لأنه غير موجود في كلامهم ووجد من الأول ضيغم، وصيرف وإن كانا بالفتح.

قوله:

(لم يؤثر)

وكذا في كلمة مع فاصل كزيتون.

قوله:

(وكذا إن عرضت الياء والواو)

أي عرض السابق منهما للسكون بإن عرضت ذاته كروية أصلها بالهمز أبدلت واواً لضم ما قبلها وكذا نحو: بويع واوه بدل من ألف بايع، وياء ديوان بدل من الواو الأولى في وان بالتشديد أو عرض سكونه فقط كقوي فعل ماض بسكون الواو مخففاً من كسرها كما يخفف نحو: علم بسكون ثانية فلا إبدال في ذلك كله، وكذا إن تحرك السابق كطويل ونَمْيُور.

قوله:

(يوم وأيوم)

أي كثير الشدة، ومثله ضيون للسنور الذكر، وعوى الكلب كرمى عوية فهذه صحت استيفائها الشروط شذوذاً، وقياسها أيم وضين وعية بشد الياء المفتوحة كما شذ الإبدال مع فقْد بعض الشروط في قراءة بعضهم إن كنتم للربا تعبرون} بشد الياء وأصلها بالهمز كما مر فأبدلت واواً ثم ياء وكما شذ إبدال الياء واواً في قولهم: عوى عوّة.

قوله:

(أصل)

ضبطه المعرب بالبناء للمجهول، واختار الصبان ضبطه ككرم مبنياً للفاعل بمعنى تأصل قال، ورأيته منقولاً عن خط ابن النحاس تلميذ المصنف وهو وإن كان يلزم عليه عيب السناد أولى لأنا لم نجد في القاموس ولا غيره فعلاً متعدياً من هذا المعنى حتى يبنى للمفعول. اهـ ولك أن تفر من بشاعة القافية حينئذٍ بجعله اسم فاعل بوزن حذر، وأصله فعيل حذفت ياؤه للضرورة، أو تجريه على مذهب من يجوِّز بناء اللازم للمجهول.

قوله:

(ألفاً أبدل)

بنقل حركة همزة أبدل إلى تنوين ألفاً لأنها همزة قطع وهذا شروع في إبدال الألف من أُخْتَيْها: الواو والياء ولهذا الإبدال عشرة شروط كلها في المتن منها في هذه الأبيات خمسة كما ستعلمه.

قوله:

(إن حرك التالي)

أي الحرف الذي يتلو الواو، أو الياء.

قوله:

(كف)

أي منع إعلال غير اللام أي إعلال الواو والياء الواقعين غير لام للكلمة، أي لام ثانية بأن يقعا عيناً أو لاماً أولى.

قوله:

(متحركة بعد فتحة)

هذان شرطان خرج بالأول نحو: القول والبيع مما لم يتحرك، وبالثاني نحو حيل وعوض، وسور جمع سورة مما لم يفتح فيه ما قبلها، وتأصل الحركة كما بينه الشرح، واتصالهما رابع كما في المتن. ولم يبينه الشرح وذلك بأن يكونا في كلمة واحدة بلا فاصل بينهما فخرج نحو: إن أحمد وجد يزيد، ونحو: تباين وتهاون لعدم اتصالهما بالفتح وعدم سكون ما بعدهما على التفصيل المذكور خامس.

قوله:

(كجيَل)

بفتح الجيم والياء من أسماء الضبع وتوم بفتح المثناة فوق والواو أحد التوأمين، وهما الولدان في بطن، وأصلهما جَيْئَل، وَتَوْأَ كلاهما بوزن جعفر بهمزة بعد الياء والواو ومثلهما في عدم الإبدال لعروض الحركة نحو لتبلون ولا تنسوا الفضل.

قوله:

(فلو سكن ما بعدهما)

مفرع على محذوف أي، ومحل ذلك ما لم يسكن ما بعدهما فلو سكن الخ،

قوله:

(وجب التصحيح)

أي لئلا يلتقي ساكنان سواء كان ذلك الساكن ألفاً كبيان أو غيرها كطويل وغَيُور وخُوَرْنَق.

قوله:

(كرميا الخ)

مثال للمنفي الواجب تصحيحه لكون الساكن بعد اللام ألفاً أو ياء مشددة، وإنما صحح ذلك لئلا يجتمع ألفان في رميا، وحذف أحدهما يلبس بالمفرد، وحمل ما لا لبس فيه كفتيان عليه. ولأن ياء النسب في علوي تقتضي إبدال الألف واواً كما مر فكيف تبدل الواو معها ألفاً.

قوله:

(وذلك)

أي سكون ما بعد اللام الذي لا يمنع إعلالها لكونه ليس ألفاً، ولا ياء مشددة نحو: يخشون الخ.

قوله:

(وصح عين فعل)

بفتحتين وفَعِلا بفتح فكسر، وذا أفعل حال من الثاني، وأشار بذلك إلى شرطين آخرين أن لا تكون الواو والياء عيناً لفعل وصفه على أفعل ولا عيناً لمصدره.

قوله:

(كأغيد)

من الغيد كالفرح وهو نعومة البدن وأهيف من الهيف بوزنه وهو ضمور البطن والخاصرة.

قوله:

(كل فعل كان اسم فاعله على أفعل)

هو فعل بكسر العين اللازم الدال على لون أو خلقة أو وصف ظاهر في البدن كسود وعور وحول وغيد، فهو أسود وأعور وأحول وأغيد، وإنما صحت عين هذا الفعل حملاً على ما هو بمعناه وهو أفعلّ بشد اللام كاعورّ واحولّ لأن عينه صحت لسكون ما قبلها، وما بعدها فحمل هذا عليه، وحمل على هذا مصدره فخرج بذلك فعل الذي وصفه على فاعل كخاف فهو خائف فإنه يعل كفعل بالفتح والضم.

قوله:

(وإن يبن)

بكسر الموحدة مضارع بان أي ظهر وهذا شرط ثامن خاص بالواو أي يشترط لإعلال عين افتعل إن كانت واواً أن لا يكون بمعنى التفاعل، وإلا سلمت فإن كانت ياء أُعِلَّت مطلقاً.

قوله:

(إرتاد)

بالراء والمثناة فوق أي طلب.

قوله:

(فإن أبان الخ)

مقابل لمحذوف أي محل وجوب الإبدال إن لم يكن بمعنى التفاعل فإن أبان الخ.

قوله:

(حمل عليه)

أي لأن تفاعل تصح عينه لفصلها من الفتح كتشاور وتبايع ولما كان هذا بمعناه حمل عليه، واختص التصحيح بالواو لبعدها عن الألف بخلاف الياء فإنها شبيهة بها فأعلت.

قوله:

(ذا الإعلال)

بنقل حركة الهمزة إلى اللام قبلها، واستحق بكسر الحاء ماض مجهول وهذا شرط تاسع.

قوله:

(حرفا علَّة)

أي واوان أو ياآن أو مختلفان.

قوله:

(لئلا يتوالى إعلالان)

أي بلا فصل بينهما وهو ممنوع لإجحافه، أما مع الفاصل فجائز نحو: يفون إذ أصله يوفيون ولا يرد تواليهما في ماء وشاء، وترى من الرؤية لأنها شاذة عن القياس على أنه قيد في شرح الكافية منع توالي الإعلالين لكونهما من جنس واحد أما إذا اختلفا كهذا فلا يمنع وعليه فلا شذوذ.

قوله:

(والأحق منهما بالإعلال الثاني)

أي لأن الطرف محل التغيير.

قوله:

(نحو الحيا)

أي بالقصر وهو المطر وكذا الهوى بالقصر، وهو ميل النفس إلى الشيء، وشاع في المذموم أما الممدود منهما فليس مما نحن فيه لأن عينه لا تستحق الإعلال لمنعه بالألف الساكنة بعدها، والحيا مثال لاجتماع ياءين لأنه من حييت، والهوى للواو والياء لأنه من هويت، ومثال الواوين الحوى بفتح الحاء المهملة مصدر حوى بالكسر كقوى إذا اسود فلامه واو كعينه لقولهم في تثنيته: حووان، وفي جمع أحوى حُوٌّ بالضم والتشديد، وكذلك قوى أصله بواوين من القوة.

قوله:

(نحو غاية)

مثلها راية، وكذا آية عند الخليل فأصلها غيية وريية وأيية قلبت الياء الأولى ألفاً شذوذاً إذ القياس قلب الثانية لكن سهله كون الثانية غير طرف قال في التسهيل: وهذا أسهل الوجوه في آية وقيل: أعلت الثانية فصار أياة كنواة ثم قدمت اللام على العين فوزنه فلعة بفتحات، وقيل أصلها أيية بضم الأولى كسمرة، وقيل: أيية كنبقة فاعلاً لها على القياس لأن الثانية لا تستحق الإعلال لعدم فتح ما قبلها، وقيل: آيية كفاعلة أو أيّة بشد الياء، وكلها مردودة كما في التصريح.

قوله:

(ما آخره)

بالنصب ظرف لزيد، وما يخص نائب فاعله، والجملة صلة ما الأولى، و: أن يسلما فاعل بواجب الواقع خبراً عن عين أي، وعين اللفظ الذي زيد في آخره ما يخص الاسم واجب سلامتها، وهذا عاشر الشروط وحاصله أن لا تكون الياء، والواو عيناً لما في آخره زيادة تختص بالاسم.

قوله:

(نحو جولان)

مصدر جال يجوز وهيمان مصدر هام يهيم، وإنما سلِمت عينهما لأن زيادة الألف والنون في آخرهما أبعدتهما عن الفعل الذي هو الأصل في الإعلال لأنهما لا يلحقانه أصلاً، ومثلهما الألف المقصورة عند سيبويه لاختصاصها بالاسم، ولذلك صحت عين صورى بفتحات اسم ماء، وحمار حيدى بوزنه أن يحيد عن ظله لنشاطه، وحكم الأخفش بشذوذ هذين لأن الألف وإن اختصت بالاسم لا تخرجه عن صورة فعل أسند لألف الاثنين كضربا فلا تمنع الإعلال، كما لا تمنعه التاء اتفاقاً لأنها وإن اختصت بالأسماء لكن جنسها يلحق الماضي فلا يثبت بلحاقها للاسم مباينة الفعل، وذلك نحو: قَالَة وبَاعَة جَمْعَي قائِل وبائِع، والأصل قَوَلَة وَبَيَعَة ككملة وشذ تصحيح حَوَكة وخَوَنَة جمْعَي حائك وخائن.

قوله:

(وشذ ماهان وداران)

وقياسهما موهان ودوران لأن أصلهما تثنية ماء ودار، وفي نسخ هامان بتقديم الهاء، وقياسه هيمان لكن قيل إن هامان وداران أعجميان فلا يحسن عدهما فيما شذ.

قوله:

(وقبل يا إلخ)

هذا البيت دخيل في هذا الفصل لعدم مناسبته لما فيه من إبدال حرف العلة فالأولى ذكره مع التاء والطاء والدال لاتفاق الكل في أنها غير علة، أو إفراده بفصل كما فعله الموضح، والحاصل أن المصنف بيَّن فيما مر إبدال الهمزة وحروف العلة الذي لا يتوقف على نقل حركة وذكر في الفصل الآتي إبدالها المتوقف على النقل، ثم بيَّن باقي حروف الإبدال في فصل ذو اللين إلخ فكان الأولى تأخير الميم مع ذلك.

قوله:

(ميماً)

مفعول ثان لا قلب، والنون مفعوله الأول، واسم كان يعود للنون، والأولى التعبير بالإبدال لما مر أول الباب إلا أن يقال: لاحظ اصطلاح القراء في تسميتهم هذا العمل إقلاباً.

قوله:

(المنفصلة)

أي عن الباء بأن كانتا من كلمتين، ودخل في النون الساكنة المنفصلة التنوين نحو: مؤمن بالله وتبدل الميم أيضاً من الواو في فم، ومن النون المتحركة شذوذاً كقولهم في البنان أي الأصابع: البنام والله أعلم.

فصل في النقل

وفيه أربع مسائل ذكر الأولى في قوله: لساكن صح إلخ. والثانية: قوله: ومثل فعل إلخ. والثالثة: وألف الأفعال إلخ. والرابعة: وما لأفعال إلخ وبعد النقل في المسائل الأربع يجب إبقاء الحرف المعتل ساكناً إن جانس الحركة المنقولة كما مثله الشارح من نحو: يبين ويقوم، والأوجب قلبه من جنسها كيخاف ويخيف أصلهما يَخْوَف كَيَذْهب، ويُخْوِف كيُكْرِم نقلت فتحة الأول، وكسرة الثاني إلى الخاء ثم قلبت الواو ألفاً في الأولى لتجانس الفتحة قبلها، وياء في الثاني لسكونها إثر كسرة.

قوله:

(من ذي لين)

جرى على قول من يطلق اللين على المتحركة من حروف العلة، والمشهور اختصاصه بالساكن منها مطلقاً، وأما المد فهو الساكن بعد حركة تجانسه، وأما العلة فعامَّة، ومثل ذي اللين فيما ذكر الهمزة.

قوله:

(وجب نقل حركة العين إلخ)

أي لثقل الحركة هنا ولو فتحة على الواو والياء وإن سكن ما قبلهما للزومها بخلافها في: دلو وظبي لأنها حركة إعراب لا تلزم مع أن الاسم أخفّ من الفعل كما استثقلت الفتحة في: معديكرب دون قاض للزومها مع كون المركَّب ثقيلاً يحتاج للتخفيف.

قوله:

(نحو يبين)

إما بفتح الياء مضارع بان أي ظهر فأصله كيضرب، أو بضمها مضارع أبان فأصله كيكرم وكلٌّ صحيح.

قوله:

(وكذلك فعل في أبن)

فأصله أبين كاكرم نقلت كسرة الياء إلى الباء، ثم حذفت للساكنين.

قوله:

(غير صحيح)

دخل في الهمزة لأن المصنف أدرجها في حروف العلة فلا تقل في نحو: يأيس كيعلم مضارع أيس لأن الهمزة معرضة للإعلال بقلبها ألفاً تخفيفاً، والألف لا ينقل إليها لعدم قبولها الحركة، ولذا لم ينقل في نحو: بايع وقاول، وأما عدم النقل في بيَّن وعوَّق بشد الياء والواو مع تحرك عينهما بناء على أن أول المضاعفين هو الزائد فلأنه يلزم عليه قلب المنقول إليه ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله فيلتقي ساكنان فإن حذف الأول قلت: بين، وعوق بالسكون، أو الثاني قلت: بان وعاق، وفي ذلك إلباس صيغة بأخرى فترك أما على أن الثاني من المضاعفين هو الزائد فالعين ساكنة وليس الكلام فيها أفاده المصرح، وتبعه الحواشي وفيه أن المنقول إليه لعروض حركته لا يصلح لقلبه ألفاً كما علم من قوله: بتحريك أصل، فالقياس حينئذ قلب الثاني لتحركه في الأصل، وانفتاح ما قبله الآن فيصير بيان وعواق وهو أيضاً مُلْبِس بصيغة الاسم فتُرك.

قوله:

(بلام عللا)

أي حكم بأن لامه حرف علة قال ابن غازي: وإنما زاد ذلك مع علمه من قوله أهوى ليشمل غير أفعل كاستهوى.

قوله:

(للتعجب)

أي لأن ما أفعله يشبه أفعل التفضيل في الوزن، والدلالة على المزية وهو لا يعل لما سيأتي فكذا شبهه، وحمل أفعل به عليه.

قوله:

(نحو ابيضَّ واسودَّ)

بشد آخرهما لأنه لو نقلت حركة عينه لفائه لوجب قلبها ألفاً لتحرُّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن فتحذف همزة الوصل للاغتناء عنها فيصير باضِّ وسادَّ بالتشديد فَيَلْتَبس باسم الفاعل من البضاضة وهي نعومة البشرة، ومن السد تصريح.

قوله:

(ونحو أهوى)

أي لئلا يتوالى فيه إعلالان في اللام والعين.

قوله:

(وفيه وسم)

أي علامة يمتاز بها عن المضارع بأن يشبهه في الوزن فقط، أو الزيادة فقط بخلاف ما يشبهه فيهما كأقوم وأسود بوزن أعلم فلا يعل لئلا يتوهم أنه فعل، وكذا لو باينه فيهما لبعده عن الفعل الذي هو الأصل في الإعلال فعلى هذا لو بنيت من البيع، أو القول اسماً على مثال تضرب قلت: تبيع، وتقول بكسر الياء والواو لئلا يلبس بالفعل لو نقلته، وأما يزيد علماً فمنقول بعد إعلاله كما سيأتي.

قوله:

(في زيادته فقط)

أي الزيادة الخاصة به وهي حروف المضارعة.

قوله:

(تَبِيع)

بكسر الفوقية الموحدة وسكون التحتية.

قوله:

(وهو مثال تحليء)

أي اسم مبني من البيع على مثاله، وليس المراد به تبيع البقر وهو ابن سنة منها لأن هذا فعيل من التبع أي يتبع أمه في المرعى، فتاؤه أصلية، ومفتوحة لا مكسورة، وتِحْلِيء بكسر التاء الفوقية، وسكون الحاء المهملة وكسر اللام فهمزة يطلق على قشر الأديم والجلد مما يلي منبت الشعر وعلى وسخه وشعره.

قوله:

(من بيع)

أي حال كون تبيع مأخوذاً من بيع وهو مصدر باع، ولو بنيت على مثال تحليء من القول قلت: تقيل بكسرتين، والأصل تقول نقلت كسرة الواو إلى الساكن قبلها، ثم قلبت ياء لسكونها إثر كسرة فهذا النوع أشبه المضارع في زيادته الخاصة به في أوله، وفيه وسمٌ امتاز به عن الفعل وهو كونه على وزن خاص بالاسم لأن تفعلاً بكسر التاء والعين لا يكون في الفعل، وكذا تفعل بضمهما فيُعلُّ ما وازنهما من الأسماء.

قوله:

(مقام)

أي بفتح الميم فأصله مقوم كيعلم المبني للفاعل، أو بضمها كالمبني للمفعول، وكذا مقيم ومبين

أصلهما كيكرم بالكسر فيعل كل ذلك لامتيازه عن الفعل بزيادة الميم الخاصة بالأسماء، وإنما صححوا نحو: مدين ومريم لأن ميمه أصلية فوزنه فعلل لا مفعل.

قوله:

(أعلا كزيد)

أي استصحب إعلاله لأنه إنما يعلُّ قبل النقل لا بعده.

قوله:

(ومفعل)

بكسر الميم وفتح العين وكذا المفعال، وهذا محترز قوله: ضاهى مضارعاً، على ما سيأتي.

قوله:

(عوض)

حال من التاء، وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة.

قوله:

(بالنقل)

أي السماع متعلق بعرض، والباء للملابسة.

قوله:

(وحمل مفعل إلخ)

أشار بذلك إلى ما قاله المصنف وابنه إن مفعلاً يستحق الإعلال لشبهه المضارع في الوزن فقط إذ هو كتعلم عند من يكسر حرف المضارعة لكنه حمل على مفعال في التصحيح لشبهه به لفظاً إذ لا فرق بينهما إلا بالألف، ومعنًى لأن كلا اسم آلة كمخيط ومخياط، أو صيغة مبالغة كمقول ومقوال، ولم يعكس لأصالة التصحيح، وتعقبه الموضح بأنه لو صح ذلك للزم تصحيح مثال تحليء من البيع لشبهه بتحسب، أو تضرب في تلك اللغة وزناً وزيادة، وهو ممنوع. والظاهر أن تصحيح نحو مخيط لعدم شبهه الفعل أصلاً إذ كسر حرف المضارعة قليل لا يلتفت إليه أو لأنه مقصور من مفعال كما قاله الخليل فاستصحب تصحيحه بعد حذف الألف فهو هو لا أنه محمول عليه ثم على تسليم ما قاله لا يستحق الإعلال لذلك عند الجميع بل في تلك اللغة فقط.

قوله:

(فإن ألفه تحذف إلخ)

أفاد كالمتن أن المحذوف هوالألف الثانية، وهوالصحيح لزيادتها وقربها من الطرف وحصول الثقل بها

وهو مذهب الخليل وسيبويه والمصنف، ولذا قال: وألف الإفعال إلخ. وقيل هي بدل العين لأن بدلها يحذف كثيراً في غير هذا، ولأن تعويض التاء لم يعهد في غير الأصول.

قوله:

(وقلبت الواو ألفاً إلخ)

لا يرد أن شرط قلب العين ألفاً أن لا يسكن ما بعدها كما مر في قوله: وإن سكن كف إلخ، لأن محل ذلك فيما إعلاله بالأصالة أما الأفعال والاستعمال فبالحمل على الفعل.

تنبيه:

قد ورد تصحيح أفعال واستفعال وفروعهما في ألفاظ منها أغول إغوالاً وأغيمت السماء إغياماً واستحوذ استحواذاً، واستغيل الصبي استغيالاً أي شرب الغيل بفتح المعجمة وهو اللبن الذي ترضعه المرأة وهي تؤتى أو وهي حامل، وهذا شاذ عند النحاة، وقيل لغة فصيحة يقاس عليها.

قوله:

(لمجانسة الفتحة قبلها)

أي لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن.

قوله:

(من النقل ومن حذف)

أي دون التعويض بالتاء.

قوله:

(مفعول)

أي فاسم مفعول الفعل الثلاثي، وقوله: به متعلق بقمن أي حقيق.

قوله:

(فحذفت واو مفعول)

أي عند سيبويه، وقال الأخفش عين الكلمة لأن واو مفعول جاءت لمعنى وهو كونها علامة اسم المفعول فلا تحذف، ولأن المعهود حذف أول الساكنين كقل وبع وقاض لا الثاني، وأجيب عن الأول بأنها لو كانت علامة اسم المفعول لوجبت في الزائد على الثلاثة كالمنتظر، وإنما العلامة الميم وجيىء بالواو لرفضهم مفعلاً بالضم في الكلام إلا في مكرم ومعون ومهلك، ومألك بسكون الهمزة، وضم اللام بمعنى الرسالة، وعن الثاني بأن محل ما ذكر فيه إذا كان ثاني الساكنين صحيحاً كما مثله، وهما هنا معتلان تصريح، وقد يقال في الجواب الأول تسليم أنها جيء بها لمعنى وهو الفرق

بين المرفوض والمستعمل فلا يليق حذفها لفوات ما جيء بها لأجله تقديراً لأن وزن نحو مصون يكون عند سيبويه مفعل بإثبات أصوله كلها وهو مرفوض وعند الأخفش مفعول بحذف العين فتدبر وتظهر ثمرة الخلاف في نحو: مسوء بالهمزة إذا خففت فعند الأخفش يقال مسوّ بشد الواو ولأن الهمزة إذا وقعت إثر واو زائدة لغير إلحاق خففت بقلبها واواً وإدغاماً فيها وعند سيبويه مسوٌ بنقل حركة الهمزة إلى الواو ولكونها أصلية، ثم حذفت الهمزة كما يقال في تخفيف خبء خب.

قوله:

(فصار مبيع ومقول)

أي بفتح الأول، وضم الثاني، وسكون الثالث.

قوله:

(كان حق مبيع إلخ)

أي لما مر في قوله: ووجب:

إبدال وَاوٍ بَعْدَ ضَمَ مِنْ أَلِفْ

ويا إلخ، من أنه يجب قلب الياء واواً لضم ما قبلها كموقن في ميقن إلا إذا وقعت عين جمع فإن الضمة تقلب كسرة لتصح الياء كبيض وهيم في جمع أبيض وأهيم ومر أيضاً أن سيبويه يجعل الياء الواقعة عيناً لمفرد كعين الجمع فيوجب قلب الضمة كسرة لتصح الياء وإن الأخفش يقلبها في المفرد مطلقاً سواء كانت فاء أو عيناً ويبقي الضمة قبلها فقد جرى سيبويه هنا على مذهبه فبعد أن حذفت واو مفعول قلبت الضمة كسرة لتصح الياء لأنها عين مفرد أما على رأي الأخفش من أن المحذوف العين فيصير بعد النقل، والحذف مبوع فكسرت الفاء، وقلبت الواو ياء لئلا يتوهم أنه من ذوات الواو كمقول، وليس كسر الفاء لأجل الياء المحذوفة كما توهم حتى يرد عليه أن مذهبه إبقاء الضم مع الياء الموجودة، ثم قلبها واواً فأولى إبقاؤه مع المعدومة وإنما هو للفرق المذكور فلم يخالف مذهبه المار، والحاصل أن ذوات الواو لا عمل فيها سوى الحذف، والنقل وأما ذوات الياء كمبيع ففيها مع النقل على مذهب سيبيبويه حذف الواو الزائدة وقلب الضمة كسرة لتصحيح الياء التي هي العين وعلى رأي الأخفش حذف العين، وقلب الضمة كسرة، ثم الواو الزائدة ياء لرفع توهم أصالتها فتدبر.

قوله:

(من نحو عدا)

هو كل فعل واوي اللام مفتوح العين فخرج يائي اللام مطلقاً وواويها مع كسر العين كرضي وقوي فلا يترجح فيه التصحيح عل التفصيل الاتي، وأما مضمومها فلا يبنى منه اسم مفعول لكونه لازماً وذكر

هذه المسألة هنا إنما هو باعتبار حذف واو مفعول وإن لم يكن فيه نقل كالأول.

قوله:

(فالأجود التصحيح)

أي حملاً على فعل الفاعل لكونه الأصل كعدا ودعا فإنَّ واوه لا تقلب ياءً وإن قلبت ألفاً إذ الأصل عدو ودعو.

قوله:

(على فعل)

أي بفتح فكسر.

قوله:

(نحو معدي)

أصله معدو بواوين؛ الأولى واو مفعول، والثانية لام الكلمة فقلبت الثانية ياء حملاً على فعل المفعول لأن واوه تقلب لتطرفها إثر كسرة كدعا ثم الأولى لاجتماعها مع الياء ساكنة، ثم أدغم وكسرت الضمة لمناسبة الياء.

قوله:

(نحو مرضي)

أصله مرضوو بواوين قلبت الثانية ياء حملاً على الفعل لأنها تقلب فيه لكسر ما قبلها سواء بني للفاعل، أو للمفعول، ثم الأولى لاجتماعها مع الياء إلخ وإنما كان الإعلال في ذلك هو الفصيح الوارد في القرآن لأن موافقة المفعول لفعله أولى من مخالفته، ومحل ذلك ما لم يكن فعل المكسور واوي العين وإلا تعين الإعلال كقوي فهو مقوي والأصل مقوو، قلبت الواو الأخيرة ياء لثقل ثلاث واوات في الطرف مع الضمة ثم الوسطى لاجتماعها مع الياء إلخ. والحاصل أن واوي اللام إن كان مفتوح العين اختير في مفعوله التصحيح، أو مكسور العين غير واويها اختير فيه الإعلال، أو واويها وجب الإعلال.

قوله:

(كذاك ذا وجهين إلخ)

كذا ما حال من المفعول بضمتين أو صفة لمصدر محذوف أي جاء الفعول مجيئاً مثل ذاك وذا وجهين حال أيضاً منه مؤكدة لما يستفاد من التشبيه، ومن ذي الواو حال ثالثة، أو متعلق بجا بتضمينه معنى أخذ ولام جمع حال من الواو وظاهر المتن التسوية بين فعول الجمع والمفرد في الوجهين، وليس كذلك كما بينه الشارح، وقد دفع هذا في الكافية بقوله:

ورجِّح الإعلال في الجمع وفي
مُفْرَدِ التَّصْحيح أولى ما قِفي

وأطلق جواز الوجهين في فعول، وهو مشروط بأن لا يكون من باب قوي، وإلا وجب الإعلال كما في المفعول.

قوله:

(نحو عِصِيّ ودليٍّ)

بكسرتين ثم ياء مشددة مثالان للإعلال، والأصل عصوو ودلوو بضمتين، ثم واوين قلبت الثانية ياء لثقل الواوين مع الضمة في الجمع ثم الأولى لاجتماعها مع الياء، ثم أدغم وكسرت العين لمناسبة الياء والفاء اتباعاً لها وقد لا تكسر الفاء كقراءة الحسن فَأَلْقُوا حِبَالَهُمْ وَعُصِيَّهُمْ}

(الشعراء:44)

بضم العين وقيل لما كانت واو فعول زائدة ساكنة لم يعتد بها فكأن الواو الأخيرة وليت ضمة فقلبت ياء لما قبل في أدل جمع دلو فلما اجتمعت مع الواو قلبت ياء وأدغم إلخ وقد قيل بذلك في المفعول المار.

قوله:

(نحو أبو ونجو)

مثالان للتصحيح وهو شاذ في الجمع كما في التسهيل والتوضيح، وكذا إعلال المفرد خلافاً الظاهر الشارح، والأصل أبوو ونجو وكفلوس فأدغم والنجو إما بالجيم وهوالسحاب الذي هراق ماءه أو بالحاء المهملة، وهوالجهة حكى سيبويه: إنكم لتطيرون في نحو كثيرة.

قوله:

(والتصحيح أجود)

الذي في التوضيح وغيره أنه واجب لخفة المفرد والإعلال شاذ.

قوله:

(وشاع إلخ)

نص غيره من النحويين على إطراده وإن كان التصحيح أكثر على الأصل وهذا تاسع موضع لقلب الواو ياء وهي وقوعها عيناً لجمع على فعل بالضم، والتشديد، وتقدمت العاشرة.

قوله:

(نمي)

أي نسب للعلماء.

قوله:

(صائم)

أصله صاوم لأنه من الصوم أبدلت الواو همزة لما مر، وكذا قائم وجائع.

قوله:

(وصيم)

أصله صوم فاستثقل اجتماع واوين، وضمة مع ثقل الجمع فخفف بقلبهما ياءين لأنهما أخف، تصريح.

قوله:

(وجب التصحيح)

أي لخفته، ولبعد الواو عن الطرف الذي هو محل التغيير بسبب الألف، وكذا يجب التصحيح إن اعتلت اللام كشوي وغوي بشد الواو جمعي شاو وغاو، ولئلا يتولى إعلالان، ويجوز في نحو: نيم بعد إعلاله ضم الفاء وكسرها، والضم أولى والله أعلم.

فصل في إبدال فاء الافتعال وتائه

قوله:

(ذو اللين)

مبتدأ خبره جملة أبدلا، وفا حال من نائب فاعله العائد لذي اللين وهو مفعوله الأول، وتا مفعوله الثاني، وكل من فا وتا بالقصر، وتقدم للشاطبي أن ما قصر من أسماء هذه الحروف منون على حد: شربت ما، وصوب ابن غازي عن بعضهم عدم تنوينها لأنها مبنية لوضعها وضع الحروف، واختار الصبان جواز التنوين على أنه مختصر من الممدود وعدمه على وضعه كذلك ابتداء.

قوله:

(فاؤها حرف لين)

مرادهم به الياء، والواو فقط إذ الألف لا تقع فاء مطلقاً، ولا عيناً، ولا لاماً بطريق الأصالة.

قوله:

(وجب إبداله تاء)

أي لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لقرب مخرجيهما، ومنافاة صفتهما لأن حرف اللين مجهور، والتاء مهموسة، وأيضاً لو أقروه لتلاعبت به حركات ما قبله فيكون ياء بعد الكسرة، وألفاً

بعد الفتحة، وواواً بعد الضمة فأبدلوا منه حرفاً يلزم وجهاً واحداً، وخصوا التاء لتدغم فيما بعدها، هذه هي اللغة الفصحى وبعض الحجازيين يجعلون الفاء بحسب الحركات قبلها، فيقولون أيتصل يأتصل فهو موتصل، وحكى الجرمي إبدالها همزة كأتصل يأتصل، فهو ومؤتصل وهو غريب.

قوله:

(نحو اتصال إلى إلخ)

مثال للواوي ومثال اليائي اتسار واتسر ومتسر، والأصل إيتسار وإيتسر وميتسر قال في المصباح الميسر كمسجد قمار العرب يقال يسر الرجل يسراً من باب وعد فهو ياسر اهـ، وهو مأخوذ من اليسر لظنهم أنه يورث اليسار.

قوله:

(والأصل أوتصال إلخ)

ظاهر عبارته أن الواو تبدل تاء ابتداء وهو المختار، وقيل: تبدل أولاً ياء لكسر ما قبلها في الماضي، والمصدر لأن الواو لا تثبت ساكنة بعد الكسرة، وحمل الباقي عليهما، ثم تقلب الياء تاء، وقد يقال هذه الواو لم تثبت مع الكسرة لعدم بقائها دائماً فتقلب من أول الأمر تقليلاً للعمل إذ لا فائدة فيما ذكر وإن كان قياسياً، وأيضاً لو قلبت ياء لامتنع قلب هذه الياء تاء كما الياء المنقلبة عن الهمزة في نحو: اتكل بجامع عدم الأصالة إلا أن يجاب عن هذا بأن التاء لما لم تبدل من الهمزة أصلاً امتنع إبدالها من بدلها وهو الياء التحتية بخلاف الواو فإنها تبدل تاء في غير هذا الباب كتراث ونحوه فجاز هنا إبدالها من بدلها، وأيضاً كل من المبدل والمبدل هنا حرف لين بخلاف الهمزة فتأمل.

قوله:

(ثم تبدل الهمزة)

أي الثانية الساكنة وهي فاء الكلمة ياء لسكونها بعد همزة الوصل المكسورة.

قوله:

(وشذ قولهم اتزر)

إما فعل ماض معلوم أي لبس الإزار فيكون بفتح التاء والزاي، أو أمر فبكسر الزاي ولا يصح ماضياً مجهولاً إلا إذا كان أصله أو تزر بالواو لا بالياء كما في الشارح وأصله الأصيل ائتزر بهمزة مكسورة

للوصل فساكنة هي فاء الكلمة لأنه من الإزار قلبت الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها، ثم الياء تاء فصار ائتزر بالإدغام فهذا الإبدال الثاني شاذ يقصر على السماع، والقياس إبقاء الياء كما قال به المصنف، وقيل خطأ لكن أجازه البغداديون كما حكاه الزمخشري، وعلى قولهم يتخرج إدغام عوام المحدّثين اتزر في حديث عائشة المتقدم وقول الشارح كالأشموني، وشذ قولهم: اتزر صريح في أنه من المسموع، وسكت الشارح عن ذكر اتكل الذي في المتن تبعاً لابن المصنف في أنه لم يسمع فمراده بالتمثيل به أنه مما سمع الإبدال في جنسه لا في شخصه، ونقل المرادي عن بعضهم سماعه وهو صريح قول التوضيح وشذ قولهم: اتكل ومن المسموع أيضاً اتمن من الأمانة وقياسه أوتمن بالواو إن كان ماضياً مجهولاً أو ايتمن بالياء إن كان معلوماً، وأما اتخذ فالصحيح أنه من تَخذَ يتَّخِذُ تَخْذاً كَتَعِبَ يَتْعَبُ تَعَباً بمعنى اتخذ كما أن اتبع من تبع فتاؤه الأولى أصلية لا بدل عن همزة أخذ كما وهم فيه الجوهري فجعله من الشاذ، والثانية تاء الافتقال. وقال بعضهم إنه وخذ بالواو لغة في أخذ فأصله أوتخذ أبدلت الواو تاء على القياس، وتخريجه على هذه اللغة وإن كانت قليلة أولى من قول الجوهري.

قوله:

(طا تا إلخ)

تا مبتدأ خبره رد ماضياً مجهولاً كأبدل السابق عليه، ونائب فاعله يعود على تا وطاء مفعوله الثاني فإن جعل رد امراً كان تا مفعوله الأول لا مبتدأ لاحتياجه إلى تقدير الرابط.

قوله:

(وجب إبداله طاء إلخ)

أي لثقل التاء مع الحرف المطبق لقرب مخرجيهما، وتباين صفتيهما إذ التاء مهموسة مستقلة والمطبق مجهور مستعل كما يعسر النطق بها بعد الدال والذال والزاي لأن هذه جهرية كالمطبق فاحتيج في تسهيل النطق إلى إبدال التاء حرفاً يوافقها في المخرج ليشعر بها ويوافق ما قبلها في الصفة وهو الطاء والدال وإذا أبدلت طاء بعد الطاء، أو دالاً بعد الدال وجب الإدغام لاجتماع المثلين كأطهر وأطعن وأدان أو طاء بعد الصاد والضاد ودالاً بعد الزاي جاز الفك كاصطبر واضطجع وازدجر، والإدغام بقلبها من جنس ما قبلها كاصبر واضجع وازجر، ويمتنع العكس كاطبر واطجع وادجر لئلا يفوت صفير الصاد والزاي واستطالة الضاد أما الطاء بعد الظاء المشالة والدال بعد الذال المعجمة فيجوز فيهما الأوجه الثلاثة وقد روي قوله:

452 ـ هو الجواد الذي يعطيك نائِله،

عُنْواً ويظلم أحياناً فَيَظْطَلِمُ

هكذا بالفك ويظلم بشد المعجمة وبشد المهملة وقرىء قوله تعالى: فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ}

(القمر:15)

ومدكر بشد المهملة ومذكر بشد المعجمة، وهي شاذة فتدبر والله أعلم.

فصل في الإعلال بالحذف

هو نوعان: مقيس وشاذ، فالمقيس هو الذي تعرض لذكره هنا، وهو ثلاثة أنواع: ما يتعلق بفاء الكلمة، وما يتعلق بحرف زائد فيها، وما يتعلق بعينها أو لامها على الخلاف الآتي، وقد ذكرها على هذا الترتيب كل واحد في بيت.

قوله:

(وبنيتي متصف)

أي صيغتي شخص متصف أي الصيغتين الدالتين على الذات المتصفة بذلك المعنى على جهة القيام به أو الوقوع عليه، وهما أسماء الفاعل والمفعول.

قوله:

(إذا كان الفعل الماضي)

أي المفتوح العين فخرج مضمومها فلا تحذف فاء مضارعه كوضؤ يؤضؤ ووشم يوشم، وفي مكسورها تفصيل يعلم مما سيأتي.

قوله:

(معتل الفاء)

أي بخصوص الواو كما يفيده تخصيصها بالحذف في المثال أما الياء فلا تحذف إلا ما شذ من قول بعضهم: يسر يسر كوعد يعد ويئس يئس، والأصل يَيْسَر ويَيْئَس.

قوله:

(يعد)

أصله يوعد فثقلت الواو بوقوعها بين الياء المفتوحة والكسرة وهما ضدان لها فحذفت، وحمل على المبدوء بالياء أخواته كأَعِدُ ونَعِد وتعد، كذا الأمر نحو: عِدْ فأصله أوعد حذفت الواو حملاً على المضارع المبدوء بالياء فاغتُني عن الهمزة بتحرك ما بعدها، وكذا حمل عليه المصدر الذي على فعل بكسر فسكون، وأفهم قوله: كوعد أن الحذف مشروط بفتح حرف المضارعة فلا تحذف الواو من يوعد بالضم سواء فتحت العين، أو كسرت، وشذ من ذلك يدع ويذر مجهولين في لغة، وبكسر عين

الفعل فلا حذف في مفتوحها كوجل يوجل، ووجع يوجع ولا في مضمومها كوضؤ يؤضؤ وشذ قول بعضهم: وجد يجد بالضم وهي لغة عامرية، وأما حذف الواو من يقع ويضع ويهب مع أنها بفتح فالعين فللكسر المقدر لأنها لكون ماضيها بالفتح ينقاس مضارعها على يفعل بالكسر لكنه فتح تخفيفاً لكون عينه، أو لامه حرفاً حلقياً فكأن الكسر مقدر فيه، وأما يسع ففتحه قياسي لكون ماضيه وسع بالكسر فكان حقه إثبات الواو فقيل حذفت شذوذاً، وقيل لأنه قد ورد الكسر في مضارع فعل المكسور كومق يمق ووثق يثق، وورث يرث فحيث حذفت واو يسع دل على أن أصله الكسر لكنه فتح تخفيفاً لحرف الحلق.

قوله:

(وعدة)

أفاد التمثيل به أن لحذف الفاء شرطين: كونها في مصدر على فِعْلَة بكسر فسكون وكونه لغير الهيئة فلا تحذف من اسم غير مصدر وشَذْرَقَة للفضة، وَحْشَة للأرض الموحشة ولدة صفة بمعنى ترب وهو المساوي في العمر ولا مما قصد به الهيئة كوعدة الأمير، ووقعة زيد للإلباس بوجود الشرطين يجب الحذف كعدة وصلة وثقة ومقة فأصلها وعد ووصل ووثق وومق بكسر فسكون حذفت فاؤها حملاً على مضارعها كما مر، ونقلت كسرتها للعين لتدل عليها وربما فتحت العين لفتحها في المضارع كسعة وضعة بالفتح ويكسران في لغة وبها قرىء شاذاً وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِن المَالِ}

(البقرة:247)

بالكسر، وشذ الضم في صلة ثم أتى بالتاء عوضاً عن الفاء فحذفها شاذ خلافاً للفراء، وأما قوله:

452 ـ وَأَخْلَفُوكَ عِدَا الأمْرِ الَّذِي وعَدُوا

فخرج على أن عدا جمع عدوة بضم فسكون بمعنى ناحية، وكذا الجمع بينهما شاذ كقول بعضهم وعدة ووثبة ووجهة لكن قال الفارسي لا شذوذ في وجهة لأنها اسم للمكان المتوجه إليه لا مصدر حتى تحذف فاؤه، وظاهر كلام سيبويه أنه مصدر، وسوغ عدم الحذف فيه كونه لا فعل له إذ لا موجب للحذف إلا الحمل على المضارع، ولا يحفظ وجه يجه بل توجه واتجه ومصدره التوجه والاتجاه، فحذفت زوائده وقيل: وجهة.

قوله:

(يجب حذف الهمزة)

أي الزائدة على أصول الثلاثي لتصيره رباعياً كهمزة أكرم وآمن بالمد إذ أصلها كرم كظرف، وأمن كفرح أما الهمزة الأصلية في نحو: أكل وأخذ وأمّن بشد الميم فلا تحذف بل تقلب الفاً في نحو: آكل

وواو في نحو أو من أو تحقق كما علم مما مر، وأما همزة أفعل فلزيادتها تحذف في المضارع المبدوء بهمزة التكلم لئلا يجتمع همزتان في كلمة وحمل على المبدوء بالهمزة أخواته وصيغتا الفاعل والمفعول.

قوله:

(والأصل يؤكرم)

أي بوزن يدحرج لأن حرف المضارعة يدخل على حروف الماضي بأسرها، وكذا مؤكرم بوزن مدحرج فحذفت الهمزة لما مر ويمتنع إثباتها إلا في ضرورة كقوله:

453 ـ فإنَّهُ أَهْلٌ لأنْ يُؤَكْرَمَا

أو ندور كقولهم: أرض مُؤَرْنَبَة بكسر النون أي كثيرة الأرانب، وكساء مُؤَرْنَب إذا خلط صوفه بوبر الأرانب، والقياس مَرنَبَة كمكرمة بناء على أن همزة أرنب زائدة وهوالأظهر أما على أنها أصلية فلا يكون ذلك نادراً.

تنبيه:

لو أبدلت همزة أفعل هاء كهراق في أراق، أو عيناً كعنهل الإبل في أنهل لم تحذف لعدم مقتضى الحذف فتقول هَرَاق يُهَرِيق فهو مُهَرِيق ومِهَرَاق بفتح الهاء في الكل وعنهل يعنهل إلخ.

قوله:

(ظلت بالكسر)

مبتدأ والثاني بالفتح عطف عليه واستعملا خبر فألفه للتثنية، وقرن بالكسر مبتدأ خبره في أقررن أي مستعمل فيه فحذف المتعلق الخاص للدليل عليه باستعملا قبله، أو هو فاعل بمحذوف يدل عليه استعملا، وقرن الثاني بالفتح مبتدأ خبره نُقلاً فألفه للإطلاق هذا ما يفيده صنيع الشارح كالأشموني.

قوله:

(إذا أسند الفعل الماضي)

أي الثلاثي أما الزائد عليها فيتعين إتمامه نحو: أقررت، وشذ أحست في أحسست وخرج بالماضي المضارع والأمر ففيهما الوجهان الأولان فقط كما سيأتي في الشارح.

قوله:

(المضاعف)

هو من الثلاثي ما عينه ولامه من جنس واحد.

قوله:

(المكسور العين)

خرج مفتوحها فيتعين إتمامه لعدم ثقله نحو: حللت وشذ: همت في هممت.

قوله:

(والثاني حذف لامه)

هذا ما في شرح الكافية، وذهب في التسهيل إلى أن المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيبويه وسيجري عليه الشارح في: اقررن الآتي، فجرى في كل محل على قول من قولي المصنف.

قوله:

(على وزن يفعل)

أي بالكسر.

قوله:

(يقررن)

أي بكسر الراء الأولى ويقرن بكسر القاف منقولاً لها من الراء، وكذا قرن لأنه من قرر بالمكان يقرر كضرب يضرب فلما اجتمع مثلان أولهما مكسور حسن الحذف تخفيفاً كما فعل بالماضي، وقيل: هو من الوقار يقال وقريقر فيكون يقرن وقرن محذوف الفاء مثل يعدن وأصله يوقرن ويرجح الأول توافق القراءتين.

قوله:

(وأصله اقررن)

أي بفتح الراء فينقل للقاف، ثم تحذف وكذا المضارع.

قوله:

(من قولهم قر بالمكان)

أي استقر كعلم يعلم فأصله قرر بالكسر يقرر بالفتح، وهذه لغة ثانية في قر بالمكان حكاها ابن القطاع من أئمة اللغة ولد سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة، ومات سنة خمس عشرة وخمسمائة.

قوله:

(هذا نادر)

أي لا يطرد كما أشار له الشارح بقوله: نقلاً، وصرح به في الكافية، وأما قرن بالكسر فمطرد كما هو مفاد المتن وصريح الكافية، وظاهر التسهيل عدم اطراده بل ذهب ابن عصفور إلى أن الحذف في: ظللت كذلك وصرح سيبويه بشذوذه، وأنه لم يرد إلا في لفظين من الثلاثي ظَلْتُ ومست، وفي لفظ ثالث من الزائد عليه وهو أحست وإلى الاطراد ذهب الشلوبين وحكى في التسهيل أن الحذف لغة

سليم وبه يرد على ابن عصفور، والله أعلم.

قوله:

(المضاعف)

هو من الثلاثي ما عينه ولامه من جنس واحد.

قوله:

(المكسور العين)

خرج مفتوحها فيتعين إتمامه لعدم ثقله نحو: حللت وشذ: همت في هممت.

قوله:

(والثاني حذف لامه)

هذا ما في شرح الكافية، وذهب في التسهيل إلى أن المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيبويه وسيجري عليه الشارح في: اقررن الآتي، فجرى في كل محل على قول من قولي المصنف.

قوله:

(على وزن يفعل)

أي بالكسر.

قوله:

(يقررن)

أي بكسر الراء الأولى ويقرن بكسر القاف منقولاً لها من الراء، وكذا قرن لأنه من قرر بالمكان يقرر كضرب يضرب فلما اجتمع مثلان أولهما مكسور حسن الحذف تخفيفاً كما فعل بالماضي، وقيل: هو من الوقار يقال وقريقر فيكون يقرن وقرن محذوف الفاء مثل يعدن وأصله يوقرن ويرجح الأول توافق القراءتين.

قوله:

(وأصله اقررن)

أي بفتح الراء فينقل للقاف، ثم تحذف وكذا المضارع.

قوله:

(من قولهم قر بالمكان)

أي استقر كعلم يعلم فأصله قرر بالكسر يقرر بالفتح، وهذه لغة ثانية في قر بالمكان حكاها ابن القطاع من أئمة اللغة ولد سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة، ومات سنة خمس عشرة وخمسمائة.

قوله:

(هذا نادر)

أي لا يطرد كما أشار له الشارح بقوله: نقلاً، وصرح به في الكافية، وأما قرن بالكسر فمطرد كما هو مفاد المتن وصريح الكافية، وظاهر التسهيل عدم اطراده بل ذهب ابن عصفور إلى أن الحذف في: ظللت كذلك وصرح سيبويه بشذوذه، وأنه لم يرد إلا في لفظين من الثلاثي ظَلْتُ ومست، وفي لفظ ثالث من الزائد عليه وهو أحست وإلى الاطراد ذهب الشلوبين وحكى في التسهيل أن الحذف لغة سليم وبه يرد على ابن عصفور، والله أعلم.

الإدغام

هو بسكون الدال لفظ الكوفيين، وبشدها افتعال منه لفظ البصريين، وهو لغةً: الإدخال يقال: أدغمت اللجام في فم الفرس، ودغمته بالتشديد أي أدخلته، واصطلاحاً: الإتيان بحرفين؛ ساكن ومتحرك من مخرج واحد بلا فصل بينهما بأن ينطق بهما دفعة واحدة، وسمي ذلك إدغاماً لخفاء الساكن عند المتحرك فكأنه داخل فيه، وخرج بالمخرج الواحد الإخفاء فإن الحرف الخفي ليس من مخرج ما بعده، والإدغام يكون في المتماثلين، وفي المتقاربين، وفي كلمة، وفي كلمتين، وهو باب متسع ومر أنه يدخل جميع الحروف ما عدا الألف اللينة، واقتصر الناظم على إدغام المثليين في كلمة لأنه اللائق بالتصريف، وأما اللائق بالقراء فهو أعم.

قوله:

(أول مثلين)

مفعول مقدم لأدغم بسكون الدال فعل أمر فهمزته للقطع مفتوحة لكن ينقل فتحها التنوين كلمة بسكون اللام للوزن.

قوله:

(لا كمثل)

عطف على محذوف أي في كلمة بوزن مخصوص لا كمثل إلخ.

قوله:

(صفف)

جمع صفة كغرف وغرفة يطلق على بناء في الدار، وعلى الظلة كالسقيفة.

قوله:

(وذُلُل)

بضمتين جمع ذلول بالمعجمة ضد الصعبة.

قوله:

(وكِلَلْ)

بكسر ففتح جمع كلَّة بكسرة فتشديد ستر رقيق يخاط كالبيت، ويسمى في عرفنا بالناموسية تصريح.

قوله:

(وَلَبَبْ)

بفتحتين وموحدتين موضع القلادة من الصدر، ويطلق على السير الذي يشد في صدر نحو الحمار ليمنع الرحل، بالمهملة، من التأخر، وعلى ما استدقَّ من الرمل.

قوله:

(كجسَّسٍ)

بضم الجيم وشد السين الأولى جمع جاس اسم فاعل من جس الشيء إذا لمسه بيده أو من جس الخبر إذا فحص عنه، وهو الجاسوس.

قوله:

(كاخْصُصْ)

فعل أمر بسكون الصاد الثانية، وأبي مفعوله مضاف لياء المتكلم لكن نقلت فتحة الهمزة إلى الصاد، وحذفت تخفيفاً كما هو شأنها بعد الساكن نحو: قد أفلح} فمن أوتي}.

قوله:

(كهيلل)

فعل ماض زيدت فيه الياء لإلحاقه بدحرج، ومصدره هَيْلَلَة كَدَحْرَجَة، ويقال فيه هَلَّلَ تَهْليلاً وهو أحد الألفاظ المنحوتة من المركَّبات كما مر في البسملة.

قوله:

(إذا تحرك المثلان)

أي كل منهما فخرج إذا سكن ثانيهما فيمتنع الإدغام كظللت أقول الحق لأن شرط الإدغام تحرك المدغم فيه، وكذا إن عرض تحريكه كما سيأتي في اخصص أبي، أما إذا سكن أول المثلين فيجب إدغامه إلا إذا كان هاء سكت لأن الوقف عليها منوي، ولذا ضعف قياساً إدغام: ورش ماليه هلك} أو كان همزة مفصولة من فاء الكلمة كلم يقرأ أحد فإن إدغامه رديء بخلاف المتصلة بها فيجب إدغامها كسآل ورآس بوزن فعَّال مبالغة من السؤال ونسبة لبيع الرؤوس، أو كان مدة في الآخر فلا يدغم لئلا يذهب المد كيعطي ياسر، ويدعو واقد بخلاف اللين غير المد فيدغم كاخشوا واقداً، وكذا

المد في غير الآخر كمغز وأصله مغروو واغتفر زوال مده لقوّة الإدغام فيه.

قوله:

(في كلمة)

خرج ما إذا كانا في كلمتين كجعل لك فلا يجب الإدغام بل يجوز بشرط أن لا يكونا همزتين كقرأ آية فإن إدغامه رديء كما مر وأن لا يكون قبلهما ساكن صحيح كشهر رمضان خذ العفو وأمر} (الأعراف:199)

الشمس سراجاً} (نوح:16)

فإن إدغام ذلك ممتنع عند جمهور البصريين لما فيه من جمع الساكنين على غير حده وصلاً وقرأ به أبو عمرو فقيل إنه إخفاء للحركة بمعنى اختلاسها، وهو المسمى بالروم فسمي إدغاماً لقربه منه، والصحيح أنه يقرأ بالإدغام المحض ولا عبرة بمنع النحاة له مع ثبوته قراءة، ولو سلم عدم تواتره فنقل القراء أثبت فهو شاذ قياساً ثابت نقلاً.g

قوله:

(إن لم يتصدّرا)

.

اعلم أن شروط وجوب الإدغام أحد عشر ذكر المصنف منها عشرة أولها من قوله: في كلمة إلى قوله: وفك حيث مدغم إلخ، وترك عدم التصدر فذكره الشارح.

قوله:

(على وزن فُعَل)

بضم ففتح والثاني بضمتين، والثالث بكسر ففتح، والرابع بفتحتين على ترتيب قوله: صفف إلخ وعلة منع الإدغام في هذه الأربعة أن الثلاثة الأول منها مخالفة لوزن الفعل، والإدغام لكونه فرع الإظهار خاص بالفعل المتفرع عن الاسم وبما وازنه من الأسماء دون ما لم يوازنه، وأما الرابع فموازن الفعل لكن لم يدخل حفته وللتنبيه على فرعية الإدغام في الأسماء، وقوته في الأفعال حيث أدغم موازن لبب من الأفعال كرد دون الأسماء.

تنبيه:

مر أن أوزان الاسم الثلاثي اثنا عشر منها ثلاثة ساكنة العين مع تثليث الفاء فلا يمكن اجتماع مثلين متحركين فيها حتى تكون من هذا الباب، وأما إدغام نحو دو ودب ودرفلسكون أول المثلين

بالأصالة، والتسعة الباقية منها واحد مهمل وهو فعل بكسر فضم فلا كلام فيه وأربعة المتن يمتنع فيها الإدغام ومثلها فعل كإبل لما ذكر فيها وإنما تركه المصنف لقلته مع أنه لم يسمع مضاعفاً يبقى ثلاثة وهي مثال كتف وعضد، ودئل بضم فكسر فهذه بوزن الفعل، وليست في الخفة كلبب فلذا أدغم الجمهور أوليها، وأدغم الثالث مَن يرى أن صيغة المجهول أصل في الفعل فلو بنيت من الرد على مثلها قلت: رُدَّ بالإدغام في الكل لكن بفتح الراء في الأولين وضمها في الثالث، وأوجب ابن كيسان فيها الفك فتحصل أن إدغام المثلين المتحركين في كلمة لا يدخل في شيء من أوزان الاسم الثلاثي إلا في ثلاثة منها بخلف فتدبر.

قوله:

(كددن)

بدالين مهملتين وهو اللعب، ويقال: ددا كفتى ودد كدم، وإنما لم يدغم لاستدعائه تسكين أول المثلين فيتعذر الابتداء به وهمزة الوصل لا تجتلب إلا في أشياء مخصوصة ليس هذا منها إلا إذا كان المثلان تاءين ففيه تفصيل سيأتي.

قوله:

(ودُرَر)

جمع درة وهي اللؤلؤة العظيمة.

قوله:

(وجُدُدْ)

بضمتين جمع جديد أما جدد كصفف فجمع جده كصفة، وهي الطريق في الجبل.

قوله:

(ولِمَمْ)

جمع لِمَّة بالكسرة والتشديد وهي الشعر المجاوز شحمة الأذن تصريح وعبارة المصباح الشعر يلم بالمنكب أي يقرب.

قوله:

(كطلل)

هو ما شخص من آثار الديار.

قوله:

(كجسس)

إنما وجب فكه لئلا يلتقي فيه ساكنان.

قوله:

(والسادس)

أي ما حركة ثاني مثليه عارضة فيفكُّ لعدم الاعتداد بالعارض فكأنه ساكن ولا إدغام عند سكون ثاني المثلين كما مر.

قوله:

(والسابع)

أي الملحق بغيره وهو نوعان: ما حصل فيه الإلحاق بزائد قبل المثلين كياء هيلل لإلحاقه بدحرج، أو بأحد المثلين كأحد مثلي جلبب لإلحاقه بدحرج وقردد للمكان الغليظ، ومهْدد علم امرأة ملحقان بجعفر، وإنما وجب فك ذلك لئلا يفوت ما قصد من الإلحاق.

قوله:

(وضن)

بالمعجمة والنون من بابَي تعب وضرب.

قوله:

(والأصل ردد)

أي كضرب وضنن كتعب، ولبب كظرف.

قوله:

(وأشار بقوله وشذ إلخ)

هذا تاسع الشروط وحاصله أن لا يكون اللفظ مما فكَّته العرب شذوذاً فلا يدغم، كما لا يفك غيره قياساً عليه.

قوله:

(أَلَلَ السقاء إلخ)

بوزن فرح وكذا أللت أسنانه إذا فسد منبتها، والأذن إذا رقت والسقاء بالكسر والمد ما يوضع فيه الماء واللبن، والذي لخصوص الماء قربة ولخصوص اللبن وطب وللسمن نحي كما في الصحاح.

قوله:

(ولَحِتْ)

بمهملتين كفرح أما بالخاء المعجمة فمدغم كما في الصحاح والمصباح يقال: لخت عينه كثر دمعها وذكره الأشموني مفكوكاً بمعنى ما قبله.

قوله:

(إذا التصقت بالرمص)

قال الجوهري الوسخ المجتمع في المؤق إن سال فهو غمص بغين معجمة، أو جمد فرمص بفتحتين فيهما، وبقي مما سمع فكه قولهم: دبب الإنسان كضرب، وقيل كفرح إذا نبت الشعر في جبهته، وصكك الفرس من باب دخل إذا اصطك عرقوباه وضببت الأرض كفرحت إذا كثر ضبابها بالكسر جمع ضب حيوان معروف، وقطط الشعر كفرح إذا اشتدت جعودته، ويدغم أيضاً، ومشِشَت الدابة كفرحت إذا برز في ساقها أو ذراعها شيء دون صلابة العظم وعززت الناقة ككرمت كما في القاموس إذا ضاق إحليلها وهو مجرى لبنها فهذه الألفاظ شاذ فيها الفك فلا يقاس عليها وما ورد في الشعر مفكوكاً من غيرها من الضرورات كقول أبي النجم:

454 ـ الحَمْدُ لله العَلِيِّ الأَجْلَلِ

قوله:

(وادَّغم)

بشد الدال فعل أمر من أدغم مشددا، ومفعوله محذوف وهو ضمير حي، وليس تنازعاً لأن المصنف لا يراه في المعمول المتقدم.

قوله:

(دون حذر)

متعلق بكل من أفكك، وادغم أي لا تخشَ بأساً في واحد منهما لورودهما.

قوله:

(فيجوز الإدغام)

ي نظراً إلى أنهما مثلان في كلمة، وحركة ثانيهما أصلية لازمة فهو داخل في الضابط المتقدم، ويجوز الفك نظراً إلى أن حركة الثاني كالعارضة لوجودها في الماضي دون المضارع والأمر فلا يعتد بها ومن ثم امتنع الإدغام في: لن يحيى، ورأيت محييا لعروض الحركة بالعامل وكل منهما فصيح مقروء به في المتواتر ولكن الفك أجود، ولعل المصنف أشار لذلك بتقديمه.

قوله:

(فيقول اتجلى إلخ)

تبع الشارح في هذا شرح الكافية، وقد تعقب بأن تتجلى مضارع لا تدخله همزة الوصل أصلاً والذي ذكره النحاة أن الفعل المفتتح بتاءين إن كان ماضياً كتتبع وتتابع جاز إدغامه، واجتلاب همزة الوصل فيه، وفي مصدره دون مضارعه فيقال: اتَّبع يتبع اتباعاً بشد التاء، والباء في الكل، وأتابع

يتابع اتابعاً بشد التاء فقط وإن كان مضارعاً كتتذكر لم يجز إدغامه إلا في الوصل بعد لين، أو حركة نحو: ولا تَيَمَّمُوا}

(البقرة:267)

تكاد تميز لعدم الاحتياج حينئذ للهمزة بخلافه في الابتداء به، ولا يصح حمل كلام شرح الكافية على ذلك لتصريحه باجتلاب الهمزة فيه وقد يقال: لا يُظَنُّ بالمصنف إقدامه على ذلك بمجرد التشهي بلا سند كسماع أو استنباط من اللغة، أو قياساً لا ينافيها وناهيك بمن قال: طالعت صحاح الجوهري كله فلم أستفد منه إلا ثلاث مسائل، ولا يضره عدم ذكر السند صريحاً لأنه ثقة لكن قال يس: نص ابنه على أنه ذكر المسألة في بعض كتبه على ما يوافق الجمهور.

قوله:

(نحو سَتَّر)

أي بفتح السين وشد التاء، وإسقاط همزة الوصل لاغتناء عنها بحركة النقل، ومضارعه يستر بفتح الياء والسين، وشد التاء مكسورة، وأصله يستتر كيفتعل نقلت فتحة التاء الأولى للسين، وأدغمت في الثانية المكسورة، والمصدر ستاراً بكسر السين وشد التاء، وأصله استتاراً كافتعالاً نقلت كسر التاء الأولى للسين، وأدغمت فسقطت الهمزة وأما ستر الذي بوزن فعل مضاعف العين فمضارعه يستر بالضم، ومصدره وتستير كتكريم.

قوله:

(قد يقتصر)

التقليل بالنسبة لعدم الحذف وإلا فهو كثير جداً في القرآن وغيره كما في الشرح.

قوله:

(العِبر)

جمع عبرة بكسر المهملة فيهما كسدرة وسدر بمعنى الاتِّعاظ والتذكر تصريح.

قوله:

(بحذف إحدى التاءين)

أي لثقل اجتماع المثلين، ولا سبيل إلى الإدغام لاحتياجه للهمزة، وهي لا تدخل المضارع فخفف بحذف إحداهما وهي الثانية عند سيبويه والبصريين لحصول الثقل بها، والأولى عند الكوفيين، وهشام لأن الثانية لمعنى كالمطاوعة، وحذفها يخل به ويعارضه أن الأولى لمعنى المضارعة وحذفها يخل به.

قوله:

(وفك إلخ)

هو فعل أمر حذف مفعوله أي أول المثلين، أو ماض مجهول نائب فاعله يعود لذلك المحذوف، وقوله: لكونه علة لسكن، وقوله: بمضمر الرفع أي البارز المتحرك وهذا آخر شروط وجوب الإدغام وحاصله أن لا يعرض سكون لثاني المثلين إما لاتصاله بضمير رفع أو لجزم وشبهه.

قوله:

(نحو حَللتُ)

بضم التاء والثاني بفتحها واللام الأولى مفتوحة فيهما، وأما المضارع فإن كان بمعنى مقابل الحركة فبالكسر أو بمعنى نزل البلد مثلاً فبالضم، وكذا بمعنى فككت العقدة، أما بمعنى نزول الغضب ووجوبه فبالوجهين، وبهما قرىء فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَنْ يَحْلِلْ}

(طه:81)

.

قوله:

(فيجب حينئذ الفك)

أي لتعذر الإدغام بسكون ثاني المثلين، ومنهم من يدغم قبل الضمير وهي لغة ضعيفة.

قوله:

(والفك لغة أهل الحجاز)

أي فهو أفصح، وبها جاء القرآن غالباً نحو: إِنْ تَمْسَسْكُمْ}

(آل عمران:120)

اغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ}(2)

ولا تَمْنُنْ}

(المدثر:6)

فمراد المتن بالتخيير استواء اللغتين في الجواز لا في الفصاحة، وإنما جاز الإدغام مع سكون ثاني المثلين نظراً إلى عروض السكون بعامل الجزم، وعدم لزومه وحُمل عليه شبهه.

قوله:

(وإن شئت قلت حل)

أي بطرح همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها، وحكى الكسائي إثباتها عن عبد القيس فيقول: ارد واغض، ومحل التخيير إذا لم يتصل بالفعل، واو جمع كردوا أو ياء مخاطبة كردي، أو نون توكيد كردن، وإلا وجب الإدغام عند الكل لابتناء الفعل على هذه العلامات فثاني مثليه متحرك لم يعرض له سكون حتى يفكَّ.

تنبيه:

إذا اتصل بآخر الفعل المدغم من المجزوم وشبهه هاء الغائبة وجب فتحه كردّها، ولم يردها أو هاء الغائب وجب ضمه كرده، ولم يرده لأن الهاء خفية فلم يعتد بها فكان الدال قد وليها الألف والواو، وحكى ثعلب التثليث قبل هاء الغائب، وغلط في جواز الفتح، وأما الكسر فالصحيح أنه لغية سمع الأخفش مده وغطه، وحكى الكوفيون التثليث قبل كل منهما فإن اتصل بآخر الفعل ساكن فأكثرهم يكسره كرد القوم بالكسر لأنها حركة لالتقاء الساكنين، وبنو أسد تفتحه تخفيفاً، وحكى ابن جني ضمه اتباعاً، وقد روي بهن قول جرير:

455 ـ فَغُضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ
فلا كَعْباً بَلَغْتَ ولا كِلابا

نعم الضم قليل ولذا أنكره في التسهيل فإن لم يتصل الفعل بشيء من ذلك ففيه ثلاث لغات: الفتح للخفة مطلقاً أي في مضموم الفاء كرد، ومكسورها كَفِرٌ، ومفتوحها كعَضّ وهو لغة أسد وغيرهم، والكسر مطلقاً على أصل التخلص وهو لغة كعب، والإتباع بحركة الفاء كرد بالضم وفر بالكسر، وعض بالفتح وهذا أكثر في كلامهم.

قوله:

(وفك أفعِلْ)

أي بكسر العين في قولك: أفعل به بخلاف ما أفعله فيجب إدغامه لدخوله في الضابط المتقدم نحو: ما أحب زيداً لعمرو.

قوله:

(لما ذكر أن فعل الأمر إلخ)

أي فهذا البيت استدراك على قوله: وفي شبه الجزم تخيير لكن استثناء أفعل إنما هو بالنظر لصورته فإنه ليس أمراً حقيقة بل ماض على صورة الأمر كما مر، واستثناء هلم بالنظر للغة تميم لأنها عندهم فعل أمر لا ينصرف فتلحقها ضمائر الرفع البارزة كهلمّا، وهلموا إلخ أما على لغة الحجاز فلا استثناء لأنها ليست فعلاً أصلاً عندهم بل اسم فعل بمعنى أقبل أو احضر فتلزم لفظاً واحداً للمفرد المذكر وغيره، وبلغتهم جاء القرآن قال الله تعالى: قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُم}
(الأنعام:150)

والقائلين لإخوانهم: هلم إلينا.

قوله:

(يجب فكه)

قال في شرح الكافية بإجماع وكأنه أراد إجماع العرب فإنه لم يسمع غيره، وإلا فقد حكى الكسائي إجازةَ إدغامه.

قوله:

(التزموا إدغامه)

أي بإجماع أيضاً كما في شرح الكافية فلم يقل فيه: هلمم بالفك تخفيفاً لثقله بالتركيب فإنه مركب لا بسيط كما قيل، وتركيبه عند البصريين من ها التنبيه، ولم التي هي فعل أمر من قولهم: لمَّ الله شعثه أي جمعه كأنه قيل: اجمع نفسك إلينا فحذفت الألف من ها تخفيفاً، وقال الخليل: ركبت ها مع الْمم أصله قبل إدغامه فحذفت همزته للوصل وألف ها للساكنين، ثم نقلت حركة الميم الأولى للام، وأدغم وقال الفراء والكوفيون: مركبة من هل التي للزجر وأم بمعنى أقصد فنقلت حركة الهمزة للام الساكنة قبلها فصار هلم، ومذهب البصريين أقرب للصواب وخففوه أيضاً بالتزام فتحه حتى مع هاء الغائب نحو: هلمه ولا يضم تبعاً لها، وكذا إن اتصل به ساكن كهلم الرجل، وحكى الجرمي فيها الفتح والكسر عن بعض تميم؛ نعم إذا اتصلت بها ضمائر الرفع كما عند تميم حركت بما يناسبها كهلما وهلموا وهلمي بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء، وقياسها مع نون النسوة هَلْمُمْنَ بالفك وزعم الفراءان الصواب: هلمن بزيادة نون ساكنة تدغم في نون النسوة حفظاً لفتح ميمه، وحكي عن أبي عمرو أنه سمع هلمِين با نسوة بزيادة ياء ساكنة قبل النون محافظة على سكون ما قبلها فتكسر الميم لمناسبتها والله سبحانه وتعالى أعلم.

قوله:

(وما بجمعه)

الواو للاستئناف، أو عطف قصة على قصة، وما موصولة واقعة على الألفاظ بدليل قوله نظماً ولك أن توقعها على الألفية المذكورة سابقاً بقوله: وأستعين الله في ألفيه، وتذكيره الضمير باعتبار لفظ ما أو لتأويلها بالمتن أو المؤلف مثلاً قيل: وقوله بجمعه يقتضي أن ما في هذا المتن كله من كلام النحاة لم يخترع شيئاً منه مع أنه قد نسب بعضه لنفسه كقوله: ولا أمنعه وليس عندي لازماً وأجيب بأن ذلك ليس من مخترعاته بل أقوال للنحاة قبله اختارها هو لكن قد مر أن التسمية بالنائب عن الفاعل وبالبدل المطابق من مخترعاته فالأحسن على تسليم الاقتضاء المذكور أن يكون تعبيره بذلك تواضعاً، أو باعتبار الأغلب ولك منع الاقتضاء أصلاً بأنه يصدق بجمعه من كلامه، وكلام غيره فتدبر.

قوله:

(عنيت)

هو من الأفعال الخمسة اللازم بناؤها للمفعول صورة وهي بمعنى المبني للفاعل فمرفوعها فاعل لا نائبه على الراجح كما مر في أبنية المصادر، وإنما يلزم ذلك في عني إذا كان بمعنى اهتم كما هنا، وبناؤه حينئذ للفاعل لغة قليلة فيقال عني يعني كرمى يرمي عناية أما عَنَا يَعْنُو وعَنْواً من باب قعد بمعنى خضع وذل، وعَنَا يَعْنُو عُنْوَة بمعنى أخذ الشيء قهراً أو صلحاً، وعنى يعنى كرمى يرمي بمعنى قصد وعناه كذا من باب رمى بمعنى شغله وعنى من باب تعب أصابه مشقة فبالبناء للفاعل على مصباح.

قوله:

(قد كمل)

بتثليث الميم الكسر أضعف، والفتح أفصح، وأولى هنا لسلامة البيت عليه من عيب السناد اللازم على غيره والكمال والتمام بمعنى واحد لغة كالتكميل والتتميم وفي اصطلاح البديع التكميل، ويسمَّى بالاحتراس أيضاً هو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه كقوله:

456 ـ فَسَقَى دِيَارَكِ غَيْرَ مُفْسِدِها

صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةٌ تَهْمِي

والتتميم أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة من مفعول، أو حال أو نحوهما لنكتة كالمبالغة نحو: ويُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّه}

(الإنسان:8)

أي مع حبه أي الطعام أما إذا كان المعنى الأجل حب الله فليس من هذا القبيل وكقول زهير:

457 ـ مَنْ يَلْقَ يَوْماً عَلَى عِلاَّتِهِ هَرِماً

يَلْقَ السَّمَاحَةَ مِنْهُ والنَّدا خُلُقَا

فقوله: على علاته أي مع احتياجه أفاد المبالغة في وصفه بالجود إذ هو مع الاحتياج أبلغ منه مع عدمه.

قوله:

(نظماً)

حال من الهاء في بجمعه كما في الأشموني أي منظوماً، وفيه الفصل بين الحال وصاحبه بأجنبي وهو قد كمل فالأولى كونه حالاً من الضمير في كمل وهي حال موطئة لما بعدها لانفهام كونه نظماً

من قوله: وما بجمعه عنيت مع قوله فيما سبق: وأستعين الله في ألفيه، إذ الألفية لا تكون إلا نظماً، ويصح كونه تمييزاً محولا عن فاعل كمل فيبقى على مصدريته وهو موطىء أيضاً، ويرجح هذا بأن مجيء المصدر حالاً مع كثرته سماعي، ويرجح الأول بأن النظم عليه بمعنى المنظوم، وهو أوفق باشتماله على جل المهمات، وبإحصاء الخلاصة من كونه بالمعنى المصدري فتدبر.

قوله:

(على جل الخ)

متعلق باشتمل من اشتمال الدال عل المدلول، وبالجملة صفة لنظماً على الأقرب، أو حال أخرى، أو خبراً آخر لما، وكذا جملة أحصى وفي ذلك إشارة إلى أن قوله في الخطبة: مقاصد النحو على حذف مضاف أي جل مقاصده، ولم نصرف ما هنا إلى ما هناك مع أنه المناسب لكونه في محل الحاجة بأن يراد بالجل الكل مجازاً لأن هذا هو الموافق للواقع لتركه كثيراً من المقاصد. والمهمات جمع مهم أي الأحكام المهمات، أو مهمة أي المسائل لكن يلزم على الثاني وصف جمع الكثرة لغير العاقل بالمطابق مع أن الأفصح فيه الإفراد كما أن الأفصح في غيره المطابقة إلا أن يقال: لما حذف الموصوف ضعف عن المراعاة.

قوله:

(أحصى)

فعل ماض بمعنى جمع، وفاعله ضمير النظم، والخلاصة مفعوله، وبها اشتهر هذا المتن. ومن الكافية ظرف لغو متعلق به أي من معانيها. من ابتدائية، أو حال من الخلاصة، ومن تبعيضية، ويمتنع كون أحصى أفعل تفضيل خبراً مقدماً عن الخلاصة لمانع لفظي وهو أن أفعل التفضيل لايصاغ من الرباعي على الصحيح، ومعنوي وهو تكذيب الحس له إذ في كافية المصنف أبواب كاملة ليست في الخلاصة كباب ضمير الشأن وضمير الفصل، والقسم والتاريخ، والتقاء الساكنين، وتصحيحه بإرادة كافية ابن الحاجب تكلف بارد، وحينئذٍ فأل في الخلاصة للجنس لا للاستغراق لتركه كثيراً من زبدها إلا أن يراد المبالغة في المدح كما يقتضيه المقام، وجعل السيوطي ضمير أحصى، واقتضى للمصنف على طريق الالتفات من التكلم في: عنيت، إلى الغيبة، والكاف للتعليل فكأنه قال: جمعت خلاصة الكافية في هذا النظم لأني اقتضيت أي طلبت وأردت غنى كل طالب إذ هم يقبلون عليه لصغره وسهولته فيستفيدون العربية، والكافية لكبرها تقصر عنها همم كثير من الناس، فلا يحصل بها ذلك.

قوله:

(كما اقتضى)

ما مصدرية، واقتضى إما بمعنى أخذ فالمراد بالغنى القدر المغني، أو بمعنى استلزمه فالمراد به المصدر، والجار والمجرور صفة لمصدر محذوف أي أحصى هذا النظم الخلاصة إحصاء كاقتضائه الغنى أي أخذه القدر المغني بالمسائل أو كاستلزامه الاستغناء عن غيره بجامع حصول السرور، أو النفع في كل وإنما شبه الإحصاء بالاقتضاء لأنه أقوى منه إذ يلزم من إغنائها الطالبين إحصاؤها الخلاصة دون العكس لاحتمال احتياجهم إلى زيادة على الخلاصة على أن الكاف تأتي لمجرد التشريك بين شيئين في أمر بلا اعتبار كون المشبه به أقوى كقولك: كل من زيد وعمرو كصاحبه أفاده الصبان. ولك جعل الكاف للتعليل على أن اقتضى بمعنى استلزم، وعبر بالماضي لقوة رجائه في تحقُّقه أي أحصى الخلاصة لأجل استلزامه الغنى أي لأجل أن ينشأ عنه، ويترتب عليه الاستغناء عن غيره، والغني بالكسر والقصر الاستغناء كما هنا، وبالكسر والمد التغني بالألحان، وبالفتح والمد النفع، ويصح هذا هنا أيضا كما في الفارضي أي كما اقتضى نفعاً.

قوله:

(بلا خصاصه)

بفتح الخاء المعجمة أي فقر واحتياج دفع به توهم تخلل الفقر بين أزمة الغني، وفي كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة بالغنى، والجهل بها بالفقر، ووجه الشبه ظاهر وقد قيل: العلم محسوب من الرزق.

قوله:

(فأحمد الله)

الفاء سببية عاطفة على جملة، وما بجمعه الخ أي بسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور أحمد الله الخ فقد قابل بالشكر نعمة الإتمام، وأردفه بالصلاة على خير الأنام، وآله وصحبه الكرام كما فعل ذلك في ابتداء الكلام لاحراز أجر ذلك، وبمنه في البدء، والختام.

قوله:

(مصلياً)

في كون هذه الحال مقدرة أو مقارنة ما سلف في الخطبة.

قوله:

(خير نبي)

بدل من محمد لا نعت، ولا عطف بيان لاختلافهما تعريفاً وتنكيراً.

قوله:

(وآله)

عطف على محمد لا على خير كما هو ظاهر والأولى أن يراد بهم اتباعه كما مر ضبطه.

قوله:

(الغر)

جمع أغر، وهو في الأصل الأبيض الجبهة من الخيل فشبه به الآل، واستعار اسمه لهم استعارة تصريحية، والجامع إما مطلق الشرف والرفعة، أو مطلق البياض في كلٍّ فيكون تلميحاً لقوله: صلى الله عليه وسلّم أَنْتُم الغُرُّ المُحَجَّلُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ مِنْ أَثَرِ الوُضُوءِ» والكرام جمع كريم، والبررة جمع بار، والمنتخبين بفتح الخاء المعجمة أي المختارين.

قوله:

(الخيَرة)

بكسر الخاء المعجمة وفتح التحتية، وتسكن مصدر أو اسم مصدر بمعنى الاختيار وصف به مبالغة، ولهذا التزم أفراده أي المختارين فذكره بعد المنتخبين تأكيد لأن المقام للمدح، ويحتمل ضبطه هنا بفتح الخاء والياء على أنه جمع خير بالتشديد، حكى الفراء: قوم خيرة بررة. والله سبحانه وتعالى أعلم. وهذا آخر ما يسره الله تعالى على هذا الشرح المبارك، والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً دائماً إلى يوم الدين.